أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (28)، العدد (2)، 2019 / 1441هـ

رئيس التحرير: أ.د. وليد سليم عبدالحي

قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

هيئة التحرير:

أ.د. عقل يوسف مقابلة
كلية القانون، جامعة اليرموك

أ.د. سامر الرجوب
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية

أ.د. محمد علي العمري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك

أ.د. نبيل محمد شمروخ
كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك

أ.د. عبدالحكيم خالد الحسباني
كلية الآثار والانثروبولوجيا، جامعة اليرموك

أ.د. حاتم سليم العلاونة
كلية الإعلام، جامعة اليرموك

المدقق اللغوي: حيدر عبدالمجيد المومني

سكرتاريا التحرير: منار الشياب ومجدي الشناق

تنضيد وإخراج: منار الشياب

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (28)، العدد (2)، 2019 / 1441هـ

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (28)، العدد (2)، 2019 / 1441هـ

أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية": مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك، إربد، الأرؤدن

ترسل البحوث إلى العنوان التالي: -

رئيس تحرير مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك

اربد - الأردن

هاتف 7211111 2 962 00 فرعي 2074

Email: *ayhss@yu.edu.jo*

Yarmouk University

Deanship of Research and Graduate Studies

Website: *http://journals.yu.edu.jo/ayhss*

قواعد النشر

1- نشر البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية.

2- أن لا يكون البحث منشوراً في مكان آخر، وأن يتعهد صاحبه خطيًا بعدم إرساله إلى أية جهة أخرى.

3- تُقدّم البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية فقط.

4- إذا كان البحث مستلاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، فينبغي ذكر ذلك في هامش صفحة العنوان.

5- يُرسل البحث إلكترونياً متضمناً ملخصين، أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، وبما لا يزيد عن 200 كلمة لكلٍّ منهما.

6- يُقدم البحث للمجلة مرفقًا بخطاب إلكتروني موجهاً إلى رئيس التحرير يُذكر فيه: عنوان البحث، ورغبة الباحث في نشره بالمجلة، وعنوانه البريدي كاملاً والبريدي الإلكتروني أو أية وسيلة اتصال أخرى يراها مناسبة.

7- أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق عن (30) صفحة.

8- تُعد قائمة بالمصادر والمراجع المنشورة في نهاية البحث حسب التسلسل الهجائي لاسم المؤلف العائلي، وبحيث تذكر المراجع العربية أولاً، وتليها المراجع الأجنبية.

9- **التوثيق**: المعتمد في المجلة هو نظام APA للنشر العلمي، وفيما يأتي أمثلة توضيحية :

أ- **توثيق المصادر والمراجع المنشورة**: يتم داخل المتن وذلك بذكر اسم المؤلف العائلي وسنة النشر ورقم الصفحة (إذا لزم). (Curran and Gurevitch, 1991, p.21) أو (ضيف، 1966)، ويُشار إلى ذلك بالتفصيل في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

- إذا كان المرجع كتاباً فيكون التوثيق على النحو الآتي:

ضيف، شوقي. **العصر العباسي الأول**، دار المعارف، القاهرة، 1966.

Curran, J. and Gurevitch, M., *Mass Media and Society*, London, Edward Arnold, 1991.

- وإذا كان المرجع بحثاً في دورية فيكون هكذا:

سعيدان، أحمد سليم. حول تعريب العلوم، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الأول، العدد الثاني، 1978 ، ص 101.

Reinardy. S, Female Journalists More Likely to Leave Newspapers, *Newspaper Research Journal*, Vol.30, No.3, 2009, p 42-57.

- وإذا كان المرجع مقالة أو فصلاً في كتاب فيكون كالآتي:

نصار، حسين. خروج أبي تمام على عمود الشعر، في: الأهواني، عبد العزيز، (محرر)، **حركات التجديد في الأدب العربي**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1979، ص 69-80.

Searle, J. A taxonomy of illocutionary acts, In K. Gunderson (Ed.), *Language, Mind andKnowledge*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1975, pp. 344-369.

ب - **توثيق الهوامش والمصادر غير المنشورة:** يتم ذلك في المتن بوضع الرقم المتسلسل للهامش داخل قوسين، هكذا: [1]. وتُذكر المعلومات التفصيلية لكل هامش في نهاية البحث تحت عنوان **الهوامش** وقبل قائمة المراجع.

(1) هو أبو جعفر الغرير، ولد سنة 161 ه، أخذ القراءات عن أهل المدينة والشام والكوفة والبصرة. توفي سنة 231 هـ.

(2) عبد المالك، محمود، الأمثال العربية في العصر الجاهلي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، 1983، ص 55-57.

(3) Arora, N., & Khurana, P. (2012). The Public Relations Practice & Impact on Effectiveness of Al-Basheer Hospital in Jordan. Amity Global Business Review, 7.

10- يُراعى أن تكون الأشكال والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط واضحة المعالم والأسماء.

11- تُرقّم صفحات البحث بما فيها صفحات الرسوم والملاحق والجداول والهوامش بشكل متسلسل من بداية البحث إلى آخره.

12- يحق لرئيس التحرير إعادة الصياغة حيث يلزم ذلك في البحث، وبما يتناسب مع أسلوبها ونهجها.

13 - إذا سحب الباحث بحثه بعد التقييم، فهو ملزم بدفع تكاليف التقييم.

14- يُعطى صاحب البحث نسخة واحدة من المجلة، و(6) مستلات من البحث.

15- تنقل حقوق طبع البحث ونشره لمجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" عند إبلاغ الباحث بقبول بحثه للنشر. **جميع حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك** ©

16- لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس التحرير، وما يرد فيها يعبر عن آراء أصحابه ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة اليرموك.

أبحـــاث اليرمـــوك

"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"

المجلد (28)، العدد (2)، 2019 / 1441هـ

المحتويات

البحوث بالعربية

- **المؤسسات العثمانية في متصرفية المقدس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين في وثائق الأرشيف العثماني** 265
  وليد العريض
- **مدى الزامية المصادر الرسمية في المنازعات التجارية في النظام القانوني السعودي: "دراسة مقارنة"** 287
  جمال طلال النعيمي وعدنان صالح العمر
- **تأثير استخدام إستراتيجيتي التدريس التبادلية والأمرية في اكتساب مهارة امتصاص كرة القدم لدى طلبة كلية التربية الرياضية** 307
  احمد عبدالهادي البطاينة
- **درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها** 321
  وائل سليم الهياجنة
- **معالجة المواقع الإليكرونية التابعة للقنوات الإخبارية لقضية مقتل خاشقجي دراسة تحليلية مقارنة للمواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة** 339
  حاتم سليم علاونة وعرين عمر الزعبي
- **دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى** 367
  عيسى المحتسب ومحمد الصادق
- **الكاف المفردة في نحو العربية بين القدامى والمحدثين** 391
  زياد أبو سمور
- **المبررات القانونية المانعة من مسؤولية البنك بمناسبة الإفصاح عن الحساب المصرفي (دراسة في القانون الأردني)** 411
  جبر غازي شطناوي ورامي عبدالسلام سلمان
- **صندوق الزكاة الأردني: تقييم مالي** 431
  إباء "محمد جمال" أبو دبوس وعدنان محمد ربابعة
- **البعد الجيو-استراتيجي في تأسيس "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن"** 463
  خير سالم ذيابات
- **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمُخيَّمات الفلسطينية في الأردن؛ مُخيَّمي إربد والحصن "عزمي المفتي" 1948-1970** 477
  مي طبيشات
- **الكشف عن مدى التغير في الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (1985- 2014) والتنبؤ المستقبلي لاستعمالات الأرض والغطاء الأرضي** 499
  ريم الخاروف، عدنان نويران ودلال زريقات

البحوث بالإنجليزية

- **تحليل الاحتياجات لطلبة جامعة آل البيت فيما يتعلق بأدائهم لمهارات المحادثة بعد خضوعهم لبرنامج تعليمي قائم على المهاَم** 517
  سمير محمد الهرش وعبد الله أحمد بني عبد الرحمن

المؤسسات العثمانية في متصرفية المقدس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين في وثائق الأرشيف العثماني

وليد العريض*

تاريخ الاستلام 2018/12/3 تاريخ القبول 2019/3/27

الملخص

تلقي هذه الدراسة الضوء على أهمية الوثائق العثمانية في دراسة المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية في القدس وما حولها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ودور الدولة العثمانية في الحفاظ عليها، سواءً تلك التي ورثتها عن الدولة الإسلامية، في فتراتها (الأموية، العباسية، السلجوقية،الأيوبية، والمملوكية) المتعاقبة التي سبقتها، أو تلك التي انشأتها خلال أربعة قرون مضت من حكمها.

وتنوعت هذه الوثائق بين وثائق الأوقاف ومعروضات الصدارة في قصر يلدز وإيرادات الداخلية والخارجية والصحية والمالية ودفاتر العينيات والسجلات الشرعية، والسالنامات وأملاك أراضٍ، ومقامات وكنائس، ومؤسسات تعليمية قبل التنظيمات وبعدها من مدارس وكتاتيب ومدارس ابتدائية ورشدية وإعدادية رسمية وغير رسمية، إضافة إلى مؤسسات اجتماعية، كالمستشفيات ودور الأيتام والحمامات وغيرها.

ورصدت الوثائق جهود الدولة في وضع القوانين اللازمة لها والمصروفات المالية التي تحافظ على حمايتها وبقائها لتؤدي دورها الوظيفي. وجاءت خطة الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية هي:

أولاً: المؤسسات الدينية:وتشمل الأوقاف، والمساجد، والزوايا والتكايا والأربطة والمقامات، ومؤسسات غير المسلمين كالكنائس والأديرة، وقوانين الإشراف عليها من النواحي الإدارية والمالية والوظائف التي تؤديها، والطوائف التي تتبع لها.

ثانياً: المؤسسات العلمية: وتشمل المدارس والكتاتيب قبل التنظيمات وارتباطها بنظام الأوقاف وطرق الإشراف عليها، ومن ثم أنواع المدارس التي كان يطلق عليها المكاتب الابتدائية والرشدية والإعدادية النهارية والليلية، وتوضيح برامج التعليم وأماكن انتشارها حسب نوعها، كما تناولت المدارس الخاصة للطوائف غير المسلمة وقوانين الإشراف عليها وبرامجها وطرق الاشراف عليها إدارياً ومالياً.

ثالثاً: المؤسسات الاجتماعية: وتشمل المؤسسات الصحية كالمستشفيات والقرنتينة وأطباء البلديات والأطباء السيارة، كما تشمل دور الأيتام والأسبلة والحمامات، سواء الرسمية أو غير الرسمية، والإشراف عليها. كما كشفت الوثائق أحياناً عن طرق التلاعبات المالية والاختلاس وطرق الفساد المشبوهة والتحقيق فيها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج رصدت في نهايتها. وضمت قائمة مساعدة من الدراسات التركية والعربية والأجنبية التي وضحت الكثير من القضايا في أثناء الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات العثمانية؛ بيت المقدس؛ وثائق الأرشيف العثماني.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، 2019.

* قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أولاً: المؤسسات الدينية

1- الأوقاف

تعريف الوقف لغة واصطلاحاً

يعرف الوقف لغة بأنه الثبات أو الحبس أو المنع؛ بمعنى الحبس في سبيل الله[1]. أما اصطلاحاً فهو حبس دخل جهة ما لمنفعة جهة أخرى. وقد اختلف العلماء في أنواعه وشروطه وأحكامه؛ فمنه الخيري وهو وقف عام، ومنه الأهلي أو الذري لمصلحة أبناء العائلة لحين انقطاع النسل فيحول إلى وقف خيري أو عام[2].

والوقف في الإسلام قديم؛ فأول وقف خيري كان لمسجد قباء والمسجد النبوي وصدقة الرسول صلى الله عليه وسلم على فقراء المدينة من أموال مخيرق اليهودي [3]. وقد تطور الوقف في الإسلام حتى انتشر بشكل واسع في فترة الأيوبيين والمماليك والدولة العثمانية[4].

ورث العثمانيون نظام الوقف عن المماليك في مصر والشام، وكان المماليك قد أنشأوا له ثلاثة دواوين هي ديوان الأحباس والمساجد، وديوان أحباس الحرمين الشريفين وديوان الأوقاف الأهلية. وقد اعتنى العثمانيون بالأوقاف، وتوسعت مصروفات ريع الوقف وشملت المؤسسات الدينية والعلمية والاجتماعية. وكان للنساء دور كبير في هذا الشأن، وكان في مقدمتهن روكسلانة زوجة السلطان سليمان القانوني (1520 -1516م) التي عرفت بخاصكي سلطان، وقد حاز الحرم الشريف في كل من مكة والمدينة، والحرم القدسي الشريف والحرم الإبراهيمي في الخليل في فلسطين النصيب الأكبر من هذه الأوقاف [5].

واهتم المسلمون بالوقف طلباً لرضا الله وتخليداً لذكراهم في الحياتين الدنيا والآخرة، ولذا نرى أن المسلمين على اختلاف درجاتهم؛ سادة ومسودين، ذكوراً وإناثاً، قد تسابقوا في إقامة الأوقاف، كل حسب قدرته[6].

وإذا نظرنا إلى الخدمات التي كانت تقوم بها الدول الإسلامية – بالمنظور الحديث-، يتضح أن خدمات دور العبادات وطرق المياه ورعاية الفقراء والأيتام والصحة ودور الإصلاح تحظى برعاية خاصة عن طريق الأوقاف. ولذا نجد أن المساجد والزوايا والخانقاوات والتكايا والمدارس والبيمارستانات والقرنتينة، والمستشفيات، والحمامات، والأسبلة، ورعاية الأسرى والمساجين، وطلبة العلم ورجال الصوفية، والعلماء والمجاورين للحرمين الشريفين تمول من إيرادات الأوقاف المخصصة لها، أو لغيرها. كما قام نظام الوقف بدور في تقليص الهوة بين طبقات الشعب، فأدى إلى زيادة الاحترام والمحبة والطاعة من الفقراء والضعفاء إلى الأغنياء الأقوياء، وزاد من نظرة الأغنياء والأقوياء إلى الفقراء والضعفاء بعين الرحمة والخير. وعلى العكس، فإن عدم وجود مثل هذا النظام كان سيزيد من حالات الفوضى والظلم والتسلط والحسد وتنامي حركات المعارضة للنظام الحاكم والعائلات المتنفذة [7].

يوضح لنا العدد الضخم لوثائق الأوقاف في قطاعي الأناضول والروملي أن الأوقاف نالت في عهد الدولة العثمانية الاهتمام اللائق، ومنها أوقاف فلسطين والقدس. فقد بلغ عدد الوقفيات في فلسطين في القرن السادس عشر 233 وقفية وبلغت مصادرها 890 مصدراً، يخص لواء القدس منها 90-95 وقفيه لها (344) مصدراً [8].

لقد أوردت وثائق الأوقاف اسم الوقف والواقف، وشروطه وتاريخ تسجيله ومصادره. ويلاحظ أن بعض الأوقاف كانت غنية بإيراداتها كالمسجد الأقصى وقبة الصخرة في القدس والحرم الإبراهيمي في الخليل. وكانت تكية خاصكي سلطان في القدس، والرباط المنصوري في القدس والخليل، وكانت لهما أوقاف خارج فلسطين كبلاد الشام ومصر والأناضول. كما يتضح أن أوقاف الحرمين الشريفين كانت معفاة من الضرائب كالأعشار، والعوارض الديوانية، والتكاليف العرفية، كما هو مسجل في دفاتر تحرير الطابو أو الوثائق المتناثرة في التصانيف المختلفة [9]. لقد بلغت واردات الحرم القدسي الشريف من شهر آذار 1269هـ/1825م إلى 21 تموز 1270هـ/1853م (5 يوك [10] و40700) قرش أي (540700)، صرف منها 3 يوك و86 ألف قرش (386000)قرش، ويبقى في الخزينة (154700) قرش [11].

وهذا يدل على غزارة أوقاف الحرم القدسي الشريف التي تعد السبب الرئيس في بقائه شامخاً حتى اليوم. كما توضح لنا وثائق الأوقاف حرص الدولة على عدم المساس بنظام الأوقاف، وبأمواله؛ إذ فصلت الأملاك الخاصة عن الأوقاف، وأنشئت إدارة خاصة للوقف، يشرف عليها شيخ الإسلام قبل التنظيمات، ونظارة الأوقاف (الدفتر الخاقاني)[12] بعد التنظيمات في القرن التاسع عشر[13].

2- المساجد

شكلت المساجد منذ ظهور الإسلام اللبنة الأولى في وظائف الدولة؛ فقد كانت دوراً للعبادة وأماكن للتعليم وبيتاً للمال وداراً للقضاء ومركز اً لانطلاق الجيوش. وقد تطورت الوظائف العلمية فيها حتى أصبحت جامعات منيرة في المشرق والمغرب العربيين كالحرمين الشريفين والمسجد الأقصى والجامع الأزهر وجامع القيروان وجامع فاس والجامع الأموي في الشام.

ويذكر أوليا جلبي في رحلته المشهورة بـ "سياحت نامة" حينما زار القدس عام 1671م أنه يوجد في لواء القدس(360) جامعاً ومسجداً وزاوية ومدرسة [14]. وفي عام 1288هـ/1871م، وجد في المتصرفية (31) جامعاً و(259) مسجداً[15]. وتدل وثائق القرنين الثامن عشر والتاسع عشر موضوع الدراسة على مدى الاهتمام الذي أولته الدولة العثمانية المساجد في القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى وقبة الصخرة، والمسجد العمري، ومسجد صلاح الدين، ومسجد النبي صموئيل، ومسجد مصعد عيسى، ومسجد الشيخ جراح، ومسجد تكية خاصكي سلطان، وغيرها من المساجد في المدينة واللواء، للحفاظ على هويتها الإسلامية، وتمكينها من أداء وظائفها المختلفة. وترصد الوثائق تواصل عمليات إنشاء المساجد وتعميرها وترميمها، وتقديم المواد اللازمة لذلك من الأخشاب، والبلاط، والفسيفساء، والطلاء ونقلها من أماكن بعيدة من مدن الأناضول كإستانبول وإزميت وبولّو وقوجلي.

ففي عام 1155هـ/1742م، أرسلت الدولة (16) عربة مدفع من إستانبول إلى ميناء يافا لاستخدامها في نقل الأخشاب والمواد اللازمة من الميناء المذكور إلى القدس لتعمير المسجد الأقصى[16]. وفي عام 1199هـ/1784م، بلغ ثمن استبدال الثريا المعلقة في سقف الأقصى (80) ليرة عثمانية من حساب الأوقاف[17]، وبلغ عدد الأخشاب التي أرسلتها الدولة عام 1234هـ/1818م من غابات قوجلي في الأناضول (40) جذعاً طول الواحدة منها (11) ذراعاً، إضافة إلى نقل بعض مواد البناء وتوفير الموظفين المكلفين بإرسالها إلى القدس لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة [18]. وأوضح التقرير المالي لسنة 1257هـ/1841 م أن الجهة القبلية للأقصى بحاجة إلى التعمير بكلفة (50000) قرش[19]، في حين بلغت مصروفات إعمار الحرم عام 1271هـ/1854 م (70900) قرش[20]، وبلغ ما رصد لتعمير الحرم الشريف وتبليطه من جهة باب الغوانمة وترميم بقية الأبواب وقبة الصخرة في عام 1304هـ/ 1886م مبلغ (160000) قرش تصرف من مال الوقف. وعند تحويل المبلغ، تبين أن السكة مغشوشة، مما جعل قيمة المبلغ تتناقص إلى (137500) قرش، فشكلت الدولة لجنة تحقيق وسجلتها في قيودات الأوقاف[21]، كما خصصت الدولة مبلغ (50000) قرش لتجديد جامع صلاح الدين ومدرسته في القدس، وخاصة أن المسجد مبني على أساسيات كنيسة، وشددت على الاستعجال في تجديده قبل أن يطالب النصارى بإعادة تجديد كنيستهم[22]. كما حرصت الدولة على جر المياه إلى المدينة ومؤسساتها من برك سليمان في الخليل[23].

يتضح مما سبق حرص الدولة العثمانية على بقاء مساجد القدس- وفي مقدمتها المسجد الأقصى وقبة الصخرة-رموزاً إسلامية تؤدي وظائفها وتحافظ على شكلها الجمالي أسوة بالدولة الإسلامية في فتراتها المتعاقبة منذ العهد الأموي وتلبية حاجاتها الأساسية. كما يتبين حرص الدولة على جودة المواد المرسلة إلى هناك، وكشف حالات الفساد إن وجدت، كما أوضحت أنواع الوظائف التي تؤديها هذه المساجد، ومنها ما يتعلق بالعبادات كالأذان والخطابة والإمامة، ومنها ما يتعلق بالتعليم وخدمات اجتماعيةو وتقدمها المؤسسات الأخرى الملحقة بها، كما سيرد في ثنايا البحث.

وتقدم الوثائق نماذج كثيرة تفيد أن الدولة كانت حريصة على توفير الأموال اللازمة، سواءً كانت نقدية أو عينية، للإنشاء والتعمير في حالة تقصير مصادر الوقف[24]. ففي عام 1121هـ /1709م حولت الدولة (1500) قرش من جزية

الشام إلى أوقاف الأقصى[25]، وكانت قد عينت عثمان أوغلو في عام 1080هـ/1669 م خطيباً للأقصى على حساب محصول كنيسة القيامة من أوقاف السلطان سليمان[26]. وحصلت في عام 1232هـ/1816 م جزية من القدس والشام لاستخدامها في إعمار الأقصى والصخرة[27]. وتذكر وثيقة مؤرخة في 1165هـ/1751م أن يومية خدام البراق وطعاميتهم على حساب خزينة جمرك يافا[28]، كما استخدم الجنود الفارّون من الخدمة في إعمار الجهة الجنوبية للأقصى عام 1257هـ/1841م[29].

وتفيد الوثائق، أن الدولة لم تعتمد على مال الوقف الإسلامي وحده، بل كانت تخصص مبالغ أخرى من مال الخزينة أو من أموال الكنائس أحياناً،كما أنها كانت تستعين بالعساكر في خدمة هذه المؤسسات إن لزم الأمر، لأن الحفاظ على المؤسسات الإسلامية لم يكن يحتمل التأخير أو الإهمال لأي سبب من الأسباب.

لم ينصب اهتمام الدولة على مساجد المدينة فقط، بل شمل لواء القدس كنواحي القدس، وغزة ويافا واللد والرملة وبيت لحم والخليل[30]. فمثلاً، بلغت تكلفة إعادة بناء الجامع العمري في بيت لحم (جامع الأنوار المطالب) عام 1891م (46000) قرش، منها (10000) قرش جمعت من تبرعات الأهالي[31]. كما جددت الدولة مسجد مصعد عيسى في الطور بمناسبة زيارة إمبراطور ألمانيا للمدينة عام 1898م من خزينة الدولة لعدم كفاية واردات الأوقاف بكلفة (133100) قرش[32]. أما تكاليف إعمار سور الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل وإسالة المياه له عام 1896م، فبلغت (175410) قروش[33].

وكان لهذا المسجد ثمانية مؤذنين معاش كل واحد منهم (50) قرشاً أضيف لها(20) قرشاً أخرى من مال الأوقاف[34]. كما خصصت الدولة لتوسعة جامع أبي نبوت باشا في يافا (60200) قرش من ميزانية عام 1888 - 1889م[35]. وبلغت مخصصات جامع الفضل بن العباس (الجامع الكبير) عام 1872م (720) قرشاً للمؤذن وقيّم الزاوية الملحقة به وقيّم تربة (مقام) الفضل بن العباس[36]، في حين بلغت تكاليف إعمار جدار جامع السيد هشام في غزة ودكاكينه (170000) قرش وتكاليف تجديد منارته (13500) قرش عام 1807م[37]. كما أعيد ترميم الجامع نفسه عام 1848م بكلفة (60000) قرش، قسم منها على حساب الأوقاف[38]. أما الجامع الكبير في غزة، فقد أضيفت له عام 1903م سبعة أعمدة بكلفة (5750) قرشاً، وجددت منارته بمبلغ (5450) قرشاً على حساب ميزانية عام 1320هـ/1903م،[39] وكلف ترميم جامع أبن عثمان في حي الشجاعية في غزة (5900) قرش عام 1904م[40].

ويجب التنويه بأن السلطان عبد الحميد الثاني قد أصدر إرادة سلطانية بمناسبة جلوسه على العرش عام 1876م، بإنشاء المساجد في القرى،حتى أنه قلما بقيت قرية في أنحاء الإمبراطورية، ومنها متصرفية القدس، إلا وبنى فيها مسجد، وكان لتبرعات الأهالي والأغنياء ومخصصات الأوقاف أثر كبير في تنفيذ الإرادة[41].

يستفاد مما قدمته الوثائق هنا اتساع عمليات الإعمار والترميم والمصروفات للمساجد وتوابعها في المناطق التابعة للواء القدس، وهو ما يشكل أكثر من نصف فلسطين في وسطها وجنوبها، كما أوضحت الوثائق بحث الدولة عن الحلول المناسبة في حالات العجز المادي وإيجاد طرق بديلة للدعم المادي والمعنوي للحفاظ على المساجد التي تشكل الرمزية الأولى للمسلمين.

3- الزوايا والتكايا والرباطات والمقامات

هي الزوايا والتكايا والرباطات ومقامات الأولياء ومجاهدي الفتوح ورجال الطرق الصوفية الذين جاوروا الحرم الشريف[42]. وتدلل الوثائق على أنه لا تكاد تخلو قرية في متصرفية القدس وباقي أراضي فلسطين من زواية أو مقام[43]. وقد حظيت هذه المؤسسات باهتمام الدولة شأنها شأن المساجد، فخضعت غالبيتها لنظام الأوقاف، وتنوعت مصادر دخولها من حمامات وأسبلة وطواحين ودكاكين، كما خُصِص جزء من أوقاف المساجد كالأقصى وقبة الصخرة والحرم الإبراهيمي لها، لأن بعضها كان ملحقاً بتلك المساجد نفسها، أو لقلة دخل البعض الآخر منها. ومن أشهر المؤسسات التي وردت في الوثائق، الرباط المنصوري في القدس والخليل، وتكية خاصكي سلطان، والتكية (الزاوية) القادرية التي بناها أحمد باشا الجزار وأُعيد تعميرها عام 1231هـ/1815م[44]، وخانقاه صلاح الدين، والزاوية النقشبندية المتصلة بالحرم الشريف،

والزاوية الأدهمية، والزاوية الأوزبكية، وزاوية الأفغاني، ومقامات الأنبياء: إبراهيم، وموسى، وداود، وإدريس، ومقام سيدنا علي في يافا[45].

وتقدم لنا الوثائق معلومات كافية عن تجديد الزوايا والمقامات وزيادة أوقافها، وكانت تخصص لها الأستار والأغطية، وطعامية يومية أو شهرية أو سنوية. كما قدمت تفصيلات عن شيوخها وقيّميها وخدّامها وتخصيص المعاشات اللازمة لهم. كما حظي بعضها بالصرة والنقود المرسلة من السلطان.

يأتي على رأس هذه المؤسسات تكية خاصكي سلطان التي انتشرت أوقافها في قرى فلسطين، لأنها كانت تضم مسجداً ومدرسة، وامتدت أوقافها إلى مؤسسات مسيحية في بيت لحم وقراها وكنيسة القيامة، وحصلت على أموال جزية من الشام والقدس وإستانبول[46]، لما تقوم به من خدمات؛ فهي مأوى لرجال الصوفية ورجال الدين، وتقدم خدمات تعليمية فهي تقوم مقام المدرسة في تعليم الصبيان، وتربية نشىء جديد للجهاد، كما أدت خدمات استراحة للحجاج والمسافرين وكانت ملاجئ للفقراء واليتامى، فكانت تقدم لهم الطعام والشراب يومياً. فعلى سبيل المثال لا الحصر: بلغت طعامية الزواية النقشبندية سنة 1277هـ/1860م (663) قرشاً و(30) بارة منها (300) قرش نقداً، وحنطة بمقدار 354 قرشاً، تحول من أموال خزينة جمرك يافا وتصرف على مسؤولي الزواية الشيخ محمد صالح والشيخ رشيد أفندي وعلى فقراء الزاوية، وقد سجل ذلك في مجلس الشرع الشريف حسب وصية الشيخ قاسم النقشبندي[47]. وصرفت الدولة في عام 1894م مبلغ (30000) قرش على بعض الزوايا والتكايا في القدس والخليل، منها أربع زوايا للهنود[48].

وذكرت وثيقة مؤرخة عام 1151هـ/1742م أنه صرف بارتان ونصف يومياً لقارئ القرآن الشيخ فضل الله وفا العلمي[49]، فيما كانت يومية كاتب أوقاف خاصكي سلطان عام 1233هـ/1817م (5) بارات[50].

ومن عوامل اهتمام الدولة ورقابتها أنها أمرت بفتح تحقيق حول واردات تكية خاصكي سلطان لعام 1215هـ/1800م، وحول مبلغ (4500) قرش كانت في ذمة المتولي السابق أحمد آغا، بعدما تبين فقدان هذا المبلغ ووجب البحث عنه[51]. وحسب التقرير المالي المقدم سنة 1261هـ/1845م عن مصروفات التكية المذكورة، بلغت (25500) قرش حسب القيودات الشهرية لدفاتر الأوقاف الخاصة بها[52]. وبلغ مجموع ما استردته التكية من أموال أوقافها مسحوباً على جزية القدس لعام 1210هـ/1795م (15522) قرشاً[53].

يستفاد من الوثائق أن هذه المؤسسات كانت مرتبطة بمؤسسة الأوقاف وقوانينها التي تنطبق على المساجد، وأن اهتمام الدولة بالزوايا والتكايا والرباطات والمقامات لم يكن يقل أهمية عن اهتمامها بالمساجد، لما تؤديه هذه المؤسسات من دور مهم في العبادات والجهاد والتعليم والخدمات الاجتماعية للسكان، كل منها حسب موقعه وقدرته، ولارتباط كثير منها بالمساجد نفسها ووجودها في حرمها. كما قدمت معلومات مهمة عن موظفيها ومصروفاتها ومصادر تمويلها وطرق اهتمام الدولة بها من جميع الجوانب الإدارية والدينية والاجتماعية والمالية.

4- الكنائس

تنتشر الكنائس والأديرة المسيحية في أماكن مختلفة من متصرفية القدس وأراضي لواءَي عكا ونابلس، شأنها شأن المساجد الإسلامية. وتعتبر الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية من أقدمها، وكثيراً ما ارتبط الدير بالكنيسة حتى أصبح اسم كل منهما يطلق على الآخر. وقامت هذه المؤسسات بتقديم خدمات تعليمية واجتماعية، إضافة لكونها دوراً للعبادة، فضمت إلى جانبها: المستشفيات والمكتبات ودور الأيتام، وقدمت خدمات للحجاج المسيحيين والمسافرين إلى الأرض المقدسة. ولم تقتصر خدمات الكنائس على الرجال، بل شاركت الراهبات في تلك الوظائف، وخاصة البعثات التبشيرية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ويرجع ذلك إلى[54]:

أ- الحرية الدينية الإضافية التي منحتها التنظيمات العثمانية لغير المسلمين بعد عام 1839م.

ب- الاستفادة من الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأجنبية من الدولة العثمانية. وتوضح لنا الوثائق حرص الدول الأجنبية على تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال اهتمامها المتزايد بالأرض المقدسة. ونجد أنه

توجد في أراضي الألوية الثلاثة حوالي 42 كنيسة وديراً أرثوذكسياً منها (19) في القدس تعود لطوائف: الأرمن والقبطة الأحباش واليونانيين والروس، في حين بلغ عدد الكنائس والأديرة (96) في لواء عكا، و(19) في لواء نابلس، و(72) في متصرفية القدس، تعود إلى أربع طوائف رئيسية هي: اللاتين والكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت[55].

ولكن، حسب ما تفيد الوثائق، فإن الدولة العثمانية قد فرضت شروطاً مؤسسات غير المسلمين هي[56]:

- اتباع قوانين الدولة وعدم مخالفتها.
- أن لا توقع هذه المؤسسات أي ضرر أو تحدث منها أي مخالفة سواء وقت الإنشاء أو فيما بعد.
- عدم إنشاء مؤسسات لهم قريبة من المؤسسات الإسلامية.
- الحصول على تراخيص مزدوة بالخرائط وجهات الإنفاق ومقدار التكاليف والأموال المرصودة للبناء وبيان الجهة المسؤولة عن البناء.
- تحصيل ضريبة العشر والضرائب الأخرى من هذه المؤسسات دلالة على ملكية الدولة للأرض.
- مراقبة الدولة لهذه المؤسسات والإشراف عليها من خلال دوائرها في الولايات[57].

لقد تحدثت الوثائق عن موضوعات مختلفة ومتنوعة تتعلق بالكنائس والأديرة من حيث الإنشاء والتعمير، وبيع وشراء الأراضي وشراؤها، والحصول على رخض وأذونات للبناء والسفر وجمع التبرعات، وتسوية ديون للدولة على الكنائس وبالعكس، وحصر تركات هذه الكنائس وموجوداتها، وحل النزاعات والخلافات بين الطوائف حول ملكية الكنائس المشتركة، وغيرها من الموضوعات.

جاء في وثيقة إنشاء كنيسة جديدة في دير اللاتين بيافا التابعة للواء القدس ما يلي[58]:

"عن بيان المصاريف المقتضاه لإنشاء كنيسة جديدة بموجب الخريطة المحفوظة نسختها بمجلس الإدارة الموقرة بيافا مع لوازمها من أرض الرهبان المعدين لخدمة الكنيسة المذكورة، التي يصير إنشاؤها بالمحل المواجه لدير اللاتين بيافا، المشترى من جانب الحكومة السنية من مال الآباء الفرنسيسكان بتراسانطة؛ والمصاريف المرقومة هي كما مبين أدناه:

قرش	المادة
8000	ثمن أحجار
25000	ثمن شيد
6000	ثمن شمنتواي تراب إفرنجة
3500	ثمن طينة للبناء
25000	ثمن أخشاب
1200	ثمن مسامير
250000	ثمن حديد وأدوات
12000	ثمن دهانات
3000	ثمن بلاط
24300	أجرة بناية معلمين وصناعية للبناء
65000	أجرة نجارين ودهّانة ومصاريف نثرية وغيرها
25000	مواد ما عدا الأحجار والشيد والماء الموجودة عندنا بثلاثماية وأربعين ألف قرش من مال ونفقة.
5000	حضرت الآباء الرهبان الفرنسيسكان المار ذكرهم، وإشعاراً بذلك فقد حرر هذا الدفتر تحريراً في 4 شباط 286 مالية (1869م)
340000	

هذه الصورة طبق الأصل / رئيس دير اللاتين

13 شباط 1301هـ/1883م ؛ ختم إعادة تسجيل في دوائر الدولة [59].

ولم يكن منح رخصة بناء الكنائس بالشيء السهل كما يتصوره البعض؛ إذ كانت الدولة تطلب ملفاً كاملاً يجيب عن مجموعة التساؤلات التي تطرحها الحكومة وأهمها كما جاء في رخصة كنيسة اللاتين في يافا [60]:

- مساحة الكنيسة وأطوالها: "ومن مطالعتها وجد حصول الالتماس من السفارة الفرنسية بتجديد بناء وإنشاء كنيسة طولها أربعة وثلاثون متراً وثمانون سنتمتراً وعرضها ستة عشر متراً وسبعون سنتمتراً وارتفاعها سبعة عشر متراً.
- الحصول على مبررات البناء: "البناء محل الكنيسة القديمة الكائنة في دير تراسانطة كونها غير كافية لمقدار اللاتين بتلك الجهات وآيلة للخراب ".
- التأكد من عدد نفوس اللاتين في منطقة البناء ذكوراً وإناثاً: "بيان مقدار عدد نفوس ملة اللاتين المتواطنة في يافا".
- مساحة الأراضي التابعة للكنيسة وطبيعتها: "وهل الكنيسة المراد إنشاؤها هي محل القديمة، وهل يضم لها علاوة من الخارج، وإذا ضم لها علاوة، ما هو جنس الأراضي المراد ضمها؟ هل هي ملك أو أرض ميرية أو موقوفة؟
- السؤال عن مصدر المصاريف وإمكانية تأمينها: "والمصاريف من أي طرف وبأي صورة يصير تسويتها".
- التأكيد على عدم وجود محاذير من البناء في الحاضر والمستقبل: "وبإنشاء الكنيسة المرقومة، هل يوجد محذور ومضرة حالاً واستقبالاً أم لا؟"
- طلب إجراء تحقيقات والحصول على أجوبة لكل تلك الأسئلة وإحالة الأمر إلى مجلس اللواء، وعمل مضبطة مع تنظيم دفتر المصروفات مصدقاً، ويقدم إلى معالي متصرف القدس الشريف.
- وحتى يتم الأمر، شكلت الدولة لجنة تضم شخصين من مجلس إدارة القضاء، وهما الحاج علي أفندي هيكل، وجرجس أفندي عطا الله، ورئيس البلدية، وعواد أفندي من أعضاء البلدية، ومهندس البلدية زكي أفندي، ووكيل النافعة (الأشغال) لأجل الكشف حسب منطوق الأمر المشار إليه.

وتبين من الكشف صحة المبررات وقيمة المبلغ كما هو مبين(340000) قرش، تصرف من واردات الرهبان الفرنسيسكان، كما تبين أن عدد نفوس ملة اللاتين الموجودين في يافا من ذكور وإناث هو (613) فرداً، وليس هناك محذور من إنشاء الكنيسة المذكورة [61].

ويستفاد من هذه الوثيقة أنها قدمت معلومات مهمة حول قوانين الدولة العثمانية وشروط بناء مؤسسات غير المسلمين وفي مقدمتها الكنائس، وقدمت معلومات رسمية مهمة عن تكاليف البناء والمواد المستخدمة في البناء وطريقة الحصول عليها، والطرف المسؤول عن توفير الأموال ووسائل صرفها، وتقديم كشوفات رسمية للحكومة العثمانية لتدقيقها قبل منح إذن البناء والتراخيص اللازمة؛ إذ كانت الدولة العثمانية تشدد على أمرين مهمين، أولهما التأكد من هذه الكنائس بعيدة عن المؤسسات الاسلامية ولا تضر بالعقيدة الإسلامية، وثانيهما التأكد من عدم وجود علاقات مشبوهة مع الدول الأجنبية.

ومن كنائس القدس التي أولتها الدولة اهتماماً كبيراً: كنيسة القيامة، وكنيسة الروم الكاثوليك، ودير مار يعقوب، وكنيسة الروم في عين كارم، والكنيسة الروسية، وكنيسة كاترينا في محلة النصارى في القدس، وكنيسة البروتستانت في بيت جالا، وكنيسة حبس المسيح في جبل صهيون، وكنيسة الرهبان الدومينيكان قرب سور القدس. ومن كنائس متصرفية القدس المشهورة: كنائس اللاتين في الناصرة مثل كنيسة المغارة،جرى عليها توسيع فأصبح 21,5×15×25م في القرن السابع عشر، لكن أصابها الهدم بسبب زلزال 1837م/، فاعيد بناؤها عام 1877م/، وجرت عليها ترميمات عام 1880، 1882 و1909م[62]. وهناك كنيسة مار يوسف بنيت عام 1754م من قبل الرهبان اللاتين، وأعيد إنشاؤها عام 1860م بسبب زلزال 1837م[63]، ثم أعيد بناؤها عام 1909م فأصبحت 28,5×16,5م[64].

وكلفت إعادة بناء كنيسة يسوع الشاب وترميمها عام 1913 م حوالي (300,000) قرش[65]، أما دير عين كارم (40×25م) فقد كلف إنشاؤه عام 1865م حوالي (170.000) قرش[66].

ومن كنائس الكاثوليك، كنيسة العذراء في الناصرة وكانت كبيرة؛ إذ يبلغ عدد الطائفة (318) شخصاً، وأبعادها (20×20×12م) أعيد إنشاؤها عام 1887 م، أما كنيسة الملائكة في بيت لحم فقد أضيف لها غرفتان عام 1874م بكلفة (18000) قرش وبلغت مصروفات الترميم (48,000) قرش[67].

ومن كنائس الأرثوذكس، كنيسة كفركنا،وهي (كنيسة طوب) أقيمت على أربعة دونمات وأبعادها(20×13×12 م)بكلفة (240,000) قرش[68].

ومن كنائس البروتستانت، كنيسة الألمان في يافا التي تم إنشاؤها عام 1869م[69]، وكنيسة بيت لحم التي تم إنشاؤها من قبل جمعية. C.M.S الانجليزية للزوار الإنجليز

وأبعادها (21×8×11م)، وبلغت تكاليفها (2800) ليرة انجليزية عام 1889م[70]، ثم الكنيسة الألمانية في يافا التابعة لجمعية فراين فرتامبل كالاشفت ويتبعها مستشفى ومكتب (مدرسة)، وقد سجلت قانوناً عام 1910م بموجب أوراق الوكيل الشرعي المدعو مسيو مريشو فركان[71]. وهناك كنيسة في غزة أنشئت من قبل جمعية. C.M.S عام 1893م[72].

يستفاد مما سبق انتشار الكنائس لجميع الطوائف المسيحية في جميع أراضي المتصرفية دون استثناء، وأن القوانين والشروط المفروضة على هذه الكنائس من حيث الإنشاء والتعمير والخدمات الآخرى هي على جميع الطوائف على حد سواء. وقدمت الوثائق تفاصيل مهمة حول اهتمام الدولة وتشديد مراقبتها قبل منح التراخيص اللازمة للجهات المعنية في الجوانب الإدارية والمالية والدينية، مع التشديد على أهمية عدم الإضرار بمؤسسات المسلمين وعقيدتهم لأي سبب من الأسباب.

ثانياً: المؤسسات التعليمية [73]

1- المدارس

كانت المدارس قبل التنظيمات معلماً بارزاً من معالم الدولة العثمانية عامة، وبيت المقدس خاصة، ومحور العملية التعليمية فيها. وحتى تستطيع هذه المدارس القيام بواجباتها على أكمل وجه، خضعت كغيرها من المؤسسات الدينية إلى نظام الأوقاف. لقد غلب على هذه المدارس التعليم الديني، كقراءة القرآن، والتفسير والفقه والحديث والخط العربي والأدب والنحو والشعر، وبعضها كان يدرس اللغة العربية والحساب والتاريخ. وأهم المدارس التي انتشرت في القدس وألوية الدولة كما ورد في الوثائق:

مدرسة تكية خاصكي سلطان، والمدارس: المنجكية، والحنفية، والمعظمية، وهانم العثمانية، والطولونية، والقادرية (علاء الدولة)، والطمشترية (طاش دكير)، والبيرمية، والزينبية، والطاندية، والأمنية[74].

وبالمقارنة بين دراسات القرن التاسع عشر ودراسات القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين عن القدس، نجد أن هناك تزايداً في عدد المدارس. ويعود ذلك إلى أن كثيراً منها كان مرتبطاً بمساجد المدينة وأوقافها، وإلى تشجيع الدولة لعلماء الدين لما يمثله ذلك من شرعية على نظام الحكم[75].

وقد بحثت الوثائق في توجيه النظارة لهذه المدارس وأوقافها وتوجيه الرتب والطعاميات لمدرسيها، وتعميرها وترميمها. ومن أمثلة ذلك:

توجية طعامية يومية ست اقجاوات للشيخ يعقوب والشيخ أبي السعود والشيخ عبد الكريم مشاركة من أوقاف المدرسة الطشتمورية بدل نظارة ومشيخة في عام 1119هـ/1707م. وبعد وفاتهم وجهت إلى السيد خليل والشيخ عبد الرحيم[76].

وأصبحت يومية المدرس السيد أبي الوفا بعد مئة عام (1219هـ/1804م) (5) أقجاوات. وبعد أبي الوفا وجهت وظيفة التدريس فيها إلى الشيخ محمد صالح الحسيني المقدسي[77].

وبينما كانت يومية الشيخ حسن المرعشي المدرس في المدرسة القادرية في عام 1137هـ/1724م عشر اقجاوات، ووجهت بعد وفاته إلى الشيخ عبد المعطي[78]. وفي عام 1113هـ/1701م، تم تعمير المدرسة الأمينية بناءً على الاستدعاء المقدم من الشيخ زين العرب[79].

وحولت المدرسة المأمونية التي أصابها الخراب الى مكتب إعدادي بعد إعادة تعميرها عام 1306هـ/1888م، بكلفة (30,000) قرش منها (20,602) بدل ملكية الأرض دفعت تعويضاً لأصحابها. وقد تم البناء حسب الأصول الحديثة من كشف هندسي وخرائط[80].

وعينت في عام 1275هـ/1858م حصة تولية وحصة بدل نظارة للشيخ يحيى والشيخ هبة الله أولاد الشيخ صلاح الدين فتياني من أوقاف المدرسة الجوهرية[81]. وتشير الوثيقة المؤرخة في 27 رجب عام 1114هـ/1702م إلى الخلاف القائم حول التصرف بالمدرسة التنكزية بين الشيخ شهاب الدين خليل والشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محمد سروري، فوجهت الدولة وظيفة التدريس فيها إلى الشيخ عيسى الكردي[82].

وكانت يومية الشيخ فيض الله العلمي الإمام بمدرسة خاصكي سلطان (6) بارات عام 1155هـ/1742م[83]. كما أعادت الدولة وظيفة الشيخ عبد الفتاح التميمي على حساب أوقاف المدرسة العثمانية عام 1139هـ/ 1726م[84]، ووجهت على حساب أوقافها أيضاً نظارة ومشيخة ونيابة الناظر بمقدار الثلث لكل وظيفة إلى السيد إبراهيم والسيد عبد الله، أولاد الشيخ محمد فتياني عام 1175هـ/1761م[85]. كما عين على حساب أوقاف مدرسة قايتباي محمد ولد علي علمي بوظيفة فراش وبواب وشغال بيومية مقدراها (3) اقجاوات عام 1115هـ/1703م[86].

وحولت في عام 1291هـ/1874 م المدرسة الواندارية بعد إعمارها إلى إصلاحية (إصلاح خانة). وكلفت إعادة تعميرها حوالي (108,000) قرش على حساب صندوق البلدية، منها (18,000) قرش لدكاكين السوق التي كانت جزءاً في السابق من بيمارستان صلاح الدين، وبلغ ايراد هذه الدكاكين مع السوق (10800) قرش. وتحتاج الإصلاحية إلى مصروفات سنوية دائمة لا تقل عن (58,800) قرش[87]. وتحدثت وثيقة مؤرخة في عام 1116هـ/1704 م عن دار للحديث، ودار للقرآن، وكان يتولاها الشيخ عبدالله العجمي ويوميته (6) قروش من أوقاف الطواشي، وبعد وفاته تولاها الشيخ حسن ابن الشيخ محب الله بالمواصفات السابقة نفسها[88].

وتحدثت الوثائق عن توجيه يومية مقدارها (20) قرشاً على حساب أوقاف المسجد الأقصى لمدرسي العلوم العالية في عام 1269هـ/1852م[89]، ومعاش مقداره (100) قرش لخليل أفندي عام 1269هـ/1852م[90]، في حين بلغ معاش المدرس حسن رجائي زاده في مدرسة أبو بوت باشا عام 1289هـ/1869م بعد العلاوة (300) قرش، وخصص لهذه المدرسة (2200) قرش مصاريف أخرى[91]. وهناك المدرسة المنصورية في الخليل (تقع في الجدار الغربي للحرم) التي كلفت إعادة إعمارها عام 1310هـ/1892م (11,800) قرش[92]. وبعد التنظيمات، أنشأت الدولة المكاتب الابتدائية للذكور والإناث[93]، وكانت تسمى في البداية مكاتب الصبيان، وهي أشبه بالمدارس السابقة من حيث ارتباطها بالأوقاف ومنهجها في التدريس، وخاصة القرآن الكريم والخط العربي[94].

وكانت سن طلابها بين 4-5 سنين، ومعاش أساتذتها يتراوح بين 800 و1200قرش ثم أنشأت الدولة المدراس ومدتها ثلاث سنوات، وكانت الخطة الدراسية فيها حسب برنامج نظارة المعارف على الشكل التالي[95]:

السنة الأولى: الألفباء- قراءات – كتابات قرآنية.

السنة الثانية: عقائد مبسطة – قرآن – علم حال – حساب – إملاء – خط.

السنة الثالثة: قرآن – تجويد – وظائف أطفال – قصص أنبياء – معلومات قصيرة – قواعد خفيفة – لغة تركية – خط.

وكان الجدول الدراسي فيها على الشكل التالي:

نوع الدرس	السنة الأولى	الثانية	الثالثة
ألفباء	12	6	-
قرآن	12	6	5
تجويد	-	6	2
علم حال	2	3	3
أخلاق	-	2	2
صرف عثماني	-	-	2
قراءات	3	2	1
إملاء	3	3	2
مختصرتاريخ عثماني	-	2	2
مختصرجغرافيا عثماني	-	2	2
حساب	1	2	2
حسن خط	1	2	2

وكان عدد المدارس الابتدائية في قضاء القدس عام 1870م على الشكل التالي [96]:

اسم الناحية	عدد المدارس	عدد الطلبة
بنو زيد وبنو مرة وبنو سالم	11	156
بنو مالك	14	214
بنو حسن	7	132
بنو الحارث القبالا والشمالا	5	60
البيرة أو جبل القدس	18	248
	23	183
المجموع	78	933

وكانت في مدينة الخليل ثلاث مدارس عدد طلابها (225) طالباً، وبلغت مصروفاتها؛ الأولى: (14,375) قرشاً سنة 1881م، والثانية: (2890) قرشاً عام 1888م، والثالثة: (5154) قرشاً عام 1895م. وكانت تضم أبناء البدو أيضاً[97].

وبلغ عدد المدارس الرشدية في عام 1906 -1907 م أربع مدارس لمدة 4 سنوات على النحو التالي [98]:

السنة الأولى: صرف عربي، تعليم فارسي، الأعمال الأربعة، إملاء، علم حال، أخلاق، خط ثلث.

السنة الثانية: لغة عربية، قواعد فارسية، مختصر حساب، جغرافية أوروبا، ترجمة، إنشاء، قراءات، خط رقعة وثلث.

السنة الثالثة: جولستان، حساب، جغرافيا، إملاء، إنشاء مختصر، لغة عربية، خط الرقعة.

السنة الرابعة: الرسائل الأربع، أعمال زراعية وحدائق، جبر، جغرافيا، هندسة، أصول دفتر، قواعد عثمانية، إنشاء، لغة فرنسية، مختصر تاريخ عثماني، خط رقعة.

وكانت تكاليف إنشاء المدرسة الرشدية وتعميرها (6,200) قرش على ميزانية سنة 1294 -1295هـ/1878-1879م[99]

وكان تعديل قد أجري على نظام التعليم في عام 1839م فأصبحت مدة الدراسة ثلاث سنوات، وتم دمج الرشدية مع الإعدادية، وزادت دروس الدين والأخلاق لمواجهة برامج البعثات التبشيرية [100].

وبموجب قانون التعليم لعام 1869م و1876م، انتشرت المدارس الإعدادية ووجدت في الإمبراطورية خمس مدارس فقط بين هذين التاريخين[101]. وبموجب خطة ميزانية نظارة المعارف، تقرر إنشاء مدرسة في مركز كل لواء، ومنها مدارس نهارية مدتها خمس سنوات. وتضم السنوات الثلاث الأولى برامج المدرسة الرشدية. أما الليلية فمدتها 7 سنوات. وهي أشبه بدار المعلمين. ومن دروسها: المثلثات، والهندسة، والفيزياء، والكيمياء، والمنطق، والمبادئ الصحية، والرسم، والعلوم الدينية، والأخلاق، وأصول الدفتر، واللغة الفرنسية، والقانون، والموالد، والتاريخ، الجغرافيا، واللغة التركية. وكان مجموع ساعات التدريس الليلية (165) ساعة على مدى سبع سنوات [102].

وبلغت مصروفات إنشاء المكتب الإعدادي وتعميره (166000) قرش، أضيف لها (48,130) قرشاً أخرى لإكمال النواقص، واشتمل البناء: الأسوار، المياه، الحديقة، الشبابيك، الأخشاب، الدرج، مصاريف جمرك، تبليط، أحجار، طرق، تزيين وطلاء، إزالة العفن والمطبخ، كما ورد في الوثيقة المؤرخة في عام 1306هـ/ 1888م[103].

يستفاد مما سبق أن وثائق الأرشيف العثماني قدمت معلومات مهمة عن المدارس التي كانت موجودة في القدس قبل التنظيمات العثمانية، وبينت ارتباط كثير منها بالمساجد والأوقاف، ووضحت الرتب العلمية لمتوليها وشيوخها ورواتبهم ووظائفهم.

ومن مكاتب المسيحيين الابتدائية في القدس وألوية فلسطين مدارس: الأرثوذكس، والكاثوليك، واللاتين، والبروتستانت، والأرمن. ومن مدارس الدول الأجنبية مدارس: الألمان، والإنجليز، والفرنسيين، والروس، والطليان، والأمريكان، والإسبان[104].

وينطبق على إدارة هذه المدارس من حيث البناء والتدريس ما ينطبق على المؤسسات الأجنبية الآخرى من كنائس ومستشفيات. ومثال ذلك:

شروط إنشاء المكتب الزراعي في يافا الذي أنشئ عام 1869 – 1870م وصوبت أوضاعه عام 1879م من خلال المداولات بين الحكومة العثمانية والسفارة الفرنسية نيابة عن وكيل الجمعية العامة الإسرائيلية شارل نيتر[105]:

1- المادة الأولى: منحت الرخصة إلى مسيو شارل نيتر وكيل الجمعية العامة الاسرائيلية لإنشاء مدرسة زراعية في سنجق القدس مطابقة للشروط.
2- يسمى هذا المكتب المكتب الزراعي، ويتبع القوانين العثمانية، ويكون تحت إشراف نظارة المعارف العثمانية وحمايتها، ويعد من جملة المكاتب العثمانية.
3- هذا المكتب ليس مخصصاً لأطفال اليهود فقط، وإنما أيضاً لجميع أبناء رعايا الدولة العثمانية من مسلمين ومسيحيين.
4- عدد طلاب المدرسة 30 طالباً، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.
5- سن الطلاب في هذه المدرسة (13) سنة فما فوق.
6- لا يعط في هذا المكتب سوى الدروس المتعلقة بالزراعة فقط.
7- تبلغ الرسوم التي ستؤخذ من الطلاب (200 – 300) فرنك، وتشمل الملبس والمأكل وسائر المصروفات.
8- مساحة المدرسة (600) دونم، وتدفع رسوم سنوية للدولة مقدارها (7,500) قرش من قبل الجمعية.
9- تعطى الجمعية مهلة سنتين لافتتاح المكتب من تاريخ الرخصة.
10- تدفع المدرسة ضريبة العشر حسب القانون.
11- توخذ الرسوم الجمركية على أي مواد مستورده من الخارج.

ثم عدلت بعض المواد كالمادة (11) فألغيت رسوم الاستيراد، ولم تطبق المادة الرابعة؛ إذ لم يدخل المدرسة سوى (11) طالباً من غير اليهود لعلاقات خاصة تربط آباءهم بالجمعية.

ويتضح من المادة المتعلقة برسوم الطلاب أنها وضعت لتحقيق هذا الغرض، إذ لا يستطيع الفقراء من المسلمين والمسيحيين دفع تلك الرسوم العالية.

وتفيدنا الوثائق أن أثر المدارس الأجنبية في ميدان التعليم يتلخص في النقاط التالية:

- كان مظهرها الخارجي يدل على القوة والتطور والفاعلية.
- كانت تحصل على الدعم والمساعدات من كل مكان، وخاصة من الطوائف غير المسلمة وصناديق الكنائس ومن ميزانيات ومساعدات تقدمها الدول الأجنبية.
- كانت لها أرضية قوية مادياً ومعنوياً تنطلق منها في نشاطاتها.
- كانت مثالاً للتنظيم والإدارة والانتماء للهدف الذي تعمل من أجله.
- عرّفت بالنظام الغربي في التعليم.
- اضطلعت بدور كبير في الحياة العلمية والثقافية للدولة العثمانية، وخاصة بعد التنظيمات.

وقدمت الوثائق في هذا الجانب معلومات مهمة عن مدارس غير المسلمين والدول الأجنبية في متصرفية القدس وباقي الألوية، وشروط إنشائها، وقوانين التعليم فيها، والتأكد من عدم تأثيرها على العقيدة الإسلامية، والجهات المسؤولة عن إدارتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولكن من جانب آخر، قامت هذه المدارس بدور أساسي ضد الدولة العثمانية. فمنذ أن نشأت، وجدت الوسط الملائم للانتشار، ولم تَفوت فرصة داخل المدرسة أو خارجها إلا واستفادت منها. كما ساهمت في الحياة الاقتصادية لصالحها ولصالح الدول التي ترعاها، وخلقت مشاكل أساسية في السياسة والتعليم والاقتصاد؛ فهي أول من أجرى الأبحاث على طبيعة نظام الأراضي في الإمبراطورية وجدواه الاقتصادية وساهمت في انهيار الإمبراطورية[106].

وكما رأينا أعلاه، فعلى الرغم من إشراف الدولة على هذه المدارس من خلال نظارة المعارف العمومية، واستيفاء الشروط من حيث البناء المدرسي وأعداد الطلاب والمناهج وبرامج الدروس والواردات والمصروفات التي تتيح لها الحصول على الرخصة، فقد عززت خلق مشاكل سياسية في مقدمتها المشكلة الفلسطينية والمشكلة الأرمنية والمشكلة الكردية وغيرها من المشكلات التي ما زالت بعض الولايات التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية تعاني منها حتى اليوم.

ثالثاً: المؤسسات الاجتماعية

تحدثت الوثائق عن المؤسسات الصحية، كالقرنتينة (المحجر الصحي) والمستشفيات الحكومية والأجنبية، وعن دور الأيتام، والحمامات والأسبلة وكذلك (المخافر والسجون والمحاكم والبلديات)، التي ليس مجالها هذه الدراسة، لأنها جزء من النظام العسكري والنظام القضائي.

1- المؤسسات الصحية

تعتبر الصحة أحد أهم المقاييس الحضارية للأمم؛ فالإسلام حض في تشريعاته على صحة الأبدان ونشاطها وقوتها، وعرف العرب والمسلمون طرق الوقاية مبكراً، ثم تنافس الخلفاء والسلاطين والولاة في إنشاء البيمارستان وأوقافها، ومنها البيمارستان الصلاحي الكبير الذي أنشأه الناصر صلاح الدين الأيوبي في القدس إلى جانب المؤسسات التعليمية والصحية الآخرى وأوقافها. وكان هذا البيمارستان يضم قسماً للجراحة وآخر للأمراض العقلية إضافة إلى مستودع الأدوية[107].

تحدثت وثيقة مؤرخة ف عام 1190هـ/1776م عن تخصيص (10) أقجاوات لمصطفى أفندي الطالب في مدرسة الجراح أحمد أفندي الطبية التي أنشأها من ماله الخاص في السراي العتيق[108]. وتحدثت وثيقة أخرى ترجع إلى التاريخ نفسه عن توجيه مولوية القدس للطبيب المذكور ويوميته(34) أقجة منها (3) أقجاوات تعطى لعبد الرحيم أفندي من الأطباء الخاصة علاوة له. والوثيقتان بإمضاء رئيس الأطباء عبد العزيز[109].

كما تحدثت وثيقة مؤرخة في عام 1799 م عن إرسال أطباء سيارة إلى القدس وغزة لمساعدة الأهالي، وكان الفريق يتكون من جراحين ورئيس جراحين[110]، وربما كان هذا الفريق لمساعدة الجيش في أثناء الحملة الفرنسية.

بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشار المستشفيات الحكومية بشكل محدود، وكان أطباؤها محدودين وتحت إشراف الدولة، وكانت المستشفيات الرسمية تنتشر في القلاع (مستشفيات عسكرية)، ومن أشهرها المستشفى العسكري في القدس الذي أُنشئ عام 1273هـ/1856م[111]، والمستشفى العسكري في عكا الذي أنشئ عام 1262هـ/1845م[112] وتحدثت الوثائق عن أن المصروفات الشهرية لهذه المستشفيات شملت: الطعام، كاللحوم، والبصل، والملح، والخبز، والحمص، والسكر، والقمح، والشعير؛ والملابس، كالقمصان، وبالطو للشتاء وفراش وشراشف وبطاطين؛ إضافة إلى الشمع، والقناديل والخشب والصابون. وكان يوجد في المستشفى جراح وصيدلي، وبلغت مصروفاته (4,885) قرشاً منها (3,000) قرش للنقليات العسكرية[113]. كما تحدثت وثيقة مؤرخة في عام 1319 هـ/1901 م عن وجود طبيب في بلدية القدس راتبه الشهري (400) قرش[114]. وعن افتتاح صيدلية في بلدية القدس عام 1303هـ /1882م لمساعدة الفقراء والأهالي المسلمين بدون مقابل[115]، كما تحدثت وثيقة مؤرخة في عام 1863/1236م عن رضا الدولة عن إدارة قرنتينة القدس لما تقدمه من خدمات وعن رضاها بتمويل القرنتينة من واردات مصر في كتاب مرسل إلى والي صيدا ومتصرف القدس[116].

وتحدثت وثيقة مؤرخة في عام 1852م عن أن المبلغ التخميني الذي خصص لإنشاء قرنتينة في غزة (21,500) قرش، بينما التكلفة الحقيقية للإنشاء بلغت (162,247) قرشاً[117]. وتبين من الكشف الأولي على قرنتينة الخليل أنها تحتاج إلى (116,040) قرشاً بينما التكلفة الحقيقة بلغت (110,262) قرشاً. وعند الكشف الثاني، بلغت المصروفات (87,733) قرشاً منها (22,529) قرشاً زيادة على ما كان مقرراً[118].

يستفاد من الوثائق في الجانب الصحي الرسمي، أنه وجد في القدس أطباء خاصون سواء في المدرسة الطبية أو في مولوية القدس، وكذلك تقديم خدمات للقبائل الموجودة بين القدس وغزة عن طريق الأطباء السيارة. كما قامت الدولة بإنشاء المستشفيات في المدن الرئيسية كالقدس وحيفا وعكا، وتزويدها بالجراحين، وقدمت الوثائق معلومات مهمة عن أنواع الخدمات التي كانت تقدم في المستشفيات من مأكل وملبس للمرضى. وأشارت الوثائق إلى وجود قرنتينة في كل من القدس وغزة والخليل ودير الأرمن وحيفا. وكشفت الدولة التلاعبات المالية وطرق الفساد وعمليات الاختلاس عند إنشاء هذه القرنتينات، وهذا يدل على حرص الدولة على تطبيق قوانين صارمة في أوقات الضعف كما كانت في أوقات القوة.

وتفيد الوثيقة أن الفساد وعمليات الاختلاس في مصر هي السبب الحقيق وراء ذلك، وبلغ معاش موظف القرنتينة (41) قرشاً ووجد (20) موظفاً فيها. وجاء أن سبب إنشاء القرنتينات في القدس والخليل وغزة هو لمواجهة أمراض الكوليرا المنتشرة في بيروت والشام ومصر، حسب ما ورد في مراسلات والي صيدا ومتصرف القدس[119]. كما تحدثت وثيقة مؤرخة في 1878 م عن وجود قرنتينة في دير الأرمن وأخرى في حيفا عام 1899م[120].

وقد انتشرت المستشفيات الخاصة في القدس، ومنها: المستشفى الإنجليزي، ومستشفى العيون التابع لجمعية سان جان عام 1326 هـ/1908م[121]. ومستشفى البارون دوميباج[122]، ومستشفى لفقراء اليهود الألمان خارج القدس على طريق يافا عام 1327هـ/1909م[123]. وتحدثت وثيقة عن حصر موجودات مستشفى الرهبان الفرنسيين والتصديق عليها[124]. كما نحدثت أخرى عن افتتاح مستشفى يهودي بتمويل من زوجة روتشيلد عام 1307هـ/1889م [125].

جاء في الطلب المقدم إلى وزارة الخارجية لأول مرة عام 1281هـ/1864م من قبل السفارة الإنجليزية باسم مدير الدائرة البرنس دوغال أن جمعية سان جان / الفرع الإنجليزي يطلب فتح مستشفى صغير لطب العيون لمعالجة الفقراء مجاناً ومنحهم العلاج اللازم بدون مقابل كعمل خيري لا غير. وبعد عرض الأمر على المجلس الطبي العثماني لتقدير إذا كان مثل هذا البناء داخل القدس له تأثير سياسي أو مذهبي، وما إذا كانت هناك إمكانية لمنح مثل هذه المؤسسات ترخيصاً في الأراضي العثمانية ما عدا بلاد الحجاز، فإن الحكومة العثمانية قد منحت الجمعية ذاتها / فرع بروسيا الحق نفسه في إنشاء

مستشفى في الناصرة من قبل، وتبين أنه ليس هناك محذور ما دام المقصود منه العمل الخيري، وقد أقيم المستشفى على عرصة مربعة مساحتها (10) آلاف ذراع[126].

أما المستشفى اليهودي الذي تبرعت به زوجة روتشيلد، فقد تحدثت وثيقة مؤرخة في عام 1306هـ/1888م عن طلب إنشاء مستشفى لفقراء اليهود الذين يسكنون حول القدس لمعالجتهم ومعالجة سائر الفقراء. وستقوم مدام روتشيلد بدفع التكاليف كافة. وقد ورد في المذكرة العثمانية أن إنشاء مثل هذا المستشفى لليهود لم تكن له سابقة من قبل، ولكن منح الرخصة له شروط تتعلق بحجم الأرض، وموقعها، ومساحة المستشفى التي قدرت بعشرين سريراً، وهل الأرض ملك أم وقف، وأن منح الرخصة يتطلب عدم مخالفة القوانين العثمانية من هذه المنشآت. ونتيجة لعدم وجود عدد كبير من اليهود حول القدس، فقد حول إنشاء المستشفى إلى صفد؛ إذ إن عدد اليهود فيها بلغ حوالي (15,000) نسمة، وأن القنصل الموجود في صفد يهودي، ويخشى أن يعمل من خلال إنشاء هذا المستشفى حول القدس على تجميع اليهود في المدينة المقدسة، ويكون مقدمة لإنشاء بيوت لهم على أراضي المستشفى، لذا نقل إلى صفد[127].

يستفاد مما سبق أن الوثائق كشفت عن أنواع المستشفيات الخاصة التابعة للطوائف المسيحية والدول المرتبطة بها، والجهات الممولة لها. كما أوضحت تشدد الدولة العثمانية في إجراءاتها ضد التسلل الصهيوني إلى فلسطين، وخاصة إلى مدينة القدس، وهي الإجراءات نفسها التي طبقت على إنشاء الكنائس والمدارس كما سبق ذكره.

2- دور الأيتام

لم تتحدث الوثائق عن إنشاء دور أيتام للمسلمين من قبل الدولة، وكان ذلك شيئاً طبيعياً، لأن العادات والتقاليد في المجتمع الإسلامي والمؤسسات الإسلامية الدينية والاجتماعية كانت تقوم بهذا الدور كما وضحنا ذلك سابقاً، بينما تحدثت وثائق مؤرخة في عام 1302هـ وعام 1307هـ (1884 -1889م) من خلال المراسلات بين وزارة الخارجية العثمانية والسفارة الألمانية عن استئجار أراضٍ تتبع بلدية الرملة لمدة (40) سنة من قبل مدير دار الأيتام السورية في القدس لتعليم طلبتها من الأيتام العلوم الزراعية، على أن تدفع بدل إيجار مبلغاً يقدر بـ (65,000) قرش تدفع من حاصلات الأرض نفسها، وتبلغ مساحة هذه الأرض حوالي (6,000) دونم، وقد وافقت الدولة على منح الرحصة شريطة اتباع القوانين العثمانية الخاصة بمثل هذه المؤسسات[128].

كما تحدثت وثيقة مؤرخة في عام 1322هـ/1904م عن إنشاء دار للأيتام الذكور من قبل جمعية خيرية ألمانية في بيت لحم، على أن تدفع سنوياً (1,000) قرش تحول لصالح أوقاف خاصكي سلطان في القدس، وتسجل هذه الدار باسم القنصلية الألمانية[129].

يتضح من الوثائق أن عدم وجود دور للأيتام المسلمين؛ إذ إن هذه الظاهرة كانت غير موجودة في المجتمع الإسلامي الذي كانت فيه كل عائلة تتكفل بأيتامها، وتقدم للفقراء المساعدات المالية والعينية من الأغنياء أو من المؤسسات الأخرى سواءً عن طريق أموال الزكاة أو أموال الصدقات نقدية كانت أو عينية. ولذلك أشارت الوثائق إلى دور أيتام اجنبية، لأن المؤسسات الأجنبية هي الكفيلة برعاية الأيتام وليس العائلات، وغالباً كانت الكنائس ومجالسها هي المشرف الرئيسي على دور الأيتام من خلال صناديقها الخاصة.

3- الحمامات

ومن الحمامات التي لقيت العناية وفق الوثائق من حيث العمارة وجر المياه والأوقاف في القدس، حمام الشفا وحمام خاصكي سلطان وحمام الأسباط وحمام داود وحمام درج العين[130]. وشمل الاهتمام بالحمامات من حيث التبليط والإعمار؛ فهي جزء من أوقاف المساجد والمدراس، إضافة إلى أن الحمامات لا تقل أهمية عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى في تقديم الخدمات الاجتماعية للرجال والنساء على السواء مثل النظافة والحلاقة[131]، بل كانت ملتقى للرجال والنساء – أي ما يشبه الدواوين في العصر الحاضر-تناقش فيها أمور سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية. وقد بلغت واردات

حمام خاصكي سلطان عام 1215هـ/1800 م حوالي (12,000) قرش، تصرف على التكية، والمسجد، والمدرسة[132]. كما قدمت وثائق الحمامات تفاصيل كاملة عن أحجام البناء والمواد المستعملة في الحمامات كالصابون والرجال العاملين فيها كالنواطير والزّبالة وأصحابها وأوقافها وأملاكها[133]. وتعتبر حمامات متصرفية القدس من أنظف الحمامات العثمانية، وذلك لوفرة المياه ولطبيعة الصابون النابلسي المستخدم فيها.

والجدير بالذكر أن الوثائق لم تورد معلومات تفصيلية عن الحمامات الموجودة في القدس أو غيرها لسببين، أولهما أن هذه الحمامات كانت تتبع من الناحية المالية والقانونية لأوقاف المساجد والمدارس، وأن دخل الحمامات كان يصرف على هذه المؤسسات، والناحية الأخرى أن الحمامات لم تكن مؤسسات تخضع لمراقبة الدولة المباشرة، وإنما حمامات تجارية.

4- الأسبلة

كانت القدس إحدى أهم المدن التي توجد فها سبيل الماء؛ فهي مليئة بالمساجد الكبرى، وخاصة الحرم القدسي الشريف، عدا عن أن القدس كانت قبلة للزوار المسلمين، وكان كل مسجد فيه سبيل للماء لحاجة العبادة، وتعتبر قناة السبيل الواردة من بركة المرجيح، والسبيل الخاص الذي أنشأه محمد النقاش، والماء الذي أوصله السلطان سليمان إلى القدس من برك سليمان في الخليل قد وفرت المياه إلى القدس ومؤسساتها. وقد ربطت هذه الأسبلة بالأوقاف، واعتنت الدولة بصيانتها المستمرة[134].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- حظيت فلسطين عامة والقدس خاصة بالرعاية الدينية والتعليمية والاجتماعية من خلال انتشار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فيها.

2- على الرغم من المشاكل المالية التي كانت تعاني منها الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فأن الدولة لم تهمل هذه المؤسسات مالياً، فقد استمرت العناية بالمؤسسات سواءً عن طريق خزينة الأوقاف أو خزينة الدولة والتبرعات الفردية.

3- خضعت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى إشراف الدولة من خلال قوانين الدولة قبل التنظيمات وبعدها.

4- شددت الدولة العثمانية المراقبة على مؤسسات غير المسلمين خوفاً من تاثير هذه المؤسسات على عقيدة المسلمين أو من تأثير ارتباطاتها بالدول الأجنبية.

5- لقيت المؤسسات الدينية والعلمية اهتماماً أكبر من المؤسسات الاجتماعية، وذلك لأن المؤسسات الأولى كانت تعتبر من وظائف الدولة على عكس المؤسسات الاجتماعية.

6- كانت المؤسسات الصحية كالمستشفيات والقرنتينة مؤسسات رسمية تخدم بالدرجة الأولى الجيش العثماني، ولذلك لقيت اهتماماً أكبر من المؤسسات الصحية الآخرى. ومع ذلك، حاولت الدولة تقديم خدمات صحية للسكان من خلال هذه المؤسسات أو من خلال وجود أطباء في البلديات أو أطباء سيارة في الأرياف والبادية.

7- الوثائق العثمانية تفتح الباب أمام الباحثين العرب للدراسة تاريخ العرب في الفترة العثمانية من جميع جوانبه الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

8- تكشف الوثائق معلومات كثيرة مغلوطة اعتمد فيها الباحثون على المصادر الأجنبية كادعاءات اليهود في فلسطين والقدس. فمثلاً نجد أن مؤسسات اليهود في القدس حتى نهاية الدولة العثمانية لم تشكل أكثر من 1% لقلة وجودهم في فلسطين وفي مقدمتها القدس.

9- نفهم من كل ما سبق أنه ليس من الإنصاف الحكم على فترة الدولة العثمانية بالظلم والجهل والاستبداد المطلق؛ فهناك جوانب مثيرة ومضيئة في تاريخها، لا نزال نحن محرومين منها ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين. ونعتقد أن

الهجمة الشرسة على تاريخ الدولة العثمانية من المؤرخين الأجانب وممن اعتمد عليهم من المؤرخين العرب ممن افتقرت دراساتهم إلى الوثائق العثمانية، تساهم إلى حد كبير في تشويه فترة مهمة من تاريخنا الإسلامي في عصر نحن في أمس الحاجة فيه للحفاظ على هويتنا العربية والإسلامية.

Ottoman Institutions in Jerusalem As They Appear in Ottoman Archive Documents in the Eighteenth and Nineteenth Centuries

Waleed Al-Areeth

History Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abstract

This study sheds light on the important role Ottoman documents provide to the study of religious, cultural and social institutions in and around Jerusalem in the 18th and 19th centuries. It also highlights the role of the Ottoman Empire in preserving these documents, either the ones inherited from the successive Islamic state that preceded it or the ones created during the Ottoman's reign which lasted for four centuries.

These documents varied between "Waqf" documents and "Al-Sadarah" documents exhibited in Yildiz Palace, import and export documents, health and finance records, legal records, the "Salanamat", documents on land property, holly sites, churches, educational institutions, elementary schools, informal schools and kindergartens, as well as social institutions, such as hospitals, orphanages and baths to mention a few.

These documents detected the efforts done by the state in developing necessary laws and providing financial expenses that helped in protecting and preserving these documents. The study plan came in three main axes:

First: Religious institutions.

Second: Scientific institutions.

Third: Social institutions.

At the end of the study, a set of results are found and a list of assistance from the Turkish, Arab and foreign studies is also included in order to clarify many issues during the study.

Keywords: Ottoman institutions; Jerusalem; Ottoman archive documents.

الهوامش

1- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت 711 هـ / 1311م)، فصل القاف، مادة وقف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ج 9/359-360.

2- لمزيد من التفاصيل عن الوقف ومشروعيته وتفاصيله في الإسلام وفي بيت المقدس العثمانية، انظر: زياد المدني، أوقاف القدس في القرن السابع عشر الميلادي 1009-1102هـ / 1600-1700م، وزارة الثقافة، عمان، 2018، ص 42.

3- المرجع نفسه، ص 27.

4- لمزيد من التفاصيل عن أوقاف خاصكي سلطان، انظر: المدني، المرجع السابق، ص 119.

5- لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع،انظر زياد المدني، المرجع السابق، ص 119- 154.

6- المرجع نفسه، ص 119-154.

7- من أهم الرسائل وأكثرها شمولية انظر: محمد اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، 1986. وكذلك انظر:أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس(1858 – 1918م)، مؤسسة شومان، 1996 م

8- محمد إبشرلي، ومحمد التميمي، أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين، منشورات منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون بإستانبول، 1402 هـ/ 1982م، المقدمة.
.Ipsiri, Mehmet, "The Waqfs of Palestine in the Sixteenth Century"

9- محمد إبشرلي، ومحمد التميمي، المرجع نفسه، ص 7 -120.

- قدم في مؤتمر بلاد الشام الثالث (19 -24) إبريل 1980م، بالتعاون بين الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، نشر عام 1983 م. وانظر أيضاً: بيري عود " الدولة العثمانية ومؤسسة الوقف في القدس في أواخر القرن الثامن عشر"، رسالة ماجستير، القدس: الجامعة العبرية، 1983م.

10- يساوي اليوك (100000) قرش عثماني.

11- BoA. Ir, M. Va. No. 14664.

12 - لمزيد من التفاصيل عن مؤسسة الأوقاف في العهد العثماني، انظر:
Ahmet Akgunduz, Islam Hukukunda ve Osmanli, Tatbikatinda Vakif Muesseseisi, Turk Tarih Kurumu – Ankara .1988, p. 15- 116

13-المرجع نفسه، ص 118 -222.

14- لمزيد من التفاصيل، انظر:
Evliya Celebi, Seyahatname, Istanbul 1935,IX,p. 419-488.

15- سالنامة ولاية سوريا لسنة 1288 هـ/ 1870 – 1871م، ص 149 -167.

16- BoA, C, EV,no. 15489

17- BoA, Ir. DA. no. 71482

18- BoA, C. Ev. no. 25796

19- Ev. no. 6360 -19.BoA,

20- BoA, C.Ev. no.64601

21- BoA, Ir, S, D, no. 5199

22- الوثيقة السابقة Ir, S,D, no. 5199

23- من الوثائق التي تحدثت عن هذا الموضوع:
BoA, C, Bel, 1395,966A,6960B, 6960C,6960D.
وقد نشرها محمد ابشرلي تحت عنوان:
M. Ipsirli, Ottoman Document about the Reparing of the Jerusalem Water Supply, Studies on Turkish- Arab Relations (Taiv) Annual 1987/2 p.171-177.

24-25- BoA, C, Ev, no, 210,22091 BoA,I, Emin,Ev,no.1487

26- BoA, C, Ev, no.28194
27- BoA, C, Ev, no. 7034
28- BoA, C, Ev, no. 25796
29- Ir. Da.no. 97224.
30- لمزيد من التفاصيل عن المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية في فلسطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انظر:
Walid Al- Arid, XVIII,Ve XIX, Yuzyillarda Filistinde,Istanbul Universitesi, Tarih Bolumu Yuseklisanstezi. Istanbul, 1989.
ومساجد متصرفية القدس خارج المدينة ص، 23 – 34.
31- BoA, Ir, Da, no. 97224
32- BoA, Ir, Ev, no. 5Ca, 1316
33- BoA, Ir, Ev, no. 5 Ra, 1316
34- الوثيقة السابقة.
35- BoA, C,D,no, 1213, 1316
36- BoA, Ay, Def, no. 906 (19S, 1219)
37- BoA, Ir,Ev,no. 18 M, 1321,6Ra,1325
38- BoA, Ir, Da,no.6Ra,1322
39- BoA,Ir,Da,no.11496
40- BoA,Ir,Ev,no. 6Ra,1322
41- Boo, Y.s. s. E. 160. Evliya Clebi,op cit, 10/445 - 42
43- لمزيد من التفاصيل عن الزوايا والمقامات الإسلامية ومتصرفية القدس، انظر:
W.AL- Arid, XVIII, Ve XIX, Yuzyilarda Filistinde, p. 34 – 60.
44- BoA, C, Ev, no, 11191
45- BoA, C, Ev, no. 9901
46- BoA, C, Ev, no. 19808
47- BoA,C,Ev,no. 33016
48- BoA, C, Ev, no. 34105
49- BoA, C, Ev, no. 15941
50- BoA, C, Ev, no. 26633
51- BoA, C, Ev, no. 26453
52- BoA, C, Ev, no. 18234
53- الوثيقة نفسها.
54- لمزيد من التفاصيل عن كنائس المسيحيين في فلسطين ومتصرفية القدس أنظر:
W. Al –Arid, XVIII, Ve XIX, Yuzyilarda Filistinde, p, 73.
55- ولاية سوريا لسنة 1288هـ، ص 183، وسالنامات ولاية بيروت لسنة 1322هـ، ص 187 – 299، وسنة 1326، ص 272 - 296.
56- W.Al – Arid, XVIII, Ve XIX, Yuzyi larda Filistind, p. 60.
57- المرجع نفسه ، ص60 وما بعدها.
58- Bo A,Ir, M,M, no. 3657.
59- الوثيقة نفسها.
60- الوثيقة نفسها.
61- الوثيقة نفسها.
62- أسعد منصور، تاريخ الناصرة، القاهرة، ص 134-135.
63- المرجع نفسه، ص 140 -141.

64- المرجع نفسه، ص 147-148.
65- BoA, Ir, Ha, no. 2373
66- BoA,Ir,Da,no. 79956
67- BoA, Ir, Ha,no. 15716
68- BoA, Ir, Da,no. 76305
69- BoA, Ir, Da,no. 76305
70- Jacob Landau," The Educational Inpact of Western Culture on Traditional Society in Palestine in the Nineteenth Century "M. Maoz (editor) Studies on Palestine during the Ottoman Period, Jerusalem 1985, p.505.
71- BoA, Ir, M,M, no.4613
72- BoA,Ir,Ha, no.20z,1327
73- W. Al- Arid, XVIII, Ve XIX Yuzyilarsa Filistinde, p. 74 -126
74- المرجع نفسه، ص 74-126.
75- لمزيد من التفاصيل عن نظام التعليم وانتشار المدارس في عهد السلطان عبد الحميد (1876-1908)، انظر:
Bayram Kodaman, Abdulhamid Devri Egitim Sistemi Istanbul. 1980.
وليد العريض، المدارس الحكومية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876 -1909م)، قراءة في المناهج والإنجازات، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد164، الجزء الثاني، ديسمبر 2011م، ص 285-351.
76- BoA, C,Maa,No , 8260
77- BoA, C,Maa,no. 5383
78- BoA, C,Maa,no.5778
79- BoA, C,Maa,no. 5640
80- BoA, C,Maa,No 4280, 4472
81- BoA, C,Maa,No, 3664
82- BoA, C,Maa,No, 7352
83- BoA, C,Maa,No, 2568
84- BoA, C,Maa,No, 3010
85- BoA, C,Maa,No,3663
86- BoA, C,Maa,No, 4099
87- BoA, Ir,M.M.No.2151
88- BoA, C,Maa,No. 8605
89- BoA, C,Maa,No.6059
90- BoA, Ir.M. No.10136
91- BoA, Ir.Da. No.41828
92- BoA, Ir.Ev.no. 12 ca,1312,Maa,No76
93- لمزيد من التفاصيل عن المدارس الأجنبية في الأمبراطورية العثمانية أنظر:
ILKnur Polat Haydaroglu Osmamli Imparatorugun da Yabanci Okullar Kultur Bakanling, Ankara 1990
94- لمزيد من التفاصيل عن مكاتب الصبيان، أنظر:
Ozgonul Aksay, Osmamli, Devri Istanbul Sibyan Mektepleri Uzerine bir Inceleme Istanbul 1968, P.153.
لمزيد من التفاصيل عن أنواع المناهج والمدارس في القرن التاسع عشر، أنظر: وليد العريض، اصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عهد عبد الحميد الثاني 1824 – 1876م، مجلة التربية – جامعة الأزهر، العدد 146، الجزء الثاني، نوفمبر 2011، ص 423 -457.
W, Al – ARID, XVIII,ve, XIX, yuzillarda Filistinde, p 74-126.

o zgonul Aksay, Osmanli Devri Istanbul Sibyan Mektuplari, p. 153 -95
96- سالنامة ولاية سوريا لسنة 1310، ص .112
97- سالنامة ولاية سوريا لسنة 1288، ص 150-156.
98- سالنامة نظارة معارف عمومية لسنة1321، ص 736.
W, Al – Arid,VXIII,ve,XIX, yuzillarda Filistinde, p 89-90-86
99- سالنامة نظارة معارف عمومية لسنة1321، ص 736.
BoA, Ir, M,M, no,4472,Ir, Maa, No, 16M, 1326.
Mahmud Cevad, Maarif – I umumiye Nezarti tarihee I -100
Teskilat ve Icraat-92, Istanbul 1328,P 467.
وليد العريض، إصلاح التعليم وفلسفته، ص 286 -287.
W. Al –Arid, XVIII ve XIX, Yuzyillarda Filistinde, P, 97 - 98. -101
Faik Resit unat, Turkiye Egitim Egitim Sisteminin Gelismesine Tarihi -102
Birbakis, Ankara 1964,P,44. BoA,Ir,M,M.no.480 -103
Walid Alarid, XvIII-XIX.yuzyillacda Filistinde, P.78-100 -104
BoA,Ir,M,M.no.1593, BoA, Ir,S.D. no, 2207, Ir,M.M.no.4472 -105
وتسمى حتى هذا اليوم بمدرسة نيتر، أنظر: Maoz, Opcit,P, 164 – 171
Polat Haydaroglu, Osmanli, Imparatorlugunda Yabanci Okullar, Kultur -106 Bakanlig. Ankara,1990. P,222 – 228
107- لمزيد من التفاصيل عن البيمارستان أنظر: أحمد عيسى بك، تاريخ البيمارستانات في الاسلام، دار الرائد العربي، بيروت، ط 1401هـ/1981م.
BoA, C, Si,No.347. -108
BoA, C, Si,No.115 -109
BoA, C, Si,No.241 -110
BoA, C, Si,No,711,24594,y,S.R.M.E. 75/26 -111
BoA, C, Si,No.1079 -112
113- الوثيقة السابقة
BoA, Ir,Da,no2203 -114
BoA, Ir,Da,no.8763 -115
BoA, C, Si,No.441 -116
BoA, Ir.M.M.no.9487 -117
BoA, Ay/.Def, No,902 (27S, 1287 -118
119- الوثيقة السابقة.
BoA, Ay,Def,908(21 B-1295) -120
BoA, Ir,Ha,no,5Ca,1328,Y.S.R.E. no. 156/133, no 156/41 -121
BoA, Ir,Da,no. 17Ra.1331 -122
BoA, Ir,Ma,no. 8c.1327,10ca.1331 -123
BoA, Ir,Ma,no. 8c.1327,10ca.1331 -124
BoA, Ir,M.M. no. 4726 -125
Boo,Ir.Ma,no.8c.1327,10ca.1331 -126
BoA, Ir,M.M. no. 4726 -127
BoA, Ir,M.M. no. 4712. IrNo.18849 -128
BoA, Y, S,R.M.E. no.126/16 -129
BoA, Ir,Da. No.27150,Ir,Ev,no, 14M.1318 -130
131- لمزيد من التفاصيل عن الحمامات، أنظر محمد اليعقوب، مرجع سابق، ص 518 – 529.
BoA, Ir, Da,No,27417 -132
BoA, Ir,Ha,no,6044 -133
134- لمزيد من التفاصيل عن توفير مياه الشرب لأبناء السبيل في القدس، أنظر: زياد المدني، أوقاف القدس، ص 128-129.
Mehmetipsirli,Documents about The Reparing of The Jerusalem Water, P.17-177.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق أرشيف مجلس الوزراء العثماني

BoA, Osmanli Basbakanlik Arsivi

تصنيف أبن الأمين I. Emin EV أوقاف رقم 1487.

جودت داخلية C. DA 1213,1316

جودت بلدية C.Bel,1395 k 966A,6960 B,6960 C, 6960 D

جودت اوقاف C. EV, 210,2453,6360,7034,9901, 11191, 15489, 15941, 18234, 19808, 22091, 25796, 26453, 26633, 28194, 33016, 34105, 64601.

جودت معروضات C. maa, 3010, 3663,3664, 4099,4280, 5583,5640, 5778, 6059, 8260.8605.

جودت صحية C.Si, 115, 240,347, 441, 711, 1076, 24594.

إرادة داخلية Ir.DA, 2203,8763,11496, 15716, 18849,27150, 27417, 41828, 71482, 76305, 97224, 6 Ra 1322, 17Ra1331.

إرادة أوقاف IR. EV, 14.M 1318, 5ca. 1316, 12 Ca. 1312, 6 Ra. 1325. 18.M1321.

إرادة خارجية Ir.Ha, 20.Z1327, 5 Ca. 1328, 6044, 2373

إرادة مالية Ir. MK 10136.

إرادة معارف Ir. Ma، 1331 Ca10

إرادة معروضات، Ir.Maa, 480, 1593, 2151, 2568, 3657, 4472, 4613, 4712, 4726 m 7352 m 9487.

إرادة مجلس والا Ir. M Vala 14664

إرادة مدارة Ir. S.D, 5199, 2207

دفاتر العينات Ay.Def,908(21 B. 1295), 906(n.s. 1219), 902(27.S.1287)

يلدز سراي معروضات أوراق الصدارة Y. S. R. M. E, 156 /41, 126/16,75/26

ثانيًا: المصادر والمراجع العربية

أبو بكر، امين مسعود، **ملكية الأراضي في متصرفية القدس1858 – 1918**، مؤسسة شومان 1996م.

سالنامة معارف عمومية 1321.

سالنامة ولاية سوريا 1288، 1310.

سالنامة ولاية بيروت 1322، 1329.

أبشرلي، محمد – محمد التميمي، **أوقاف واملاك المسلمين في فلسطين، منشورات منظمة المؤتمر الاسلامي**، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون، استانبول 1402 هـ / 1982.

سامي، شمس الدين، **قاموس تركي**، در سعادت، أقدام مطبعة س 1317 هـ.

العريض، وليد، إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني 1824-1876م، **مجلة التربية**، جامعة الأزهر، عدد 146، الجزء الثاني، نوفمبر 2011م.

العريض، وليد، المدارس الحكومية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م قراءة في المناهج والانجازات، **مجلة التربية – جامعة الأزهر**، عدد 146، لسنة 2011م.

العسلي، جميل كامل، **معهاد العلم في بيت المقدس**، جمعية عمال المطابع التعاونية- عمان 1980م.

عودد، بيري، **الدولة العثمانية ومؤسسة الوقف في القدس في أواخر القرن الثامن عشر**، رسالة ماجستير، الجامعة العبرية 1938.

منصور، أسعد، **تاريخ الناصرة**، القاهرة 1923م.

المدني، **أوقاف القدس القرن السابع عشر الميلادي 1009 -1112م/1600-1700م**، وزارة الثقافة، عمان 2018م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ابن محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، ج 9، دار الكتب العلمية، بيروت 1993م.

مؤتمر بلاد الشام الثالث (19 -24) إبريل 1980، بالتعاون بين الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك نشر عام 1983 م.

اليعقوب، محمد، **ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي**، رسالة ماجستير غير منشورة قسم التاريخ الجامعة الأردنية 1986، نشرت في جزئين، جامعة آل البيت سنة 2001م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

Aksay,ozgonul. *Osmanli Devri Istanbul sibyan Mektepleri uzerinebir Inceleme*, Istanbul 1968.

Akgunduz, A, *Islam Hukukundare Osmanli Tatbikationda Vakif Muessesesim*? Turk tarih Kurumu, Ankara 1988.

Alarid, W, *Xvlll ve XIX yuzyillarda Filistinde Dini*, Kulturel Ve Sosial Muesseseler, Yuksek Lisans Tezi, Istanbul 1989.

Cevad, M. *Maarif-I umumiye Nezareti Tashihine Teskilat ve Icraati*, Istanbul 1328.

Evliye Celebi, *seyahatname*, Vol.lx, Istanbul 1935

Haydaroglu, p, Osmanli. *Imparatorlugunda Yabanci*, Okullar, Kultur Bakanligi, Ankara 1990 .

Ipsirli,M,Ottomam Document about the Reparing of the Jerusalem Water Supply, *studies on Turkish Arab Relations* (Taiv) Vol 2, annual 1987.

The Waqfs of Plaestine in The Sixteenth Century, P.19-24 ، نشرت في مؤتمر بلاد الشام الثالث بالتعاون بين الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك 1983م.

Kodaman, B, Abdulhamid Devri Egitim Sistemi Istanbul 1980.

Landau,J, *"The Educational Inpact of Western Culture on Traditional Society in Palestine in Nineteenth Century*", M. Maoz (editor) studies on Palestine during the Ottoman Period Jerusalem, 1985.

Maoz, (editor) *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jerusalem 1985 .

Unat, F.R, *Turkiye Egitim Sisteminin Gelismesine Tarihi birbakis*, Ankara 1964.

مدى الزامية المصادر الرسمية في المنازعات التجارية في النظام القانوني السعودي "دراسة مقارنة"

جمال طلال النعيمي* وعدنان صالح العمر**

تاريخ الاستلام 2018/12/9 تاريخ القبول 2019/4/17

الملخص

يقصد بالمصادر الرسمية، الوسيلة التي تخرج بها القاعدة القانونية إلى حيز الوجود، وتكتسب بها الصفة الإلزامية. وتتعدد مصادر القاعدة القانونية التجارية الرسمية، وتختلف من دولة لأخرى. وجرت العادة أن تتضمن القوانين التجارية تحديد المصادر الرسمية التي يتوجب على القاضي اتباعها عند النظر في المنازعات التي تعرض عليه. وجاء نظام المحكمة التجارية، الذي يقابل القوانين التجارية في الدول المقارنة، خاليًا من تحديد مصادر القاعدة القانونية التجارية. ولا يعني ذلك عدم وجود مصادر للقاعدة القانونية التجارية في المملكة العربية السعودية، إلا أنه من خلال الرجوع إلى النصوص العامة، وبعض النصوص التي وردت في الأنظمة التجارية المكملة لنظام المحكمة التجارية، فإنه يمكن تحديد مصادر القاعدة القانونية التجارية التي يتوجب على القاضي الرجوع إليها على وجه الإلزام، وطبقًا لقاعدة التدرج الهرمي في الرجوع إلى مصادر القاعدة القانونية.

الكلمات المفتاحية: المصادر الرسمية، القاعدة القانونية التجارية، الأنظمة التجارية، التدرج الهرمي.

مقدمة

إن القواعد القانونيّة التّجاريّة ليست حديثة النشأة، وإنما ظهرت منذ أن مارس الإنسان الأعمال التّجاريّة واتخذ منها مهنة له، يرتزق منها، ويختلط بغيره ممن يمارسونها. لذا كان لا بد من وجود قواعد قانونية تنظم أعمال التّجار والأنشطة التّجاريّة التي يقومون بها. ولقد بدأ معظم هذه القواعد عرفيًا؛ إذ لم تكن في المجتمعات البدائية القديمة سلطات منظمة تعمل على وضع القوانين والأنظمة على النحو الذي هو عليه الآن، وإنما تعارف الناس في تلك المجتمعات على قواعد عرفية درجوا على اتّباعها، كانت تشكل الأحكام والقواعد التي يرجعون عليها في مسائلهم التّجاريّة. وقد كان العرف -ولا يزال حتى يومنا- هذا يشكل مصدرًا مهمًا، ورافدًا أساسيًا للأنظمة والتّشريعات التّجاريّة في مختلف دول العالم.

بالرغم من أهمية العرف ودوره في رفد القواعد القانونيّة التّجاريّة، فإنه لم يعد يحظى بالمكانة التي تحظى بها التشريعات التّجاريّة، التي باتت تشكل مصدرًا أساسيًا ورافدًا مهمًا للقواعد والأحكام القانونيّة التّجاريّة، يرجع إليها القاضي ابتداءً وقبل الرجوع إلى أيٍ من المصادر الأخرى، نظرًا لما تمتاز به من خصائص جعلتها تتقدم على غيرها من المصادر الأخرى؛ فهي تمتاز بسهولة الرجوع إليها وسهولة الوصول إلى الأحكام القانونيّة التي يمكن تطبيقها على المنازعات التّجاريّة، إضافة إلى أنها تعمل على توحيد القواعد القانونيّة على مستوى إقليم الدولة، كما أنه لا توجد صعوبة في الوصول إليها.

تنبع أهمية تحديد المصادر الرسمية للقاعدة التجارية وغيرها من القواعد الأخرى، وبيان مدى إلزامية التقيد بها، من أنها تشكل المادة الأولية التي يتوجب على القاضي الرجوع إليها للبحث فيها عن القواعد الواجب تطبيقها على النزاعات التي تعرض عليه، ومما لا شك فيه أن الفصل في المنازعات وتحقيق العدالة بين المتخاصمين يستوجب حتماً بيان هذه المصادر بدقة، والرجوع اليها وفقاً لقاعدة التدرج الهرمي؛ إذ يتوجب الرجوع إلى المصادر الرسمية الأصلية ابتداءً للبحث عن القاعدة القانونية، ثم الرجوع للمصادر الرسمية الاحتياطية عند خلو المصادر الرسمية الأصلية من قواعد يمكن تطبيقها.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* كلية القانون، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

** كلية القانون، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

وعلى ذلك، فإن أهمية الموضوع تكمن في أنّ المصادر الرسمية تشكل المادة الموضوعية التي تسهم في حل النزاعات التجارية بين المتخاصمين، وبخاصة إذا علمنا أن هذه المصادر تتمثل في الوسائل التي تتوافر فيها للقاعدة القانونية صفة الإلزام، حيث يتوجب على المنظم تحديد هذه المصادر بدقة، وبيان ترتيبها ليتسنى الرجوع إليها وفقًا لذلك. ويسهم ذلك في وضع ضوابط قانونية يتوجب على القاضي الالتزام بها وعدم الخروج عليها، إلا عند خلوها جميعاً من قواعد قانونية يمكن تطبيقها على المسائل التجارية المعروضة أمامه.

درجت الدول في تشريعاتها التجارية المختلفة على تحديد المصادر الرسمية التي يتوجب على القاضي الرجوع إليها للفصل في النزاعات التي تعرض أمامه. وقد جاء نظام المحكمة التّجاريّة، الذي يعد النظام الأساس في المواد التّجاريّة، خاليًا من تحديد مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة الرسمية التي يتوجب على القاضي الرجوع إليها للفصل في النزاعات التي تعرض عليه؛ الأمر الذي يتطلب تحديد المصادر التي يتوجب على القاضي الرجوع إليها، وبخاصة إذا علمنا أن النظام القانوني في المملكة العربية السعودية يختلف عن النظم القانونيّة في الدول الأخرى، وذلك لأن المصدر الأساسي للقواعد القانونيّة فيها هو أحكام الشريعة الإسلامية الغراء؛ إذ يعد القرآن الكريم والسنة النبوية هما المرجع الأساس فيها، لذا يتوجب على القاضي الرجوع إليهما لاستخلاص القواعد التي يمكن تطبيقها على النزاع المعروض أمامه.

يقود عدم تحديد المصادر التي يتوجب على القاضي الرجوع إليها إلى طرح الأسئلة الآتية:

- ما مصادر القاعدة التّجاريّة الرسمية في النظام القانوني السعودي؟
- ما مدى التزام القاضي بالرجوع للمصادر الرسمية للفصل في النزاعات التّجاريّة المعروضة عليه؟
- ما مدى التزام القاضي باتباع "قاعدة التدرج الهرمي" في الرجوع إلى مصادر القاعدة التّجاريّة الرسمية؟

ستشكل هذه الأسئلة المادة الأساسية لهذه الدراسة. وللإجابة عنها، سنقوم بمعالجتها على النحو الآتي:

المبحث الأول: مصادر القاعدة القانونية التّجاريّة

المطلب الأول: مفهوم مصادر القاعدة القانونية التّجاريّة

المطلب الثاني: المصادر الرسمية للقاعدة القانونية التّجاريّة

المبحث الثاني: رجوع القاضي للمصادر الرسمية في حل النزاعات التّجاريّة

المطلب الأول: إلزامية القاضي بالمصادر الرسمية في النزاعات التّجاريّة

المطلب الثاني: التدرج في الرجوع للمصادر الرسمية للقاعدة التّجاريّة

المبحث الأول: مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة

القواعد القانونيّة التّجاريّة هي الأحكام التي تنظم المعاملات التّجاريّة ونشاط التّجار في أثناء قيامهم بالأعمال والأنشطة التّجاريّة المختلفة، سواءً فيما يتعلق بالمعاملات التي تنشأ بينهم بوصفهم تجارًا، أو تلك التي تتعلق بأعمالهم التّجاريّة (Ripert and Roblot,2008, p.22). فعادة تأتي هذه القواعد متعلقة بالتّاجر والأعمال التّجاريّة، فتحدد الواجبات التي تقع على عاتق التّجار؛ كالقيد في السجل التّجاري، ومسك الدفاتر التّجاريّة. كما تنظم الشّركات التّجاريّة بأنواعها المختلفة، وتتناول مظاهر النشاط التّجاري؛ كالعقود التّجاريّة والملكية التّجاريّة والصناعية وأدوات التعامل التّجاري(القليوبي، 2002، ص 4)؛ كالكمبيالات والشّيكات والصكوك، وتنظم الإفلاس وما يترتّب عليه من آثار.

وتختلف المصادر التي تُستمد منها القاعدة القانونيّة التّجاريّة؛ فمن هذه القواعد ما يُستمد من التشريعات والأنظمة التّجاريّة، ومنها ما يستمد من الأعراف التّجاريّة، ومنها ما يستمد من الأحكام القضائية... وغيرها. وللوقوف على هذه المصادر، وبخاصة الرسمية منها، يتوجب علينا التعريف بمصادر القاعدة التّجاريّة وتقسيماتها المختلفة على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة

للوقوف على مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة، يتوجب علينا تعريفها وبيان معانيها المختلفة. وسنتناول ذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لكلمة مصدر(العمر، 2018)

1- **التعريف اللغوي لكلمة مصدر**، "تشتق كلمة مصدر من صدر، والصَّدْر هو أَعلى مقدَّم كل شيء وأَوّله، حتى إنهم ليقولون: صَدْر النهار والليل، وصَدْر الشتاء والصيف، وصَدْر الأَمر: أَوّله، وصَدْر كل شيء أَوّله[1]. والصَّدْر: الطائفة من الشيء. والصُّدْرة من الإِنسان ما أَشرف من أَعلى صدْره؛ ومنه الصُّدْرة التي تُلبَس؛ قال الأَزهري: ومن هذا قول امرأَة طائيّة كانت تحت امرئ القيس، فَفَرِ كَتْهُ وقالت: إِني ما عَلِمْتُكَ إِلاَّ ثَقِيل الصُّدْرة سريع الهِدافَةَ بَطِيء الإِفاقة.
ونقول رجل أَصْدَرُ: أي عظيم الصَّدْرِ، ومُصدر: قويّ الصَّدْر شديده؛ وكذلك الأَسَد والذئب. والصُّدْرَة، بالضم: الصَّدْرُ، أو ما أَشْرَفَ من أَعْلاَهُ. وقال ابن الأَعرابي: المُصدرُ من الخيل السابق، وفي المثل: تَرَكْته على مِثْل ليلَة الصَّدَرِ؛ يعني حين صَدَرَ الناس من حَجِّهِم. وأَصْدَرْته فصدَرَ أَي رَجَعْتُهُ فرَجَع، والموضع مَصْدَر ومنه مَصادِر الأَفعال (مختار الصحاح، محمّد بن أبي بكر الرازي، مادّة "صدر"). قال الليث: المَصْدَرُ أَصل الكلمة التي تَصْدُرُ عنها صَوادِرُ الأَفعال (ابن منظور، 1414هـ).
وبناءً على ما سبق، فالمصدر في اللغة العربية أصل الشيء ومنشئه، أو الموضع أو المكان الذي يرجع إليه لأعلى مقدمة كل شيء وأوله، وتجمع كلمة مصدر بمصادر (ابن منظور، 1414هـ).

2- **التعريف الاصطلاحي لكلمة مصدر**، هو المنبع الذي تنبثق منه حقيقة معينة، أو الأصل، أو المنشأ الذي تشتق منه القواعد وأحكامها (Roubier, 2005, p.9). والقواعد القانونيّة -كأي شيء آخر- لا يمكن أن تنشأ من العدم؛ وإنما لا بد من وجود أصل منشئ لها، وذلك طبقاً لقانون السببية الذي يقرر أنه "**لا يوجد شيء بلا مصدر، ولا توجد نتيجة بلا سبب**"(Robint, 1955, p.413). وهذا المبدأ بحسب رأي بعض الفلاسفة والمفكرين هو المبدأ الأسمى لكل معرفة، وهو بهذا المعنى المبدأ الأسمى للمعرفة القانونيّة (Heidegger, 1983, p.58-81).

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي الفقهي والقانوني

يقصد بالمصدر في الاصطلاح الفقهي (خلاف، دون سنة نشر، ص 20-22 ؛زيدان، 1976، ص 6) ما يستدل بالنظر الصحيح فيه على حكم شرعي عملي على سبيل القطع أو الظن. ويطلق الفقه الإسلامي على المصادر، الأدلة الشرعية أو أصول الأحكام[2]. وتقسم المصادر إلى مصادر أصلية لا تتوقف دلالتها على الأحكام على دليل آخر، وتتمثل في أربعة مصادر هي: القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس. أما المصادر الأخرى[3] ،فأمر الاستدلال بها على الأحكام الشرعية مختلف فيه (خلاف، دون سنة نشر، ص 21-22).

ويعرف المصدر في الاصطلاح القانوني بأنه الأصل أو المنبع الذي يستقي منه واضعو القاعدة القانونيّة جوهرها وصفتها الإلزامية والرسمية (الزهراني وآخرون، 1433هـ، ص 64). وقد يقصد بها أيضًا الطريقة أو الوسيلة التي يسترشد بها القاضي، أو المرجع الذي يستعين به في تفسير القاعدة القانونيّة عند تطبيقها على النزاع المعروض أمامه. وتستخدم كلمة مصدر في الاصطلاح القانوني في عدة معانٍ مختلفة عن المعنى الأول الذي ذكرناه سابقاً، مثل المصدر الحقيقي للقاعدة القانونيّة[4]، أو المصدر التاريخي[5]، أو المصدر التفسيري[6]. وجميع هذه المعاني مستخدمة في غير مكانها الصحيح لاصطلاح كلمة مصدر؛ ذلك أن هذه الاستخدامات قد تعبر إما عن مضمون القاعدة، أو جوهرها، أو ربما مادتها، ولا يمكن بحال أن تكون هي الأسباب المنشئة للقواعد القانونيّة. ونستطيع القول إن المصدر هو أساس القاعدة القانونيّة، وأما ما يتعلق بالتسميات الأخرى، فما هي إلا عوامل أولوية يُحتاج إليها في إعداد جوهر القاعدة القانونيّة ومضمونها. إن اصطلاح كلمة مصدر ليس له إلا مدلول واحد، هو السبب الموجد والمنشئ للقاعدة القانونيّة (الوكيل، 1964، ص 265).

فاصطلاح كلمة مصدر يعني أنه الأصل (السبب) المنشئ والموجد للقاعدة القانونيّة وفقاً لمقتضيات مبدأ السببية، الذي ينبغي كما يقول أحد فقهاء القانون أن يكون بغير شروط على الإطلاق (Heidegger, 1983, p. 95)، لأن الحقيقة ذاتها لا يمكن اعتبارها كذلك إلا إذا استطعنا تقديم السبب المنشئ لها (Robint, 1955, p.407). ويسمى المصدر بهذا المعنى. المصدر الرسمي للقاعدة القانونيّة[7]؛ أي السبب الذي أوجد القاعدة القانونيّة، كالدين[8]، أو التشريع[9] أو العرف[10] أو القضاء[11]. ومنه تستمد القاعدة القانونيّة صفتها الإلزامية، التي تعد أهم صفات القاعدة القانونيّة على الاطلاق، وتتميز بها عن غيرها من القواعد الاجتماعية الأخرى؛ كالقواعد الأخلاقية والعادات والتقاليد.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف مصدر القاعدة القانونيّة التّجاريّة الرسمية بأنه الأصل المنشئ والموجد للقاعدة التّجاريّة، الذي تستقي منه أحكامها ويضفي عليها صفة الالزام، ويتوجب الرجوع إليه لتحديد الحكم واجب التطبيق في النزاعات ذات الطابع التجاري.

المطلب الثاني: المصادر الرسمية للقاعدة القانونية التّجاريّة

تتمثل المصادر الرسمية في الوسائل التي تضفي على القاعدة القانونيّة صفة الإلزام والإجبار، والطريقة التي تخرج بها القاعدة من مجرد قاعدة سلوك عادية إلى قاعدة قانونية ملزمة واجبة التطبيق. وتعرف أحيانًا بالمصادر الشكلية؛ لأنها عبارة عن الطريقة أو الوسيلة التي تعبر بها الجماعة عن إرادتها، وتجعل لهذه الإرادة شكلاً خارجيًا يسهل به التعرف عليها (الداوودي، 2004، ص 72). ويختلف ترتيب المصادر الرسمية للقانون بشكل عام، وللقانون التجاري بشكل خاص، من دولة لأخرى؛ إذ إن بعض الدول تجعل من التشريع المصدر الأول للقاعدة القانونيّة فيها[12]،

وتتبنى معظم الدول في الوقت الحاضر هذا الاتجاه. وبعض الدول تجعل من السوابق القضائية المصدر الأول للقواعد القانونيّة فيها؛ كالدول الأنجلوسكسونية. فعلى خلاف العديد من قوانين التجارة المقارنة[13]، لم يحدد نظام المحكمة التّجاريّة، الذي يقابل قوانين التجارة في الدول المقارنة، مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة في المملكة العربية السعودية، ولكن من خلال الرجوع إلى نصوص بعض الأنظمة التّجاريّة[14]، وغيرها[15]، يمكن تقسيم المصادر الرسمية للقاعدة القانونيّة التّجاريّة السعودية، إلى مصادر أصلية؛ تتمثل في أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والأنظمة التّجاريّة، وأخرى احتياطية تتمثل في الأعراف التّجاريّة. ويكون المصدر أصليًا عندما يتعين على القاضي الرجوع إليه أولاً ومباشرة للتعرف على القاعدة القانونيّة المراد تطبيقها على النزاع المعروض أمامه، وذلك قبل البحث في أي مصدر آخر. ويكون المصدر احتياطيًا عند الرجوع إليه بعد خلو المصدر الأصلي من حكم يمكن تطبيقه على النزاع المعروض أمامه. وسنتناول ذلك بشيء من الإيضاح في الفرعين القادمين بحيث نتناول في الفرع الأول منهما المصادر الأصلية، ونتناول في الفرع الثاني المصادر الاحتياطية.

الفرع الأول: المصادر الأصلية الرسمية للقاعدة القانونية التّجاريّة

تعد أحكام الشريعة الإسلامية مصدرًا رسميًا أصليًا من مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة في المملكة العربية السعودية، إلا إنها ليست المصدر الأصلي الوحيد فيها، وإنما توجد إلى جانبها الأنظمة التّجاريّة التي تعد أيضًا مصدرًا أصليًا فيها؛ بشرط عدم مخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

أولاً: أحكام الشريعة الإسلامية

إن المقومات الأساسية للمجتمع في المملكة العربية السعودية تتبلور في الإيمان بالله، وبرسله، والمبادئ الأخلاقية السامية، والقيم والتقاليد الأصيلة للأسرة العربية السعودية، والتربية الدينية، والتراث التاريخي للشعب، والعدل والحرية الشخصية للمواطنين وحرمه.. حياتهم الخاصة، وغير ذلك من الأسس الأخرى التي يقوم عليها المجتمع السعودي. وقد قام المنظم السعودي بتحديد هذه الأسس في النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) في تاريخ 1412/8/27هـ، ويحرص كل منظم على أن يضمن فيما يضعه من قواعد أن يكون وليد هذه المقومات، وثيق الصلة بواقع المجتمع، مسايراً لحالته الاجتماعية والسياسية والدينية، متفقاً مع عادات هذا المجتمع وتقاليده وآدابه ونظمه وعقائده. وإلى

ذلك يرجع السبب في حرص المنظم في المملكة العربية السعودية على النص في النظام الأساسي للحكم وبعض الأنظمة الأخرى على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للأنظمة فيها (الشطناوي،1435هـ ، ص 44-45).

وعلى ذلك، فقد نصت المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم، على أنه: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة"(الشطناوي، 1435هـ، ص 43)[16]. وجاء أيضًا في المادة الأولى من نظام المرافعات الشرعية رقم (م/21) في تاريخ 1421/5/20هـ، أنه: "تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام".

واستناداً إلى ما تقدم، فإن أحكام الشريعة الإسلامية ومبادءَها (عودة، 2008، ص 219)[17] هي مجموع القواعد القطعية التي شرعها الله تعالى في القرآن والسنة النبوية الصحيحة، ولا تحتمل شكاً ولا تأويلاً، وليست بالتالي موضع اجتهاد ولا محل خلاف، ولا تتغير بتغير الأحوال، أو الزمان، أو المكان، ولا يسوغ للمسلمين أن يتفرقوا فيها، وتمثل في مجموعها الأصول والثوابت والعقائد والمبادئ والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شرعها الله لتنظيم بعض جوانب حياة الفرد والمجتمع على الأرض، ومن ثم يلتزم أولو الأمر؛ أي الحكام والسلطات العامة في الدولة بإعمالها التزاماً كاملاً، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ثانيًا: الأنظمة والقواعد التّجاريّة

جاءت الشريعة الإسلامية بأحكام عامة، ولم تشتمل على تفصيلات لجميع احتياجات الإنسان في النظام الاجتماعي الذى يضم مجموعة الأحكام التي يحتاجها المجتمع لتنظيم شتى الروابط والعلاقات تفصيلاً، لأن شمولية الشريعة لكل شيء وفقاً لقوله تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء"[18]، تنصب بالدرجة الأولى على الكليات والإطار العام لحركة الإنسان والمجتمع. أما التفاصيل والجزئيات، فأمرها متروك للمسلمين يعالجونها بحسب مقتضيات الزمان والمكان والأحوال ومصالحها، بما يحقق حاجات الناس ويلبي مطالبهم ويساير أغراضهم المعتبرة. وقد تركت النصوص الشرعية مجالاً رحباً لحركة العقل المجتهد، حسب دواعي التطور التاريخي والاجتماعي ومتطلباته؛ فالشريعة الإسلامية في مثل هذه الأمور تعنى بالمقاصد والغايات، وليس بالوسائل والسبل والنظم التي تحقق هذه المقاصد وتلك الغايات، ولذلك تتضمن الشريعة الإسلامية كثيرًا من المبادئ العامة، والقليل من الأحكام الشرعية التفصيلية.

ونظراً لما جاءت به الشّريعة الإسلامية من عموميات، وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة والأعمال التّجاريّة، فقد قام ولي الأمر، ممثلاً بالجهات المختصة (السلطة التنظيمية) (الشطناوي، 1435هـ ، ص 57)[19] بوضع قواعد مفصلة في المواد التّجاريّة من أجل تنظيمها والوقوف على أحكامها، وذلك وفقًا لما جاءت به المادة (67) من النظام الأساسيّ للحكم: "تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى"، بشرط ألا تتعارض هذه الأنظمة في أساسها مع أحكام الشّريعة الإسلامية، ويتم الرجوع إلى هذه الأحكام في المسائل التّجاريّة.

بناءً على ذلك، تعدّ الأنظمة التّجاريّة في المملكة العربيّة السّعوديّة مصدرًا أساسيًا ورسميًا للقاعدة القانونيّة التّجاريّة فيها، وتبوأت هذه المكانة لاستنادها على قاعدة المصالح المرسلة (خلاّف، دون سنة نشر، ص 84 وما بعدها)[20]، التي تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد وتنظيم شؤون أمورهم في جميع مناحي الحياة؛ الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وتعد الشريعة الإسلامية الإطار العام لجميع التشريعات والأنظمة التي تضعها السلطة المختصة؛ إذ ينبغي على هذه الأخيرة التقيد بالمبادئ العامة للشريعة الإسلامية في أثناء وضعها التشريعات المختلفة من تجارية وإدارية ومدنية وغيرها.

وتتمثل الأنظمة التّجاريّة بصفة رئيسة في؛ نظام المحكمة التّجاريّة رقم (م/2) في تاريخ 1350/1/15هـ، الذي يعد بمثابة التّقنين التّجاريّ في المملكة، ويضم القواعد والأحكام التي تتعلّق بالتّجارة البريّة والبحريّة والقضاء التّجاريّ، كما

تتمثل أيضًا في العديد من الأنظمة والتشريعات المكمّلة لنظام المحكمة التجاريّة، أو المعدلة لها[21]؛ كنظام الشركات التجاريّة رقم (م/6) في تاريخ 1385/3/22هـ، ونظام الأوراق التجاريّة رقم (م/ 37) في تاريخ 1383/10/11هـ، ونظام السجلّ التجاريّ رقم (م/1) في تاريخ 1416/2/21هـ، والأنظمة المتعلّقة بحماية الملكيّة الصناعيّة والتجاريّة؛ مثل نظام العلامات التجاريّة رقم(م/21) في تاريخ 1423/5/28هـ، ونظام الأسماء التجاريّة رقم (م /15) في تاريخ 1420/8/12هـ، والأنظمة المتعلّقة بالبنوك والأنظمة التي وضعت لتنظيم الأعمال التجاريّة كافّةً. وقد تم تحديث العديد من التشريعات التجاريّة في المملكة لتتناسب مع التطورات المتسارعة في البلاد، وخاصة بعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية (العمر، 1437هـ، ص 20).

الفرع الثاني: المصادر الرسمية الاحتياطية للقاعدة التجاريّة

إضافة إلى المصادر الأصلية، توجد مصادر رسمية أخرى تُعرف بالمصادر الاحتياطية، لأنه لا يتم الرجوع إليها إلا اضطرارًا، بعد خلو المصادر الأصلية من أحكام يمكن تطبيقها، وذلك لإيجاد الحلول المناسبة لما يعرض في المسائل التجاريّة المتنازع فيها. وتتمثل المصادر الاحتياطية في العرف التجاري والعادات الاتفاقية التجاريّة. وسنتناول ذلك على النحو الآتي:

أولاً: العرف التجاري

يعد العرف أحد مصادر الأحكام في كثير من تشريعات الدول المختلفة[22]. وتكمن أهمية العرف التجاري في أنه المصدر الرسمي الثاني للقاعدة التجاريّة بعد أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة التجاريّة؛ بل إن كثيراً من الأحكام القانونيّة التجاريّة المكتوبة نشأت قبل تقنينها كأعراف بين التجار(Ripert and Roblot, 2008,p.39).وقد تعددت اتجاهات شرّاح القانون التجاري بشأن تعريف العرف التجاري (دويدار، 2008، ص 43؛ العكيلي، 2012، ص 51)،وجاءت هذه التعريفات في معظمها متشابه؛ إذ لم تخرج عن أن العرف التجاري "مجموعة من القواعد التي درج الناس على اتباعها فترة طويلة من الزمن في تنظيم معاملاتهم التجاريّة، مع اعتقادهم بإلزامها وضرورة احترامها، وعدم الخروج عليها"(العكيلي، 2012، ص 51). ويتضح من هذا التعريف أن للعرف ركنين، أحدها مادي، والآخر معنوي. ويقصد بالركن المادي. اعتياد الناس على اتباع قواعد معينة في معاملاتهم مدة طويلة، وأما الركن المعنوي فيقصد به اعتقاد الناس بوجوب اتباع القاعدة التي تعارفوا على اتباعها واحترامها.

ومن المؤكد أن أهمية العرف لا تخفى على أحد، وقد يغني عنها الحديث عن منزلته في الفقه الإسلاميّ، الذي يعد المصدر الأساس للنظام القانونيّ السعوديّ؛ إذ يشكلّ العرف أحد مصادره الاحتياطيّة (الحسين،1434هـ ،ص1-72)، مع الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية السمحة تجيز التعامل بالعرف إن لم يكن مخالفاً لنص شرعي؛ لقول الحق سبحانه وتعالى: (خذ العفو وأمر بالعرف)[23] ، ولقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)[24]. ولذلك ظهرت قواعد فقهية تؤكد أهمية العرف ووجوب احترامه في المعاملات؛ كقاعدة (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)، وقاعدة (التعيين بالعرف كالتعيين بالنص)[25] ، وقاعدة (المعروف بين التجار المشروط بينهم) (التويجري، 2009، ص 82؛ الزرقاء، دون سنة نشر، ص237-239).

فضلاً عن ذلك، فقد ورد في المادّة الثّانية من نظام الشّركات السعودي النص صراحة على اعتبار العرف أحد مصادر أحكام الشّركات. فقد جاء فيها: "تسري أحكام هذا النظام ومالا يتعارض معها من شروط الشركاء وقواعد العرف على الشركات الآتية:...". ويتوجب على القاضي الرجوع إلى العرف، عند خلوّ نظام الشّركات والاتّفاقات التعاقدية من أحكامٍ يمكن تطبيقها على المسائل والقضايا المعروضة عليه. لذا يعدُّ العرف في النّظام القانونيّ السّعوديّ مصدرًا رسميًا يلي التّشريعات والأنظمة التي يصدرها وليّ الأمر بمقتضى مبدأ المصالح المرسلة.

يعدّ العرف من أقدم مصادر القانون في تاريخ البشرية؛ فهو الطريق الطبيعي الذي تخرج منه القواعد القانونيّة التي يحتاج إليها المجتمع، ووسيلته الفطرية لتنظيم المعاملات. وقد ضعفت الحاجة إليه في العصور الحديثة، بسبب تعقيد الروابط الاجتماعية، وتقدم المجتمعات، وعجزه عن مسايرة التّطور السريع في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسية (سلطان، 1978، ص 144؛ Kassis, 1984, p: 335). ومع هذا، فإن العرف لا يزال على الرغم من انتشار التّشريعات والأنظمة في العصر الحالي مصدرًا رسميًا للقانون في جميع الدّول، وإن كان احتياطيًا (مرقص، 1957، ص104-105). ولا تزال الحاجة مستمرّة إليه، وبخاصة في المسائل والأعمال التّجاريّة. وفي هذا الصدد، يقول الدكتور الجبر: "وعلى الرّغم من دخول القانون التّجاريّ مرحلة التّقنين، ووفرة النّصوص التّشريعية في العصر الحديث؛ فلا يزال العرف يقوم بدور لا يمكن إغفاله في تكوين القانون التّجاريّ وتطوير أحكامه، بل إن بعض النظم التّجاريّة، كالبيوع البحرية والحسابات الجارية والاعتمادات المستندية، لا تزال محكومة بقواعد عرفية بحتة"(الجبر، 1996، ص 26).

ويأتي العرف التّجاريّ في مرحلة تالية بعد أحكام الشّريعة الإسلامية والتّشريعات والأنظمة التّجاريّة، وله أهمّيّة خاصة في المسائل التّجاريّة؛ إذ ظل القانون التّجاريّ مدة طويلة قانونًا عرفيًا لا يتضمّن نصوصًا مكتوبة. وحتى بعد تقنينه، فقد بقي المجال واسعاً لتطبيق الأعراف التّجاريّة، بسبب عدم كفاية النّصوص التّشريعيّة لمعالجة المسائل التّجاريّة كافة. ولهذا فإن العرف يعد مصدرًا تكميلياً خصبًا يتناول المسائل التي تسري في شأنها قواعد القانون التجاري، وغيره من فروع القانون التي تقبل ذلك بطبيعتها (العكيلي، 2012، ص51)[26].

وقد يكون العرف خاصًا، أو محليًا في نطاق إقليم معين من الدولة، أو مقتصراً على مسائل تجارية معينة، وعندئذٍ. وقد يكون عامًا يشمل إقليم الدولة بأكمله، ويمتد إلى مسائل تجارية عامة، ويطلق عليه في هذه الحالة العرف العام. وفي حالة وجود تعارض بين العرف الخاص والعرف العام، فعلى القاضي ترجيح كفة العرف الخاص(عزب، 2001، ص 27)[27]. ومن المسلم به فقهاً وقضاءً وتشريعاً أن للعرف شروطًا يجب توافرها كي يكون صحيحًا منتجًا لآثاره، تتمثل في عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام التشريعات والأنظمة التّجاريّة الآمرة (العكيلي، 2012، ص 55) ، وعدم مخالفة النظام العام في الدولة، وأن يكون العرف المتعلّق بالتصرُّف موجودًا عند إنشائه. فإذا سبَق التصرُّف إنشاء العُرْف، لم يصح اعتِبارُه وتحكيمه، كما لا بد من استمرار العرف حتى يصح تحكيمه والعمل به.

والقواعد العرفية متعددة ومتنوعة في المسائل التّجاريّة، ومن الأمثلة عليها فسخ عقد البيع عند عدم دفع الثمن في الوقت المتفق عليه دون حاجة إلى أعذار(العكيلي، 2012، ص: 54؛ درويش، 2001، ص 26)، وقاعدة تخفيض ثمن المبيع عند تأخر البائع في تسليم الشيء المبيع أو تسليم بضاعة أقل جودة من الصنف المتفق عليه، وقاعدة افتراض التضامن بين المدينين بدين تجاري عند تعددهم، وقاعدة الاكتفاء بإنذار المدين بورقة عادية دون الحاجة إلى إنذاره بورقة من أوراق المحضرين، وقاعدة التزام المستورد بدفع أجور الشحن (الشريف والقرشي، 2014، ص 38-39)[28]، وقاعدة عدم تجزئة مفردات الحساب الجاري، ... وغيرها.

ثانياً العادة الاتفاقية التّجاريّة

هي القواعد التي اعتاد الأفراد اتباعها في معاملاتهم التّجاريّة فترة من الزمن، دون الشعور بإلزاميتها؛ فهي لا تصل إلى درجة الإلزام القانوني، ولا يطبقها التّجار في معاملاتهم التّجاريّة إلا في حالة الاتفاق على الأخذ بها صراحة أو ضمنًا. فهي ليست قواعد قانونية ملزمة، وإنما تستمد صفتها الرسمية وقوتها الملزمة من إرادة المتعاقدين الذين يدرجونها في اتفاقاتهم وقبولهم لحكمها ورضاهم بما جاءت به، ولهذا يطلق عليها العادات الاتفاقية (طه، 1988، ص 39).

وأما الفارق بينها بين الأعراف التّجاريّة فيكمن في افتقادها الركن المعنوي، أو عنصر الإلزام الذي ينبغي توافره في العرف، الذي يستمده من شعور الجماعة باعتباره قاعدة قانونية ملزمة يتوجب احترامها دون حاجة للاتفاق على ما جاء فيه. وأما العادة الاتفاقية فإنها تستمد قوتها الملزمة من إرادة المتعاقدين الضمنية بوصفها شرطاً صريحاً أو ضمنيًا في العقد

(درويش، 2001، ص 25). كما لا يجب تطبيق العادة التّجاريّة عند جهل الأطراف بوجودها، على خلاف العرف الذي يطبق على الأطراف حتى وإن لم يعلموا بوجوده، ما دام أنهم لم يتفقوا صراحة على استبعاده.

ويترتب على ذلك التزام القاضي بتطبيق العرف من تلقاء نفسه، حتى وإن لم يطلب الخصوم ذلك، ودون التزامهم بإثبات وجوده (عباس، 1964، ص 64؛ الخولي، 1964، ص 75؛ طه، 1988، ص 16)[29]. ويخضع القاضي، بحسب الرأي الراجح (شفيق، 1966، ص 22)[30] في تقدير وجود العرف وتطبيقه وتفسيره لرقابة المحكمة العليا، باعتباره قاعدة قانونية ملزمة (Hamel et Lagarde, 1954, p. 22). أما العادة الاتفاقية فيتوجب على من يتمسّك بها ضرورة إثباتها، ولا يستطيع القاضي تطبيقها من تلقاء نفسه، لأنها ليست قاعدة قانونية بالمعنى الصحيح؛ لافتقارها للركن المعنوي، كما يجوز للقاضي استبعاد حكمها إذا اتفق المتعاقدان على مخالفتها، دون أن يخضع في ذلك لرقابة المحكمة العليا (Ripert and Roblot,2008,p.44).

وتتعدد العادات الاتفاقية وتتنوع في المسائل التّجاريّة. ومن الأمثلة عليها؛ ما جرى عليه العمل من اتباع مسلك معين في حزم البضائع أو تقديرها وزناً أو قياساً، وما جرت عليه العادة في تحديد مدة معينة لفحص البضائع في بعض البيوع التّجاريّة، ودفع الإكراميات، ...وغيرها (الشريف والقرشي، 2014، ص 40).

المبحث الثاني: رجوع القاضي للمصادر الرسمية في حل المنازعات التّجاريّة

تلعب المصادر الرسمية دورًا أساسيًا في حل المنازعات بشكل عام، والتّجاريّة بشكل خاص؛ إذ يتوجب على القاضي الرجوع إلى هذه المصادر للتّعرف على القاعدة القانونيّة التّجاريّة المراد تطبيقها على النزاع المعروض أمامه، وقبل الرجوع إلى أي مصدر آخر. ولا يعد الرجوع إلى هذه المصادر أمرًا تقديريًا للقاضي، وإنما يعد أمرًا إلزاميًا يجب على القاضي التقيد به، وعدم البحث في المصادر الأخرى إلا عند خلو المصادر الأصلية من قواعد يمكن تطبيقها على النزاع. وعلى ذلك، ستناول في هذا المبحث مدى إلزاميته بالرجوع للمصادر الأصلية في مطلب أول، ونتناول في مطلب ثانٍ التدرج في الرجوع للمصادر الأصلية.

المطلب الأول: إلزامية القاضي بالمصادر الرسمية في المنازعات التّجاريّة

لا يعد رجوع القاضي إلى مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة وأخذ الحكم منها أمرًا اختيارياً راجعًا لتقديره، وإنما هو أمر وجوبي يمكننا استخلاصه من بعض النصوص القانونيّة العامّة، والنصوص الخاصّة بالمواد التّجاريّة. وسنقوم ببحث ذلك في الفرعين القادمين، نتناول في أولهما النصوص العامّة التي توجب على القاضي الرجوع للمصادر الأصلية، ونتناول في الفرع الثاني النصوص الخاصّة بالمواد التّجاريّة.

الفرع الأول: النصوص القانونيّة العامة

ألزمت المادة (48) من النظام الأساسي للحكم السعودي المحاكم بالرجوع للمصادر الأصلية واستخلاص الأحكام القانونيّة منها وتطبيقها في النزاعات التي تعرض عليها. فقد جاء فيها: "تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة". وأخذ نظام المرافعات الشرعية رقم (م/1) في تاريخ 1435/1/22هـ في المادة الأولى منه بالعبارة ذاتها التي وردت في نص المادة (48) من النظام الأساسي. فقد جاء فيها: "تُطبِّق المحاكِم على القضايا المعروضة أمامِها أحكام الشريعة الإسلامية وِفقاً لما دل عليه الكِتاب والسُنة، وما يُصدِرُه ولي الأمر من أنظِمة لا تتعارض مع الكِتاب والسُنة، وتتقيد في إجراءات نظرِها بما ورد في هذا النِظام". وفي هذا تأكيد على ضرورة رجوع القاضي إلى المصادر الأصلية التي حددها المنظم. بشأن تطبيقها على النزاعات التي تثار أمامه، وعلى وجه الالزام.

ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه المادة الأولى من نظام القضاء الجديد[31] بقولها: "القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء". فالأصل أن يستقل القاضي بقضائه، وله الحرية المطلقة في إصدار الأحكام التي يراها مناسبة للفصل في النزاعات المعروضة عليه، ولكن يجب أن يكون ذلك بموجب المصادر الرسمية الأصلية المتمثلة في الشريعة الإسلامية والأنظمة ذات العلاقة بموضوع النزاع.

وبتطبيق ذلك على المنازعات التّجاريّة التي تعرض أمام القضاء، فإنه يتوجب على القاضي الرجوع إلى الأنظمة الموضوعة في إطار المصالح المرسلة، ذات العلاقة بموضوع النزاع. فإذا كان النزاع يتعلق بالأوراق التّجاريّة مثلاً، فيجب الرجوع إلى نظام الأوراق التّجاريّة، وإذا كان يتعلق بالشركات التّجاريّة، فيتوجب الرجوع إلى نظام الشركات التّجاريّة،... وهكذا بحسب طبيعة النزاع. وحرصًا من المنظم السعودي على ضرورة رجوع القاضي إلى هذه المصادر، وتطبيقها بشكل صحيح وسليم على النزاعات المعروضة، فقد أناط بالمحكمة العليا مهمة مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام[32]، بحيث لا يستطيع القاضي الخروج على هذه المصادر أو تجاهلها، أو إساءة تطبيقها، وإلا كان حكمه غير صحيح، وعرضة للطعن به أمام المحكمة العليا.

الفرع الثاني: النصوص القانونيّة التّجاريّة

على الرغم من أهمية نظام المحكمة التّجاريّة ودوره في ضبط القواعد التّجاريّة، باعتباره يمثل التقنين التجاري في المملكة العربية السعودية؛ فإنه جاء خاليًا من تحديد المصادر التي يتوجب الرجوع إليها عند التنازع في مسألة من المسائل المتعلقة به، وهذا على خلاف العديد من التشريعات التّجاريّة المقارنة، التي حددت هذه المصادر وبينتها على وجه الدقة، فقد جاء في نص المادة الثانية من قانون التجارة الأردني: "1-إذا انتفى النص في هذا القانون، فتطبق على المواد التّجاريّة أحكام القانون المدني.2-على أن تطبيق هذه الأحكام لا يكون إلا على نسبة اتفاقها مع المبادئ المختصة بالقانون التجاري". وجاء أيضًا في المادة الثانية من قانون التجارة الكويتي: " تسري على المسائل التّجاريّة قواعد العرف التجاري فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون. فإذا لم يوجد عرف تجاري، طبقت أحكام القانون المدني". من هذه النصوص، نرى تحديداً واضحاً للمصادر التي يتوجب الرجوع إليها وتطبيقها على المسائل التّجاريّة. وتتمثل هذه المصادر في نصوص هذه التشريعات، وفي القانون المدني والأعراف التّجاريّة عند خلوّ تلك النصوص من أحكام وقواعد يمكن تطبيقها.

إن خلو نظام المحكمة التّجاريّة من تحديد مصادر القاعدة التّجاريّة لا يعني في المقابل عدم وجود مصادر رسمية للقواعد التّجاريّة يمكن تطبيقها على المسائل التّجاريّة، وإنما يمكن تحديد هذه المصادر في ضوء النصوص العامة التي سبق بيانها، وبعض النصوص الخاصة التي جاءت في الأنظمة التّجاريّة. فقد جاء في المادة الثانية من نظام الشركات: "تسري أحكام هذا النظام ومالا يتعارض معها من شروط الشركاء وقواعد العرف على الشركات الآتية: ... ". وقد حددت هذه المادة مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة المتعلقة بالشركات التّجاريّة؛ إذ يتوجب الرجوع إلى الأحكام التي تناولها نظام الشركات التّجاريّة أولاً، وشروط الشركاء ثانيًا، وقواعد العرف عند خلو هذا النظام واتفاقات الشركاء من أحكام يمكن تطبيقها على مسائل الشركات التّجاريّة.

وجاء أيضًا في المادّة الثانيّة من نظام التحكيم السعودي[33] أنه: "مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلاميّة وأحكام الاتفاقيّات الدوليّة التي تكون المملكة طرفًا فيها، تسري أحكام هذا النظام على كل تحكيم، أيًّا كانت طبيعة العلاقة النظاميّة التي يدور حولها النزاع، إذا جرى هذا التّحكيم في المملكة، أو كان تحكيماً تجاريًّا دوليًّا يُجرى في الخارج، واتّفق طرفاه على إخضاعه لأحكام هذا النظام". يتضح لنا من خلال هذا النص أن الأحكام والقواعد التي يشتمل عليها نظام التحكيم تعد مصدرًا أصليًا للقاعدة القانونيّة التّجاريّة المتعلقة بمسائل التحكيم؛ إذ يتوجب الرجوع إليها أولاً وتطبيقها على مسائل التحكيم ومنازعاته.

نخلص مما تقدم إلى أن القاضي ملزم بقوة النصوص القانونيّة، العامّة والخاصّة، بالرجوع إلى المصادر الرسمية، الأصلية منها والاحتياطية، للقاعدة القانونيّة التّجاريّة، المتمثلة في الأنظمة ذات العلاقة بالمسائل التّجاريّة، والأعراف التّجاريّة، والاتفاقات العقدية، وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: تدرج القاضي في الرجوع للمصادر الرسمية للقاعدة القانونيّة التّجاريّة

تتعدد المصادر الرسمية للقاعدة القانونيّة وتختلف باختلاف العصور والمجتمعات. ففي الماضي؛ أي في المجتمعات البدائية وقبل نشوء الدول والحكومات وقيام السلطات التشريعية فيها، كان العرف هو المصدر الرسمي الأول للقاعدة القانونيّة ، باعتباره مستمدًا مما تواضع عليه الناس في تنظيم علاقاتهم. ويلي العرف الدين؛ فقد كان مصدرًا للكثير من القواعد القانونيّة في تلك المجتمعات. وكانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس والاصلي للقواعد القانونيّة في الدولة الإسلامية، وبدأ دورها يتضاءل في الدول العربية والإسلامية الحديثة[34]. ولكن مع تقدم المجتمعات الحديثة وزيادة العلاقات الاجتماعية وتشعبها، فقد أصبح التشريع هو الوسيلة الأسرع في إنشاء القواعد القانونيّة وتكوينها؛ الأمر الذي أدى إلى تصدره لباقي المصادر الأخرى في مختلف دول العالم.

ونظرًا لتعدد مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة في المملكة العربية السعودية، فإننا سنتناول في هذا المطلب الأولوية التي يتوجب على القاضي اتباعها في الرجوع إلى هذه المصادر في الفرعين القادمين، نتناول في الأول منهما إلزامية رجوع القاضي أولاً إلى الأنظمة التّجاريّة، ونتناول في الفرع الثاني رجوع القاضي إلى المصادر الأخرى مع مراعاة الترتيب بينها.

الفرع الأول: رجوع القاضي إلى الأنظمة التّجاريّة أولاً

تأتي أحكام الشريعة الإسلامية –كما بيّنا- في قمة هرم النظام القانوني السعودي، وتتبوأ مكان الصدارة بين المصادر الأخرى. إلا أن هذا المصدر ليس هو المصدر الرسمي الأصلي الوحيد في الدولة، وإنما توجد إلى جانبه الأنظمة (التي تقابل التشريع في اللغة القانونيّة العربية) التي تصدرها الجهات المختصة في المجالات المختلفة، والتي يشترط فيها عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الغراء. ويعود السبب في وضع هذه الأنظمة إلى أن الشريعة الإسلامية جاءت بعموميات، تاركة تنظيم التفصيلات والجزئيات لأصحاب الاختصاص، وبحسب ما يتناسب مع حاجات الناس وظروفهم ومصالحهم. لذا قامت المملكة العربية السعودية، ممثلة بالسلطة التنظيمية، بسن العديد من الأنظمة التي عالجت الكثير من الموضوعات التي تستند في أساسها على فكرة المصالح المرسلة (الأشقر، 1417هـ؛ إسماعيل، 1993، ص 264 وما بعدها)[35]، وتنظيم شؤون حياتهم في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي مجال بحثنا، فقد أصدرت السلطة التنظيمية العديد من الأنظمة التّجاريّة؛ كنظام المحكمة التّجاريّة، ونظام الشركات التّجاريّة، ونظام الأوراق التّجاريّة، ونظامي الأسماء والعلامات التّجاريّة، وغيرها من الأنظمة التّجاريّة والاقتصادية الأخرى. وتعد الشريعة الإسلامية الإطار العام لهذه التشريعات وغيرها؛ إذ يتوجب على المنظم السعودي التقيد بالمبادئ العامة للشريعة في أثناء وضعه التشريعات، وإلا كانت معيبة بعدم المشروعية، وذلك طبقًا لما جاء في المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم، التي تنص على أنه: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة"، والمادة (48) من النظام نفسه التي تنص على أنه: "تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة".

وبناءً على ما تقدم، يتوجب على القاضي عندما تعرض عليه مسألة في المواد التّجاريّة، موضوع لها حكم في الأنظمة التّجاريّة، البحث ابتداءً في هذه الأنظمة، وقبل البحث في الشريعة الإسلامية، مع أن الأصل هو أن يتم الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية أولاً وقبل الرجوع إلى أي مصدر آخر، وذلك بحسب ما جاء في نص المادّة السابعة من النظام الأساسي للحكم، ووفقًا كذلك لترتيب مصادر القواعد القانونيّة الوارد في بعض النصوص الأخرى[36]. ولكن نظرًا لخلو الشريعة

الإسلامية من أحكام تفصيلية يمكن تطبيقها في مجال المنازعات التّجاريّة، فيتوجب على قاضي المسائل التّجاريّة الرجوع إلى الأنظمة التّجاريّة المفصلة للأحكام التّجاريّة، التي لا تتعارض في أساسها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وإنما تأتي منسجمة ومتناغمة معها. وتجدر الإشارة إلى أن تقديم أحكام الأنظمة التّجاريّة على الشريعة الإسلامية، ليس -لا سمح الله- لقصور في هذه الأخيرة، وإنما لأنها جاءت بعموميات، تاركة التفصيلات والجزئيات والأحكام الدقيقة المتعلقة بها، لاختلافها باختلاف البيئات وتغيرها بتغير المصالح، وبالتالي جاءت خالية من أحكام يمكن تطبيقها في هذا المجال[37].

ولكن عندما تتضمن الشريعة الإسلامية أحكامًا معينة بخصوص مسائل تجارية معينة، فيتوجب الرجوع إليها ابتداءً وقبل الرجوع إلى المصادر الأخرى، لتمتعها بقيمة قانونية ملزمة للكافة؛ باعتبارها جزءاً من النظام القانوني في المملكة، ولها فيه مكانة عليا، وهي في رأينا تقع على رأس النظام القانوني في المملكة، وملزمة بطبيعتها وبذاتيتها للكافة، على اعتبار أنها تشتمل على أحكام يمكن تطبيقها على المنازعات؛ كالمنازعات ذات الطابع الجنائي، أو تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية؛ كالزواج والطلاق والميراث وغيره، أو الأحوال المالية؛ كالعقود، والالتزامات وغيرهما. وعلى ذلك، فقد أبقت المادة الثانية من نظام الشركات، الشركات المتعارف عليها في الفقه الإسلامي؛ كشركة العنان (البهوتي، 1982، ص 495)[38] والوجوه (الكركي، دون سنة نشر، ص 12)[39] وغيرهما، خاضعة لأحكام الفقه الإسلامي (العمر، 2013، ص 37)؛ لوجود أحكام تفصيلية خاصة بها، وبالتالي عدم خضوعها لأحكام نظام الشركات السعودي[40].

الفرع الثاني: الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والمصادر الرسمية الأخرى

في حال خلو الأنظمة التّجاريّة من أحكام يمكن تطبيقها على النزاع التجاري المعروض أمام القاضي، فلا يجوز للقاضي أن يمتنع عن النظر فيه بحجة عدم وجود نص يمكن تطبيقه في هذه الحالة، لأن ذلك يؤدي إلى "إنكار العدالة"(فؤاد، 1986، ص 10). ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه المادة (223) من نظام العمل[41]؛ فقد جاء فيها أنه: " لايجوز لأي هيئة من الهيئات المنصوص عليها في هذا الباب أن تمتنع عن إصدار قرارها بحجة عدم وجود نص في هذا النظام يمكن تطبيقه؛ لأنها ترتكب في هذه الحالة جريمة إنكار العدالة. وعليها في هذه الحالة أن تستعين بمبادئ الشريعة الإسلامية وما استقرت عليه السوابق القضائية والعرف وقواعد العدالة"[42].

تعدّ الشريعة الإسلامية[43] مصدرًا رسميًا وأصليًا للقاعدة التّجاريّة في المملكة العربية السعودية، لكن لا يتم اللجوء إليها، إلا عند خلو التشريعات التّجاريّة من الأحكام والمسائل التفصيلية التي تنظم الأمور التّجاريّة، وبخاصة تلك القواعد والأحكام العامة التي تتعلق بالمعاملات المالية التّجاريّة بوجه عام. وفي حال خلو هذه الأنظمة من هذه أحكامٍ يمكن تطبيقها على النزاع المعروض أمام القاضي، فعندئذ يتوجب الرجوع إلى الشريعة الإسلامية والنظر في قواعدها العامة، ومحاولة الاستناد إليها في حل المنازعات التّجاريّة، ويعد الرجوع إليها في هذه الحالة أمرًا وجوبيًا، وقبل الرجوع إلى المصادر الأخرى.

ويمكن القول في هذا الصدد إن أحكام الشريعة الإسلامية تشكل القواعد العامة التي يتوجب الرجوع إليها عند خلو القواعد الخاصة (القواعد القانونيّة التّجاريّة) من أحكام يمكن تطبيقها على النزاع. وعند قيام حالة تعارض بين نصوص الأنظمة التّجاريّة، وأحكام الشريعة الإسلامية، فيجب في هذه الحالة تقديم أحكام الشريعة الإسلامية وتفضيلها؛ على اعتبار أنها في منزلة أعلى من نصوص التشريعات والأنظمة التّجاريّة، التي يفترض فيها ألا تتعارض في أساسها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وإنما يجب أن تأتي منسجمة ومتناغمة معها.

وفي حال خلو أحكام الشريعة العامة من قواعد يمكن الاستناد إليها للفصل في النزاع التجاري، فيتوجب على القاضي الرجوع إلى القواعد العرفية، وقد بات من المستقر فقهًا وقضاءً أن القواعد العرفية واجبة الاحترام، وتعد قواعد قانونية ملزمة بالمعنى الصحيح مالم يوجد اتفاق رضائي على مخالفتها (عباس، 1964، ص 63؛ كيرة، 1974، ص 280؛ البسام، 1961، ص 29؛ شفيق، 1967، ص 22؛ حجازي، 1972، ص 454). وقد كان للعرف، كما رأينا، دور مهم في تكوين

القواعد القانونيّة التّجاريّة، بل إن معظم القواعد التّجاريّة جاءت مستمدة من الأعراف، وقد تم تدوينها نظرًا لأهمية الحاجة إليها[44].

وتأتي مكانة العرف التجاري بعد الأنظمة وأحكام الشريعة مباشرة. ويرجع ذلك إلى أنه يُستمد من ضمير الجماعة؛ فهو وسيلتها الفطرية لتنظيم تفاصيل المعاملات ومقومات المعايير التي يعجز التشريع عن تناولها بسبب تشعبها، أو استعصائها على التقنين (البارودي، 1997، ص 7)، لذا يبقى هذا المصدر إلى جانب الأنظمة وأحكام الشريعة الاسلامية مصدرًا خصبًا يتناول المسائل التي لا نجد لها حكمًا في المصادر السابقة (العكيلي، 2012، ص 50). ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه المادة الثانية من نظام الشركات؛ فقد جاء فيها: " تسري أحكام هذا النظام وما لا يتعارض معها من شروط الشركاء وقواعد العرف على الشركات الآتية: ... ". ويعد نظام الشركات من الأنظمة المكملة للنظام التجاري؛ فهو يعد العرف من المصادر الرسمية التي يتوجب الرجوع إليها عند خلو نظام الشركات من أحكام يمكن تطبيقها في هذا الصدد.

وعند خلو الأعراف التّجاريّة من أحكام يمكن الرجوع إليها وتطبيقها بشأن المنازعات التّجاريّة المعروضة أمام القاضي، فيتوجب عندئذ على القاضي البحث في العادات التّجاريّة التي اتفق الأطراف على الأخذ بها، علماً بأن إلزامية الرجوع إلى العادات التّجاريّة لا تتأتى من العادة التّجاريّة ذاتها، وإنما من اتفاق أطراف النزاع على الأخذ بها واعتبارها. وفي حال خلو المصادر الرسمية الأصلية والاحتياطية من أحكام يمكن تطبيقها على المنازعات التّجاريّة المعروضة أمام القاضي، فلا يجوز للقاضي أيضًا الامتناع عن النظر فيها وإصدار قراره بحجة عدم وجود مصادر يمكن أن يرجع إليها، وإلا عد منكرًا للعدالة، وإنما يتوجب عليه البحث في المصادر الأخرى غير الرسمية؛ كالسوابق القضائية وأحكام الفقه وقواعد العدالة ومبادئ القانون الطبيعي وغيرها.

الخاتمـــة

تعد مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة من الأمور الأساسية التي يتوجب معرفتها، نظرًا لما تقوم به من دور أساسي في بيان الأحكام والقواعد التي يتوجب تطبيقها في ميدان الأعمال التّجاريّة وعلاقات التجار، وتصبح الحاجة ماسة إليها عند حدوث النزاعات التّجاريّة، وضرورة الفصل فيها أمام القاضي الذي يتوجب عليه الرجوع إلى هذه القواعد ومعرفة مصادرها الأصلية. وبعد استعراض مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة الرسمية في النظام القانوني السعودي، وبيان دورها في حل المنازعات التّجاريّة، فقد خلصنا في هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات نُبيّنها على النحو الآتي:

النتائج

أولاً: المصادر الرسمية للقاعدة القانونيّة التّجاريّة هي تلك التي تخرج بها القواعد القانونيّة إلى حيز الوجود لتصبح ملزمة للأفراد، وتخرج من سلطة لها القدرة على فرض الهيبة والاحترام للقاعدة القانونيّة؛ فهي إما أن تكون صادرة من الله سبحانه وتعالى؛ كأحكام الشريعة الإسلامية، أو صادرة من السلطة المختصة التي تستمد سلطتها من الإرادة الشعبية في إصدار القواعد القانونيّة التّجاريّة، أو صادرة من ضمير الجماعة مباشرة من خلال الأعراف التّجاريّة التي درج الأفراد على اتباعها في علاقاتهم وأنشطتهم التّجاريّة المختلفة.

ثانيًا: تتعدد مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة الرسمية وتختلف من دولة لأخرى؛ فمن الدول ما يجعل القواعد الصادرة عن السلطات المختصة في الدولة (التشريع) في قمة هذه المصادر، وهو الأمر الذي عليه الحال في معظم دول العالم. وأما في المملكة العربية السعودية، فيمكن القول إن أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول لجميع القواعد القانونيّة، وتشاركها في ذلك أحكام الأنظمة الموضوعة في إطار الشريعة الإسلامية.

ثالثًا: جاء نظام المحكمة التّجاريّة الذي يمثل التقنين التجاري في المملكة خاليًا من تحديد مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة، ولكن هذا لا يعني عدم وجود مصادر يمكن الرجوع إليها بهذا الشأن، بل يمكن تحديد هذه المصادر في ضوء النصوص العامة وبعض النصوص الخاصة التي جاءت في بعض الأنظمة التّجاريّة المكملة لنظام المحكمة التّجاريّة.

وتتحدد هذه المصادر في أحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة التّجاريّة، والقواعد العرفية، والعادات التّجاريّة التي اتفق الأفراد على تطبيقها بينهم.

رابعًا: يتوجب على القاضي التدرج في الرجوع للقواعد القانونيّة التّجاريّة؛ إذ يتوجب عليه الرجوع أولاً إلى أحكام الأنظمة التّجاريّة التي يفترض فيها عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ثم إلى المبادئ العامة في الشريعة الإسلامية، فالأعراف، فالعادات التّجاريّة.

التوصيات

أولاً: نتمنى على المنظم السعودي تحديد مصادر القاعدة القانونيّة التّجاريّة الرسمية في نظام المحكمة التّجاريّة والأنظمة المكملة له، والنص صراحة على بيان إلزامية الرجوع إليها، وبخاصة من جانب القاضي عند نظره في المنازعات التّجاريّة. وبيان ترتيب هذه المصادر بدقة بحسب التدرج الهرمي المسلم به قانونيًا وفقهيًا وقضائيًا.

ثانيًا: نتمنى على المنظم السعودي التفريق صراحة بين أحكام الشريعة الإسلامية كمصدر أساس لا يمكن تجاوزه وبين المبادئ العامة للشريعة الإسلامية، التي يجب أن تصاغ في إطارها الأنظمة التي تضعها السلطة التنظيمية، في جميع مجالات الحياة المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية.

The Official Mandatory Sources of Commercial Disputes in the Saudi Legal System

Jamal Talal Al-Nuaimi

Department of Law, Al Al-Bayt University, al Mafraq, Jordan

Adnan Saleh Al-Omar

Department of Law, Yarmouk University, Irbid , Jordan

Abstract

Official sources mean the means by which the legal rule comes into being and acquires mandatory status. The sources of the official commercial legal rule vary from state to state. Commercial laws usually include the identification of official sources that the judge must follow when considering disputes. The Commercial Court system, which corresponds to trade laws in comparative countries, is devoid of identifying the sources of commercial legal rule. In the Kingdom of Saudi Arabia, however, through reference to the general texts and some other law texts contained in commercial regulations supplementing the Commercial Court system, it is possible to identify the sources of the commercial legal rule that the judge must refer to in accordance with the principle of gradation in legislation, as sources of the legal norm.

Keywords: Official sources, Commercial legal rule, trade regulations, The principle of gradation in legislation.

الهوامش

(1) انظر كلمة صدر في: معجم لسان العرب وفي الصحاح في اللغة وفي القاموس المحيط وفي مقاييس اللغة والتهذيب للأزهري.

(2) أدلة الأحكام، وأصول الأحكام، والمصادر التشريعية للأحكام، ألفاظ مترادفة معناها واحد، ومنه ما يسمى الامارة عند بعض الأصوليين، وهو ما لا يفيد القطع، ولكن المشهور في اصطلاح الأصوليين أن الدليل هو ما يستفاد منه حكم شرعي عملي مطلقاً؛ أي سواءً أكان ذلك على سبيل القطع أم على سبيل الظن . ولهذا قسموا الدليل إلى قطعي الدلالة وظني الدلالة.

(3) المصادر الأخرى هي: 1- مذهب الصحابي، 2- المصالح المرسلة، 3- الاستصحاب، 4- الاستحسان، 5- سدّ الذرائع، 6- شرع من قبلنا، 7- العرف.

(4) أي مجموعة الحقائق القانونية التي استمدت منها القاعدة القانونية مادتها وموضوعها، مثل الحقائق التاريخية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية...إلخ. وهذه في الحقيقة لا تعدو أن تكون موضوع مادة القاعدة القانونية التي استوحى منها المشرع مضمون القاعدة، ولا يمكن اعتبارها مصدراً لها. فالأمر صادر عن إرادة المشرع وعبر عنه في صورة تشريع هو مصدر هذه القاعدة القانونية.

(5) الشيء نفسه يمكن أن يقال في هذا الصدد. فإذا كان المشرع قد استقى أحكام القواعد القانونية التي أصدرها من الشريعة الإسلامية مثلاً أو من بعض القوانين الأجنبية، فيكون بذلك قد استمد منها مضمون القاعدة القانونية التي أصدرها. وبالتالي هو مصدر القاعدة القانونية، وليس أحكام الشريعة الإسلامية أو القوانين الأجنبية.

(6) ويقصد بالتفسيري: أي توضيح القاعدة القانونية التي قد يشوبها الغموض أو النقص في بعض الأحيان، وهي بهذا تختلف عن المصدر الذي يتعلق بالخلق والإنشاء.

(7) ليست كل المصادر الرسمية للقاعدة القانونية واحدة مشتركة في كل الجماعات، بل تختلف من جماعة إلى أخرى تبعًا للظروف الخاصة المحيطة بكل منها والمتفاوتة بتفاوت الزمان. وعلى الرغم ذلك الاختلاف، فإننا نستطيع القول إن العرف والتشريع يعتبران كقاعدة عامة مصدرين رسميين تشترك فيهما كل الجماعات البشرية، القديمة منها والحديثة.

(8) الدين هو القواعد والأحكام التي ينزلها الله بوحي من عنده على رسله ليبلغوها إلى الناس، وهو ينظم عادة العبادات؛ أي علاقة المرء بربه، غير أن من الأديان -كالدين الإسلامي- ما جاء منظمًا بالإضافة إلى ذلك قواعد المعاملات بالمعنى الواسع، مقررًا، فضلاً عن الجزاءات الأخروية، جزاءات دنيوية، وذلك لكفالة احترام تطبيق أحكامها. فالدين الإسلامي نزل به الوحي دينًا ودنيا، دينًا وقانونًا.

(9) لتشريع هو جملة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة بذلك في الدولة، وفقًا للإجراءات التي نص عليها الدستور أو النظام الأساسي. فهو إذن التعبير بواسطة السلطة المختصة عن القواعد القانونية، الذي بها يكتسب صفته الرسمية، ويكون ذلك في ألفاظ معينة. لهذا فإن هذه القواعد تمسى القانون المكتوب. وقد يقصد أيضًا بكلمة تشريع أو نظام مجموعة القواعد القانونية الناظمة لموضوع معين؛ كنظام العمل، ونظام المرور ...إلخ.

(10) يعد العرف أول مصدر عرفته الإنسانية من مصادر القاعدة القانونية، فكانت القاعدة القانونية تظهر في العمل مستمدة قوتها الملزمة من اطراد الأفراد على العمل بسنة معينة، مع اعتقادهم بإلزامها وضرورة احترام أحكامها بتوقيع الجزاء أو الإجبار على من يخالفها.

(11) الحلول العملية التي ينشئها القضاء في حالة وجود نقص في مصادر القانون؛ فالقاضي لا يخلق قاعدة قانونية وإنما حكمًا فرديًا، قد يشكل خطوة أولى في طريق تكوين الأحكام القضائية، إذا تم الأخذ به من المحاكم الأخرى. ويعد القضاء في الدول لأانجلوسكسونية ملزمًا، على خلاف الدول اللاتينية التي تعده مصدرًا استثنائيًا غير ملزم.

(12) نصت المادة الثانية من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976م على أنه: " 1- تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بألفاظها ومعانيها ولا مساغ للاجتهاد في مورد النص.2- فاذا لم تجد المحكمة نصًا في هذا القانون، حكمت بأحكام الفقه الإسلامي الأكثر موافقة لنصوص هذا القانون. 3- فإن لم توجد، حكمت بمقتضى العرف. فإن لم توجد، حكمت بمقتضى قواعد العدالة. ويشترط في العرف أن يكون عامًا وقديمًا ثابتًا ومطرداً، وأن يتعارض مع أحكام القانون أو

النظام العام أو الآداب. أما إذا كان العرف خاصًا ببلد معين، فيسري حكمه على ذلك البلد. 4- ويسترشد في ذلك كله بما أقره القضاء والفقه، على ان لا يتعارض مع ما ذكر".

(13) انظر المادة الثانية من قانون التجارة الأردني رقم (7) لسنة 1987م؛ وكذلك المادة الثانية من قانون التجارة المصري رقم 17 لسنه 1999م؛ وكذلك المادة الثانية من قانون التجارة الكويتي رقم (68) لسنة 1980.

(14) جاء في نص المادة الثانية من نظام الشركات السعودي رقم م/6 في تاريخ 1385/3/22م على أنه: " تسري أحكام هذا النظام وما لا يتعارض معها من شروط الشركاء وقواعد العرف على الشركات الآتية: ...".

(15) تنص المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) في تاريخ 1412/8/27هـ على أنه: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة." انظر كذلك نص المادة (223) من نظام العمل السعودي رقم (م/51) في تاريخ 1426/8/23هـ، وأيضًا المادة الأولى من نظام المرافعات الشرعية رقم (م/21) في تاريخ 1421/5/20هـ.

(16) وتفيد عبارة "وهما الحاكمان على هذا النظام" بحسب رأي أستاذنا الجليل د. علي خطار الشطناوي ((أن القواعد الواردة في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله (عليه السلام)، هي القواعد الأعلى في المملكة، وهي التي تحتل قمة هرم تدرج القواعد القانونية، بحيث تأتي القواعد الدستورية بعدها؛ فهي قواعد (فوق-دستورية)، وبذا لا يجوز لجميع الأنظمة في المملكة -بما فيها النظام الأساسي- مخالفة تلك القواعد العليا والسامية. وهكذا تتميز المملكة العربية السعودية عن غيرها من الدول الأخرى بوجود قواعد فوق-دستورية، وهي القواعد الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية))، المرجع السابق، ص 43.

(17) تعد مبادئ الشريعة وكلياتها وأهدافها ''مقاصد الشريعة''. ومقاصد الشريعة هي الغايات والمصالح والمعاني والأهداف والعلل والحكَم والأسباب (على تفصيل في مفاهيم هذه المصطلحات المتقاربة عند أهل هذا العلم)، التي أتت الشريعة لتحقيقها في دنيا الناس. والأساس الفلسفي الذي بنيت عليه هذه المقاصد هو أن الله عز وجل لا يفعل شيئاً عبثاً، وهو قد منّ علينا بإرسال الرسول – صلى الله عليه وسلم – وإنزال هذه الشريعة (بمعنى ما نزل به الوحي من الله)، وهذا لم يكن عبثاً ولكنه لتحقيق مصالح وغايات وأهداف ومعاني معينة. أما أحكام الشريعة الإسلامية، فيراد بها الأحكام التكليفية الخمسة، وهي: الوجوب والندب والحرام والكراهة والإباحة. فهذه تسمى الأحكام التكليفية. وهناك الأحكام الوضعية، ويراد بها السبب والفرض والعلامة والمانع والصحة والبطلان والعزيمة والرخصة. فالخلاصة أن أحكام الشريعة تدور حول الأوامر والنواهي والتخيير. انظر جاسر عودة، فقه المقاصد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، بيروت، 2008م.

(18) سورة الأنعام، الآية 38.

(19) يطلق المنظم الدستوري السعودي على الجهة التي تقوم بإصدار القواعد القانونية مصطلح (السلطة التنظيمية)، وهذا يقابل السلطة التشريعية في اللغة القانونية العربية، ويطلق على العمل القانوني الذي يتضمن هذه القواعد اصطلاح الأنظمة. راجع كتاب أستاذنا د. علي خطار الشطناوي، أصول الصياغة القانونية، مرجع سابق، ص 57.

(20) تعرف المصالح المرسلة بأنها: "المصلحة التي لم يشرع الشارع حكمًا لتحقيقها، ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها. وسميت مرسلة لأنها لم تقيد بدليل اعتبار أو دليل إلغاء". وتوضيح هذا التعريف هو أن تشريع الأحكام ما قصدبه إلا تحقيق مصالح الناس؛ أي جلب نفع لهم أو دفع ضرر أو رفع حرج عنهم، وأن مصالح الناس لا تنحصر جزئياتها، ولا تتناهى أفرادها، وأنها تتجدد بتجدد أحوال الناس وتتطور باختلاف البيئات، وتشريع الحكم قد يجلب نفعًا في زمن وضررًا في آخر، وفي الزمن الواحد قد يجلب الحكم نفعًا في بيئة ويجلب ضررًا في بيئة أخرى (علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاّف، ص 84 وما بعدها).

(21) جميع هذه الأنظمة منشورة على موقع وزارة التجارة والصناعة السعودية
http://mci.gov.sa/LawsRegulations/SystemsAndRegulations

(22) انظر المادة الثانية من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976؛ وكذلك المادة الأولى من القانون المدني الكويتي رقم (67) لسنة 1980م ؛ وكذلك المادة الأولى من القانون المدني البحريني رقم (19) لسنة 2001م.

(23) سورة الأعراف، الآية 199.

(24) أخرجه أحمد (رقم 3600) و الطيالسي في "مسنده " (ص 23) و أبو سعيد ابن الأعرابي في " معجمه " (84 / 2) من طريق عاصم عن زر بن حبيش عنه . و هذا إسناد حسن . و روى الحاكم منه الجملة التي أوردنا في الأعلى و زاد في آخره:

" و قد رأى الصحابة جميعًا أن يستخلفوا أبا بكر، رضي الله عنه "، و قال : " صحيح الإسناد " ، و وافقه الذهبي . و قال الحافظ السخاوي : " هو موقوف حسن".

(25) تعد هذه القاعدة إحدى قواعد سلطان العرف العملي؛ فالنظر في نصوص الفقهاء ينبئ بأن العرف العملي في ميدان الأفعال العادية والمعاملات المدنية له السلطان المطلق والسيادة التامة في فرض الأحكام وتقييد آثار العقود وتحديد الالتزامات على وفق المتعارف، وذلك في كل موطن لا يصادم فيه العرف نصًا تشريعيًا.

(26) د. عزيز العكيلي، المرجع السابق، ص 51.

(27) د. حماد عزب، د. نايف الشريف، القانون التجاري السعودي، دار النهضة العربية/ القاهرة، 2001م، ص 27.

(28) جاء في قرار هيئة التدقيق التجاري رقم 44/ت/4 لعام 1415هـ أن: "العرف التجاري يقضي بأن أجور الشحن تقع على المدعى عليه (المستورد)، فإن المدعي يعد أقوى الجانبين في الدعوى، وللمدعى عليه يمين المدعية على نفس الاتفاق معه على أن أجور الشحن من مسؤوليتها".

(29) د. محمد حسني عباس، القانون التجاري، الكتاب الأول، القاهرة، 1964م، ص 64؛ د. أكثم الخولي، قانون التجارة اللبناني، الجزء الأول، بيروت، 1964م، ص 75؛ د. مصطفى طه، المرجع السابق، 16.

(30) هناك من يرى أن لا رقابة للمحاكم العليا على تقدير وجود العرف وتطبيقه وتفسيره، لعدم اعتبار العرف قانوناً، ويفضل تركه يتغير بتغير مقتضيات الزمان والمكان. انظر هذا الرأي في كتاب د. محسن شفيق، الموجز في القانون التجاري، الجزء الأول، القاهرة، 1966م، ص 22.

(31) نظام القضاء الجديد رقم (م/78) في تاريخ 19/ 9/ 1428هـ.

(32) انظر المادة (11) من نظام القضاء الجديد رقم (م/78) في تاريخ 19/ 9/ 1428هـ.

(33) نظام التحكيم السعودي رقم (م/34) في تاريخ 1433/5/24هـ.

(34) يرجع ذلك لكثير من الاعتبارات التي لا يتسع المجال للبحث فيها، باستثناء بعض الدول؛ كالمملكة العربية السعودية، والسودان، حيث تعد أحكام الشريعة الإسلامية، كما بينّا سابقًا، هي المصدر الأساس والأصلي للقواعد القانونية فيها. ومع ذلك، تعد الشريعة مصدرًا ماديًا للكثير من القواعد التشريعية في كثير من الدول العربية والإسلامية؛ كالأردن، ومصر، واليمن، وقطر، وعُمان وغيرها.

(35) تعد المصالح المرسلة من أهم مصادر التشريع الإسلامي الاحتياطية، وتعرف بأنها عبارة عن المصلحة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم، وأنفسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم طبق ترتيب معين فيما بينها، ويستند إليها من أجل إيجاد الأحكام اللازمة لمواجهة ظروف الحياة المتغيرة دون الخروج على مبادئ الشريعة الإسلامية. انظر ذلك في كتاب د. محمد سليمان الأشقر، الواضح في أصول الفقه للمبتدئين، دار النفائس، عمان، 1417هـ، ص 5؛ الإمام الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ج2 ،دار الكتب، الطبعة الأولى، 1993م، ص264 وما بعدها.

(36) انظر المادة (48) من النظام الأساسي للحكم، وكذلك المادة الثانية من نظام المرافعات الشرعية، وكذلك المادة الأولى من نظام القضاء الجديد، وجميع الأنظمة السابقة منشورة على موقع وزارة العدل السعودية الإلكتروني:
http://www.moj.gov.sa.

(37) جاءت الأحكام الشرعية في الغالب ''أصولاً كلية'' و''قواعد عامة'' مقرونة بعللها حتى يفهم أن الحكم فيها يجب أن يكون مصاحباً لعلته. فإذا زالت العلة، ارتفع الحكم وتبدل بآخر، وبذلك تركت النصوص مجالاً رحباً لحركة العقل المجتهد حسب دواعي التطور التاريخي والاجتماعي ومتطلباته. فالشريعة الإسلامية في مثل هذه الأمور تعنى بالمقاصد والغايات وليس بالوسائل والسبل والنظم التي تحقق هذه المقاصد وتلك الغايات. ولذلك تتضمن الشريعة الإسلامية كثيرًا من المبادئ العامة، وعددًا – أي قليل – من الأحكام الشرعية التفصيلية.

(38) وهي أن يشترك شخصان بماليهما على أن يعملا فيه بأبدانهما، والربح بينهما. وسمّيت شركة عنان؛ لأنهما يتساويان بالتصرف كالفارسين إذا سويا بين فرسيهما، وتساويا في السير، فإن عنانيهما يكونان سواء. وهذه الشركة جائزة بالسنة وإجماع الصحابة،

والناس يشتركون بها منذ أيام النبي، صلى الله عليه وسلم، وأيام الصحابة. انظر ذلك في كتاب كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، بيروت، 1982م، ص 495 وما بعدها.

(39) وهي أن يشترك اثنان ولا مال لهما على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا فتصح الشركة على هذا. سميت به لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من كانت له وجاهة عند الناس، وإنما تصح مفاوضة لأنه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الأبدال، وإذا أطلقت تكون عنانا لأن مطلقه ينصرف إليه. انظر كتاب جامع المقاصد في شرح القواعد، ج ٨، للشيخ عليّ بن الحسين بن عبد العالي الكركي، المحقق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ص 12.

(40) جاء في نص المادة الثانية من نظام الشركات: " ... ومع عدم المساس بالشركات المعروفة في الفقه الإسلامي، تكون باطلة كل شركة لا تتخذ أحد الأشكال المذكورة، ويكون الاشخاص الذين تعاقدوا باسمها مسؤولين شخصياً وبالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن هذا التعاقد".

(41) نظام العمل الجديد رقم (م/51) الصادر بتاريخ 1426/8/23هـ.

(42) بينت هذه المادة بعض المصادر التي يتوجب الرجوع إليها في حالة عدم وجود أحكام في نظام العمل يمكن تطبيقها على النزاع المعروض. ونعتقد أن صياغة المادة جاءت معيبة عندما قدمت السوابق القضائية على الأعراف؛ ذلك أن الأعراف في مرتبة قانونية أعلى من السوابق القضائية التي تعد مصادر إرشادية غير ملزمة (يستأنس بها)، في حين أن العرف هو عبارة عن قواعد قانونية ملزمة يتوجب على القاضي الرجوع إليه عند عدم وجود أحكام يمكن تطبيقها علر النزاع المعروض في المصادر التي تتقدم عليه في التدرج الهرمي لمصادر القواعد القانونية؛ كأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية.

(43) تعرف الشريعة الإسلامية بأنها مجموعة المبادئ والأحكام الشرعية القطعية التي سنها الله -سبحانه وتعالى- للناس جميعاً على لسان محمد، صلى الله عليه وسلم. وعلى ذلك، فإن ''أحكام'' الشريعة الإسلامية يتوافر بشأنها خصائص الأنظمة القانونية أو بالأحرى خصائص القاعدة القانونية، وعلى رأسها العمومية والتجريد والقابلية للتقنين، ومن ثم تتمتع هذه الأحكام بقيمة قانونية ملزمة للكافة باعتبارها جزء من النظام القانوني في المملكة، أما ''مبادئ'' الشريعة الإسلامية ، فإنها تتمتع بالإلزام كالأحكام، ولكنها ملزمة أساساً للسلطات العامة، حيث تظهر الحاجة إليها عند التنازع بينهم أو معهم، فيكون حل هذا التنازع كما قلنا سلفاً برده إلى كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة، ليس من خلال ''أحكام'' الشريعة الملزمة بطبيعتها وذاتيتها، وإنما من خلال ''مبادئ'' الشريعة التي يتعين على ولاة الأمر، وبخاصة السلطة التنظيمية في المملكة، الالتزام بها في تصرفاتهم؛ سواء كانت أنظمة ولوائح أو أحكامًا قضائية أو أوامر إدارية أو سيادية أو معاهدات واتفاقيات دولية أو أية صورة أخرى لهذه التصرفات.

(44) وجاء في قرار هيئة التدقيق في ديوان المظالم رقم 143/ت/4 لعام ١٤١٢هـ : "... وأن يكون رئيس المحكمين عند تعددهم على دراية بالقواعد الشرعية والأنظمة التجارية والعرف والتقاليد السارية في المملكة...". وهذا القرار يؤكد المكانة القانونية للعرف باعتباره قواعد ملزمة. واجبة التطبيق، ويفترض العلم به ومعرفته كالقواعد القانونية والشرعية. وجاء أيضًا في قرار آخر لهيئة التدقيق رقم 79/ت/4 لعام 1413هـ : " وأما احتجاج المدعى عليها بعدم وجود اتفاق بينهما بهذا الشأن، فليس لازمه عدم أحقية المدعية في مطالبتها؛ فالعرف بين التجار قد استقر على فرض غرامة بعد اليوم الخامس عشر.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أحمد البسام، مبادئ **القانون التجاري**، ج 1، بغداد، 1961م.

محمّد بن أبي بكر الرازي، م**ختارالصحاح**، مادّة "صدر"،المكتبة العصرية، بيروت 1999م.

ابن منظور، **معجم لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

أكثم الخولي، **قانون التجارة اللبناني**، الجزء الأول، بيروت، 1964م.

الإمام الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول**، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، ج2، دار الكتب، الطبعة الأولى، 1993م.

أنور سلطان، **المبادئ القانونيّة العامّة**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1978م.

جاسر عودة، **فقه المقاصد**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، بيروت، 2008 م.

حسن كيرة، **المدخل إلى القانون**، الإسكندرية، 1974.

حماد عزب ونايف الشريف، **القانون التجاري السعودي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 م.

درويش عبدالله، **القانون التجاري**، القاهرة، دون ناشر، 2001 م.

سليمان مرقص، **المدخل إلى العلوم القانونيّة**، دار النشر للجمعيات المصرية، القاهرة، 1957م.

سميحة القليوبي، **القانون التجاري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002 م.

الشيخ أحمد بن محمد الزرقاء، **شرح القواعد الفقهية**، مصطفى الزرقاء ج1، ط2، دار القلم، دمشق، 1989م.

شمس الدين الوكيل، **النظرية العامة للقانون**، القاهرة، 1964م.

عبد الحي حجازي، **المدخل لدراسة العلوم القانونيّة**، ج1، القانون الكويتي، الكويت، 1972م.

عبدالكريم زيدان، **الوجيز في اصول الفقه**، مؤسسة قرطبة، ط 6، 1976م.

عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه**، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر، القاهرة، دون سنة نشر.

عدنان العمر، **الوجيز في الشركات التّجاريّة وأحكام الإفلاس**، دار الرشد، الرياض، 2013 م.

عزيز العكيلي، **الوسيط في شرح القانون التجاري**، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.

علي البارودي، العرف التجاري: مكانته ودور القضاء في احترامه وتطويره، **مجلة نقابة المحامين الأردنيين**، العدد الأول، 1987م.

علي الزهراني وآخرون، **مبادئ علم القانون**، ط 1، مكتبة جرير، الرياض، 1433هـ.

عليّ بن الحسين بن عبد العالي الكركي، **جامع المقاصد في شرح القواعد**، ج٨، المحقق: مؤسسة آل البيت -عليهم السلام- لإحياء التراث، طبعة 2008 م.

علي خطار الشطناوي، **أصول الصياغة القانونيّة**، ط1، مكتبة الرشد، 1435هـ.

غالب الداوودي، **المدخل إلى علم القانون**، دار وائل، عمان، 2004 م.

علي الزهراني وآخرون، **مبادئ علم القانون**، الطبعة الثانية، مكتبة جرير للنشر والتوزيع، الرياض، 2013 م.

محسن شفيق، **الموجز في القانون التجاري**، الجزء الأول، القاهرة، 1966م.

محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، **موسوعة الفقه الإسلامي**، بيت الأفكار الدولية، 2009 م.

محمد حسن الجبر، **القانون التّجاري السّعوديّ**، ط4، الرياض، 1966م.

محمد حسني عباس، **القانون التجاري**، الكتاب الأول، القاهرة، 1964م.

محمد سليمان الأشقر، **الواضح في أصول الفقه للمبتدئين**، دار النفائس، عمان، 1417هـ.

محمد فريد العريني، **القانون التجاري**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1987م.

مصطفى أحمد فؤاد، **مفهوم انكار العدالة "دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الدولي مع إشارة لبعض التطبيقات القضائية"**، منشأة دار المعارف، القاهرة 1986م.

مصطفى كمال طه، **القانون التجاري**، الدار الجامعية، 1988م.

منصور بن يونس البهوتي، **كشف القناع عن متن الإقناع**، دار الفكر، بيروت، 1982م.

هاني دويدار، **القانون التجاري**، منشورات الحلبي، بيروت، 2008م.

وليد الحسين، **مجالات إعمال العرف**، إصدار مركز البحوث الشرعية رقم (26)، جامعة القصيم، 1434هـ.

ثانيًا: المراجع باللغة الفرنسية

Gavalda (C), Parleani (G), *Droit communautaire des affaires*, 3e éd., Litec, Paris, 1992.

Guyon (Y), Droit des affaires, 2 vol., 7e éd., *Economica*, Paris, 1993.

Hamel (J), Lagarde (G), *Traite de Droit Commercial*, Tome1, 1954.

Heidegger (M), *Le Principe de raison*, Gallimard, Paris, 1983.

Kassis (A)**,** *Théoriegénérale des usages du commerce***,** LGDJ, Paris, 1984**.**

Ripert (G), Roblot (R), *Droit commercial*. Traité de droit commercial, Philippe Delebecque, Michel Germain; Editeur(s), LGDJ, Paris, 18e édition, 2008.

Robinet (A), *Malebranche et Leibniz*, Relations personelles, Paris, 1955.

Roubier (P), *Théoriegénérale du droit*, Paris, 2005.

تأثير استخدام إستراتيجيتي التدريس التبادلية والأمرية في اكتساب مهارة امتصاص كرة القدم لدى طلبة كلية التربية الرياضية

احمد عبدالهادي البطاينة *

تاريخ الاستلام 2018/12/22 تاريخ القبول 2019/05/08

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير استخدام استراتيجيتي التدريس التبادلي والأمري في اكتساب مهارة امتصاص كرة القدم لدى طلبة كلية التربية الرياضية والوقوف على الاستراتيجية الأكثر فاعلية في عملية التعليم، كونت العينة من (40) طالباً وطالبة من طلبة كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق تعليم كرة القدم في جامعة اليرموك، قسموا إلى مجموعتين بواقع (20) طالباً للمجموعة التي استخدمت فيها الاستراتيجية الأمرية في التعليم، و(20) طالباً وطالبة للمجموعة التي استخدمت فيها الاستراتيجية التبادلية. واستخدم الباحث المنهج التجريبي لمناسبته طبيعة الدراسة، وأظهرت النتائج أن كلآ الاستراتيجيتين كان لها تأثير ايجابي في تعليم مهارة امتصاص كرة القدم، وأن التعليم التبادلي جيد في تعليم مهارة امتصاص الكرة كما أظهرت الدراسة. وأوصى الباحث باستخدام الاستراتيجية التبادلية في تعليم الطلبة لمهارات كرة القدم بشكل عام ومهارة امتصاص الكرة بشكل خاص، وإجراء دراسات لمعرفة فعالية إستراتيجيات التدريس الأخرى في تعليم مهارات كرة القدم المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية التبادلية، الاستراتيجية الأمرية، مهارة امتصاص كرة القدم.

المقدمة

إن استراتيجيات التدريس في المراحل التعليمية المختلفة تعتبر هي في غاية الأهمية ،ولا يستطيع أن يقوم بها المعلم إلا إذا كان موهلاً تأهيلاً تربوياً جيداً. وإن المصطلحات الشائعة: طرق التدريس، فن التدريس، أساليب التدريس، استراتيجيات التدريس، تستعمل من حين الي أخر لتشير الى الاجراءات والنشاطات التي يستخدمها المعلم لتساهم في إحداث تغيرات في سلوك التلميذ.

ويعتبر التدريس أيضاً عملية تفاعلية مستمرة بين المعلم والمتعلم من خلال استخدام استراتيجيات ووسائل مناسبة لتحقيق النتاجات (الأهداف) التربوية المرجوة .ويعرف موستين التدريس بأنه مجموعة من العلاقات المستمرة التي تنشأ بين المعلم والمتعلم واتخاذ القرارات قبل الدرس وفي أثنائه وبين الدروس أما طرق التدريس، فهي الخطوات التي يستخدمها مدرس التربية الرياضية كالإعداد والتنظيم والتنفيذ والإدارة لدرس التربية الرياضية بهدف تحقيق النتاجات (الأهداف) الموضوعة.

وقد أصبح التربويون يفضلون في الوقت الحاضر استخدام مصطلح استراتيجيات التدريس بدلاً من طرق التدريس أو أساليب التدريس .والسبب في ذلك يعود إلى ان عملية التعليم والتعلم تدل على دور مزدوج للمتعلم أو المعلم في اثناء العملية التربوية التعليمية،أما مصطلحا طرق التدريس واساليب التدريس فيدلان على أن هناك فرداً يقوم بالتدريس وفرد آخر يتلقى، وهذا يعني أن التلميذهو مجرد ملتقٍ للمعلومة وأن دورة يكاد ينحصر في ذلك .وهذا بطبيعة الحال يتنافس مع الأدوار الجديدة والحديثة للمتعلمين في عصر الاقتصاد المعرفي والعؤلمة (الديري،الحايك،2011).

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وتشير العملية التدريسية إلى تنظيم الخبرات التعليمية وقيادتها ،تحقيقاً للغاية منها، وهي إحداث تغيير ونمو لدى الطالب. ويمكن القول أن العملية التدريسية هي مجموعة علاقات مستمرة تنشأ بين المعلم والطالب، وهذه العلاقات تساعد الطالب في النمو واكتساب المهارات التي يراد أن تتحقق لديه .ولكي يتمكن معلم التربية الرياضية من تحقيق هذه العلاقات ، ينبغي عليه التعرف الى العوامل التي تسهم في تحقيقها، ومن أبرزها التعرف إلى استراتيجيات التدريس، وكيفية استخدامها بصورة ناجحة في أثناء عملية التدريس (الترامسي،2010).

كما تعتبر استراتيجيات التدريس ركناً أساسياً في العملية التعليمية والتربوية، وتنبع أهميتها من كونها الأداة التي تساعد التلميذ على أن يفهم المادة المتعلمة ويستوعبها. لذا فإن نجاح العملية التعليمية مرتبط باختيار استراتيجية التدريس الملائمة من حيث مستوى التلاميذ، والمادة التعليمية، والبيئة المتوفّرة، وكذلك باختيار الوسائل المعينة التي من شأنها تحفيز التلاميذ وإثارة اهتمامهم لبلوغ الأهداف المتوقع تحقيقها، لذلك لا بدّ من أن يكون وراء كل استراتيجية تدريسية ناجحة معلم مرن ومبادر ومطّلع على كل ما هو جديد في عالم التربية. كما أن استراتيجيات التدريس من مكونات المنهج التعليمي الأساسيّة، وتعد استراتيجية التدريس همزة وصل بين مكوّنات المنهج والطالب. ويعتبر المعلّم هو الأساس في العمليّة التعليميّة. وتعرّف استراتيجية التدريس بأنها عبارة عن الكيفية التي يستخدمها المعلّم في عرض المادّة الدراسيّة في الغرفة الصفية علماً بأن كل معلّم يتميّز عن المعلّم الآخر في الاستراتيجية التي يتبعها مع طلابه.

وقد أشار موستن (Mosston,1981)، رائد استراتيجيات التدريس في التربية الرياضية، إلى أن الاستراتيجيات تنوعت وتطورت لجعل المدرسين يستخدمون أكثر من استراتيجية لنقل المعرفة إلى الطلبة والسماح للمعلم باستخدام أكثر من نوع حسب الحاجة وحسب الفروق الفردية. وتعتبر المناهج الدراسية هي الوسيلة التي يمكن بواسطتها تحقيق ما يرجوه النظام التعليمي في أي مرحلة من مراحله التعليمية والتي يتم من خلالها تطبيق عدة استراتيجيات، منها الأمرية والتبادلية التي هي موضوع هذه الدراسة.

حيث تعتبر ستراتيجية التدريس التبادلي من الاستراتيجيات المهمة التي تعطي الطالب دوراً أساسياً في العملية التعليمية؛ فهي تعتمد على الطالب في تقويم أداء زميله، بحيث يكون اتصال المعلم مع المراقب فقط باستخدامه ورقة المعايير والمقاييس. كما أن الاستراتيجة تؤدي إلى خلق الواقع الذي يساعد على تحقيق النتاجات التربوية التي تهدف إلى تنمية شخصية الطالب في مختلف جوانب النمو المعرفية، والنفس-حركية، والوجدانية (فياض، 1996).

ويرى الباحث أن استراتيجية التدريس التبادلي عبارة عن ناحية تنظيمية للدرس بحيث يقسم الطلبة إلى أزواج يتبادلون الأدوار فيما بينهم من حيث التعلم والتعليم لحين انتهاء المدة التي يحددها المدرس بالاعتماد على ورقة المعايير والمقاييس الواجب توفرها في هذه الإستراتيجية والتغذية الراجعة المباشرة التي يعطيها المدرس للقائم بالتعليم حصراً.

أما استراتيجية التدريس الأمري، فهي تتميز بقيام المعلم باتخاذ جميع القرارات في مرحلة ما قبل الدرس (التحضير) ومرحلة تطبيق الدرس (الأداء) وكذلك مرحلة ما بعد الدرس (التغذية الراجعة والتقويم). وهكذا فإن جميع القرارات المتعلقة بمكان تطبيق المهارات والأوضاع ووقت الأداء ومدة التوقف بين تطبيق مهارة وأخرى ومداها الزمني يتخذها المعلم نفسه. ولا تزال هذه الاستراتيجية تستخدم في تدريس التربية الرياضية في مدارسنا إلى الآن ويعتقد أن هذه الاستراتيجية من أكثر الاستراتيجيات فاعلية عندما يكون هناك وقت قصير أو محدد لتحقيق مهمة معينة.

وتُتخذ جميع القرارات من جانب المعلم، وتكون العلاقة المباشرة للعمل بين الأمر الصادر من المعلم وتنفيذ الأمر، بحيث يأتي الأداء الجيد بعد الأمر. ويستمر المعلم في اتخاذ قرارات التي لا تُناقش، كذلك يكون جوهر الاستراتيجية هو العلاقة المباشرة واللحظية بين المثير من جانب المعلم والاستجابة الصادرة من التلميذ (عفاف،2005).

وتساعد مهارة امتصاص الكرة في لعبة كرة القدم اللاعب أو المتدرب في امتلاك القدرة على التحكم بالكرة وتمريرها أو التصويب نحو المرمى، وتتكون من امتصاص الكرة بوجه القدم الأمامي أو الجانبي، وامتصاص الكرة بالفخذ، وبالصدر، وبالراس. وتعد مهارة الامتصاص من المهارات الأساسية في كرة القدم التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ فهي تضمن تحكم

اللاعب في جميع الكرات القادمة إليه، سواءً كانت هذه الكرات أرضية أو عالية. أما المقصود بامتصاص الكرة فهو إخضاع الكرة وجعلها تحت طوع اللاعب وتصرفه ومقدرته على التحكم فيها خلال مواقف اللعب المختلفة ونظراً لأن مهارة امتصاص الكرة في لعبة كرة القدم هي من المهارات الأساسية والرئيسية، حاول الباحث تطبيق استراتيجيتي التدريس (التبادلي و الأمري) لمعرفة تأثير كل منهما في اكتساب هذه المهارة وتحسينها.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في الآتي:

- البحث عن الاستراتيجيات التدريسية المبنية على أسس علمية للوصول إلى تحقيق النتاجات المرجوة من العملية التعليمية بما يتناسب مع خصائص الطلبة أنفسهم.
- الكشف عن دور الاستراتيجيات التدريسية في رفع مستوى الطلبة في مهارة امتصاص الكرة في لعبة كرة القدم في كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك، مع امكانية تعميم النتائج على لاعبي كرة القدم بشكل عام.
- توجيه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك لمساقات كرة القدم الى اهمية التنويع في استخدام استراتيجيات التدريس التي يكون فيها الطالب هو محور العملية التعليمية؛ لما لها من أهمية في إكساب الطلبة المهارات الأساسية للعبة.

مشكلة البحث

لاحظ الباحث أن استراتيجيات التدريس لها ارتباط وثيق بأهداف المنهج الذي يراد تدريسه ومحتواه، فاستراتيجية التدريس المختارة يجب أن تكون متناسقة مع الأهداف الموضوعة. إلا أن هناك بعض الصفات والإجراءات التي يجب أن تتوفر في أي استراتيجية لكي توصف بأنها الاستراتيجية الجيدة. وان افضل استراتيجية تدريس هي التي تحقق الأهداف المحددة. ويلاحظ أن هناك إغفالاً واضحاً للاستراتيجات التدريسية الحديثة في تدريس التربية الرياضية. أضف الى ذلك قلة الدراسات التي تناولت الاستراتيجيات التدريسية في مجال تعليم كرة القدم. ومن خلال قيام الباحث بدراسة مساقات كرة القدم في الكلية اثناء مرحلة البكالوريوس ومن ثم بتدريس المواد العملية في كلية التربية الرياضية، ومنها مادة كرة القدم التي تتمتع بشعبية كبيرة لدى الطلاب في كلية التربية الرياضية، فقد لاحظ الباحث أن الاستراتيجية التدريسية المتبعة هي الاستراتيجية الأمرية البحتة والتي يكون فيها المدرس هو المسؤول الكامل عن جميع تفاصيل الدرس. والجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية لا تتماشى مع نتاجات المادة الدراسية التي يقوم المدرس بتدريسها ولا تراعي مستوى نمو المتعلمين ودرجة وعيهم وخبراتهم التعليمية. كذلك فقد لوحظ قصر الوقت الزمني للدرس، وافتقار بعض المدرسين لاستخدام استراتيجيات أخرى في التدريس، وأن الطلبة أصابهم بعض الملل والخمول جراء اتباع استراتيجية تدريس واحدة طوال الفصل الدراسي.

لذا ارتأى الباحث بناءً على هذه الملاحظات دراسة هذه المشكلة، وذلك باختيار استراتيجيتين من استراتيجيات التدريس، إسهاماً منه في دعم العملية التعليمية. ومن هنا، تتمثل مشكلة هذه الدراسة في ضرورة البحث عن استراتيجيات تعليم جديدة ترتبط بسرعة تعلم المهارات، وذلك في ظل وجود الاستراتيجيات التعليمية التقليدية المتبعة في تعليم المهارات التي تعتمد على التقليد والتلقين؛ لتحل محلها الاستراتيجيات الحديثة في تعليم المهارات الأساسية، وكذلك للتسجيع على استخدام استراتيجيات تعليم جديدة تختلف عن الاستراتيجية التقليدية المتبعة في التعليم.

أهداف البحث

هدف البحث إلى التعرف إلى:

- تأثير استخدام استراتيجيتي التدريس الأمرية والتبادلية في اكتساب مهارة امتصاص كرة القدم لدى طلبة كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك.

- الكشف عن الفروق في تأثير استخدام استراتيجيتي التدريس الأمرية والتبادلية في اكتساب مهارة امتصاص كرة القدم لدى طلبة كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك.

فرضيات البحث

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين القياسين القبلي والبعدي باستخدام الاستراتيجية التبادلية في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم، لصالح القياس البعدي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين القياسين القبلي والبعدي باستخدام الاستراتيجية الأمرية في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم، لصالح القياس البعدي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين الاستراتيجيتين (التبادلية والأمرية) في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم .

مجالات البحث

- **المجال البشري**: طلبة كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك.
- **المجال ألزماني**: الفصل الدراسي الأول 2019/2018.
- **المجال المكاني**: ملعب كلية التربية الرياضية لكرة القدم في جامعة اليرموك.

الدراسات السابقة

أجرى المفتي والكاتب (2004) دراسة هدفت إلى معرفة أثر بعض استراتيجيات التدريس في تعلم مهارة السباحة الحرة. وتكونت عينة الدراسة من (40) طالبة جامعية، بواقع (20) طالبة للمجموعة الضابطة (الأسلوب الأمري)، و(20) طالبة للمجموعة التجريبية (الاسلوبان التدريبي والتبادلي)، وقام الباحثان باستخدام المنهج التجريبي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية استخدام جميع استراتيجيات التدريس الأمري والتدريبي والتبادلي في تعلم مهارة السباحة الحرة.

كما اجرى النداف (2004) دراسة كان الهدف منها التعرف الى اثر استخدام ثلاث استراتيجيات تدريسية في تعلم مهارتي الارسال الطويل والارسال القصير في الريشة الطائرة واجراء مقارنة بين الاستراتيجيات التدريسية الثلاث (الأمرية، والتطبيقية، والذاتية). استخدم الباحث المنهج التجريبي، وكانت العينة مكونة من (42) طالباً قسموا الى ثلاث مجموعات متساوية. وتوصلت الدراسة الى ان هناك تاثيراً للاستراتيجيات التدريسية في تعلم مهارات الارسال في الريشة الطائرة، وان الاستراتيجية التطبيقية كانت اشد تاثيراً من الاستراتيجيتين الامرية والذاتية في تدريس مهارة الارسال القصير في الريشة الطائرة.

وأجرت (salvara, et al., 2006) دراسة هدفت إلى التعرف الى اثر استخدام استراتيجيات التدريس على أهداف الطلبة واتجاهاتهم في التربية الرياضية. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي الذي طبق على عينة الدراسة التي تكونت من (75) طالباً وطالبة من أربع مدارس في مدينة اليكدرو اليونانية، بحيث قامت مجموعة باستخدام استراتيجيات تدريسية عديدة هي (التبادلية، التدريبية، الذاتية، التضمين)، بينما تلقت مجموعة أخرى برنامج في الجمباز وكرة السلة باستخدام استراتيجية الاكتشاف الموجه وتلقت مجموعة أخرى برنامجاً في الجمباز باستخدام استراتيجية حل المشكلات. وكانت ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الطبة الذين تعلموا بالاستراتيجية الأمرية اظهروا اتجاهاً نحو مفهوم الآنا، كما اظهروا رغبتهم في ان يكونوا افضل من الآخرين، وكانوا قلقين من ارتكاب الأخطاء. وفي المقابل، تجاوب الطلبة في الاستراتيجيات التدريسية الأخرى بإيجابية.

وقام الشريفي والزبيدي (2006) باجراء دراسة هدفت إلى الكشف عن اثر استخدام استراتيجيات التدريس الفردي والتبادلي والتعاوني والأمري في تعليم بعض المهارات الأساسية في كرة القدم والمقارنة بينها. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (80) طالباً من المرحلة الأولى في كلية المعلمين في جامعة الموصل، موزعين على اربع مجموعات بواقع (20) طالباً لكل مجموعة، بحيث تمثل كل مجموعة أسلوباً تدريسياً، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية الأسلوب الفردي في تنمية جميع المهارات الأساسية في كرة القدم، وكذلك فاعلية أسلوبي التدريس التبادلي والتعاوني في تنمية بعض المهارات الأساسية في كرة القدم.

أجرى الذيابات وشوكة (2012) دراسة هدفت التعرف الى مقارنة أثر استخدام استراتيجيتي التدريس التبادلية والتدريبية في تطوير عناصر منتقاة في اللياقة البدنية وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى لاعبي ألعاب القوى في كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك. وتكونت عينة الدراسة من (30) لاعباً من لاعبي العاب القوى بكلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك للفصل الدراسي الأول 2012/2011. تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين متكافئتين احداهما تم تدريسها بالاستراتيجية التبادلية، والأخرى تم تدريسها بالاستراتيجية التدريبية، واستخدم الباحثان المنهج التجريبي. وأظهرت نتائج الدراسة فعالية التدريس باستخدام الإستراتيجيتين التبادلية والتدريبية في تطوير عناصر اللياقة البدنية والمتغيرات الفسيولوجية لدى لاعبي العاب القوى في كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية في تحسين بعض عناصر اللياقة البدنية والفسيولوجية لصالح مجموعة الاستراتيجية التبادلية. ويوصي الباحثان باستخدام إستراتيجية التدريس التبادلية في تطوير عناصر اللياقة البدنية والمتغيرات الفسيولوجية لدى لاعبي العاب القوى في كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك.

وقام عبد الرزاق (2012) بدراسة هدفت إلى استقصاء تأثير استراتيجيتي التدريس التبادلي والتدريبي في تطوير بعض الصفات البدنية والمتغيرات الفسيولوجية لدى طلبة مساق التربية الرياضية في جامعة الزيتونة. تم تقسيم الطلاب إلى مجموعتين احداهما تم تدريسها بالطريقة التبادلية والأخرى تم تدريسها بالطريقة التدريبية. وبلغت عينة الدراسة (26) طالباً من الذكور من الطلبة المسجلين في مساق التربية الرياضية في الفصل الدراسي الأول (2012/2011). استخدم الباحث المنهج التجريبي، وتم تطبيق البرنامج التدريسي على المجموعتين لمدة ثمانية أسابيع بواقع ثلاث وحدات تدريسية في الأسبوع. وتوصلت الدراسة إلى أن لكل من الاستراتيجيتين التبادلية والتدريبية اثراً ذا دلالة في تحسين بعض الصفات البدنية وتطوير بعض المتغيرات الفسيولوجية. وحققت المجموعة التي درست بالاستراتيجية التبادلية نتائج أفضل من التي درست بالاستراتيجية التدريبية.

وأجرى الخلف والذيابات (2013) دراسة هدفت إلى معرفة تأثير استخدام أسلوبي التدريس الأمري والتبادلي في تعليم بعض المهارات الأساسية في كرة الطاولة للمبتدئين، ومعرفة الأسلوب الأكثر فاعلية في عملية التعليم، وذلك على عينة تكونت من (36) متعلماً من طلبة كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك قسموا إلى مجموعتين بواقع (18) طالباً للمجموعة الضابطة التي استخدم فيها الأسلوب الأمري في التعليم، و (18) طالباً للمجموعة التجريبية التي استخدم فيها الأسلوب التبادلي في التعليم. واستخدم الباحثان المنهج التجريبي لمناسبته طبيعة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن لكل من الأسلوبين تأثيراً في تعليم المبتدئين بعض المهارات الأساسية للعبة، مع أفضلية واضحة بدلالة إحصائية للأسلوب التبادلي في تعليم المهارات، وخاصة الضربتين الرافعة الأمامية والرافعة الخلفية.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً مفصلاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأدواتها التي استخدمها الباحث في جمع البيانات، والاستراتيجية التي اتبعها الباحث في تطويرها، وكذلك اختبار صدق اداة الدراسة وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج التجريبي بتصميم مجموعتين متكافئتين لاستراتيجية التدريس التبادلي (تجريبية1) ولاستراتيجية التدريس الامري (تجريبية 2) لملاءمته طبيعة الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من طلبة كلية التربية الرياضية المسجلين لمساق تعليم كرة القدم في جامعة اليرموك، وعددهم (145) طالباً وطالبة حسب الإحصائيات الصادرة عن دائرة القبول والتسجيل العام الدراسي 2019/2018.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (40) طالباً وطالبة، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وتقسيمهم إلى مجموعتين متكافئتين، بمعدل (20) طالباً وطالبة في المجموعة التجريبية 1 (الاستراتيجية التبادلية) و(20) طالباً وطالبة في المجموعة التجريبية 2 (الاستراتيجية الامرية) كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	20	%50
	أنثى	20	%50
الاستراتيجية التدريسي	التبادلي (المجموعة التجريبية 1)	20	%50
	الامري (المجموعة التجريبية 2)	20	%50

تكافؤ المجموعات

بهدف التأكد من تكافؤ المجموعتين في القياس القبلي في مهارة امتصاص كرة القدم، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقياس القبلي، وتطبيق اختبار (t-test) للعينات المستقلة (independent sample T-test) تبعاً للقياسات القبلية في مهارة امتصاص كرة القدم. وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (2): نتائج اختبار (independent sample T-test) للكشف عن الفروق بين المجموعتين في القياس القبلي لمهارة امتصاص الكرة في لعبة كرة القدم (ن=40)

الاختبارات	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
امتصاص الكرة بالرأس	التجريبية1 (ن=20)	1.71	0.51	-0.156	0.877
	التجريبية2 (ن=20)	1.62	0.84		
امتصاص الكرة على الصدر	التجريبية1 (ن=20)	2.15	0.035	-1.113	0.278
	التجريبية2 (ن=20)	2.01	0.024		
امتصاص الكرة على مشط القدم	التجريبية1 (ن=20)	2.05	0.03	-0.903	0.376
	التجريبية2 (ن=20)	2.001	0.14		
امتصاص الكرة على باطن القدم	التجريبية1 (ن=20)	1.52	0.40	0.118	0.907
	التجريبية2 (ن=20)	1.45	0.46		
امتصاص الكرة على الفخذ	التجريبية1 (ن=20)	2.41	0.54	-0.517	0.610
	التجريبية2 (ن=20)	2.54	0.62		

التجريبية 1: الاستراتيجية التبادلية. التجريبية 2: الاستراتيجية الامرية.

يظهر من الجدول (2) أن قيمة (t) لانواع امتصاص الكرة كافة كانت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تكافؤ المجموعتين التجريبيتين.

متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** استراتيجيتا التدريس التبادلية والأمرية في لعبة كرة القدم.
- **المتغير التابع:** نتائج طلبة كلية التربية الرياضية في اختبار امتصاصالكرة في لعبة كرة القدم.

الأدوات المستخدمة في الدراسة

اقماع، ساعة توقيت، استمارة تسجيل القياسات لكل طالب لاختبارات الدراسة، ورقة المعايير والمقاييس للاستراتيجية التبادلية، كرات قدم، شريط قياس، مقاعد سويدية، صافرة.

الاختبارات المستخدمة في الدراسة

لتحديد الاختبارات، قام الباحث بالاطلاع على العديد من المراجع العلمية المتخصصة، وعلى الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة الحالية، مثل دراسة الزبيدي والشريفي (2006). وبعد ذلك، قام الباحث باستخدام اختبار محكم من مختصين لقياس مهارة امتصاص كرة القدم أعده الزبيدي والشريفي (2006). وتم اختيار الاختبارات التي تتناسب مع موضوع الدراسة، وهي:

اختبارات امتصاص كرة القدم:

- اختبار امتصاص الكرة بالرأس (عدد المرات الصحيحة من 5 محاولات).
- اختبار امتصاص الكرة على الصدر (عدد المرات الصحيحة من 5 محاولات).
- اختبار امتصاص الكرة على مشط القدم (عدد المرات الصحيحة من 5 محاولات).
- اختبار امتصاص الكرة على باطن القدم (عدد المرات الصحيحة من 5 محاولات).
- اختبار امتصاص الكرة على الفخذ (عدد المرات الصحيحة من 5 محاولات).

البرنامج التعليمي

أعد الباحث برنامجاً تعليمياً خاصاً مراعياً الإمكانات المتوفرة ومستويات عينة الدراسة، وقام باعتماد عدد من المحاضرات التدريسية المخصصة لكل مهارة من مهارات اللعبة؛ إذ قام الباحث بإعداد (10) وحدات تعليمية بواقع وحدتين تعليميتين لكل مهارة من مهارات الدراسة، وبزمن (50) دقيقة للوحدة الواحدة على فترة زمنية قدرها (8) أسابيع تقريباً، وعلى النحو الآتي:

- الجزء التمهيدي: (5) دقائق، ويشتمل على الهرولة وتمارين المرونة.
- الجزء الرئيسي: (40) دقيقة، ويشتمل على تعليم المهارة.
- الجزء الختامي: (5) دقائق، ويشتمل على الهرولة والاسترخاء والتغذية الراجعة.

المعاملات العلمية لأداة الدراسة

صدق الأداة

قام الباحث بأستخدام الاختبارات المتعلقة بمهارة امتصاص الكرة بناءً على دراسة الزبيدي والشريفي (2006) والتي اظهرت تحقق الشروط العلمية وصلاحيتها لاغراض الدراسة الحالية.

التجربة الاستطلاعية

قام الباحث بتثبيت جميع الظروف الأخرى للقيام باختبار استطلاعي على عينة مكونة من (10) من الطلاب والطالبات للتحقق من الثبات والموضوعية بالنسبة للاختبار الاستطلاعي. والجدول (3) يوضح نتائج اختبار امتصاص كرة القدم.

الجدول (3): نتائج تطبيق اختبار الصدق والثبات والموضوعية على عينة استطلاعية

اسم الاختبار	الصدق الذاتي	الثبات	الموضوعية
امتصاص الكرة بالرأس	0.94	0.88	0.86
امتصاص الكرة على الصدر	0.89	0.80	0.90
امتصاص الكرة على مشط القدم	0.93	0.86	0.87
امتصاص الكرة على باطن القدم	0.92	0.84	0.89
امتصاص الكرة على الفخذ	0.90	0.81	0.90

الاختبارات القبلية

قام الباحث بأجراء الاختبارات القبلية بعد التأكد من ثبات هذه الاختبارات وصدقها، وقد تمتعت بدرجة عالية من الصدق والثبات لعينة الدراسة للمجموعتين التجريبية (1) والتجريبية (2)، وفي الظروف نفسها للمجموعتين.

الاختبارات البعدية

بعد أن طبقت مجموعتا الدراسة البرنامج المقرر لهما، قام الباحث باجراء الاختبارات البعدية في الظروف نفسها التي تم أجراء الاختبارات القبلية فيها.

المعالجات الإحصائية

تم ادخال البيانات إلى الحاسب الآلي، واستُخدم برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات على النحو التالي:

- الوسط الحسابي لنتائج الاختبارات القبلية والبعدية.
- الانحراف المعياري لنتائج الاختبارات القبلية والبعدية.
- اختبار (ت) (t-test) لتحديد الفروق بين المجموعتين التجريبية (1) والتجريبية (2).

عرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي هدفت إلى إيجاد تأثير استخدام ستراتيجيتي التدريس التبادلية والأمرية في اكتساب مهارة امتصاص كرة القدم لدى طلبة كلية التربية الرياضية. ويتم عرض نتائج الدراسة وفقا لما تم طرحه من فرضيات، وهي على النحو التالي:

- **عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين القياسين القبلي والبعدي باستخدام الاستراتيجية التبادلية في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم، لصالح القياس البعدي.

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار (t-test) للعينات المزدوجة (Paired samples t-test) للكشف عن الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (1) التي درست بواسطة الاستراتيجية التبادلية.

الجدول (4): نتائج اختبار (ت) للعينات المزدوجة (Paired samples t-test) بين القياسين القبلي والبعدي للكشف عن أثر استخدام استراتيجية التدريس التبادلية (المجموعة التجريبية (1)) في اكتساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم.

الاختبارات	عدد المحاولات	القبلي		البعدي		d.f.	T	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
امتصاص الكرة بالرأس	5 محاولات	1.71	0.51	2.4	0.84	19	3.052	0.011
امتصاص الكرة على الصدر	5 محاولات	2.15	0.40	2.25	0.14	19	-4.311	0.512
امتصاص الكرة على مشط القدم	5 محاولات	2.05	0.46	2.11	0.035	19	-3.317	0.415
امتصاص الكرة على باطن القدم	5 محاولات	1.52	0.024	1.95	0.54	19	-3.540	0.001
امتصاص الكرة على الفخذ القدم	5 محاولات	2.41	0.03	2.51	0.62	19	4.439	0.315

يظهر من الجدول (4) ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين القياسين القبلي والبعدي لأثر استخدام الإستراتيجية التبادلية في اختبار **امتصاص الكرة بالرأس؛** فقد بلغت قيمة (t) بين القياسين القبلي والبعدي (3.052)،بدلالة إحصائية قدرها (0.011).وكانت الفروق لصالح القياس البعدي بمتوسط حسابي بلغ (1.71)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للقياس القبلي (2.40) ، وبالتالي يمكن قبول الفرضية البحثية لهذه الجزئية.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين القياسين القبلي والبعدي لأثر استخدام إستراتيجية التبادلية في اختبار **امتصاص الكرة على باطن القدم** ؛فقد بلغت قيمة (t) بين القياسين القبلي والبعدي (3.540)، بدلالة إحصائية قدرها (0.001). وكانت الفروق لصالح القياس البعدي بمتوسط حسابي (1.52)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للقياس القبلي (1.95). وبالتالي يمكن قبول الفرضية البحثية لهذه الجزئية.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين الاختبارين القبلي والبعدي لباقي أنواع الامتصاص (الصدر، الفخذ، مشط القدم).

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين القياسين القبلي والبعدي باستخدام إستراتيجية التدريس الأمريّة في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم ، لصالح القياس البعدي.

لاختبار هذه الفرضية ، تم تطبيق اختبارت للعينات المزدوجة (Test Paired samples) للكشف عن الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (2) التي درست بواسطة إستراتيجية الأمرية.

الجدول (5): نتائج اختبارت للعينات المزدوجة (Paired samples t-tes) بين القياسين القبلي والبعدي للكشف عن أثر استخدام إستراتيجية التدريس الأمرية في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم.

الاختبارات	عدد المحاولات	القبلي		البعدي		d.f.	T	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
امتصاص الكرة بالرأس	5 محاولات	1.85	0.51	2.35	0.84	19	3.052	0.010
امتصاص الكرة على الصدر	5 محاولات	2.00	0.40	1.95	0.14	19	-3.311	0.412
امتصاص الكرة على مشط القدم	5 محاولات	2.41	0.46	2.31	0.035	19	-3.317	0.615
امتصاص الكرة على باطن القدم	5 محاولات	1.35	0.024	1.75	0.54	19	3.540	0.001
امتصاص الكرة على الفخذ القدم	5 محاولات	2.11	0.03	2.60	0.62	19	4.439	0.002

يظهر من الجدول (5) ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين القياسين القبلي والبعدي لأثر استخدام إستراتيجية ألأمرية في اختبار **امتصاص الكرة بالرأس**؛ فقد بلغت قيمة (t) بين القياسين القبلي والبعدي (3.052)، بدلالة الإحصائية مقدارها(0.010). وكانت الفروق لصالح القياس البعدي بمتوسط حسابي مقداره (1.85)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للقياس القبلي(2.35).

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين القياسين القبلي والبعدي لأثر استخدام إستراتيجية الامرية في اختبار **امتصاص الكرة على باطن القدم**؛فقد بلغت قيمة (t) بين القياسين القبلي والبعدي (3.540)، بدلالة الإحصائية (0.001). وكانت الفروق لصالح القياس البعدي بمتوسط حسابي (1.35)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للقياس القبلي (1.75).

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين القياسين القبلي والبعدي لأثر استخدام الاستراتيجية الأمرية في اختبار **امتصاص الكرة على الفخذ القدم**؛ فقد بلغت قيمة (t) بين القياسين القبلي والبعدي (4.439)، بدلالة إحصائية قدرها (0.002). وكانت الفروق لصالح القياس البعدي بمتوسط حسابي بلغ(2.11)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للقياس القبلي (2.60).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين الاختبارين القبلي والبعدي لامتصاص الكرة على الصدر وعلى مشط القدم.

عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين استراتيجيتي التدريس (التبادلية والأمرية) في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم.

الجدول(6): نتائج اختبارت للعينات المزدوجة (Paired samples t-test) بين استراتيجيتي التدريس (التبادلية والأمرية) للكشف عن إثرهما في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم.

الاختبارات	عدد المحاولات	التبادلي		الامري		d.f.	T	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
امتصاص الكرة بالرأس	5 محاولات	2.4	0.84	2.35	0.84	19	3.011	0.471
امتصاص الكرة على الصدر	5 محاولات	2.25	0.14	1.95	0.14	19	3.441	0.001
امتصاص الكرة على مشط القدم	5 محاولات	2.11	0.035	2.31	0.035	19	3.317	0.015
امتصاص الكرة على باطن القدم	5 محاولات	1.95	0.54	1.75	0.54	19	3.540	0.021
امتصاص الكرة على الفخذ القدم	5 محاولات	2.51	0.62	2.60	0.62	19	4.439	0.402

يظهر من الجدول (6) ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في القياس البعدي لأثر استخدام استراتيجيتي التدريس التبادلية والأمرية في اختبار **امتصاص الكرة على الصدر**؛فقد كانت قيمة (t) دالة إحصائياً، بدلالة إحصائية مقدارها(0.001). وكانت الفروق لصالح الاستراتيجية التبادلية بمتوسط حسابي بلغ(2.25)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للاستراتيجية الامرية (1.95).

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في القياس البعدي لأثر استخدام استراتيجيتي التدريس التبادلية والأمرية في اختبار **امتصاص الكرة على مشط القدم**؛ فقد كانت قيمة (t) دالة إحصائياً، بدلالة إحصائية

قدرها(0.015). وكانت الفروق لصالح الاستراتيجية ألأمرية بمتوسط حسابي (2.31)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للاستراتيجية التبادلي (2.11).

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في القياس البعدي لأثر استخدام استراتيجيتي التدريس التبادلية والأمرية في اختبار **امتصاص الكرة على باطن القدم**؛ فقد كانت قيمة (t) دالة إحصائياً بدلالة إحصائية مقدارها(0.021). وكانت الفروق لصالح الاستراتيجية التبادلية بمتوسط حسابي بلغ(1.95)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للاستراتيجية ألأمرية (1.75).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاختبارين القبلي والبعدي لامتصاص الكرة بالرأس وعلى الفخذ.

مناقشة النتائج

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القياسين القبلي والبعدي باستخدام الاستراتيجية التبادلية في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم ،لصالح القياس البعدي.

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القياسين القبلي والبعدي لأثر استخدام الاستراتيجية التبادلية في اختبارات امتصاص كرة القدم على مشط القدم. ويعزو الباحث ذلك إلى الخصائص التي تتميز بها هذه الاستراتيجية، وخاصة فيما يتعلق بالتغذية الراجعة. فتوفير التغذية الراجعة المباشرة والمستمرة من المتعلم المراقب للزميل المؤدي يحسن من الأداء، ويزيد من الثقة بالنفس ،وخاصة من خلال معرفته نتيجة الإنجاز الذي يقوم به مباشرة؛إذ إن معرفة الفرد بنتيجة أدائه تعد بمثابة تغذية راجعة مهمة له ،وتعد كذلك من أكثر المتغيرات أهمية في عملية التعلم ؛ لأنها تشكل له دافعاً لبذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج أفضل، وخاصة إذا كان أداء المتعلم ناجحاً ، ويشير محجوب(2001) إلى أن جميع المعلومات التي يمكن للمتعلم الحصول عليها من مختلف المصادر حول أدائه ويكون الهدف منها تعديل الأداء للوصول للاستجابات المطلوبة تشكيل أحد الشروط الأساسية لعملية التعلم الصحيحة. كما أن أعلى نسبة من التغذية الراجعة يمكن توفيرها للمتعلم إنما بتوفير معلم ،واحد لكل متعلم وهذا ما يوفره الزميل المراقب لزميله المؤدي. كما أن وجود زميلين يتبادلان الأدوار فيما بينهما يخلق جواً من التنافس ويتيح مقارنة الأداء،ويحقق الاستثمار الأمثل لوقت التدريب المخصص لمهارة امتصاص الكرة في لعبة كرة القدم.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القياسين القبلي والبعدي باستخدام الإستراتيجية الامرية في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم ،لصالح القياس البعدي ،أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع الاختبارات لصالح القياس البعدي .ويعزو الباحث السبب وراء هذه النتيجة إلى أن جوهر الاستراتيجية الأمرية هو العلاقة المباشرة واللحظية بين المثير من جانب المعلم والاستجابات الصادرة من التلميذ (الاستجابة المباشرة – الدقة في الاستجابة – السيطرة على الأداء – السيطرة على التلاميذ) وهذه العوامل كلها أدت إلى تفوق القياس ألبعدي في هذه الاستراتجية.

واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع نتائج دراسة الزبيدي والشريفي (2006) التي أظهرت أهمية الأستراتيجية ودورها في تعلم المهارات الرياضية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استراتيجيتين (التبادلية والأمرية) في إكساب الطلبة مهارة امتصاص كرة القدم.

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في القياس البعدي لأثر استخدام الاستراتيجية التبادلية والاستراتيجية الأمرية في اختبارات امتصاص كرة القدم (امتصاص الكرة على الصدر، امتصاص الكرة

على مشط القدم ، امتصاص الكرة على باطن القدم) لصالح الإستراتيجية التبادلية في جميع الاختبارات باستثناء اختبار (امتصاص الكرة على مشط القدم) حيث كانت الفروق لصالح الاستراتيجية الامرية.

ويعزو الباحث السبب إلى أنه من مميزات الإستراتيجية التبادلية أنها تساعد في إظهار المهارات الفردية وتعطي وقتاً كافياً للطلبة للممارسة الفعالة للمهارة وتعطي الطلبة مجالاً واسعاً للإبدع في تنفيذ المهارة .وهذا ساعد الطلبة على أداء اختبارات امتصاص الكرة بشكل أفضل .ويعزو الباحث ذلك أيضاً إلى أنه كلما كان الطالب متوافقاً اجتماعياً مع زملائه في كلية التربية الرياضية، ارتفع مستوى أدائه. وقد للمهارة ولاحظ الباحث أن قنوات التطور في الاستراتيجية التبادلية من الناحية الاجتماعية كانت عالية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الذيابات وشوكة (2012).

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمرية، فهي تفتقر إلى روح التعاون والتنافس الجماعي بين الطلبة، ومن ثم لا تفسح لهم المجال لمقارنة أدائهم بأداء غيرهم لمعرفة أين هم من الهدف الذي يسعون الى الوصول إليه، ولا تسمح لهم باتخاذ أي قرار من قرارات عملية التدريس؛ إذ يعود ذلك كليا إلى المدرس. كما أن الجانب الإبداعي للمتعلمين في هذه الاستراتيجية يقرره المدرس، وبالتالي جاء تأثيره في الدرجة الثانية في تعليم مهارة امتصاص الكرة في لعبة كرة القدم. وأظهرت النتائج مجتمعة أن الاستراتيجية التبادلية أكثر فاعلية وتأثيراً من الاستراتيجية الأمرية في تعلم مهارة امتصاص الكرة في لعبة كرة القدم.

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الزبيدي والشريفي (2006) من حيث أفضلية الاستراتيجية التبادلية في تدريس مهارات الألعاب الرياضية، واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة النداف والكاتب (2004) التي أظهرت فاعلية استخدام جميع الاستراتيجيات: الامرية والتدريبية والتبادلية في تعلم المهارات الرياضية، وليس فقط الاستراتيجية التبادلية.

الاستنتاجات

في ضوء أهداف البحث وأسئلته، واستناداً إلى المعالجات الاحصائية وتحليل النتائج، توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- أظهرت النتائج أن كلا من إستراتيجيتي التدريس (التبادلية والأمرية) لها أثر معنوي في تحسين مستوى الأداء المهاري في لعبة كرة القدم لمهارة امتصاص الكرة على مشط القدم وباطن القدم.
- تعتبر الاستراتيجية التبادلية أفضل من الاستراتيجية الأمرية في تعلم مهارة امتصاص في كرة القدم على الصدر.
- تعتبر الاستراتيجية الأمرية أفضل من الاستراتيجية التبادلية في مهارة امتصاص الكرة على مشط القدم.
- تعتبر الاستراتيجية التبادلية أفضل من الاستراتيجية الأمرية في تعلم مهارة امتصاص في كرة القدم.
- لا توجد فروق بين الاختبارين القبلي والبعدي لامتصاص الكرة على باطن القدم وعلى الفخذ.

التوصيات

- التركيز على أهمية استخدام استراتيجيات التدريس الحديثة في تطوير مستوى الأداء المهاري وتحسينه لما لها من دور ايجابي ملموس في الارتقاء بأداء الطلبة.
- التأكيد على ضرورة استخدام أكثر من استراتيجية تدريس خلال الدرس اليومي لتحقيق النتاجات المرجوة.
- ضرورة استخدام الاستراتيجية التبادلية في تعليم الطلبة مهارات كرة القدم بشكل عام، ومهارة امتصاص الكرة بشكل خاص.
- ضرورة تفعيل استراتيجية التدريس في درس التربية الرياضية، وخاصة في رياضة كرة القدم.
- اجراء دراسات مشابهة للوقوف على اثر استخدام استراتيجيتي التدريس التبادلية والأمرية على عينات تعليمية أخرى لإثبات فاعليتهما.

- إمكانية اجراء دراسات أخرى لتعرف اثر الاستراتيجية التبادلية في تعليم مهارات أخرى في كرة القدم.
- اجراء دراسات أخرى تتعلق بلعبة كرة القدم على عينات أخرى لتطوير مستوى هذه الرياضة الشعبية المهمة.

The Effect of Using Command and Reciprocal Teaching Strategies on Acquiring Football Absorption Skill in Physical Education Students

Ahmad abdlhadi al-batainah

Faculty of Physical Education, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abstract

The purpose of this study is to identify the effect of using command and reciprocal teaching Strategies on Acquiring football absorption skill in physical education students and to detemine the most effective style. The sample of the study consisted of (40) students from the Faculty of Physical Education at Yarmouk University in the academic 2018/2019, The sample was divided into two groups: (20) students for the control group using command style in teaching and (20) students for the experimental group using reciprocal style in teaching. The results show that there is a possitive effect for both styles on acquiring football absorption Skill. with a clear preference for the reciprocal style. The researcher recommended using the reciprocal style to teach acquiring absorption football Skill and conducting similar studies to determine the effect of using other teaching styles on f

ootball skills.

Keywords: Command style, Reciprocal style, Acquire Football Absorption Skill.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

الترامسي، طارق (2010). **استراتيجيات التدريس في التربية الرياضية**، تم الرجوع إليه بتاريخ 2018/11/28 من الموقع http://nsinaiedu.alafdal.net/t69-topic

الخلف، معين، والذيابات، محمد (2013). تأثير استخدام أسلوبي التدريس الأمري والتبادلي في تعليم بعض المهارات الأساسية بكرة الطاولة للمبتدئين، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، 40 ،3 .1055-1067.

الديري، علي، والحايك، صادق (2011). **استراتيجيات تدريس التربية الرياضية المبنية على المهارات الحياتية في عصر الاقتصاد المعرفي وتطبيقاتها العملية**، المعدن، عمان، الأردن.

الذيابات، محمد، وشوكة، نارت (2012). **أثر استخدام استراتيجيتي التدريس التدريبي والتبادلي في تطوير عناصر منتقاة في اللياقة البدنية وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى لاعبي العاب القوى بجامعة اليرموك**. بحث علمي غير منشور. جامعه اليرموك، اربد - الأردن.

الشريفي، وليد والزبيدي، قصي (2006). أثر استخدام استراتيجيات التدريس الفردي والتبادلي والتعاوني والأمري في تعليم بعض المهارات الأساسية بكرة القدم، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، مجلد 33، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان.

عبد الرزاق، بسام يوسف (2012). تأثير استراتيجيتي التدريس التبادلي والتدريبي على تطوير بعض الصفات البدنية والمتغيرات الفسيولوجية لدى طلبة مساق التربية الرياضية بجامعة الزيتونة في كرة السلة، **مجلة المنهج العلمي والسلوك**، العدد (11)، الجزء الثاني، جامعة الزيتونة. الأردن.

عفاف، عبدالكريم (2005). **طرائق التدريس في التربية الرياضية**. دار المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر.

فياض، كريمة (1996). **أثر بعض الاستراتيجيات التدريسية في مستوى الأداء الفني والإنجاز لفعالية الرمي بالبندقية الهوائية**، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، ص22.

محجوب، وجيه (2001). **التعلم وجدولة التدريب**، المكتبة، الوطنية، بغداد: العراق.

المفتي، وداد والكاتب، عفاف (2004). أثر استخدام بعض استراتيجيات التدريس في مستوى تعلم مهارة السباحة الحرة، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، مؤتمر كلية التربية الرياضية، الرياضة نموذج للحياة المعاصرة، عدد خاص، ج2، كلية التربية الرياضية، الجامعة الأردنية، عمان.

النداف، عبدالسلام (2004). أثر استخدام ثلاث استراتيجيات تدريسية في مستوى وتكرار أداء مهارتي الارسال الطويل والارسال القصير في الريشة الطائرة، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، الجامعة الاردنية، مجلد (31) العدد(1)، ص 88-102.

المراجع الأجنبية

Mosston, M. (1981). *Teaching Physical Education Chartless*. E.Meming Publishing Group, London.

Salvara, M., Jess,L., Mabbot, A. and Bognar, J. (2006). *School of Education Innovation and Teacher Preparation* .www.Access my library.com.

درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها

وائل سليم الهياجنة*

تاريخ الاستلام 2019/01/4 تاريخ القبول 2019/6/25

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها. ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتطوير استبانة تضمنت (34) فقرة تم توزيعها على أربعة مجالات هي: (تحديد الأهداف، وخطة عملية، والمراجعة المستمرة، والتقويم). وبعد التحقق من ثباتها وصدقها، تم تطبيقها على عينة قوامها (68) معلماً ومعلمة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وجاء في المرتبة الأولى مجال التقويم بمتوسط حسابي مقداره (3.57)، وفي المرتبة الثانية جاء مجال تحديد الأهداف بمتوسط حسابي (3.39)، وتالياً جاء مجال خطة عملية بمتوسط حسابي بلغ (3.26)، وفي المرتبة الرابعة جاء مجال المراجعة المستمرة بمتوسط حسابي (3.23)، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف تبعاً لمتغيرات الدراسة.

وقد تضمنت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة إشراك المعلمين والمعلمات في وضع الأهداف وإعداد الخطط والمراجعة المستمرة والتقويم حتى تكون مستويات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد عالية.

الكلمات المفتاحية: درجة تطبيق الإدارة بالأهداف، لواءا الطيبة والوسطية، المرحلة الثانوية.

المقدمة

يشهد العصر الحالي الكثير من التغيرات والتطورات في مختلف مجالات ونواحي الحياة؛ فالتطور الذي يتميز به هذا العصر في مجالات المعلوماتية والتكنولوجيا والاتصالات أدى إلى ارتفاع وتيرة التغيرات العالمية على الصعيد السياسي والفكري والاقتصادي. وهذه التغيرات أجبرت الكثير من المؤسسات الخاصة والعامة على إعادة النظر في إدارتها بالصورة التي تمكنها من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف الموضوعة، وذلك لأن الإدارة هي مفتاح أي تقدم أو تطور، وهي الأساس في التقدم أو التخلف داخل مؤسسات المجتمع.

فالإدارة عملية مهمة في المجتمعات، وخصوصاً في ظل النشاطات البشرية المتزايدة وظهور التخصص والتنوع. وقد تطور علم الإدارة مع مرور الزمن وأصبح له نظريات ومدارس متعددة، وفي كل مدرسة من تلك المدارس كان هناك الأسلوب المناسب لنمط الإدارة الفعال بحيث يكون هذا النمط مناسباً للأهداف الموضوعة. فالمدرسة الكلاسيكية في الإدارة تؤكد على المفاهيم السلطوية كأساس للإدارة، ومدرسة العلاقات الإنسانية تؤكد على الجانب الإنساني. وفي العصر الحالي، ظهرت المدرسة الإدارية الحديثة التي جمعت مجموعة من النظريات مثل النظرية الموقفية ونظرية النظم، وظهرت أيضاً تأثراً بهذه المدرسة مجموعة من النماذج في الإدارة التربوية منها أسلوب الإدارة بالأهداف (الجهضمي،2005) .

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* اكاديمية الكادر العربي لتطوير وتحديث التعليم، عمان، الأردن.

فالإدارة التربوية أصبحت أداة رئيسة لتحقيق أهداف العملية التربوية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد التربوية المتاحة. وتعد المدرسة النواة الأساسية لإيجاد القوى العاملة والمؤهلة لتقدم المجتمعات؛ فتحقيق المدرسة لأهدافها المنشودة يتوقف إلى حد كبير على كفاءة إداراتها، وفاعلية الأساليب المستخدمة في أنشطتها، ومهارات القوى البشرية العاملة فيها؛ إذ تتولى الإدارة التربوية التخطيط والتنظيم وما يتصل بالعمل التربوي من توجيه وتقويم ومتابعة من أجل الوصول إلى الأهداف التربوية المنشودة بأفضل الطرق وأقل التكاليف (الرحيلي،2009) .

وتعتبر المدرسة الركن الأساسي في العملية التربوية والنواة الأساسية لإيجاد القوى العاملة المؤهلة لتقدم المجتمع، ولذلك فهي تحتاج إلى إدارة فاعلة من أجل توفير مخرجات جيدة، وهذا لا يتحقق إلا بالاتفاق والتعاون بين المدير والمعلم في رسم سياساتها ووضع الأسس والخطط المناسبة للعمل. وكل ذلك لا يتحقق إلا باتباع أسلوب خاص في الإدارة يجعل الاهتمام بالأهداف وتحديدها في المقام الأول، وهذا الأسلوب هو ما يطلق عليه أسلوب الإدارة بالأهداف (Management by Objectives)، فهذا الأسلوب له فعالية عالية في تطوير الأداء الإداري في مختلف المجالات التي طبق فيها، وذلك لأنه يركز على النتائج بدلاً من تركيزه على النشاطات؛ فليست العبرة في كيفية القيام بالأعمال وإنما بما نريد أن ننجزه من تلك الأعمال (الحضرمي،2003) .

وظهر أسلوب الإدارة بالأهداف على يد بيتر دراكر (Peter Drucker) أستاذ الإدارة في جامعة نيويورك في خمسينيات القرن الماضي في كتابه (ممارسة الإدارة). ويرى دراكر أن الأعمال تحتاج إلى أسلوب إداري ينمي الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد العاملين فيها، ويوفر لهم في نفس الوقت التوجيه الكافي، وينشئ روح الفريق،ويجعل أهدافهم الشخصية منسجمة مع الأهداف العامة للتنظيم (كنعان ،1980) .

إن الإدارة بالأهداف أسلوب إداري انتشر بشكل سريع ولقي رواجاً لعدة أسباب أهمها التغيرات التكنولوجية السريعة التي تحدث في المؤسسات واقتصاديات الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن المجتمعات في الدول المتقدمة لها طبيعة متغيرة على الصعيدين الجماعي والفردي (البابطين،2003)

وتركز الإدارة بالأهداف على تحقيق الأهداف أكثر من تركيزها على الأساليب التي يتم بواسطتها تحقيق هذه الأهداف، ويعود ذلك إلى اهتمام الإدارة بالأهداف بإنجاز الأهداف، مما ينعكس على فاعلية الإداريين والجهاز الإداري بوجه عام، واهتمام الإدارة بالأهداف بالمشاركة بين جميع الإداريين عند تحديدهم الأهداف وصياغتها ومن ثم تحقيقها (الشبول،1995). ويتميز أسلوب الإدارة بالأهداف ببساطته وإمكانية تطبيقه في الأجهزة الحكومية وفي مجال الإدارة التربوية، وذلك نتيجة لما يحققه هذا الأسلوب من نجاح في المجال التربوي ولأنه يهدف إلى زيادة الدافعية في العمل وينشط وسائل الاتصال ويمكن من تحديد الأهداف بفاعلية، كما أنه يزود إدارة المنظمة بأسلوب جيد لتقييم الأداء (الحربي،2008).

وأشار عبد الحافظ (2001) إلى أن الإدارة بالأهداف تقوم على أساس اشتراك جميع العاملين في المدرسة في تحديد الأهداف العامة للمدرسة وتحديد أغراضها. وأخيراً، فإن الإدارة بالأهداف أسلوب إداري يقوم على أساس المشاركة من قبل المرؤوسين، وهو يتمثل في مبادئ عامة كتحديد الأهداف، ووضع خطة عملية، ومراجعة دورية، وتقويم للإنجاز السنوي.

مكونات الإدارة بالأهداف

لخص دراكر(Drucker،1976) أهم مكونات الإدارة بالأهداف على النحو الاتي:

1) وضع الأهداف: ويكون على ثلاث مراحل، الأولى تهتم بتحديد مراكز المسؤولية أو الأنشطة، الثانية تتمثل في تحديد الأساليب المناسبة لقياس الإنجاز في كل جانب، الثالثة تتضمن تحديد الأهداف التي يمكن استخدامها كمقياس يقاس عليه الإنجاز.
2) تطوير خطة عملية عن طريق تحديد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج اللازمة لتحقيق الأهداف التي وضعت في العنصر الأول.

3) القيام بالمراجعة الدورية للتأكد من أن المنظمة تسير على الطريق المرسوم والمرغوب.

4) تقييم الإنجاز السنوي، ويقصد به التقويم الختامي للإنجازات التي تحققت، وتحديد الأهداف التي تم تحقيقها، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف الأخرى لتجأوزها في المرة القادمة.

خصائص أسلوب الإدارة بالأهداف

أشار السلمي (1999) إلى مجموعة من سمات وخصائص أسلوب الإدارة بالأهداف، أهمها:

1) وضع الأهداف المراد تحقيقها لكل منصب إداري ، والمنصب الإداري الذي ليس له أهداف لا لزوم له.

2) تعتمد الإدارة بالأهداف على أداء العاملين وإنجازهم، ولا تعتمد على ما يتمتع به الشخص من صفات .

3) الإدارة بالأهداف تقوم على أساس المشاركة الديمقراطية (التشاركية)، وتحارب سياسة الباب المغلق.

4) تركز الإدارة بالأهداف على ضرورة الاقتناع الشخصي بالعمل والتحفيز، ولا تهتم بالأهداف الشخصية.

الخطوات العملية لتطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

ذكر القريوتي (2004) مجموعة من الخطوات العملية لتطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف، اهمها:

- الابتعاد عن المركزية وتفويض السلطات للعاملين ليتحملوا المسؤولية الذاتية بدل الاعتماد المطلق على الإدارة المركزية.
- تنويع المهام التي يكلف بها العاملون من أجل إشعارهم بأهمية الأعمال التي يؤدونها.
- إشراك المرؤوسين في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات حتى يروا أنفسهم جزءاً من الإدارة ويكونوا حريصين على تحقيق الأهداف الموضوعة.
- اتباع طرق جديدة في تقييم الأداء تركز على النتائج وليس على الوسائل.

الصعوبات التي تواجه تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

أشار الحسن (1981) إلى بعض الصعوبات التي تواجه مثل هذه الإدارة، ومنها على سبيل المثال:

- صعوبة توفير أنظمة مساندة يتطلبها أسلوب الإدارة بالأهداف، مثل وجود نظام معلومات ونظام رقابة فعّالين.
- المقأومة الشديدة التي يتعرض لها إدخال أسلوب الإدارة بالأهداف وتطبيقه.
- صعوبة تحديد أهداف بعض الأفراد وبعض الوظائف بوضوح وبشكل كمي، وصعوبة تحديد معايير دقيقة لقياسها وتقييم مدى إنجازها.
- يترتب على استخدام أسلوب الإدارة بالأهداف تعديل أهداف وغايات الأجهزة الإدارية، ولذلك فالإدارة التي يصعب عليها تحديد بعض الأهداف الرئيسة قد تركز على أهداف أخرى يمكن قياسها، وقد يؤدي هذا إلى إغفال بعض الأهداف النوعية التي يصعب تحديدها بشكل كمي قابل للقياس.
- يمكن اهمال الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف عند المبالغة في التركيز على الأهداف والنتائج المتوقعة .

ومن خلال ما سبق، فإن الإدارة بالأهداف أسلوب إداري يركز على النتاجات أو الغايات أكثر من تركيزه على النشاطات والفعاليات؛ فأي نشاط يجب أن يؤدي إلى تحقيق الغايات، والمهم دائماً النتائج. ولذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها.

الدراسات السابقة

اجريت العديد من الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت موضوع الإدارة بالأهداف. وتاليا اهم الدراسات التي جمعها الباحث مرتبة من الاحدث الى الاقدم.

قامت الخضير (2016) بدراسة هدفت الى التعرف على واقع الادارة بالاهداف لدى مديرات مكاتب التعليم بمدينة الرياض من وجهة نظر المشرفات التربويات، ومعوقات التطبيق، والمقترحات التطويرية، وتحديد الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين متوسطات استجابات المشرفات تبعا لمتغيرات الدراسة. وتكونت عينة الدراسة من (434) مشرفة تربوية، واستخدم المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة لجمع المعلومات، وتكونت من ثلاث محاور اساسية. واسفرت الدراسة عن عدد من النتائج اهمها: ان درجة ممارسة مديرات مكاتب التعليم بمدينة الرياض للادارة بالاهداف بابعادها الاربعة: (تحديد الاهداف، والتخطيط، والتنفيذ، والمتابعة وتقويم الانجاز)-من وجهة نظر المشرفات التربويات- متحققة بدرجة عالية، بمتوسط حسابي بلغ (3.52)، وان المعوقات التي تحول دون تطبيق الادارة بالاهداف في مكاتب التعليم متحققة بدرجة عالية، بمتوسط حسابي بلغ (3.63)، كما وجدت فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المشرفات لدرجة ممارسة مديرات مكاتب التعليم للادارة بالاهداف، تعود الى اختلاف المكتب، والوظيفة، والمؤهل، ووُجدت فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المشرفات للمقترحات التطويرية، تعود الى اختلاف الوظيفة وسنوات الخبرة.

اما دراسة شبير(2015) فقد هدفت الى التعرف على واقع تطبيق اسلوب الادارة بالاهداف في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، واثرها في مشاركة المرؤوسين في اتخاذ القرارات. وتكونت العينة من (400) اداري في الجامعات (الاسلامية، والازهر، وفلسطين، والاقصى). واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة، وكان من ابرز النتائج ان اسلوب الادارة بالاهداف لدى الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة مستخدم بدرجة كبيرة، ووجدت فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المفحوصين حول واقع تطبيق اسلوب الادارة بالاهداف، واثرها في مشاركة المرؤوسين في اتخاذ القرارات بالجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، تعزى الى الجامعة. وكانت الفروق لصالح الجامعة الاسلامية وجامعة الازهر.

وهدفت دراسة قطان (2014) الى التعرف على درجة ممارسة الادارة بالاهداف في العمل الاداري، والتعرف على درجة تحقيق متطلبات الاعتماد الاكاديمي بالنسبة للمعيار الثاني "السلطات والادارة" من وجهة نظر القيادات الاكاديمية والادارية للطالبات. كما هدفت الى تحديد الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة، حسب اختلاف (المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في العمل الاداري). وتكوّن مجتمع الدراسة من القيادات الاكاديمية والادارية في جامعة أم القرى للطالبات، البالغ عددهن (109). واستخدم المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة. وكان من ابرز النتائج ان درجة ممارسة الادارة بالاهداف كبيرة في جامعة أم القرى.

وهدفت دراسة عيسى (2014) الى التعرف على درجة ممارسة مديري المناطق التعليمية في وكالة الغوث الدولية للادارة بالاهداف، وعلاقتها بدرجة اداء مديري المدارس، من وجهة نظر المديرين انفسهم،. وتكونت العينة من (215) مديرا ومديرة. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة، وكان من ابرز النتائج ان درجة ممارسة مديري المناطق التعليمية في وكالة الغوث في محافظة غزة للادارة بالاهداف كانت مرتفعة، وانه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة ممارسة مديري المناطق التعليمية للإدارة بالاهداف تعزى الى متغير (المؤهل العلمي) وفي مجالي (تحديد الاهداف، والتخطيط) تعزى الى متغير عدد سنوات الخدمة، بينما وُجدت فروق ذات دلالة احصائية في مجالي (التنفيذ، وتقويم الانجاز والمتابعة الدورية) تعزى الى متغير عدد سنوات الخدمة.

وهدفت دراسة Timothy & Erik (2011) الى التعرف على كيفية تبني اسلوب الادارة بالاهداف (MBO) في المدارس الثانوية السويدية كما يدركها المديرون، ومعرفة اثر تطبيق هذا الاسلوب في التحصيل الدراسي للطلاب. وفي فاعلية الاداء في هذه المدارس. وتكون مجتمع الدارسة من جميع مديري المدارس الثانوية بالسويد، وعددهم (300) مدير. وكانت تلك الدراسة دراسة طولية استخدم فيها المنهج الوصفي المسحي، واجريت عند اول تطبيق للادارة بالاهداف.

واجريت الدراسة مرة اخرى بعد 10 سنوات، واستخدمت الاستبانة كأداة. وكان من ابرز النتائج ان هذا الاسلوب حسّن من كفاءة المعلمين بدرجة متوسطة، لكن تأثيره كان محدودا في مدى فاعلية اداء المدارس.

قام الرحيلي (2009) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف بجامعة أم القرى، وفاعلية استخدامه على العمل، وتحديد أبرز المعوقاتس التي تحد من تطبيقه وكيف يمكن التغلب عليها، وذلك من وجهة نظر القائمات بالعمل الإداري. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو الآتي:

- جاءت استجابات عينة الدراسة بالنسبة لفاعلية تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف بدرجة عالية.
- جاءت استجابات عينة الدراسة نحو واقع تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف بدرجة عالية.
- جاءت استجابات عينة الدراسة بالنسبة للمعوقات التي تحد من استخدام أسلوب الإدارة بالأهداف بدرجة عالية.
- وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات (المؤهل، وعدد سنوات الخبرة، والرتبة، والدورات التدريبية).

وأجرى صديق (2009) دراسة هدفت إلى التعرف على مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف ومعيقاتها من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس المتوسطة بالمدينة المنورة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف كان متوسطاً من وجهة نظر المديرين. في حين كان ضعيفاً من وجهة نظر المعلمين. وبينت النتائج أن معيقات تطبيق الإدارة بالأهداف كانت بدرجة كبيرة من وجهة نظر المديرين. كما أشارت النتائج الى أن ندرة تشجيع المديرين المبدعين والمتميزين تعد من أهم المعيقات التي تحول دون تطبيق الإدارة بالأهداف من وجهة نظر المديرين، وأن غياب الشفافية بين الإدارة والموظفين وعدم تحديد أهداف واقعية وواضحة لخطة العمل تمثل معيقات كبيرة امام تطبيق الإدارة بالأهداف من وجهة نظر الموظفين.

وقام الجهضمي (2005) بدراسة هدفت إلى معرفة معوقات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس المنطقة الشرقية بسلطنة عمان كما يتصورها الإداريون التربويون. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك معوقات لكل مجال من مجالات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف، كما دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) فيما يتعلق بمعوقات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف تعزى لأثر الجنس أو المؤهل العلمي او الخبرة او التفاعل بينها.

وقامت عقيلات (2002) بدراسة هدفت إلى التعرف على درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في الإشراف التربوي من وجهة نظر المشرفين التربويين في محافظات الشمال. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كانت درجة تصنيف أسلوب الإدارة بالأهداف في إدارة الإشراف كبيرة.
- وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة تطبيق اسلوب الإدارة بالأهداف في الإشراف التربوي تعزى لمتغير سنوات الخبرة الإشرافية.
- لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في الإشراف التربوي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة إمكانية تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في الإشراف التربوي تعزى لمتغير الجنس.

اما دراسة Perlman (2000) فقد هدفت الى تطبيق اسلوب الادارة بالاهداف في جامعة روزفلت، وقد حددت هذه الدراسة جميع العوائق التي تحول دون تطبيق الادارة بالاهداف ضمن العمليات الادارية في الجامعة، وفي بدايتها تحويل الادارة بالاهداف من (ABO) الى (MBO). وقد تم تبني الادارة بالاهداف من قبل ادارة الجامعة في السبعينيات من القرن الماضي، لكن دون تفعيل لهذه الممارسة، كما تم تطبيق الادارة بالاهداف بجميع خطواتها بدءاً من صياغة الاهداف

وتحديدها ومرورا بتحديد المسؤوليات والاولويات في تنفيذ العمل ووصولا الى تقييم الانجاز. وقد بينت النتائج ان تطبيق الادارة بالاهداف يحقق تنمية التفاهم والاستقرار بين القيادات الادارية العليا والمستويات الادارية الدنيا من خلال تنسيق عملية الاتصال بينها مما يحسن مستوى الاداء.

وهدفت دراسة(Shetty and Carlisl،2000) في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان :"تطبيق الإدارة بالأهداف في الجامعة:دراسة استكشافية" إلى تحديد مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في البيئة الجامعية، والكشف عن التصورات والتوقعات نحو الإدارة بالأهداف وفقاً لمتغير سنوات الخدمة. وقد بينت نتائج الدراسة وجود درجة مرتفعة من تطبيق الإدارة بالأهداف في البيئة الجامعية. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

و قام (Walters،1998) بإجراء دراسة هدفت إلى تحديد أكثر الطرق الإشرافية فعّالية وأكثر الطرق التي يمارسها المشرفون التربويون في منطقة (Tennesee)؛ إذ قام بدراسة آراء أكثر من ثلاثة آلاف مشرف تربوي في المنطقة، وتوصل إلى أن أكثر الطرق فاعلية في الإشراف هي الإشراف بالأهداف، لأنها واضحة أمام كل من المشرف التربوي وقائد المدرسة والمعلم بالإضافة إلى الطلاب، وبذلك يتحدد دور كل منهم بوضوح ويصبح موضوع المساءلة واضحاً للجميع. نتائج الدراسة أن أكثر الطرق اتباعاً في الإشراف التربوي هي طريقة الإشراف الديمقراطي، وفيها يتم الاتفاق على الأمور التربوية بالحوار والمناقشة الهادفين.

أما(Johnson،1997) فأجرى دراسة هدفت إلى بيان فاعلية الإشراف التربوي حسب أسلوب الإدارة بالأهداف ،ومدى فائدة هذا الأسلوب للمعلم والعملية التعليمية ككل، فقد قام بأخذ عينة من المشرفين التربويين في مجموعة مدارس في(Missisippi) يطبقون أسلوب الإدارة بالأهداف، ودرس مدى الرضا الوظيفي لدى المعلمين الذين يقومون بالإشراف عليهم، وقارنهم مع مجموعات أخرى من المعلمين الذين لا يطبق مشرفوهم ذلك الأسلوب، فوجد أن مدى الرضا الوظيفي للمجموعة الأولى أعلى وبدلالة إحصائية منه لدى المجموعات الأخرى. وأوصى المشرفين التربويين بضرورة إتباع أسلوب الإدارة بالأهداف عند ممارستهم لعملهم الإشرافي.

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة الاهتمام في مجال البحث بواقع تطبيق الإدارة بالأهداف في الجامعات؛ فقد أظهرت وجوداً لتطبيق الإدارة بالإهداف لدى أعضاء الهيئة التدريسية، كما في دراسة شبير(2015) ودراسة قطان (2014) ودراسة Perlman (2011) ودراسة الرحيلي (2009).

كذلك اهتمت الدراسات السابقة في قياس درجة تطبيق الإدارة بالأهداف لدى القادة الأكاديميين في التربية والتعليم كالمشرفين والإداريين ورؤساء الاقسام، كدراسة الخضير(2016) ودراسة الجهضمي(2005) ودراسة عقيلات (2002). وهناك دراسات كانت نتائجها تمثل وجهة نظر مديري المدارس، كدراسة عيسى (2014) ودراسة Erik(2011) ودراسة صديق (2009) .

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة أن عيناتها تركزت في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، بالإضافة إلى التركيز على مديري المدارس ، مما دفع الباحث إلى إجراء الدراسة الحالية بهدف قياس درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها . وتعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تناولت المعلمين كعينة للدراسة حسب علم الباحث.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

الملاحظ من خلال خبرة الباحث في ميادين التربية والتعليم في الجامعات والمدارس وسؤال كثير من المختصين في الشأن التربوي في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية أن الأسلوب الأكثر انتشاراً في إدارتها هو الأسلوب البيروقراطي الذي يهمل أي دور للمعلمين في الإدارة والتخطيط ووضع الأهداف . وهذا الأسلوب في الإدارة لا يؤدي إلى النهوض بمستوى

المدرسة وتطورها .ولأن المدرسة إحدى المؤسسات التي تُسند إليها مهمة تنمية المجتمع من مرحلة إلى أخرى في ظل متطلبات التطوير والتغيير المتلاحقة، فقد رأى الباحث أن هناك حاجة لإجراء هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أسلوب الإدارة بالأهداف في المدارس .وتحديداً ، فإن هذه الدراسة تهدف للكشف عن درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد في المرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها ،وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة من وجهة نظر معلميها تعزى لمتغيرات(الجنس ،والخبرة ، والمؤهل العلمي) ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها.
- التعرف على مدى التباين في استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية تعزى لبعض المتغيرات.

أهمية الدراسة

- تعطي الدراسة فكرة لأصحاب القرار في المجال التربوي عن أهمية أسلوب الإدارة بالأهداف القائم على أساس المشاركة بين الرئيس والموظف ،لإحلاله محل الأسلوب البيروقراطي في المدارس.
- تقدم الدراسة مقترحاً لمديريات التربية حول ضرورة إخضاع المديرين لبرامج تدريبية تعرفهم على أسلوب الإدارة بالأهداف وكيفية تطبيقه في المدارس.
- ترشيد الدراسة الباحثين إلى دراسات ميدانية أخرى لقياس مدى تطبيق نماذج أخرى في الإدارة في المؤسسات التربوية في المملكة الأردنية الهاشمية.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الإدارة بالأهداف: هي عبارة عن مجموعة من العمليات يشترك في تنفيذها كل من الرئيس والمرؤوس .وتتضمن هذه العمليات تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وتحديد مجالات المسؤولية لكل فرد(الدويك وآخرون،2001).

أسلوب الإدارة بالأهداف: أسلوب في الإدارة يؤكد على دمج أهداف المنظمة والأفراد العاملين فيها، وضرورة اشتراك الرئيس والمرؤوسين في تحديد الأهداف وصياغتها وبذل الجهود الممكنة بهدف تطوير الأداء وتحقيق أهداف المنظمة (غنيم،2004).

وقد قيست في هذه الدراسة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على الأداة التي صممت لهذا الغرض.

مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية: إحدى مديريات التربية التابعة لوزارة التربية والتعليم الواقعة في محافظة إربد في المملكة الأردنية الهاشمية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية

اقتصرت هذه الدراسة على معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد في المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية

أجريت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي 2017 / 2018.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء من الدراسة منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداتها ودلالات صدقها وثباتها والمتغيرات الخاصة بها والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج .

منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي من خلال تحليل البيانات للتعرف على درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد في المملكة الأردنية الهاشمية البالغ عددهم (232) معلمًا ومعلمة. وتم اختيار عينة ممثلة بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (68) معلمًا ومعلمة يقومون بتدريس جميع المواد العلمية والأدبية للمرحلة الثانوية في مدارس المديرية ، والجدول(1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

الجدول (1): توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية (ن=68).

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	24	35.3
	أنثى	44	64.7
	المجموع	68	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	52	76.5
	أعلى من بكالوريوس	16	23.5
	المجموع	68	100.0
الخبرة	أقل من عشر سنوات	47	69.1
	عشر سنوات فأكثر	21	30.9
	المجموع	68	100.0

أداة الدراسة

الاستبانة

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، منها دراسة الجهضمي (2005)، ودراسة صديّق(2009)، ودراسة الرحيلي(2009)، بتطوير استبانة تكونت في صورتها النهائية من (34) فقرة. تكون المجال الأول من (8) فقرات ،أما المجال الثاني فتكون من (11) فقرة، والمجال الثالث تكون

من (8) فقرات، وأخيراً المجال الرابع تكون من (7) فقرات. وقد توزعت الأداة على خمسة مستويات، تبدأ بدرجة كبيرة جداً (ويعطى خمس درجات) وتنتهي إلى بدرجة قليلة جدا ً(وتعطى درجة واحدة فقط).

صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وأهل الخبرة في وزارة التربية والتعليم ، وقد بلغ عددهم (8) خبراء للتعرف على أرائهم حول سلامة كل فقرة من فقرات الاستبانة ومناسبتها للمحور الذي تندرج تحته، وفي ضوء ملاحظات المحكمين، تم حذف وتعديل (12) فقرة، وأصبحت الأدارة مكونة في صورتها النهائية من (34) فقرة موزعة على مجالات الاستبانة.

ثبات الأداة:

تم التأكد من ثبات الأداة بطريقة الاختبار – وإعادة الإختبار(test- retest) ؛ إذ تم توزيع أداة الدراسة على عينة مكونة من (14) من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، ثم أعيد تطبيق الاستبانة مرة ثانية بعد أسبوعين، وتم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين، وقد بلغت قيمته ككل (0.85).

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة، وذلك على النحو الآتي:

المتغيرات المستقلة الوسيطة

- الجنس وله فئتان: ذكر ، وأنثى.
- المؤهل العلمي وله مستويان: بكالوريوس ،و أعلى من البكالوريوس.
- الخبرة ولها مستويان: أقل من عشر سنوات، وعشر سنوات فأكثر.

المتغير التابع

درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها.

طريقة تصحيح الأداة

تم تصحيح المقياس وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي كالآتي : (1=تنطبق بدرجة منخفظة جداً، 2=تنطبق بدرجة منخفضة، 3=تنطبق بدرجة متوسطة، 4=تنطبق بدرجة عالية، 5=تنطبق بدرجة عالية جداً). لذا فقد تراوحت درجات المقياس ما بين (34-170) درجة.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة ،تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ، واستخدام تحليل التباين الثلاثي ، وتم استخدام المعيار الإحصائي الآتي المتعلق بالمتوسطات الحسابية.

- من 1.00- أقل من 2.33: بدرجة منخفضة.
- من 2.33- أقل من 3.66: بدرجة متوسطة.
- من 3.66-5.00: بدرجة مرتفعة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

تناول هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة والتحليلات الإحصائية التي تم إجراؤها للإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشته.وتم عرض النتائج كالآتي:

السؤال الأول الذي ينص على : ما درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية من وجهة نظر معلميها ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات أداة الدراسة والأداة ككل، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول(2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	4	التقويم	3.57	0.25	متوسطة
2	1	تحديد الأهداف	3.39	0.82	متوسطة
3	2	خطة عملية	3.26	0.75	متوسطة
4	3	المراجعة المستمرة	3.23	0.82	متوسطة
		الأداة ككل	3.45	0.61	متوسطة

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة تراوحت ما بين (3.23-3.57) بدرجة تقييم متوسطة لجميع المجالات، أعلاها لمجال "التقويم" بمتوسط حسابي مقداره (3.57)، وفي المرتبة الثانية جاء مجال "تحديد الأهداف" بمتوسط حسابي بلغ (3.39)، تلاه مجال "خطة عملية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مقداره (3.26)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء مجال "المراجعة المستمرة" بمتوسط حسابي مقداره (3.23)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.45) بدرجة تقييم متوسطة.

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات كل مجال من مجالات الدراسة على حدة، والجداول (3-5) توضح ذلك.

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال تحديد الأهداف تراوحت ما بين (3.16-3.53) بدرجة تقييم متوسطة لجميع الفقرات، كان أعلاها للفقرة (6) "مشاركة المعلمين في طرح الأفكار والآراء التربوية لتطوير العملية التربوية " بمتوسط حسابي بلغ (3.53)، وتعزى هذه النتيجة إلى مدى وعي المعلمين والمعلمات لدورهم في إحراز أي تقدم في إطار التربية والتعليم، لأن المعلمين هم أكثر الفئات قدرة على تقدير احتياجات المدرسة التي ينعنوون تحت لوائها، وعلى رسم الخطوات وطرح الإجراءات التي تسهم في تقدم ورفعة إداراتها، ومن هنا جاءت هذه النتيجة؛ بينما كان أدناها للفقرة (2) "معرفة المعلمين بفلسفة التربية والتعليم" بمتوسط حسابي مقداره (3.16)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى عدم اطلاع المعلمين الأردنيين على فلسفة التربية والتعليم في الأردن ومعرفتهم بها،

الجدول(3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال تحديد الأهداف مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	6	مشاركة المعلمين في طرح الأفكار والآراء التربوية لتطوير العملية التربوية	3.53	1.13	متوسطة
2	5	تشجيع المعلمين على إجراء بحوث لتحسين مستوياتهم	3.50	1.07	متوسطة
3	4	تحديد الأهداف في المدرسة في بداية كل عام دراسي	3.46	1.15	متوسطة
4	1	مشاركة المعلمين في وضع الأهداف بكل دقة وموضوعية	3.44	0.70	متوسطة
4	3	تتسم الأهداف الموضوعة في المدرسة بالوضوح	3.44	1.06	متوسطة
6	7	تنفذ الأهداف بشكل متساوٍ حسب الاختصاص	3.32	1.10	متوسطة
7	8	التنسيق مع مكاتب التربية من أجل تحقيق الأهداف	3.25	1.04	متوسطة
8	2	معرفة المعلمين بفلسفة التربية والتعليم	3.16	1.09	متوسطة
		فقرات المجال ككل	3.39	0.82	متوسطة

كما دلت بعض الدراسات، مما أدى إلى ضعف معرفتهم بالأهداف التي تسهم في تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية، خاصة وأن هناك أموراً كثيرة لا بد من معرفتها للمشاركة في تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.39) بدرجة تقييم متوسطة.

الجدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال خطة عملية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	6	إشراك المعلمين في وضع خطة عمل واضحة ومحددة	3.85	0.98	مرتفعة
2	1	تقدير المعلمين للأفكار الجديدة من قبل المدرسة	3.47	1.29	متوسطة
3	11	عرض الخطط على المشرف الإداري لإبداء الملاحظات واعتمادها	3.43	0.74	متوسطة
4	7	وضع نظام حوافز يساعد في تحسين العملية التربوية	3.31	1.03	متوسطة
4	8	زيادة الاهتمام والرعاية بالجانب الصحي في المدرسة	3.31	1.10	متوسطة
6	10	وضع خطة تلبي حاجات المدرسة والمجتمع المحلي	3.26	1.06	متوسطة
7	5	إعداد موازنة للخطة بالتعاون مع المعلمين	3.25	1.03	متوسطة
8	3	وضع خطة متكاملة وشاملة للمدرسة	3.09	1.00	متوسطة
9	4	توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتطبيق خطة المدرسة	3.04	1.13	متوسطة
10	2	تسهيل حصول المعلمين على المهارات الفنية والسلوكية لتحقيق أهدافهم وأهداف المدرسة معاً	2.96	0.95	متوسطة
11	9	يتحمل المعلمون المسؤولية في إدارة المدرسة	2.91	1.16	متوسطة
		فقرات المجال ككل	3.26	0.75	متوسطة

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال خطة عملية تراوحت ما بين (2.91-3.85)، كان أعلاها للفقرة (6) "إشراك المعلمين في وضع خطة عمل واضحة ومحددة " بمتوسط حسابي مقداره (3.85) ودرجة تقييم مرتفعة. وتعزى هذه النتيجة إلى أنه عند تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في المدرسة، لابد من أن يتشارك الجميع في وضع المبادئ وخطة العمل التي تساهم في تطبيق هذا الأسلوب، وبالتالي يشترك في ذلك المدير والإداريون والمسؤولون والجهات المختصة في وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى المعلمين الذين يعدون

الفئة الأبرز في التأثير في العملية التربوية؛ بينما كان أدناها للفقرة (9) "يتحمل المعلمون المسؤولية في إدارة المدرسةً بمتوسط حسابي مقداره (2.91) بدرجة تقويم متوسطة. وتعزى هذه النتيجة إلى إدراك المعلمين والمعلمات أن المسؤولية في إدارة المدرسة وتطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف لا يتحملها المعلمون وحدهم، وإنما هي مسؤولية مدير المدرسة بالدرجة الاولى، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.26) بدرجة تقييم متوسطة.

الجدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال المراجعة المستمرة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	5	زيادة فرص المعلمين في التخطيط والتنظيم ومراجعة الأعمال	3.59	0.97	متوسطة
2	6	مكافأة المعلمين المتميزين في تنفيذ الخطط الدراسية عن طريق المديح وشهادات الشكر	3.46	0.95	متوسطة
3	1	التأكد من تحقيق الأهداف التربوية حسب الخطة الموضوعة	3.25	1.12	متوسطة
4	3	تعزيز الكادر التعليمي على إنجازاته وإنتاجاته	3.18	0.96	متوسطة
4	7	مشاركة المعلمين في الكشف عن معوقات التنفيذ ومحاولة حلها	3.18	0.88	متوسطة
6	2	الاستمرار في مراقبة أعمال المدرسة بشكل دوري	3.07	1.21	متوسطة
6	4	متابعة التحصيل الدراسي للطلبة من قبل المعلمين	3.07	1.18	متوسطة
8	8	متابعة مكاتب التربية والتعليم لتنفيذ الخطط المدرسية مع المدرسة والمعلمين	3.04	1.00	متوسطة
فقرات المجال ككل			3.23	0.82	متوسطة

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال المراجعة المستمرة تراوحت مابين (3.04-3.59) بدرجة تقييم متوسطة لجميع الفقرات. وكان أعلاها للفقرة (5)"زيادة فرص المعلمين في التخطيط والتنظيم ومراجعة الأعمال" بمتوسط حسابي بلغ (3.59). وتعزى هذه النتيجة إلى أن المراجعة المستمرة لعملية تطبيق الإدارة بالأهداف في المدارس تحتاج إلى درجة عالية من التخطيط والتنظيم ، وهذه العملية لا بد للمعلمين من أن يكون لهم الدور الأكبر فيها لأن عملهم ميداني ويحتاج إلى قدر كبير من التخطيط والتنظيم؛ بينما كان أدناها للفقرة (8) "متابعة مكاتب التربية والتعليم لتنفيذ الخطط المدرسية مع المدرسة والمعلمين" بمتوسط حسابي مقداره (3.04). وتعزى هذه النتيجة إلى أن تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف ميداني أكثر من كونه نظرياً،وأن والمعنيين بذلك من هم بالميدان كالمعلمين؛ فالمتابعة من قبل مكاتب التربية والتعليم يكون له أثر أقل من الأمور التي تكون عملية. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.23) بدرجة تقييم متوسطة.

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال التقويم تراوحت ما بين (2.99-5.00)، كان أعلاها للفقرة (2)"مناقشة إنجازات العام الدراسي في جو ديمقراطي تشاركي" بمتوسط حسابي مقداره (5.00) بدرجة تقييم مرتفعة. وتعزى هذه النتيجة إلى مدى وعي المعلمين والمعلمات بأهمية الحوار واحترام آراء الآخرين في عملية التقويم والحكم على العاملين سلبياً أو إيجابياً، فالمناقشة في جو تشاركي ديمقراطي تبين مواطن الخلل والضعف، وتمكن العاملين في المدرسة من عدم الوقوع فيها مرة أخرى، وتسهم في تجويد عملية التعليم مستقبلاً؛ بينما كان أدناها للفقرة (1) "دراسة التطوير المحتمل من قبل المعلمين " بمتوسط حسابي قدره(2.99) بدرجة تقييم متوسطة،

الجدول(6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال التقويم مرتبة ترتيباً تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	2	مناقشة إنجازات العام الدراسي في جو ديمقراطي تشاركي	5.00	0.00	مرتفعة
2	5	شمول التقويم مختلف جوانب العملية التعليمية والأنشطة التربوية المختلفة	4.57	0.74	مرتفعة
3	4	وضع خطة للعام الجديد بناءً على معطيات خطط الدراسة المنصرمة وبالتعاون مع المعلمين	4.28	0.45	مرتفعة
4	3	ملاحظة سلوك المعلمين وممارستهم ومحاولة تعديلها	4.00	0.00	مرتفعة
5	6	تقييم الخطط والإنجازات من قبل إدارة المدرسة والمعلمين	3.91	0.91	مرتفعة
6	7	تحقيق الأهداف المنشودة بالاشتراك مع المعلمين	3.81	1.08	مرتفعة
7	1	دراسة التطوير المحتمل من قبل المعلمين	2.99	1.02	متوسطة
فقرات المجال ككل			4.08	0.25	متوسطة

وتعزى هذه النتيجة إلى أن دراسة التطور والتقدم في تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف لا يقع على عاتق المعلمين فقط؛ فلا بد من قيام جميع المعنيين في العملية التربوية بمراجعة ما أحرز من تقدم في تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف، ومحاولة معالجة الاختلالات والقصور. وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.57) بدرجة تقييم متوسطة.

السؤال الثاني الذي ينص على: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية تبعاً لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة) ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تطبيق اختبارت للعينات المستقبلية (Independent Samples T-Test) على مجالات أداة الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي والخبرة. والجدولان (7-8) يوضحان ذلك.

الجدول(7): نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T-test) على مجالات أداة الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير الجنس (ن = 68).

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
تحديد الأهداف	ذكر	3.41	0.69	0.17	0.86
	أنثى	3.38	0.89		
خطة عملية	ذكر	3.50	0.52	1.95	0.06
	أنثى	3.13	0.82		
المراجعة المستمرة	ذكر	3.47	0.64	1.86	0.07
	أنثى	3.10	0.88		
التقويم	ذكر	3.64	0.23	1.60	0.11
	أنثى	3.53	0.26		
الأداة ككل	ذكر	3.61	0.48	1.56	0.13
	أنثى	3.37	0.66		

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية تبعاً لمتغير الجنس، فقد كانت جميع قيم (T) لمجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير الجنس غير دالة إحصائياً. وتعزى هذه النتيجة إلى تشابه النمط والبيئة الاجتماعية للمعلمين والمعلمات في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد، بالإضافة إلى التشابه الكبير في ظلروف العمل التي يتعرض لها المعلمون والمعلمات.

الجدول(8): نتائج تطبيق اختبار(Independent Samples T-test) على مجالات أداة الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ن=68).

المجال	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
تحديد الأهداف	بكالوريوس	3.38	0.77	0.03-	0.97
	أعلى من بكالوريوس	3.39	0.86		
خطة عملية	بكالوريوس	3.38	0.69	1.12	0.27
	أعلى من بكالوريوس	3.18	0.78		
المراجعة المستمرة	بكالوريوس	3.39	0.76	1.35	0.18
	أعلى من بكالوريوس	3.12	0.84		
التقويم	بكالوريوس	3.58	0.27	0.41	0.69
	أعلى من بكالوريوس	3.56	0.25		
الأداة ككل	بكالوريوس	3.53	0.59	0.89	0.38
	أعلى من بكالوريوس	3.40	0.63		

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة اربد للمرحلة الثانوية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي؛ إذ كانت جميع قيم (T) لمجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي غير دالة إحصائياً،وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المؤهل العلمي لا يحدث فروقاً ظاهرة بين أفراد عينة الدراسة، لأن البيئة الإدارية وسير العمل في مدارس محافظة إربد ليس فيهما اختلاف. فالمعلم الحاصل على درجة البكالوريوس يمر في نفس ظروف المعلم الحاصل على درجة أعلى من بكالوريوس، وبالتالي لم تظهر فروق أثر المؤهل العلمي على النتائج.

تظهر النتائج المشار إليها في الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس تربية لواءي الطيبة والوسطية في محافظة إربد للمرحلة الثانوية تبعاً لمتغير الخبرة، إذ كانت جميع قيم (T) لمجالات الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير الخبرة غير دالة إحصائياً. وتعزى هذه النتيجة إلى أن الخبرة لا تحدث فروقاً عندما تكون هناك فكرة واضحة لدى المعلمين والمعلمات عن أسلوب الإدارة بالأهداف ومدى تطبيقه، وبالتالي فإن المعلم ذا الخبرة يشارك في تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف كالمعلم الذي لا يملك الخبرة عندما تكون الأسس التي يتم تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف بناءً عليها واضحة .

الجدول(9): نتائج تطبيق اختبار(Independent Samples T-test) على مجالات أداة الدراسة والأداة ككل تبعاً لمتغير الخبرة (ن=68).

المجال	الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
تحديد الأهداف	أقل من عشر سنوات	3.34	0.79	0.67-	0.51
	عشر سنوات فأكثر	3.49	0.90		
خطة عملية	أقل من عشر سنوات	3.27	0.71	0.05	0.96
	عشر سنوات فأكثر	3.26	0.85		
المراجعة المستمرة	أقل من عشر سنوات	3.14	0.77	1.44-	0.16
	عشر سنوات فأكثر	3.44	0.90		
التقويم	أقل من عشر سنوات	3.58	0.25	0.61	0.54
	عشر سنوات فأكثر	3.54	0.25		
الأداة ككل	أقل من عشر سنوات	3.42	0.57	0.58-	0.57
	عشر سنوات فأكثر	3.52	0.70		

التوصيات

- ضرورة إشراك المعلمين والمعلمات في وضع الأهداف وإعداد الخطط والمراجعة المستمرة والتقويم، حتى تكون مستويات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس محافظة إربد عالية. وجاءت هذه التوصية بناءً على النتيجة التي تنص على ضرورة ان يتحمل المعلمون المسؤولية في إدارة المدرسة.
- العمل على تدريب المعلمين والمعلمات على النماذج الحديثة في الإدارة، ومنها أسلوب الإدارة بالأهداف. وجاءت هذه التوصية بناءً على النتيجة التي تنص على وجوب دراسة التطوير المحتمل من قبل المعلمين.
- ضرورة توفير أنظمة تدريب واستقطاب الخبرات في مجال الإدارة بالأهداف؛ من أجل تدريب المعلمين والمعلمات على كيفية تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف .
- إجراء المزيد من الدراسات في مجال الإدارة بالأهداف والنماذج الإدارية الحديثة الأخرى، حتى يتسنى تطبيقها في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية. وجاءت هذه التوصية بناءً على أن مجال " المراجعة المستمرة " جاء في المرتبة الاخيرة .

The Degree of Applying Management by Objectives Method in Schools of the Education Directorate in Wastiyyah and Taybeh in Irbid Governorate for the Secondary Stage from the Point of View of Male and Female Teachers

Wael Saleem Hayajneh

Arab Cadre Academy for Educational Development and Modernization, Amman, Jordan.

Abstract

This study aimed at identifying the degree of applying the approach of *Management by Objectives* in the secondary schools of the Education Directorate of Wastiyyah and Taybeh in Irbid governorate from the point of view male and female teachers. In order to achieve the objectives of the study، the researcher developed a questionnaire which consisted of (34) items and was distributed into four domains (identifying the objectives، the practical plan، continuous review and evaluation). After the verification of its reliability and validity، it was applied on a sample of (68) male and female teachers.

The results of the study showed that the degree of applying the approach of *Management by Objectives* was moderate with a mean of (3.45)، where the evaluation domain came in the first level with a mean of (3.57)، identifying of the objectives domain came in the second level، with a mean of (3.39)، the practical plan domain came in the third level، with a mean of (3.26) and continuous review domain came in the fourth level with a mean of (3.23). Besides، the results of the study showed that there were no significant differences at the significance level ($\alpha = 0.05$) among the estimations of the study sample individuals on applying the approach of *Management by Objectives* according to the study variables.

The study presented several recommendations; one of them is the necessity of the participation of teachers in identifying objectives، preparing plans and evaluation، in order to achieve high levels of applying the approach of *Management by Objectives* in the schools of the Education Directorate in Wastiyyah and Taybeh in Irbid Governorate.

Keywords: Degree of applying management by objectives method، Wastiyyah and Taybeh، Secondary stage.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

البابطين، عبدالرحمن (2003). **برنامج مقترح لتطبيق اسلوب الادارة بالاهداف في مجال ادارة المدرسة الثانوية في الممكلة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض.

الجهضمي، سليمان. (2005). **معوقات تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مدارس المنطقة الشرقية بسلطنة عمان كما يتصورها الإداريون التربويون.** رسالة ماجستير غير منشوره ،جامعة اليرموك، الأردن .

الحسن، ربحي. (1981). الإدارة بالأهداف: أسلوب للتطوير الإداري، **المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية**. عمان، الأردن، السنة (45) العدد(201)، ص (64-67).

الحربي، موسى (2008). دور **الادارة بالاهداف في تطوير الكفايات لمديري المدارس في منطقة تبوك التعليمية من وجهة نظرهم**، رسالة ماجستير غير منشوره. جامعة مؤته، الاردن

الحضرمي، سيف احمد. (2003)**. درجة توفر الكفايات المهنية اللازمة للموجهين الإداريين في سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. اربد .

الدويك، تيسير،حسين ياسين، محمد عدس، محمد الدويك (2001). **اسس الادارة التربوية والاشراف التربوي**. عمان. دار الفكر

الرحيلي، سمية. (2009). **الإدارة بالأهداف بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فاعلية التطبيق والمعوقات من وجهة نظر القائمات بالعمل الإداري بالجامعة**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

السلمي، علي. (1999). **الإدارة بالأهداف طريق المدير المتفوق**، دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة.

الشبول، منذر قاسم. (1995). **مدى امكانية تطبيق نموذج الادارة بالاهداف في المدارس الثانوية في محافظة اربد**، رسالة ماجستير غير منشوره،جامعة اليرموك. اربد. الاردن.

صديق، عبدالقادر. (2009). **معيقات تطبيق الإدارة بالأهداف من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس المتوسطة بالمدينة المنورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

عبدالحافظ، نبيل .(2001). **الإدارة بالأهداف**. معهد الإدارة العامة. سلطنة عمان.

عقيلات، هند ناصر.(2002). **درجة تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في الإشراف التربوي، رسالة ماجستير غير منشوره**، جامعة اليرموك، اربد، الأردن .

غنيم، أحمد. (2004). **مداخل ادارية معاصره لتحديث المنظمات**.المكتبة العصرية. مصر.

القريوتي، محمد قاسم. (2004). مبادئ الإدارة: النظريات. العمليات. الوظائف، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان.

كنعان، نواف.(1980). القيادة الإدارية. دار العلوم، الرياض .

المراجع الأجنبية

Andrzejewski, Robert. (1988*). Management by objectives: school site planning (aprocess model)*Un published PhD thesis University of Delawar, USA.

Drucker, peter (1976). what resuits should you expect? Abuser's Guide to MBO. *Public Administration Reiew. Vol.36.(Jou/Feb)*

Johnson.(1997). *The Development of A practical system of management by objectives for The Cap Technitin* UnpublishedPHD

Shetty,y.andCarlisle,H.(2000).Application of management by objectives in a University setting; an exploratory study of faculty reactions. Educational Administration Quarterly 10(2),65-81, USA.

Walters,J.(1998). Management by objectives effectiveness In Improving Teacher-principal Interaction, Unpublished PHD Thesis, University of Georgia, USA.

معالجة المواقع الإليكرونية التابعة للقنوات الإخبارية لقضية مقتل خاشقجي
دراسة تحليلية مقارنة للمواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة

حاتم سليم علاونة* وعرين عمر الزعبي**

تاريخ الاستلام 2019/01/13 تاريخ القبول 2019/06/25

الملخص

شكلت قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي محور اهتمام الرأي العام العربي والدولي، لاعتبارات مرتبطة بسياق إقليمي ودولي إثر تشنجات ومهاترات آيديولوجية وسياسية عقب أزمة الخليج في عام (2017). سعت هذه الدراسة معرفة طبيعة معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي، وأهم الموضوعات المتناولة حول القضية، وحجم المعالجة التي أفردتها المواقع المدروسة. كما هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهم أنواع الأطر الإعلامية التي برزت في أثناء فترة المعالجة.استندت الدراسة على نوعية الدراسات الوصفية، واعتمدت المنهج المسحي الذي من خلاله استخدمت أسلوب تحليل المضمون لتحليل (4) مواقع إخبارية بواقع موقعين عربيين وموقعين أجنبيين ناطقين باللغة العربية، تم اختيارها بالطريقة العمدية، وفيما يخص الإطار الزمني للدراسة، فقد لجأ الباحثان لأسلوب الحصر الشامل من اليوم الأول لوقوع الحادثة (2018/10/2) وحتى تاريخ إجراء الدراسة الحالية (2018/12/2). وتالياً أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- برز موضوع (تصريحات حول القضية) كأحد أهم الموضوعات التي عالجتها المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة فيما يتعلق بمقتل خاشقجي بنسبة (11.6%)، تلاه في المرتبة الثانية موضوع (الموقف الأمريكي) بنسبة (11.4%).

2- اعتمدت المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة في معالجتها لقضية مقتل خاشقجي على جملة من المصادر أهمها (مصادر الموقع الخاصة) التي احتلت المرتبة الأولى بنسبة (58.1%)، تلتها في المرتبة الثانية (وكالات الأنباء العالمية) بنسبة (21.9%).

3- هيمن التقرير الصحفي على قائمة الأنماط الصحفية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية لمقتل خاشقجي فاحتل المرتبة الأولى بنسبة (44.3%)، تلاه الخبر الصحفي بما نسبته (33.4%).

4- برزت "الارتباطات التشعبية " كوسيلة تفاعل رئيسية خلال معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي.

5- تفوق إطار المسؤولية في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة، فجاء في المرتبة الأولى بما نسبته (48.1%)، تلاه في المرتبة الثانية إطارالصراع بنسبة (41.9%).

الكلمات المفتاحية: المعالجة الإعلامية، المواقع الإخبارية العربية، المواقع الإخبارية الموجهة، قضية مقتل خاشقجي.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

** باحثة دكتوراة في مجال الإعلام السياسي، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

تشكل الصحافة الإليكرونية أكثر مصادر المعلومات والأخبار أهمية بالنسبة للجمهور، لا سيما خلال فترات الأزمات والصراعات، وذلك بفضل السمات التي تتميز بها من تفاعلية ونقل فوري للأحداث ومحتوى متعدد الوسائط، ويسر الدخول إلى تطبيقاتها عبر الهاتف المحمول، إضافة إلى تلاشي القيود الزمانية والمكانية التي تحول دون الوصول إليها. وتزداد أهميتها في ظل الزيادة المضطردة في عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي الذي بلغ (170) مليون مستخدم في عام (2017). ومن منطلق اعتماد الصحف الإليكرونية على قيم وأساليب عمل في معالجتها للقضايا العربية والدولية، فيفترض أن تتأثر خلال عملها بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد كأنظمة حاضنة لها (عويس، 2018، ص 79).

ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام تتأثر بدرجة كبيرة بالمؤسسة الحاكمة في الدولة التي تتبع لها، وتستجيب للضغوط السياسية ضمن الأطر الاجتماعية والسياسية المحيطة بها، والجدير بالذكر أن التناغم بين وسائل الإعلام والدولة يظهر أكثر ما يظهر في أوقات الأزمات لتعبر بذلك وسائل الإعلام عن موقف دولتها وسياستها الخارجية تجاه الأحداث والقضايا الدولية، لاسيما الحساسة منها.

ولما كانت المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامةً تزخر بالأحداث والقضايا الساخنة، فقد أوجد العديد من القنوات الفضائية الإخبارية موقعا إخباريا تابعا لها يبث على مدار (24) ساعة يوميًا محتواها البرامجي، ويضم العديد من خيارات مشاهدة البرامج. ويذكر أن القنوات الأجنبية الموجهة ساهمت في كسر احتكار القنوات العربية للأخبار المتعلقة بالقضايا العربية، وعززت القنوات الفضائية الدولية وجودها وتأثيرها في الرأي العام من خلال البرامج الحوارية ومحاكاة ما تبثه القنوات العربية، وخاصة الإخبارية منها (سيد، 2013، ص 81).

وجاءت قضية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في الثاني من أكتوبر من عام (2018) في قنصلية بلاده بإسطنبول كواحدة من أهم القضايا السياسية التي استطاعت التأثير بشكل ملحوظ في الجوانب السياسية والإعلامية على المستوى الدولي. كما أثارت القضية حالة من الاستنكار في الأوساط الدولية والحقوقية، الأمر الذي دفع وسائل الإعلام إلى متابعة القضية عن كثب، والبحث والتحقيق حول الموضوع، وإفراد مساحات لها من التغطية بمختلف الأنماط والتحليلات. ويرجع اهتمام كل وسيلة إعلامية بحدث مقتل خاشقجي إلى علاقة الدولة التي تتبع لها بالمملكة العربية السعودية، فانقسمت وسائل الإعلام إزاءها بين مدافع عن الحكومة السعودية ومبرئ لها من دماء خاشقجي، وبين معادٍ يبحث عن أدلة ويبث الاتهامات إزائها، ويشار إلى أن بعض وسائل الإعلام قد تمتعت بالموضوعية والمصداقية في متابعتها للأحداث والتطورات التي تخص مقتل خاشقجي.

وبناءً عليه، فقد جاءت هذه الدراسة لتضطلع بمهمة الوقوف على الكيفية التي عالجت بها المواقع الإخبارية العربية التابعة للقنوات الفضائية قضية مقتل خاشقجي، ومقارنتها بمعالجة القضية من جانب المواقع الإخبارية للقنوات الفضائية الأجنبية الموجهة، وكيف أطرت كل منهما الأحداث ضمن أيديولوجيتها السياسية الخارجية والثقافية.

مشكلة الدراسة

استأثرت قضية مقتل الصحافي جمال خاشقجي باهتمام وسائل الإعلام كافة، العربية منها والدولية، نظراً لأنها أصبحت قضية رأي عام تهم الأوساط السياسية الدولية، فأفردت لها مساحات كبيرة من التغطية، وأولتها الاهتمام بالمتابعة والتحديث المستمرين حول ملابسات الواقعة بمختلف الأنماط والأساليب الصحفية، الأمر الذي جعلها تفرض نفسها على الرأي العام العربي والدولي وتحظى بمتابعة واهتمام كبيرين.

وتأسيساً على ذلك، تتجسد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الطريقة التي عالجت بها المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة قضية مقتل جمال خاشقجي، والوقوف على مدى التشابه والاختلاف في المواقع المدروسة عبر توجه كل وسيلة إعلامية تجاه القضية، لا سيما أنها تعكس السياسات التحريرية للبلدان التي تتبع لها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من منظورين:

المنظور العلمي للدراسة: نظراً لندرة الدراسات المحلية والعربية التي تناولت موضوع مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي التي هزت الأوساط السياسية والاجتماعية على الأصعدة كافة، فإن الدراسة الحالية تكتسب أهمية لتناولها موضوعا آنياً وحديثاً هوالأول، حسب علم الباحثين.

- كما تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لقلة الدراسات المحلية والعربية في المكتبة الإعلامية التي تناولت القناة التركية TRT؛ فالمكتبة العربية تفتقر إلى حدٍ ما للدراسات التي تناولت القنوات التركية.
- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي اهتمت بدراسة الموقع الإلكتروني لقناة تلفزيونية أجنبية موجهة للمنطقة العربية ومقارنته بموقع إلكتروني تابع لقناة تلفزيونية عربية.

المنظور العملي للدراسة: وتكمن أهمية الدراسة من هذا المنظور في أهمية الموضوع نفسه، وهو مقتل جمال خاشقجي على أيدي السلطة السعودية في قنصلية بلاده في إسطنبول الذي أثار ضجة كبيرة، مما جعل عملية القتل قضية رأي عام، فحظيت بمتابعة كبيرة من قبل الجمهور، وهو ما دفع وسائل الإعلام لأن تفرد مساحات كبيرة لتغطيتها مستعينة بمختلف الفنون والأنماط الصحفية.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة التعرف إلى طبيعة **معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي.** وفي ضوء الهدف الرئيس، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة بالتعرف إلى:

1 - موضوعات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة المتناولة بالتحليل فيما يتعلق بقضية مقتل خاشقجي.

2- المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة في معالجتها لقضية مقتل خاشقجي.

3- الأنماط الصحفية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي.

4- عناصر الإبراز المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي.

5- اتجاهات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي.

6- حجم معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي.

7- أساليب التفاعلية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي.

8- الأطر الإعلامية البارزة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 – ما موضوعات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي؟ وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المواقع الخاضعة للدراسة في هذه الفئة؟

2- ما المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة في معالجتها لقضية مقتل خاشقجي؟ وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المواقع الخاضعة للدراسة في هذه الفئة؟

3- ما الأنماط الصحفية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي؟

4- ما عناصر الإبراز المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي؟

5- ما اتجاهات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي؟ وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المواقع الخاضعة للدراسة في هذه الفئة؟

6- ما حجم معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي؟ وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المواقع الخاضعة للدراسة في هذه الفئة؟

7- ما أساليب التفاعلية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي؟

8- ما الأطر الإعلامية البارزة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة الخاضعة للدراسة لقضية مقتل خاشقجي؟ وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخاضعة للدراسة بالتحليل في هذه الفئة؟

الدراسات السابقة

نظراً لآنية موضوع البحث وحداثته، فإنه من الصعب العثور على دراسات سابقة ذات صلة مباشرة للموضوع الرئيس للدراسة، لذا قام الباحثان بمسح التراث العلمي للأدبيات السابقة، وتمكنا من إدراج دراسات ذات علاقة بالمعالجة الإعلامية للأزمات. وتالياً استعراض لهذه الدراسات:

الدراسات العربية

- **دراسة عويس (2018)، بعنوان: الأطر الخبرية لتغطية الصحف الإليكرونية لأزمة قطر 2017.** هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التوجه السياسي للدول العربية وأنماط ملكية الصحف في بناء الأطر الخبرية لأزمة قطر (2017) وتشكيلها في الصحف الإليكرونية العربية خلال الفترة من (5-حزيران – 2017) وحتى (5 – تموز - 2017). واعتمدت الدراسة المنهج المسحي، وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المضمون (الكيفي)، وأسلوب تحليل مسار البرهنة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن تأثير التوجه السياسي للدول العربية في صياغة الأطر الخبرية وإنتاجها في أثناء الأزمة فاق التأثيرات الأخرى، مثل أنماط الملكية، وضغوط مصادر الأخبار. وكشفت نتائج الدراسة أن موضوع قطع العلاقات بين الدول الأربع (مصر والسعودية والإمارات والبحرين) وقطر كان الموضوع الرئيس والأهم خلال الساعات الأولى من إعلان الدول المذكورة بيان المقاطعة في جميع الصحف الإليكرونية، وسيطرت التغطية الفورية على عناوين شريط الأخبار. وبينت النتائج اختلاف الأطروحات التي قدمت بها أطر التأثيرات الناجمة عن أزمة قطر مع الرباعي العربي، فأشارت صحف (الأهرام والرياض والاتحاد وأخبار الخليج) إلى التركيز على إطار المقاطعة، وإطار الخسائر الاقتصادية لقطر.

- **دراسة جنابي (2016)، بعنوان: "تغطية قناتي"الجزيرة" و"روسيا اليوم" للحملة العسكرية الروسية في سوريا".** هدفت هذه الدراسة للوقوف على التغطية الإعلامية لقناتي الجزيرة وروسيا اليوم الفضائيتين للحملة الروسية في سوريا في الفترة الممتدة من (30-9-2015) إلى (15-3-2016)، والفرق في تغطية القناتين للحملة، وذلك من خلال التعرف إلى درجة تناول قناة الجزيرة في برنامج (ما وراء الخبر)، وقناة روسيا اليوم في برنامج (اسأل أكثر) للحملة العسكرية الروسية في سوريا، وأبرز الأطر الإعلامية المستخدمة، ودرجة التغطية واتجاهها ومدى توزانها. واعتمدت

الدراسة المنهج المسحي الذي من خلاله تم استخدام أسلوب تحليل المضمون، وتم استخدام أسلوب العينة العمدية لتحليل ما مجموعه (166 حلقة). وخلصت الدراسة إلى أن الحملة العسكرية الروسية في سوريا أخذت حيزاً متقارباً في تغطية قناتي الجزيرة وروسيا اليوم؛ إذ بلغت نسبتها في قناة الجزيرة (10.24%)، أما في قناة روسيا اليوم فقد حازت على نسبة (9.64%). كما توصلت الدراسة إلى أن قناة الجزيرة ركزت على الإطار الإنساني، بينما كان الإطار السياسي هو الإطار البارز في قناة روسيا اليوم. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الاتجاه المحايد هو الاتجاه السائد في القناتين.

- **دراسة صادق (2014)، بعنوان: "أطر المعالجة الإعلامية للصراعات العربية الداخلية كما تعكسها المواقع الإليكرونية للفضائيات العربية والأجنبية الموجهة للمنطقة العربية واتجاهات النخبة نحوها".** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة المعالجة التى تقدمها المواقع الإليكرونية للقنوات الفضائية الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة باللغة العربية لقضايا الصراعات العربية الداخلية واتجاهات النخبة نحو هذه المعالجة، بالتطبيق على أحداث الثورة السورية. تمثّلت عينة الدراسة التحليلية في أربعة مواقع إليكرونية للقنوات الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة باللغة العربية هى: موقع الجزيرة نت، وموقع قناة النيل للأخبار، وموقع قناة العالم الإخبارية الإيرانية، وموقع قناة الحرة الأمريكية، وتمثلت عينة الدراسة الميدانية في 150 من النخبة الإعلامية والأكاديمية والسياسية. وأظهرت الدراسة التحليلية بروز إطار الحل في مقدمة الأطر الإعلامية التي وظفتها مواقع الدراسة في معالجتها لأحداث الثورة السورية، تلاه إطار المسؤولية، ثم إطار الصراع، ثم إطار الاهتمامات الإنسانية، ثم إطار الهيمنة، تلاه الإطار الحقوقي، وأخيراً الإطار الآيديولوجي. وكشفت دراسة النخب ارتفاع الاتجاهات السلبية لدى النخب السياسية والإعلامية والأكاديمية تجاه مواقع الدراسة فيما يتعلق بافتقار تلك المواقع للمصداقية، وكذلك ارتفاع نسبة آراء هذه النخب حول سطحية تناول المواقع الإليكرونية الأربعة لأحداث الثورة السورية، وأضف إلى ذلك تحيز تلك المواقع وغياب الموضوعية في التناول وإبراز وجهات نظر معينة على حساب وجهات النظر الأخرى.

- **دراسة جراد (2013)، بعنوان: معالجة المواقع الإليكرونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني.** سعت الدراسة إلى معرفة دور الإعلام الإلكتروني الفلسطيني، وتفسير الكيفية التي تعاملت بها هذه المواقع مع ملفات الانقسام الفلسطيني، ومدى التزامها بالقواعد والأصول المهنية، ومدى التزامها بأخلاقيات المهنية والرسالة المعلنة من جانبها للمجتمع. اعتمدت الدراسة المنهج المسحي، وضمنه تم استخدام أسلوب تحليل المضمون. وباللجوء إلى أسلوب العينة العمدية، تم تحليل موقعين تابعين لحركة حماس هما (الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وموقع المركز الفلسطيني الإعلامي) وموقعين تابعين لحركة فتح هما (الموقع الرسمي لمفوضية التعبئة والتنظيم "فتح ميديا"، وموقع فلسطين برس)، في الفترة من 25-3-2013 إلى 7-4-2013. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:
  - أن المواقع الإليكرونية الإعلامية التابعة لحركتي فتح وحماس ساهمت بشكل سلبي في تأجيج الانقسام الفلسطيني.
  - أن وسائل الإعلام الإليكرونية الإعلامية التابعة لحركتي فتح وحماس تفتقر في موادها الإعلامية إلى آليات وبرامج لتعزيز المصالحة الوطنية.

- **دراسة الفلاحي (2011)، التغطية الإخبارية لموقعي الجزيرة وBBC العربية لمعركتي الفلوجة عام 2004.** سعت هذه الدراسة إلى معرفة تغطية المواقع الإخبارية لمعركتي الفلوجة من خلال تسليط الضوء على أسلوب تغطية كل من الموقعين أعلاه، ومن خلال ارتباط المواد الإخبارية وعناوينها بالدراسة. واعتمدت الدراسة المنهج المسحي، ومن خلاله تم استخدام أسلوب تحليل المضمون، ولجأت الدراسة إلى استخدام أسلوب الحصر الشامل ضمن العينة العمدية للفترة من1-1-2004 إلى 31-12-2004. وبينت النتائج أن موقع BBC كان أكثر اهتماماً بالمواد الإخبارية المتعلقة بالفلوجة؛ إذ بلغ عدد المواد الإخبارية فيه (494)، أما موقع قناة الجزيرة فقد بلغ عدد المواد الإخبارية المتعلقة بالفلوجة فيه (397). وأشارت النتائج إلى أن موقع الجزيرة نت اعتمد على المصادر العراقية الرسمية وغير الرسمية

في الحصول على المعلومات، بينما اعتمد موقع BBC على المصادر الأمريكية. وأكدت النتائج تعاطف موقع الجزيرة نت مع المقاومة العراقية، بينما حرص موقع BBC على الموضوعية والتجرد في تقديم المعلومات والأخبار.

الدراسات الأجنبية

- **دراسة Elsamni (2016)، بعنوان: Framing Arab refugees in global news (تأطير اللاجئين العرب في الأخبار العالمية).** تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأطير اللاجئين العرب وطالبي اللجوء في الأخبار العالمية، ممثلة في القصص الإخبارية المنشورة على الموقع الإلكتروني لشبكة CNN. اعتمدت الدراسة المنهج المسحي الذي من خلاله تم استخدام أسلوب تحليل المضمون، وذلك وفق أسلوب العينة العمدية (القصدية)، وتم اختيار الفترة الزمنية الممتدة من (1 يناير 2016) إلى (31 يناير 2016). وقد تم اختيار هذا الإطار الزمني بشكل مقصود؛ لأنه شهد سلسلة من الأحداث التي شملت اللاجئين العرب وطلب اللجوء. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها:

- تم تأطير اللاجئين العرب وطالبي اللجوء في القصص الإخبارية المنشورة على الموقع الإخباري لشبكة سي إن إن ضمن إطار المسؤولية. فقد كان الأكثر بروزًا وتكرارًا، أعقبه مباشرة إطار الصراع ثم إطار الاهتمامات الإنسانية.
- احتلت إطار المبادئ الأخلاقية وإطار النتائج الاقتصادية مراتب متأخرة.
- بينت نتائج تحليل محتوى المقالات الإخبارية أن اللاجئين وطالبي اللجوء العرب قد وضعوا في أطر موضوعية أكثر من الإطارات العرضية، مما يدل على أن قضية اللاجئين وطالبي اللجوء العرب كانت في معظم الأحيان محكومة بالقضايا الأوسع، بدلاً من التركيز على الحسابات الفردية والتجارب الشخصية.
- كان تأطير اللاجئين العرب من الناحية الأمنية أكثر شيوعاً من الأطر الإنسانية؛ بمعنى أن معظم اللاجئين العرب كانوا يصورون على أنهم تهديدات محتملة، وليس ضحايا.

- **دراسة Alshathry (2015)، بعنوان: A comparative framing analysis of ISIL in the online coverage of CNN and Al-Jazeera (التحليل المقارن لتنظيم داعش في التغطية الإليكرونية للجزيرة وسي إن إن).** سعت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى الكيفية التي أطرت بها قناتا الجزيرة وسي إن إن الأخبار المتعلقة بتنظيم داعش، وذلك من خلال الأخبار المنشورة على الموقع الإلكتروني للقناتين في الفترة (يونيو– أكتوبر من عام 2014). واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم من خلال استخدام أسلوب تحليل المضمون تحليل ما مجموعه (154) قصة إخبارية من أجل تحديد الاختلافات في تأطير الأخبار ومصادرها. وبينت النتائج أن طبيعة الأطر التي تعتمد عليها قناتا الجزيرة وقناة سي إن إن هي الأطر المحددة بقضية. أما بالنسبة لأنواع الأطر الإعلامية، فقد كشفت نتائج الدراسة أن إطار الصراع احتل المرتبة الأولى على قائمة أنواع الأطر الإعلامية في قناة سي إن إن، أما في قناة الجزيرة فقد هيمن إطار المسؤولية والنتائج الاقتصادية. كما أشارت النتائج إلى أن المصادر الرئيسية في قناة سي إن إن هي "المسؤولون العسكرون"، أما في قناة الجزيرة، فكانت "وسائل الإعلام الأخرى".

- **دراسة Fahmy (2011). بعنوان، Al-Jazeera *vs.* Al-Jazeera: A comparison of the network's English and Arabic online coverage of the US/Al Qaeda conflict (تغطية مقارنة لشبكة االجزيرة باللغة الإنجليزية والجزيرة بالعربية على الإنترنت لنزاع الولايات المتحدة – تنظيم القاعدة).** تسعى هذه الدراسة إلى معرفة تغطية المواقع الإخبارية للجزيرة باللغة العربية واللغة الإنجليزية لنزاع الولايات المتحدة – القاعدة، وذلك من خلال تحليل مضمون القصص الإخبارية ذات العلاقة. واعتمدت الدراسة المنهج المسحي الذي في إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المضمون لتحليل ما مجموعه (238) قصة إخبارية خلال شهر (آذار – 2004). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها:

- (63.9%) من المواد الإخبارية لم تبرز بشكل رئيسي.

•نزاع الولايات المتحدة – القاعدة أخذ الطابع السلبي في شبكة الجزيرة باللغة العربية بنسبة (81.5%) مقابل (85.7%) في شبكة الجزيرة باللغة الإنجليزية.

التعليق على الدراسات السابقة

أولاً- مدى التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- تشابهت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في استخدام نوعية الدراسات الوصفية التحليلية.
- تشابهت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون الكمي ضمن المنهج المسحي، باستثناء دراسة (عويس، 2018) التي استخدمت المنهج الكيفي.
- تفردت الدراسة الحالية باستخدام المنهج المقارن؛ إذ إن غالبية الدراسات السابقة لم توظفه في المنهجية.
- تميزت الدراسة الحالية باختيار موضوع البحث، فقد اختارت قضية هزت الوسط السياسي العربي والدولي، وجذبت الرأي العام، على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأزمات والحروب والنزاعات وهذا هو الجديد في الدراسة الحالية.
- تشابهت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة في اختيار المواقع الإلكترونية للقنوات الفضائية، إلا أنها اختلفت مع دراسة (جنابي 2016) التي درست محتوى القناة نفسها.
- اختلفت الدراسة الحالية في اختيار الموقع الإلكتروني لقناة TRT التركية ضمن المواقع الأجنبية الموجهة، كما تميزت عن الدراسات السابقة باختيار الموقع الإلكتروني لقناة العربية ضمن المواقع الإخبارية العربية.

ثانياً – مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

- مكنت الدراسات السابقة الباحثين من تحديد المشكلة البحثية، وصياغة أهداف الدراسة وأسئلتها.
- استطاع الباحثان بعد الاطلاع على العينة المتناولة بالتحليل في الدراسات السابقة تحديد عينة الدراسة بدقة. فقد لاحظ الباحثان أن غالبية البحوث السابقة درست قنوات BBC، والحرة الأمريكية، والعالم الإيرانية، وأن هناك تغييباً لدراسة القنوات الفضائية التركية الناطقة باللغة العربية؛ فهي تعد نادرة إلى حدٍ ما.
- ساعدت الدراسات السابقة في تحديد فئات التحليل للدراسة، واختيار وحدة التحليل المناسبة.
- أمدت الدراسات السابقة الدراسة الحالية بالعديد من المصادر والمراجع والدوريات التي أغنت الجانب النظري من هذه الدراسة.
- استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تطوير كشاف واستمارة تحليل المضمون المستخدمة في هذه الدراسة.

التعريفات الإجرائية للدراسة

المعالجة الإعلامية: يقصد بها الطريقة التي تناولت بها المواقع الإخبارية المبحوثة أحداث وموضوعات قضية مقتل خاشقجي، والكيفية التي عرضتها بها. ويرى الباحثان أن المعالجة الإعلامية تتأثر بطبيعة ملكية المواقع الإخبارية ونمطها، مما يعني اختلاف المعالجة في المواقع الإليكرونية العربية عنها في المواقع الإلكترونية الأجنبية الموجهة.

المواقع الإخبارية العربية: يقصد بها المواقع الإليكرونية التابعة للقنوات الفضائية العربية التي تبث محتواها البرامجي عبر الموقع الإخباري التابع لها بما يخدم سياستها التحريرية ويتلاءم معها، وهي في هذه الدراسة موقعا الجزيرة والعربية.

المواقع الإخبارية الموجهة: يقصد بها المواقع الإخبارية التابعة للفضائيات الموجهة التي تبث محتواها البرامجي ناطقاً باللغة العربية، وموجَّهاً إلى المنطقة العربية. وتهدف إلى إعادة هيكلة عقل المواطن العربي بما يتماشى مع سياستها التحريرية وآيديولوجيتها التي تكون تابعة لدولتها، وهي في هذه الدراسة موقعا: TRT التركي وCNN الأمريكي.

قضية مقتل خاشقجي: يقصد بها قضية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في الثاني من أكتوبر من عام 2018 في القنصلية السعودية في إسطنبول التي أثارت ضجة كبيرة نظراً للغموض الذي أحاط بالقضية بدءاً من اختفاء الجثة وانتهاءً بتضارب الروايات السعودية حول ملابسات العملية.

الإطار النظري

تستند الدراسة في إطارها النظري على ركيزة أساسية، وهي نظرية الأطر الإعلامية. وتعد نظرية الأطر الإعلامية واحدة من أهم النظريات الحديثة في دراسات الاتصال، وتستهدف هذه النظرية تقديم تفسير نظري منتظم لدور الأطر الإعلامية في توجيه ممارسات وسائل الإعلام. وتتيح النظرية إمكانية قياس المحتوى الضمني (غير الصريح) للرسائل الإعلامية للتعرف على السياق الذي يندرج المضمون الإعلامي في طياته، فضلاً عن تحديد المرجعية التي يستند عليها القائمون بالاتصال في تناولهم للأحداث والقضايا المختلفة (علاونة والزعبي، 2017، ص140).

تقدم نظرية الأطر الإعلامية تفسيراً منتظماً للدور الذي تقوم به وسائل الإعلام لتشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المطروحة، وتحديد أولويات الجمهور من خلال التحكم في التدفق الإخباري للأحداث، إلى جانب القدرة على تشخيص المشكلات وأسبابها وإصدار الأحكام بشأنها. ويزداد هذا الدور لوسائل الإعلام في أثناء وقوع الأحداث والأزمات الطارئة، إذ تعمل وسائل الإعلام في ظل أطر مرجعية توجه ممارساتها وتعكس توجهاتها ومواقفها من الأحداث والقضايا المطروحة. وقد حدد (Gady-Wolfsfeld) خمسة محددات يُعزى إليها وضع الأطر المرجعية التي تستند عليها وسائل الإعلام في أثناء معالجتها للقضايا المختلفة، وهي: النظم السياسية، ومصادر الأخبار، والقيّم المجتمعية السائدة، والآيديولوجية السياسية والثقافية للقائمين بالاتصال، وطبيعة الأحداث ذاتها (مكاوي والسيد، 2008، ص350).

أنواع الأطر الإعلامية

فيما يلي عرض لأنواع الأطر الإعلامية التي يستخدمها الصحفيون الأردنيون في عرضهم للموضوعات والقضايا (Alshathry،2015):

1. إطار الصراع (Conflict frame): وهوالإطار المعني بتسليط الضوء على الخلافات داخل الأحزاب أو المؤسسات أو الائتلافات، أو حتى إبراز الصراعات بين الدول.
2. إطار النتائج الاقتصادية (Economic consequences frame): وهو الإطار المعني بصياغة المسائل في إطار النتائج الاقتصادية والأمور المالية فيما يخص الأفراد أو الائتلافات أو الأحزاب أو المؤسسات أو الدولة.
3. إطار المبادئ الأخلاقية (Morality frame): ويتضمن وضع القضية ضمن خلفية المبادئ الدينية.
4. إطار المسؤولية (Responsibility frame): وهو عزو الأحداث إلى المسؤولية الناتجة عن القضية أو المشكلة بالنسبة للحكومات أو للأفراد أو الجماعات أو الأحزاب أو المؤسسات.
5. إطار الاهتمامات الإنسانية (Human interest frame): ويعنى بالقضايا والأحداث التي تحمل جانباً إنسانياً أو وجهة نظر عاطفية، من أجل جذب انتباه الجمهور.

وقد تمت الاستفادة من هذه النظرية للوقوف على الكيفية التي تم بها تأطير موضوعات قضية مقتل خاشقجي وذلك بإبراز أحداث معينة دون غيرها في المواقع الإخبارية المدروسة.

الإطار المنهجي

نوع الدراسة ومنهجها

تعد هذه الدراسة من **الدراسات الوصفية** التي "تهدف إلى جمع المعلومات اللازمة لإعطاء وصف لأبعاد ومتغيرات الظاهرة المدروسة" (حيزان، 2010، ص24). وضمن نوعية الدراسات الوصفية، تم استخدام **المنهج المسحي** باعتباره

"أكثر المناهج ملاءمةً لهذا النوع من الدراسات الوصفية، كونه جهداً علمياً منظماً يساعد في الحصول على البيانات والمعلومات والأوصاف عن الظاهرة أومجموعة الظواهر موضوع البحث " (عبدالحميد، 2010، ص178). وفي إطار **البحوث المسحية**، طُبق **أسلوب تحليل المضمون** الذي يُعد "أسلوباً للرصد والتوصيف الكمي للمضامين أو للمحتوى الظاهر للاتصال، كما يتضمن أبعاداً كمية في مجال الظاهرة البحثية وعناصرها المختلفة حتى يمكن مقارنتها ببعضها واستخلاص المؤشرات بطريقة موضوعية متفق عليها؛ إذ يعد الكم شرطاً أساسيا وخاصية لا غنى عنها في بحوث تحليل المضمون باعتباره مرادفاً للموضوعية" (اللبان ومقصود، 2012، ص 92).

كما تستند الدراسة على **المنهج المقارن** الذي يقوم على "الوقوف على أوجه الاختلاف والتشابه بين الظواهر، ويعتبر مطلباً رئيسياً في التحليل العلمي لأي ظاهرة؛ إذ إن المقارنة متضمنة بطبيعتها في أي محاولة للتحقق من صحة الفروض وتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف" (الفاتح، 2017، ص49). وقد استخدم الباحثان هذا المنهج للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في المعالجة الإعلامية للمواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي، وللتعرف إلى التباين في التوجه والسياسة التحريرية لكل منها.

مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الناطقة باللغة العربية. أما بخصوص عينة الدراسة، فقد لجأ الباحثان إلى أسلوب العينة العمدية (Purposive Sample) الذي"يقوم على اختيار الباحث لمفردات العينة بناءً على خبرته الشخصية وتقييمه الشخصي للخصائص التي يجب توافرها في عينة الدراسة " (زغيب،2009،ص243). وبناءً عليه، تم اختيار موقعين إخباريين من المواقع الإليكرونية العربية هما (الجزيرة والعربية)، وموقعين إخباريين من المواقع الإليكرونية الأجنبية الموجهة هما (TRT التركية و CNN-Arabic الأمريكية). ويبرر الباحثان اختيار هذه المواقع دون غيرها للاعتبارات التالية:

تمثل المواقع سابقة الذكر توجهات سياسية وآيديولوجية مختلفة، وتعمل بسياسات تحريرية غير متشابهة، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

قناة الجزيرة: تمثل توجه دولة قطر التي تحمل نفساً معادياً للمملكة العربية السعودية.

قناة العربية: تمثل توجه المملكة العربية السعودية، الأمر الذي جعلها تحمل نفساً دفاعياً عن المملكة تجاه القضية.

قناة TRT: تمثل التوجه التوجه الرسمي لتركيا التي وقعت على أرضها الحادثة ووُسم إعلامها بالموضوعية إلى حدٍ كبير.

قناة CNN-Arabic الأمريكية: تمثل توجه الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت جاهدة للكشف عن حقيقة ملابسات القضية.

وتعتبر المواقع الإخبارية المدروسة من المواقع الهامة والبارزة والمؤثرة في المنطقة العربية، وتحتل مراتب متقدمة حسب موقع ألكسا.

وبالنسبة للعينة الزمنية، فباستخدام الحصر الشامل، تم تحليل المواد الإخبارية من اليوم الأول لوقوع الحادثة (2-10-2018) إلى تاريخ إجراء الدراسة الحالية (2-12-2018) أي أن الدراسة غطت فترة زمنية مقدارها شهران.

أداة الدراسة

تحليل المضمون هو الأداة المستخدمة لتحليل محتوى المواد الإخبارية المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي في المواقع الإخبارية المتناولة بالتحليل. ويعد تحليل المضمون "إحدى الأدوات البحثية المستخدمة في عملية جمع المعلومات في الدراسات الإعلامية وفي مختلف العلوم الاجتماعية التي تهتم برصد وتوصيف وتحليل المضامين الإعلامية سواء كانت مكتوبة أو مسموعة أو مرئية " (المزاهرة، 2014، ص369).

وحدة التحليل

استندت الدراسة على وحدة الموضوع أوالفكرة (Thematic units) كوحدة تحليل لمضمون المحتوى الإعلامي في المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة، وهي " تعتبر من أكثر الوحدات شيوعاً واستخداماً في بحوث الإعلام لأن تناول الفكرة كوحدة تحليل يفيد في تحديد الاتجاهات والأحكام التي تقع على محتوى الإعلام " (عبدالحميد، 2010، ص 139).

فئات التحليل

درس الباحثان محتوى العينة بصورة أولية. واستناداً عليه، فقد تمكنّا من رصد فئات التحليل الرئيسية بشكل واضح ودقيق، وتالياً استعراض للفئات الفرعية التي استنبطت من الفئات الرئيسية:

- **فئة موضوعات المعالجة:** ويقصد بها جميع الموضوعات التي تناولتها المواقع الإخبارية المدروسة في معالجتها للموضوعات المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي، وتشمل: مقتل خاشقجي، والاعتراف السعودي، وتصريحات حول القضية، وعقوبات على السعودية، وأدلة حول القضية، والموقف السعودي الرسمي، والموقف التركي الرسمي، والموقف الأمريكي الرسمي، والموقف العربي الرسمي (عدا السعودي)، والموقف الدولي الرسمي (عدا التركي والأمريكي)، وموقف هيئة الأمم المتحدة، وموقف المجتمع الدولي، وموقف منظمات حقوق الإنسان، ومواقف أخرى تذكر.
- **فئة الأنماط الصحفية:** ويقصد بها جميع الفنون الصحفية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية المدروسة للموضوعات المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي، وتشمل: الخبر الصحفي، والتقرير الصحفي ، والمقال الصحفي، والتحقيق الصحفي ، والحديث الصحفي، وأنماط أخرى تذكر.
- **فئة المصادر الصحفية:** ويقصد بها جميع المصادر التي اعتمدت عليها المواقع الإخبارية المدروسة في تناول الموضوعات المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي، وتشمل: مصادر المواقع الخاصة، ووكالات الأنباء العالمية، ووكالات الأنباء العربية، والصحف الأجنبية، والصحف العربية، ووكالات ومصادر الموقع نفسه، ومصادر دولية، ومصادر غير محددة، ومصادر أخرى.
- **فئة عناصر الإبراز:** ويقصد بها جميع وسائل الإبراز التي اعتمدت عليها المواقع الإخبارية المدروسة لإبراز الموضوعات المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي، وتشمل: العنوان (رئيس، رئيس+ثانوي)، واللون في العناوين: (عنوان ملون، عنوان غير ملون)، والصور (بدون ، شخصية، أرشيفية، توضيحية، خبرية)، والفيديو (يستخدم، لا يستخدم).
- **فئة اتجاهات المعالجة:** ويقصد بها اتجاهات المعالجة الإخبارية نحو الموضوعات المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي **وتشمل:** اتجاه مؤيد، واتجاه محايد، واتجاه معارض، وبدون اتجاه.
- **فئة حجم المعالجة:** ويقصد بها حجم المادة الصحفية المنشورة في المواقع الإخبارية المدروسة حول الموضوعات المتعلقة بقضية مقتل خاشقجي **وتشمل: قليلة:** أقل من (250) كلمة، **ومتوسطة:** وتشمل (250-500) كلمة، **وكبيرة:** وتشمل أكثر من (500) كلمة.
- **فئة وسائل التفاعلية:** ويعنى بها الأساليب التفاعلية التي استخدمتها المواقع الإخبارية المدروسة خلال معالجتها لموضوع القضية ، وتشمل: مشاركة الموضوع عبر شبكات التواصل الإجتماعي، وإرسال الموضوع عبر البريد الإلكتروني، وإرسال الموضوع عبر الهاتف المحمول، والردود والتعليقات، والارتباطات التشعبية، وتقييم الموضوع، ووسائل أخرى تذكر.
- **فئة الأطر الإعلامية:** ويقصد بها الأطر الإعلامية التي استخدمتها المواقع الإخبارية في معالجتها للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي، وتشمل**:** إطار المسؤولية، وإطار الصراع، وإطار الإستراتيجية، وإطار النتائج الاقتصادية، وإطار الاهتمامات الإنسانية، وإطار المبادئ الأخلاقية.

إجراءات الصدق والثبات

- **صدق أداة الدراسة:** سعى الباحثان لاختبار صدق أداة الدراسة من خلال **أسلوب الصدق الظاهري**؛ فقد قام الباحثان بعد تعريف فئات تحليل المضمون بشكل علمي موضوعي ودقيق بتصميم كشاف واستمارة تحليل المضمون وعرضهما على (3) محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث العلمي والخبرة بالشأن الإعلامي والسياسي، وتم تعديل أداتي الدراسة وفق الملاحظات التي أبداها المحكمون بما يتناسب وطبيعة هذا البحث وأهدافه.
- **ثبات أداة الدراسة** – تمكن الباحثان من اختبار أداة الدراسة وفق معادلة (HOLSTI) واستناداً إليها تم اللجوء إلى محللَيْن اثنين من الزملاء في كلية الإعلام بجامعة اليرموك لإعادة تحليل محتوى (10%) من عينة الدراسة لاستخراج نسبة الثبات التي وصلت إلى (91%) ، وتعتبر هذه النسبة عالية تنم عن دقة جيدة في عملية التحليل. وتالياً شرح لنتيجة اختبار الثبات:

$$CR = 2M / (N1 + N2)$$

CR: معامل الثبات، M: مجموع القرارات المتفق عليها.

N1: عدد حالات المرمز الأول، N2: عدد حالات المرمز الثاني.

المقاييس الإحصائية المستخدمة

استندت الدراسة على المقاييس الإحصائية التالية من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS):

- التكرارات والنسب المئوية (ك - %): لحساب التكرارات وإحصاء النسبة المئوية للفئات الفرعية، وطُبق هذا المقياس في الأسئلة من (1-8).
- اختبار مربع كاي (chi^2): لاختبار الفروق الإحصائية بين المواقع الإخبارية المدروسة في الفئات الرئيسية، وطُبق هذا الاختبار في الأسئلة (1، 2، 5، 6، 8).

تحليل النتائج ومناقشتها

تشير النتائج إلى أن المواقع الإليكرونية المدروسة عالجت ما مجموعه (3252) مادة إخبارية حول مقتل خاشقجي، منها (1725) مادة إخبارية عالجها موقع قناة الجزيرة، مقابل (731) مادة إخبارية عالجها موقع قناة العربية.

وفيما يخص المواقع الأجنبية الناطقة باللغة العربية، يُلاحظ أن مجموع المواد الإعلامية التي تمت معالجتها بلغ (796) مادة إعلامية في الموقعين، بما مجموعه (418) مادة إعلامية عالجها موقع قناة (CNN-Arabic)، و(378) مادة إعلامية عالجها موقع قناة (TRT) التركي.

وتدل النتائج السابقة على أن قضية مقتل خاشقجي حظيت باهتمام أكبر في المواقع الإخبارية العربية، ويدلل على ذلك بمجموع رسائلها الإعلامية حول القضية التي تفوقت بـ(4) أضعاف على المواقع الأجنبية الموجهة. وربما يعود ذلك إلى أن طبيعة القضية المثارة التي تخص مقتل صحفي سعودي عربي في ظروف غامضة في قنصلية بلاده في إسطنبول جعلت منها قضية رأي عام دولي لفتت الأنظار إليها، لا سيما العربية منها، إضافة إلى التوترات والمهاترات السياسية بين قطر والسعودية، فقد دأبت قناة الجزيرة التي تعتبر أداة للسياسة الخارجية القطرية إلى إفراد مساحات واسعة من الأخبار والتقارير والتحليلات والبرامج الحوارية التي تتهم فيها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بقتل الصحافي جمال خاشقجي، سواء كان ذلك عبر البث التلفزيوني أو الموقع الإخباري التابع للقناة أو في مركز الدراسات الخاص بقناة الجزيرة، الأمر الذي دفع قناة العربية ذات الهوية السعودية إلى الرد على التهم الموجهة إليها وتبرير موقفها، ومحاولة حشد الرأي العام لصالحها بتبرئتها من دم خاشقجي. لذا يمكن القول إن زخم المواد الإعلامية في الموقعين (الجزيرة، والعربية) هو حرب إعلامية سياسية مبنية على خلافات عدائية سابقة في محاولة كل طرف لإلقاء التهم على الطرف الآخر.

أما المواقع الأجنبية الموجهة، فقد كانت تكتفي بنقل الوقائع والأحداث ومتابعة سير القضية بدءاً من قضية القتل مروراً بالتصريحات حول ذلك وانتهاء بالأدلة حول تقطيع الجثة، مما يعني أن موقعي (CNN-Arabic) الأمريكي و(TRT) التركي تعاملا مع قضية مقتل جمال خاشقجي كقضية رأي عام بعيداً عن الخلافات السياسية.

أولاً- موضوعات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

الجدول (1): موضوعات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي.

		الموقع: المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
#	الموضوع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	مقتل خاشقجي	209	12.1	53	7.3	68	16.3	33	8.7	363	11.2
2	الاعتراف السعودي	189	11	11	1.5	53	12.7	41	10.8	294	9
3	تصريحات حول القضية	171	9.9	114	15.6	47	11.2	46	12.2	378	11.6
4	عقوبات على السعودية	255	14.8	3	0.4	14	3.3	32	8.5	304	9.3
5	الموقف الأمريكي الرسمي	120	7	187	25.6	44	10.5	21	5.6	372	11.4
6	الموقف السعودي الرسمي	16	0.9	278	38	43	10.3	28	7.4	365	11.2
7	الموقف التركي الرسمي	153	8.9	7	1	19	4.5	64	16.9	243	7.5
8	تصريحات مجلس الشيوخ	169	9.8	23	3.1	28	6.7	30	7.9	250	7.7
9	الموقف العربي الرسمي (عدا السعودي)	76	4.4	14	1.9	15	3.6	24	6.3	129	4
10	الموقف الدولي الرسمي (عدا التركي والأمريكي)	83	4.8	25	3.4	13	3.1	18	4.8	139	4.3
11	مسؤولية هيئة الأمم المتحدة	17	1	2	0.3	8	1.9	4	1.1	31	1
12	موقف المجتمع الدولي	91	5.3	5	0.7	11	2.6	11	2.9	118	3.6
13	تقارير CIA	123	7.1	7	1	21	5	18	4.8	169	5.2
14	دور المنظمات الحقوقية والإنسانية	53	3.1	0	0	33	7.9	8	2.1	94	2.9
15	موضوعات أخرى	0	0	2	0.3	1	0.2	0	0	3	0.1
	المجموع	**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**
	الدلالة الإحصائية = (00.000)Chi^2= (128.466)										

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة عرضت خلال معالجتها لقضية مقتل خاشقجي (14) موضوعاً، توزع الاهتمام بينها إذ حظي بعضها باهتمام جيد بينما بعضها الآخر لم ينل قدراً وافياً من الاهتمام. وجاء في مقدمة هذه الموضوعات "تصريحات حول القضية" التي بلغت ما مجموعه (378) تكراراً وشكلت ما نسبته (11.6%)، في إشارة إلى أن المواقع المتناولة بالتحليل اهتمت بدرجة كبيرة بالتصريحات حول قتل جمال خاشقجي، نظراً للغموض الذي أحاط بالقضية منذ بدئها بسبب تضارب التصريحات من الجانب التركي والجانب السعودي، وهو ما أدى بشكل كبير إلى التركيز على التصريحات المثارة حول القضية في محاولة من المواقع المدروسة لتسليط الضوء على هذه التصريحات سعياً إلى إبراز الحقيقة، تلتها في المرتبة الثانية فئة (الموقف الأمريكي) الذي شكل ما مجموعه (376) تكرارا بنسبة مقاربة وصلت إلى (11.4%). ويمكن تفسير ذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً كبيراً في هذه القضية من خلال مواقف مسؤوليها التي ساندت بها السعودية وبيان الرئيس الأمريكي الذي دعم فيها ولي العهد السعودي ونفى التهم الموجهة له حول إدانته بالقضية، مما أثار جدلاً واسعاً لدى الرأي العام الدولي، الأمر الذي جعل الموقف الأمريكي محط اهتمام وتركيز من قبل وسائل الإعلام كافة. أما المرتبة الثالثة، فقد احتلها موضوع "الموقف السعودي" بنسبة متقاربة من

الموقف الأمريكي وصلت إلى (11.2%)، ويمكن تبرير ارتفاع التركيز على الموقف السعودي بأن الصحفي جمال خاشقجي –وهو صحفي سعودي- قد قتل في قنصلية بلاده في إسطنبول. وكانت التصريحات التركية الرسمية في أنه قتل بأيدي الحكومة السعودية ممثلة بولي عهدها بن سلمان، مما حدا بالمملكة العربية السعودية إلى الادلاء بالتصريحات حول هذه الاتهامات وتبرير موقفها إزاء ذلك. وجاء موضوع "قتل خاشقجي" في المرتبة الرابعة بما نسبته (11.2%). تلاه في المرتبة الخامسة موضوع "عقوبات على السعودية " بنسبة وصلت إلى (9.3%)، ويرجع ذلك إلى أن بعض الدول الأوروبية أثارت ضجة كبيرة حول فرض بعض العقوبات على السعودية، سواء كانت عقوبات اقتصادية تقضي بوقف الاستيراد والتصدير منها، أو بمعاقبة المتورطين في جريمة القتل بمنعهم من الدخول إلى بلادهم وسحب الجنسية منهم، أو في شكل مطالبات موجهة لمجلس الأمن الدولي بالتدخل في القضية.

وبالنسبة لكل موقع على حدة، تبين نتائج الجدول رقم (1) أن فئة "العقوبات على السعودية" احتلت المرتبة الأولى على قائمة الموضوعات، بتكرار بلغ (255) ونسبة وصلت إلى (14.8)، أما المرتبة الثانية فقد احتلها موضوع " قتل خاشقجي" بما مجموعه (209) تكرارات بنسبة (12.1%)، بينما جاء موضوع " الاعترافات السعودية" في المرتبة الثالثة بما نسبته (11%)، تلته في المرتبة الرابعة "تصريحات حول القضية " بنسبة (9.9%). أما تصريحات مجلس الشيوخ الأمريكي، فقد احتلت المرتبة الخامسة بنسبة وصلت إلى (9.8%). ويمكن القول إن السياسة الخارجية لقطر التي تحمل نفساً مُعادياً للسعودية على أثر خلافات أزمة الخليج عام (2017) جعلتها تركز على الاتهامات الموجهة إلى السعودية بشأن قتل خاشقجي، بل إنها سعت إلى التركيز على كل ما هو سلبي تجاهها وتضخيمه، ومن ذلك العقوبات التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على السعودية والاعترافات التي أدلت بها السعودية حول قتل خاشقجي عن طريق الخطأ، والتصريحات التركية التي أكدت من خلال بث مقاطع فيديو لكتيبة إعدام وصلت إلى مطار إسطنبول بشأن جريمة خاشقجي، وتصريحات مجلس الشيوخ الأمريكي التي أدانت بها السعودية واتهمتها بالتورط في قتل الصحفي جمال خاشقجي. كل تلك التفاصيل تعمدت الجزيرة إظهارها إلى الرأي العام في محاولة منها لتأكيد تورط السعودية في الجريمة والتركيز على ولي العهد السعودي فيما يتعلق بتلك الإدانات.

أما الموضوعات: الموقف الدولي (عدا الأمريكي والتركي)، والموقف العربي (عدا السعودي)، وردود فعل المنظمات الحقوقية والإنسانية، وموقف هيئة الأمم المتحدة، والموقف السعودي الرسمي، فقد شغلت مراتب متأخرة من القائمة لم تتجاوز نسبتها (5%)، بينما لم تحظَ فئة موضوعات أخرى بأي تكرار في موقع قناة الجزيرة.

وفيما يخص الموقع الإخباري لقناة العربية، تشير النتائج إلى تصدر فئة "الموقف السعودي الرسمي" القائمة، بما مجموعه (278) تكراراً وبنسبة (38%). ويعود ذلك إلى أن قناة العربية ذات الهوية السعودية تبنت الموقف السعودي الرسمي وأيدته، وكانت أداة في الدفاع عنه ضد الاتهامات الموجهة له، وحرصت على إبراز بيان ولي العهد الذي نفى فيه أن يكون للحكومة السعودية أي تدخل في هذه الجريمة وتصريحات المسؤولين التي كانت متناسقة مع بيان ولي العهد في دحض كل التهم الموجهة للسعودية "من وجهة نظرهم"، أما المرتبة الثانية، فقد احتلها "الموقف الأمريكي الرسمي" بما مجموعه (187) تكرارا بنسبة وصلت إلى (25.6%). ويمكن تفسير تركيز قناة العربية على الموقف الأمريكي الرسمي بأنه كان موالياً لموقف السعودية ومدافعاً عنها، وظهر ذلك من خلال بيان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وكبار المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى تبرئة ولي عهد السعودية من قتل خاشقجي. واحتل موضوع "تصريحات حول القضية" المرتبة الثالثة بنسبة (15.6%)، تلتها في المرتبة الرابعة فئة "مقتل خاشقجي" بما نسبته (7.3%).

بينما شغلت الفئات: تقارير CIA، وموقف المجتمع الدولي، والعقوبات على السعودية، ومسؤولية الأمم المتحدة، وموضوعات أخرى مراتب متأخرة لم تتجاوز نسبة (5%) لأي منها، بينما لم تحظَ فئة (دور المنظمات الحقوقية والإنسانية) بأي تكرار.

وبالنسبة للمواقع الأجنبية الموجهة، يلاحظ أن موضوع "قتل خاشقجي" تصدّر المرتبة الأولى في موقع قناة CNN Arabic بما مجموعه (68) تكراراً وبنسبة وصلت إلى (16.3%).3 أما المرتبة الثانية، فقد شغلها موضوع الاعتراف

السعودي بما مجموعه (53) تكراراً وبما نسبته (12.7%)، بينما احتل موضوع "تصريحات حول القضية" المرتبة الثالثة بنسبة (11.2%). أما موضوعا "الموقف الأمريكي الرسمي والموقف السعودي الرسمي"، فقد شغلا المرتبة الرابعة والمرتبة الخامسة على الترتيب بنسبة وصلت إلى (10.5%) و(10.3%) على الترتيب.

وتبين النتائج السابقة أن موقع قناة CNN Arabic اهتم بجريمة القتل والتفاصيل المثارة حولها من تصريحات واعترافات وأدلة، كما حرص الموقع على إبراز الموقف الأمريكي الرسمي المبني على بيان الرئيس الأمريكي حول القضية المساند للموقف السعودي الرسمي والداعم له.

أما الموضوعات: عقوبات على السعودية، والموقف الدولي الرسمي (عدا الأمريكي والتركي)، وموقف المجتمع الدولي، وموقف هيئة الأمم المتحدة، وموضوعات أخرى، فقد احتلت مراتب متأخرة من القائمة لم تتجاوز نسبة أي منها (5%).

وفيما يخص موقع قناة TRT التركي، فتوضح بيانات الجدول السابق أن موضوع "الموقف الرسمي التركي" احتل المرتبة الأولى فيه بما مجموعه (64) تكراراً وبما نسبته (16.9%)، تلاه في المرتبة الثانية موضوع "تصريحات حول القضية" بما نسبته (12.2%). أما المرتبة الثالثة فقد شغلتها فئة "الاعترافات السعودية" بنسبة وصلت إلى (10.8%)، بينما احتل موضوع " مقتل خاشقجي" المرتبة الرابعة بما نسبته (8.7%). ويمكن تفسير تقدم هذه الموضوعات على غيرها بمحاولة تركيا إبراز موقف الرئيس التركي طيب رجب أردوغان وكبار المسؤولين في تركيا حول القضية الذين لعبوا دوراً هاماً ورئيساً لا يمكن إغفاله في الكشف عن ملابسات القضية، والتوصل لأدلة حول تفاصيل الجريمة، وتقديمها للرأي العام الدولي في محاولة منها لإظهار الحقيقة.

وتوضح نتائج الجدول رقم (1) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في فئة الموضوعات؛ إذ إنها دالة عند المستوى (0.00)، وكانت الفروق في الفئات الفرعية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفئة الفرعية (العقوبات على السعودية) لصالح موقع الجزيرة، التي احتلت احتلت المرتبة الأولى في الموقع، بينما جاءت في المرتبة الثانية عشرة في موقع قناة العربية، وفي المرتبة الحادية عشرة في موقع قناة CNN-Arabic وفي المرتبة الخامسة في موقع قناة TRT التركي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفئة الفرعية (الموقف السعودي الرسمي) لصالح موقع العربية ، التي جاءت في المرتبة الأولى في في الموقع، بينما احتلت المرتبة الأخيرة في موقع قناة الجزيرة، وفي المرتبة الخامسة في موقع قناة CNN Arabic وفي المرتبة السابعة في موقع قناة TRT التركي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفئة الفرعية (الموقف الأمريكي الرسمي) لصالح موقع قناة العربية؛ إذ جاءت في المرتبة الثانية في الموقع، بينما احتلت المرتبة الثامنة في موقع قناة الجزيرة، والمرتبة الرابعة في موقع CNN Arabic، وفي المرتبة التاسعة في موقع قناة TRT التركي.

ثانياً- مصادر معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة استقت معلوماتها من عدد من المصادر الإخبارية، فوفق بيانات الجدول السابق، يتضح أنها اعتمدت على مصادرها الخاصة من (مندوبين، مراسلين، محررين، كُتاب مقالات) وعلى وكالات الأنباء العالمية، والصحف الأجنبية والعربية. ويتضح من الجدول السابق أن المواقع المتناولة بالتحليل استندت إلى هذه المصادر بنسب متفاوتة.

الجدول (2): مصادر معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي.

#	الموقع : / المصادر الصحفية	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	مصادر الموقع نفسه	552	32	716	97.9	263	62.9	358	94.7	1889	58.1
2	وكالات الأنباء العالمية	557	32.3	9	1.2	145	34.7	0	0	711	21.9
3	وكالات الأنباء العربية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	الصحف الأجنبية	13	0.8	6	0.8	5	1.2	3	0.8	27	0.8
5	الصحف العربية	2	0.1	0	0	0	0	0	0	2	0.1
6	وكالات+مصادر الموقع	601	34.8	0	0	0	0	0	0	601	18.5
7	مصادر غير محددة	0	0	0	0	5	1.2	17	4.5	22	0.7
المجموع		**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**
الدلالة الإحصائية = $Chi^2(00.05)$ =(8.067)											

فيتبين أن فئة "مصادر الموقع نفسه" احتلت المرتبة الأولى على مستوى المجموع العام، بتكرار بلغ (1889) ونسبة وصلت إلى (58.1%)، وفي ذلك إشارة إلى حرص المواقع المدروسة على الاعتماد على نفسها في تقديم الأخبار والمعلومات للجمهور، من خلال مراسليها أو مندوبيها، أو كتابها أو محرريها، تلتها في المرتبة الثانية فئة "وكالات الأنباء العالمية " بما مجموعه (711) تكراراً بنسبة (21.9%). أما المرتبة الثالثة، فقد شغلتها وكالات ومصادر الموقع نفسه بما نسبته (18.5%).

أما الفئات: الصحف الأجنبية، ومصادر غير محددة، والصحف العربية، فقد شغلت مراتب متأخرة من القائمة، ولم تتجاوز أي منها ما نسبته (5%)، بينما لم تحظَ "وكالات الأنباء العربية" بأي تكرار.

وبالنسبة لكل موقع على حدة، فتدل النتائج على أن فئة "وكالات + مصادر الموقع نفسه" احتلت المرتبة الأولى في موقع قناة الجزيرة، بما مجموعه (601) من التكرارات بنسبة (34.8%). تلتها في المرتبة الثانية فئة "وكالات الأنباء العالمية " بتكرار بلغ (557) ونسبة وصلت إلى (32.3%). أما المرتبة الثالثة، فقد احتلتها فئة "مصادر الموقع الخاصة" بنسبة (32%).

وقد شغلت الفئتان: الصحف الأجنبية، والصحف العربية مراتب متأخرة من القائمة، ولم تتجاوز أي منها نسبة (5%)، ولم تحظَ "وكالات الأنباء العربية" بأي تكرار.

وبالنسبة لموقع قناة العربية، فيلاحظ أن "مصادر الموقع الخاصة" تفوقت على بقية المصادر واحتلت المرتبة الأولى في الموقع، بما نسبته (97.9%). بينما لم تصل نسبة الفئتين (الصحف الأجنبية، ووكالات الأنباء العالمية) إلى (5%). ولم تنل الفئات: (وكالات + مصادر الموقع، والصحف العربية، ومصادر غير محددة، ووكالات الأنباء العربية) أي تكرار.

وبالنسبة للمواقع الأجنبية الموجهة، يتبين أن مصادر الموقع نفسه احتلت المرتبة الأولى في قائمة المصادر في موقع قناة CNN-Arabic بتكرار بلغ (263) وبنسبة وصلت إلى (62.9%)، تلتها في المرتبة الثانية وكالات الأنباء العالمية بنسبة وصلت إلى (34.7%)، بينما تساوت الصحف الأجنبية والمصادر غير المحددة في المرتبة الثالثة بنسبة (1.2%) لكل منها.

وفيما يتعلق بموقع قناة TRT التركي، فتشير النتائج إلى أن مصادر الموقع الخاصة احتلت المرتبة الأولى بنسبة (94.7)، تلتها في المرتبة الثانية المصادر غير المحددة بنسبة (4.5%). وفي المرتبة الثالثة، جاءت الصحف الأجنبية بنسبة (0.8%)، ولم تحظَ بقية الفئات الفرعية بأي تكرار.

وتبين بيانات الجدول رقم (2) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في فئة المصادر الصحفية، في الفئة الفرعية (وكالات + مصادر الموقع الخاصة) لصالح موقع قناة الجزيرة؛ فقد احتلت المرتبة الأولى في الموقع، ولم تحظ بأي تكرار في بقية المواقع.

ثالثاً- الأنماط الإعلامية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

الجدول (3): الأنماط الإعلامية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي.

الأنماط الإعلامية		الموقع	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
			الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	برنامج مسجل		48	2.8	0	0	0	0	0	0	48	1.5
المحتوى البرامجي	تقرير مسجل		117	6.8	0	0	0	0	0	0	117	3.6
	تسجيل صوتي		13	0.8	0	0	0	0	0	0	13	0.4
الفنون الصحفية	الخبر الصحفي		508	29.4	176	24.1	204	48.8	198	52.4	1086	33.4
	التقرير الصحفي		830	48.1	255	34.9	196	46.9	159	42.1	1440	44.3
	المقال الصحفي		193	11.2	255	34.9	13	3.1	19	5	480	14.8
	الحديث الصحفي		14	0.8	45	6.2	5	1.2	2	0.5	66	2
	التحقيق الصحفي		2	0.1	0	0	0	0	0	0	2	0.1
المجموع			**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**

تدل نتائج الجدول رقم (3) على أن المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة التابعة للقنوات الفضائية استخدمت نوعين من الأنماط الإعلامية هما: المحتوى البرامجي، والفنون الصحفية. ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن هناك تفاوتا بين استخدام النمطين؛ فقد كان الاعتماد الأكبر على الفنون الصحفية في معالجة موضوعات مقتل خاشقجي، ولربما يعود ذلك إلى سياسة هذه المواقع في فصل الموقع الإخباري عن القناة التلفزيونية، ومنحه استقلالية بأنماطه وفنونه.

وتبين النتائج أن التقرير الصحفي جاء في مقدمة هذه الأنماط؛ إذ بلغ ما مجموعه (1440) تكرارا بما نسبته (44.3%)، مما يعني أن المواقع المدروسة أولت لقضية مقتل خاشقجي اهتماماً كبيراً عبر إتاحة مساحات كبيرة من التغطية لعرض التفاصيل وأحداث ما وراء الخبر، تلاه في المرتبة الثانية الخبر الصحفي بتكرار مجموعه (1086) بنسبة (33.4%). أما المرتبة الثالثة، فقد شغلها المقال الصحفي بنسبة وصلت إلى (14.8%).

وتوضح نتائج الجدول السابق أن فئة (المحتوى البرامجي) شغلت مراتب متأخرة من القائمة إذ لم تصل أي فئة فرعية من فئاتها إلى نسبة (5%).

وبالنسبة لكل موقع على حدة، بقي التقرير الصحفي متصدراً في المرتبة الأولى في موقع قناة الجزيرة بتكرار بلغ (830) وبما نسبته (48.1%)، تلاه في المرتبة الثانية الخبر الصحفي بنسبة (29.4%). أما المقال الصحفي، فقد بقي مستقراً في المرتبة الثالثة بنسبة (11.2%). وبالنسبة لفئة المحتوى البرامجي، فتشير النتائج إلى أن جاءت التقرير المسجل حصل على نسبة بلغت (6.8%)، بينما لم تتجاوز بقية الأنماط ما نسبته (5%).

وفيما يخص موقع قناة العربية، فيتبين من بيانات الجدول السابق تساوي التقرير الصحفي والمقال الصحفي في المرتبة الأولى بتكرار بلغ (255) ونسبة وصلت إلى (34.9%) لكل منهما. وفي ذلك إشارة إلى أن قناة العربية كانت حريصة على شرح الأحداث وتفسيرها (من وجهة نظرها) والتوسع في نقل الأخبار وتحليل المجريات وتقييمها. وجاء الحديث الصحفي في المرتبة الأخيرة بنسبة (6.2%)، بينما لم تحظَ فئة المحتوى البرامجي وفئة التحقيق الصحفي بأي تكرار.

وفيما يتعلق بالمواقع الأجنبية الموجهة، فتوضح النتائج أن الخبر الصحفي احتل المرتبة الأولى في موقع قناة CNN-Arabic بنسبة وصلت إلى (48.8%)، على النقيض مما جاء في موقعي الجزيرة والعربية، تلاه في المرتبة الثانية التقرير الصحفي بنسبة (46.9%)، بينما لم تتجاوز بقية الأنماط نسبة (5%). ويشار إلى أن موقع قناة CNN-Arabic لم يستخدم أي فئة من فئات المحتوى البرامجي خلال معالجته لموضوع مقتل خاشقجي.

وبالنسبة لموقع قناة TRT التركي، تدل النتائج على أن الخبر الصحفي جاء في المرتبة الأولى بما نسبته (52.4%)، بينما بقي التقرير الصحفي كما في موقع قناة CNN-Arabic مستقراً في المرتبة الثانية بنسبة (42.1%). وبقي المقال الصحفي يشغل المرتبة الثالثة بنسبة (5%). ويشار إلى أن موقع قناة TRT التركي لم يستخدم أي فئة من فئات المحتوى البرامجي خلال معالجته لموضوع مقتل خاشقجي.

ويمكن تفسير النتائج السابقة بأن المواقع الإخبارية العربية كانت أكثر حرصاً من المواقع الأجنبية الموجهة على نقل الأحداث والوقائع بشكل مفصل وموسع، وهو ما يدل على اهتمام أكبر بقضية خاشقجي من خلال الدور الملقى على عاتق التقرير الصحفي في نقل ما وراء الحدث ومتابعة تفصيلاته، وكذلك الدور الذي ينهض به المقال الصحفي في التحليل والتقييم للوقائع ومجريات الخبر، على النقيض من المواقع الأجنبية الموجهة التي اكتفت بنقل الحدث بشكل مبسط وسريع في صورة (خبر صحفي).

رابعاً- عناصر الإبراز المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

الجدول (4): عناصر الإبراز المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

عناصر الإبراز	الموقع	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العنوان	عنوان رئيسي	1411	81.8	710	97.1	418	100	0	0	2539	78.1
	عنوان رئيسي+ثانوي	314	18.2	21	2.9	0	0	378	100	713	21.9
المجموع		**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**
اللون في العناوين	عنوان ملون	1725	100	0	0	0	0	0	0	1725	53
	عنوان غير ملون	0	0	731	100	418	100	378	100	1527	47
المجموع		**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**
الصور	شخصية	589	34.1	40016	56.9	324	77.5	212	56.1	1541	47.4
	أرشيفية	631	36.6	1	0.1	0	0	11	2.9	643	19.8
	خبرية	197	11.4	287	39.3	91	21.8	154	40.7	729	22.4
	بدون صورة	308	17.9	27	3.7	3	0.7	1	0.3	339	10.4
المجموع		**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**
الفيديو	يستخدم	308	17.9	27	3.7	3	0.7	1	0.3	339	10.4
	لا يستخدم	1417	82.1	704	96.3	415	99.3	377	99.7	2913	89.6
المجموع		**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**

(1) العنوان

تؤكد بيانات الجدول رقم (4) أن العنوان الرئيسي احتل المرتبة الأولى على مستوى المجموع بتكرار بلغ (2539) ونسبة وصلت إلى (78.1%). أما فئة (عنوان رئيسي + ثانوي)، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (21.9%). وبالنسبة لكل موقع على حدة، فتبين النتائج أن موقع قناة الجزيرة الإخباري كان أكثر استخداماً للعنوان الرئيسي؛ فقد بلغت تكراراته ما مجموعه (1411) بنسبة (81.8%). أما (العنوان الرئيسي + الثانوي)، فجاء في المرتبة الأخيرة بنسبة وصلت إلى (18.2%).

أما فيما يخص موقع قناة العربية، فتشير النتائج إلى أن العنوان الرئيسي بقي متصدراً في المرتبة الأولى بنسبة (97.1%). وكما في موقع الجزيرة بقيت فئة (عنوان رئيسي+ثانوي) مستقرة في المرتبة الأخيرة بما نسبته (2.9%).

وفيما يتعلق بالمواقع الإخبارية للقنوات الأجنبية الموجهة، فتوضح النتائج أن موقع قناة CNN-Arabic لم يستخدم في أثناء معالجته للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي سوى (العنوان الرئيسي). فقد حازت هذه الفئة على نسبة مطلقة تساوي 100%.

على عكس ذلك، فقد استخدم موقع قناة TRT التركي (العنوان الرئيسي + الثانوي)، بشكل مطلق في أثناء معالجته للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي بما نسبته (100%).

(2) اللون في العناوين

تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة غلب استخدامها للعنوان الملون في أثناء معالجتها للموضوعات المتعلقة بقتل خاشقجي، بما نسبته (53%). أما استخدامها للعنوان غير الملون، فقد وصل إلى نسبة (47%).

وبالنسبة لكل موقع على حدة، فتبين النتائج أن موقع قناة الجزيرة استخدم العناوين الملونة بشكل كلي بما نسبته (100%)، ولم يلجأ إطلاقاً إلى استخدام العنوان غير الملون.

وعلى النقيض من ذلك، فقد استخدم الموقع الإلكتروني لقناة العربية العنوان غير الملون في أثناء معالجته لموضوعات قتل خاشقجي بشكل مطلق وبنسبة (100%)، ولم يلجأ إلى استخدام العنوان الملون بتاتاً.

وفيما يتعلق بالمواقع الأجنبية الموجهة، تؤكد النتائج أن موقعي CNN Arabic الأمريكي وTRT التركي لم يستخدما العنوان الملون في أثناء معالجتهما لقضية قتل خاشقجي، بل استخدما العنوان غير الملون بشكل مطلق وبنسبة (100%).

(3) الصور

تبين بيانات الجدول رقم (4) أن الصور الشخصية تصدرت قائمة أنواع الصور على المستوى العام، فبلغت ما نسبته (47.4%)، تلتها في المرتبة الثانية الصور الخبرية بنسبة (22.4%)، وجاءت الصور الأرشيفية في المرتبة الثالثة بنسبة وصلت إلى (19.8%)، واحتلت فئة (بدون صور) المرتبة الأخيرة بنسبة (10.4%). ويشار إلى أن الأخبار التي لم تكن تحتوي على صور كانت قد استخدمت مقاطع فيديو عوضاً عنها.

وبالنسبة لكل موقع على حدة، فتشير النتائج إلى أن الصور الأرشيفية احتلت المرتبة الأولى في موقع قناة الجزيرة بنسبة (36.6%)، تلتها في المرتبة الثانية الصور الشخصية بنسبة (34.1%)، أما الصور الخبرية، فقد جاءت في المرتبة الثالثة وشكلت ما نسبته (11.4%)، أما المرتبة الأخيرة، فقد شغلتها فئة (بدون صور) بنسبة وصلت إلى (17.9%).

وفيما يخص موقع قناة العربية، توضح النتائج أن الصور الشخصية احتلت المرتبة الأولى بما نسبته (56.9%)، تلتها في المرتبة الثانية الصور الخبرية بنسبة (39.1%)، وفئة (بدون صور) في المرتبة الثالثة بنسبة (3.7%). أما المرتبة الأخيرة، فقد شغلتها الصور الأرشيفية بنسبة (0.1%).

وفيما يتعلق بالمواقع الإخبارية الأجنبية الموجهة، تبين النتائج أن الصور الشخصية تصدرت القائمة في موقع قناة CNN-Arabic بما نسبته (77.5%)، تلتها في المرتبة الثانية الصور الخبرية بنسبة (21.8%). أما فئة (بدون صور) فقد شغلت المرتبة الثالثة بنسبة (5.7%)، ولم تحظَ الصور الأرشيفية بأي تكرار.

أما موقع قناة TRT التركي، فتدل النتائج على أن الصور الشخصية بقيت تحتل المرتبة الأولى بنسبة (56.1%)، تلتها في المرتبة الثانية الصور الخبرية بنسبة وصلت إلى (40.7%). أما الصور الأرشيفية، فشغلت المرتبة الثالثة بنسبة (2.9%)، واحتلت فئة (بدون صور) المرتبة الأخيرة بما نسبته (0.3%).

(4) الفيديو

تدل نتائج الجدول رقم (4) على أنه غلب عدم استخدام الفيديو في أثناء معالجة المواقع العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي؛ إذ بلغت نسبة (لم يستخدم فيديو) مايقارب (89.6%). أما نسبة استخدام الفيديو فكانت (10.4%). وبالنسبة لكل موقع على حدة، تؤكد نتائج الجدول السابق أن نسبة عدم استخدام موقع الجزيرة للفيديو بلغت (82.1%)، أما نسبة استخدامه للفيديو فوصلت إلى (17.9%).

أما فيما يخص موقع قناة العربية، فيتضح من النتائج السابقة أن نسبة عدم استخدام الموقع للفيديو في أثناء فترة المعالجة وصلت إلى (96.3%)، بينما استخدمه الموقع بنسبة وصلت إلى (3.7%).

وفيما يتعلق بالمواقع الإخبارية الأجنبية الموجهة، فتبين النتائج أن موقع قناة CNN-Arabic لم يستخدم الفيديو في أثناء معالجته لموضوعات مقتل خاشقجي بما نسبته (99.3%)، بينما استخدمه بنسبة بسيطة وصلت إلى (0.7%).

أما بالنسبة لموقع قناة TRT التركي، فتبين النتائج أنه لم يستخدم الفيديو في أثناء معالجته لموضوعات مقتل خاشقجي بما نسبته (99.7%)، بينما استخدمه بنسبة بسيطة وصلت إلى (0.3%).

خامساً- اتجاهات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

الجدول (5): اتجاهات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

#	الموقع / اتجاهات المعالجة	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	الاتجاهات المؤيدة	0	0	360	49.2	93	22.2	8	2.1	461	14.2
2	الاتجاهات المحايدة	234	13.6	163	22.3	102	24.4	165	43.7	664	20.4
3	الاتجاهات المعارضة	983	57	32	4.4	19	4.5	7	1.9	1041	32
4	بدون اتجاهات	508	29.4	176	24.1	204	48.8	198	52.4	1086	33.4
المجموع		**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**
الدلالة الإحصائية = Chi^2(00.000) =(17.173)											

تدل بيانات الجدول رقم (5) على أن فئة (بدون اتجاهات) احتلت المرتبة الأولى في قائمة اتجاهات معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بقتل خاشقجي؛ فقد بلغت ما مجموعه (1086) تكراراً، بما نسبته (33.4%)، وهذا يدل على أن المواقع قامت بنقل الوقائع والأحداث بشكل وصفي وبأسلوب موضوعي وسردي، تلتها في

المرتبة الثانية الاتجاهات المعارضة بتكرار بلغ (1041) ونسبة وصلت إلى (32%). أما المرتبة الثالثة، فقد شغلتها الاتجاهات المحايدة بنسبة (20.4%)، وأما الاتجاهات المؤيدة، فقد استقرت في المرتبة الرابعة والأخيرة بما نسبته (14.2%).

وفيما يخص كل موقع على حدة، تشير نتائج الجدول إلى أن فئة الاتجاهات المعارضة تصدرت القائمة في موقع قناة الجزيرة بما مجموعه (983) تكراراً بنسبة (57%). ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة السياسة التحريرية للجزيرة التي يمكن اعتبارها معادية للسعودية، والتي حاولت معارضة كل التصريحات والبيانات التي أدلت بها الحكومة السعودية إزاء القضية ومهاجمتها، بل إنها قامت بتثبيت أدلة على تورط السعودية بمقتل خاشقجي، تلتها في المرتبة الثانية فئة (بدون اتجاهات) بتكرار بلغ (508) وبنسبة وصلت إلى (29.4%). أما الاتجاهات المحايدة فبقيت مستقرة في المرتبة الثالثة بما نسبته (13.6%)، ولم تحظَ الاتجاهات المؤيدة بأي تكرار.

وبالنسبة لموقع قناة العربية، تفوقت فئة الاتجاهات المؤيدة على بقية الاتجاهات؛ إذ احتلت المرتبة الأولى على قائمة الاتجاهات بنسبة (49.2%). وقد يعود ذلك إلى أن قناة العربية اتخذت من نفسها أداة للدفاع عن الحكومة السعودية، داحضة كل الاتهامات الموجهة إليها من قطر وتركيا وبعض الدولالأخرى حول ما أُشيع عن تورط السعودية في قتل الصحفي جمال خاشقجي، تلتها في المرتبة الثانية فئة الاتجاهات المحايدة بما نسبته (42.1%). أما الاتجاهات المحايدة فبقيت في المرتبة الثالثة بنسبة وصلت إلى (22.3%)، وأما المرتبة الأخيرة فقد شغلتها فئة الاتجاهات المعارضة بنسبة (4.4%).

وفيما يتعلق بالمواقع الإخبارية الأجنبية الموجهة، بينت النتائج أن فئة (بدون اتجاهات) سيطرت على قائمة الاتجاهات؛ إذ جاءت في المرتبة الأولى بما نسبته (48.8%)، تلتها في المرتبة الثانية فئة الاتجاهات المحايدة بنسبة (24.4%). أما المرتبة الثالثة فقد شغلتها فئة الاتجاهات المؤيدة بنسبة (22.2%)، وبقيت فئة الاتجاهات المعارضة مستقرة في المرتبة الأخيرة بنسبة (4.5%).

أما في موقع قناة TRT التركي، فقد احتلت فئة (بدون اتجاهات) المرتبة الأولى بنسبة (52.4%)، تلتها فئة الاتجاهات المحايدة في المرتبة الثانية بنسبة (43.7%). وفيما يخص فئة الاتجاهات المؤيدة فقد شغلت المرتبة الثالثة بنسبة (2.1%)، وبقيت فئة الاتجاهات المعارضة تحتل المرتبة الأخيرة بنسبة (1.9%).

وتؤكد نتائج الجدول رقم (5) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فئة الاتجاهات؛ إذ إنها دالة عند مستوى الدلالة (0.00)، وكانت الفروق في الفئات الفرعية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفئة الفرعية (الاتجاهات المعارضة)، لصالح موقع قناة الجزيرة. فبينما احتلت هذه الفئة المرتبة الأولى في ذلك الموقع، فإنها جاءت في المرتبة الأخيرة في موقع قناة كل من (العربية وCNN-Arabic وTRT).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الفئة الفرعية (الاتجاهات المؤيدة)، لصالح موقع قناة العربية؛ ففي حين احتلت هذه الفئة المرتبة الأولى في ذلك الموقع، فإنها جاءت في المرتبة الأخيرة في موقع قناة الجزيرة، وفي المرتبة الثالثة في موقع كل من (CNN-Arabic وTRT).

سادساً- حجم معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

تظهر نتائج الجدول رقم (6) أن حجم معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لموضوعات قتل خاشقجي كان متوسطاً؛ إذ احتلت فئة (من 250 كلمة إلى 500 كلمة) المرتبة الأولى على مستوى المجموع العام بتكرار بلغ (1251) وبما نسبته (38.5%). أما المرتبة الثانية، فقد احتلتها فئة المعالجة العميقة (أكثر من 500 كلمة) بنسبة (35.2%)، وشغلت المعالجة السطحية (أقل من 250 كلمة) المرتبة الأخيرة بنسبة وصلت إلى (26.3%).

الجدول (6): حجم معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

#	الموقع / حجم المعالجة	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	معالجة سطحية (أقل من 250 كلمة)	358	20.8	212	29	129	30.9	180	47.6	856	26.3
2	معالجة متوسطة (من 250إلى 500 كلمة)	653	37.9	264	36.1	154	36.8	157	41.5	1251	38.5
3	معالجة عميقة (أكثر من 500 كلمة)	714	41.4	255	34.9	135	32.3	41	10.8	1145	35.2
المجموع		**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**
الدلالة الإحصائية = $Chi^2(00.001) = (11.649)$											

تظهر نتائج الجدول رقم (6) أن حجم معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لموضوعات قتل خاشقجي كان متوسطاً؛ إذ احتلت فئة (من 250 كلمة إلى 500 كلمة) المرتبة الأولى على مستوى المجموع العام بتكرار بلغ (1251) وبما نسبته (38.5%). أما المرتبة الثانية، فقد احتلتها فئة المعالجة العميقة (أكثر من 500 كلمة) بنسبة (35.2%)، وشغلت المعالجة السطحية (أقل من 250 كلمة) المرتبة الأخيرة بنسبة وصلت إلى (26.3%).

وفيما يخص كل موقع على حدة، توضح بيانات الجدول السابق أن المعالجة العميقة (أكثر من 500 كلمة) احتلت المرتبة الأولى في القائمة في موقع قناة الجزيرة بما نسبته (41.4%)، وهذا يدل على أن قناة الجزيرة اهتمت بالحدث المتناول بشكل كبير وموسع، وأعطته أبعاداً كثيرة من التحليل والتفسير. وهذه النتيجة تدل على المساحات الكبيرة التي أفردتها قناة الجزيرة لتغطية حدث مقتل خاشقجي. وجاءت المعالجة المتوسطة (من250 إلى 500 كلمة) في المرتبة الثانية بنسبة (37.9%)، وبقيت المعالجة السطحية (أقل من 250 كلمة) مستقرة في المرتبة الأخيرة بما نسبته (20.8%).

أما في موقع قناة العربية، فاحتلت المعالجة المتوسطة (من 250 إلى 500 كلمة) المرتبة الأولى بما نسبته (36.1%)، تلتها في المرتبة الثانية المعالجة العميقة (أكثر من 500 كلمة) بنسبة (32.3%)، وبقيت المعالجة السطحية (أقل من 250 كلمة) مستقرة في المرتبة الأخيرة بما نسبته (29%).

وفيما يتعلق بالمواقع الإخبارية للقنوات الأجنبية الموجهة، تبين بيانات الجدول السابق أن المعالجة المتوسطة (من 250 إلى 500 كلمة) احتلت المرتبة الأولى في موقع قناة CNN-Arabic بما نسبته (36.8%)، تلتها المعالجة العميقة في المرتبة الثانية بنسبة (32.3%)، وبقيت المعالجة السطحية (أقل من 250 كلمة) مستقرة في المرتبة الأخيرة بنسبة وصلت إلى (30.9%).

وعلى خلاف السابق، فإن المعالجة السطحية (أقل من 250 كلمة) احتلت المرتبة الأولى في موقع قناة TRT التركي، بما نسبته (47.6%)، تلتها في المرتبة الثانية المعالجة المتوسطة (من 250 إلى 500 كلمة) بنسبة (41.5%). أما المعالجة العميقة (أكثر من 500 كلمة) فقد شغلت المرتبة الأخيرة بنسبة وصلت إلى (10.8%).

وتدل نتائج الجدول رقم (6) على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فئة حجم المعالجة؛ إذ إنها دالة عند مستوى الدلالة (0.001). وكانت الفروق في الفئة الفرعية (المعالجة العميقة "أكثر من 500 كلمة") لصالح موقع قناة الجزيرة؛ فبينما احتلت هذه الفئة المرتبة الأولى في ذلك الموقع، فإنها جاءت في المرتبة الثانية في موقع قناة كل من قناتي (العربية وCNN-Arabic) وفي المرتبة الأخيرة في موقع قناة TRT التركي.

سابعاً- الأساليب التفاعلية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

7/1 الأساليب التفاعلية

الجدول (7): وسائل التفاعلية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

#	الموقع / الأساليب التفاعلية المستخدمة	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	المشاركة في الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي	1725	25	0	0	0	0	378	50	2103	21.1
2	إرسال الموضوع عبر البريد الإلكتروني	1725	25	0	0	0	0	0	0	1725	17.3
3	الردود والتعليقات	0	0	731	50	0	0	0	0	731	7.3
4	الارتباطات التشعبية	1725	25	0	0	418	50	0	0	2143	21.5
5	تقييم الموضوع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	الكلمات المفتاحية (الدلالية)	1725	25	731	50	418	50	378	50	3252	32.7
المجموع		**6900**	**100**	**1462**	**100**	**836**	**100**	**756**	**100**	**9954**	**100**

أكدت بيانات الجدول (7) أن المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة حرصت على استخدام أساليب تفاعلية مختلفة في أثناء فترة معالجتها للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي. وقد تنوعت هذه الأساليب لتكون عناصر جذب للقارئ ووسائل غير تقليدية تمكنه من التفاعل مع الموضوع، لتبرهن بذلك على أن المواقع الإخبارية خرجت من عباءة التقليدية، وسمحت للجمهور بالتفاعل والمشاركة في الموضوع بمختلف الأساليب. وتفاوتت نسب استخدام الأساليب التفاعلية في كل موقع. فعلى مستوى المجموع العام سيطرت فئة الكلمات المفتاحية على المرتبة الأولى بتكرار بلغ (3252) وبما نسبته (32.7%). أما المرتبة الثانية، فقد احتلتها الارتباطات التشعبية بنسبة وصلت إلى (21.5%). أما فئة المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي فشغلت المرتبة الثالثة بنسبة (17.3%)، في حين جاءت الردود والتعليقات جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة بما نسبته (7.3%)، ولم تحظَ فئة تقييم الموضوع بأي تكرار.

وبالنسبة لكل موقع على حدة، تشير نتائج الدراسة إلى أن موقع قناة الجزيرة استخدم الأساليب (الكلمات المفتاحية، والارتباطات التشعبية، ومشاركة الموضوع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وإرسال الموضوع عبر البريد الإلكتروني، والردود والتعليقات) في جميع موضوعاته التي تناولها في أثناء معالجته لقضية مقتل خاشقجي، وقد حازت الفئات السابقة على تكرار بلغ (1725) لكل منها بما نسبته (25%) لكل فئة من الفئات.

وفيما يخص موقع قناة العربية، فقد حرص على استخدام الأساليب (الكلمات المفتاحية، والردود والتعليقات) في جميع موضوعاته التي تناولها في معالجة مقتل خاشقجي بما نسبته (50%) لكل فئة.

وفيما يتعلق بالمواقع الإخبارية الأجنبية الموجهة، توضح نتائج الجدول السابق أن الموقع الإخباري لقناة CNN-Arabic دأب على استخدام الأساليب التفاعلية (الكلمات المفتاحية، والارتباطات التشعبية) في جميع موضوعاته المتعلقة بمقتل خاشقجي، بما نسبته (50%) لكل فئة.

أما بالنسبة لموقع قناة TRT التركي، فقد أولى استخدام الأساليب التفاعلية (الكلمات المفتاحية، والمشاركة في الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي) اهتماماً كبيراً في جميع موضوعاته المتعلقة بمقتل خاشقجي، بما نسبته (50%) لكل فئة.

7/2 الخدمات الإليكرونية الإضافية

الجدول (8): الخدمات الإليكرونية الإضافية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي.

#	الموقع / الخدمات الإليكرونية الإضافية	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	طباعة الموضوع	1725	33.3	0	0	0	0	378	100	2103	37.9
2	تكبير حجم الخط وتصغيره	1725	33.3	0	0	0	0	0	0	1725	31.1
3	الاستماع الصوتي	1725	33.3	0	0	0	0	0	0	1725	31.1
المجموع		**5175**	**100**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**5553**	**100**

تؤكد بيانات الجدول رقم (8) أن المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة حرصت على إبراز خدمات إليكرونية إضافية في أثناء معالجتها للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي. وتبين النتائج أن فئة (طباعة الموضوع) احتلت المرتبة الأولى على مستوى المجموع بما نسبته (37.9%)، وتساوت في المرتبة الثانية فئتا (تكبير حجم الخط وتصغيره، والاستماع الصوتي) بنسبة (31.1%) لكل منهما.

وفيما يخص كل موقع على حدة، تشير النتائج إلى اهتمام موقع قناة الجزيرة بتقديم الخدمات الإليكرونية الإضافية للجمهور خلال فترة المعالجة. وقد حرص الموقع على أن تكون هذه الخدمات مصاحبة لموضوعات المعالجة كافة. وقد تساوت الفئات (طباعة الموضوع، وتكبير حجم الخط وتصغيره، والاستماع الصوتي) في الاهتمام، فوصلت نسبة كل منها إلى (33.3%).

وتوضح نتائج الجدول السابق أن موقعي قناتي العربية و CNN-Arabic لم يتعاملا مع هذه الخدمات إطلاقاً خلال فترة المعالجة، وبذلك لم تحظَ أي فئة بأي تكرار في الموقعين.

أما فيما يتعلق بموقع قناة TRT التركي، فتبين النتائج أنه اهتم فقط بخدمة طباعة الموضوع التي حازت على نسبة (100%).

ثامناً- الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

تبين بيانات الجدول رقم (9) أن المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة استخدمت ستة أنواع من الأطر الإعلامية في أثناء معالجتها للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي خلال فترة الدراسة، تمثلت في (إطار المسؤولية، وإطار الصراع، وإطار الاستراتيجية، وإطار النتائج الاقتصادية، وإطار الاهتمامات الإنسانية، وإطار المبادئ الأخلاقية). وتوضح النتائج تفاوت نسب استخدام هذه الأطر من جانب المواقع المتناولة بالتحليل، فركزت على بعضها بشكل كبير في حين أهملت بعضها الآخر. واحتلّ إطار المسؤولية المرتبة الأولى بما مجموعه (1565) تكراراً وبما نسبته (48.1%)، مما يدل أن المواقع العربية والأجنبية الموجهة حرصت على إبراز المسؤولية الملقاة على عاتق المملكة العربية السعودية بما يخص قتل خاشقجي، ومسؤولية تركيا في الكشف عن الأدلة التي تقود إلى الكشف عن تفاصيل الجريمة، تلاه في المرتبة الثانية إطار الصراع بما نسبته (41.9%). ولعل ذلك يعود إلى الحرب الإعلامية والسياسية التي شُنت على السعودية من بعض الدول

مثل تركيا وقطر وغيرهما، والمهاترات التي حصلت نتيجة الكشف عن تورط ولي العهد السعودي في القضية، أما المرتبة الثالثة فشغلها (إطار المبادئ الأخلاقية) بما نسبته (5.2%)، بينما لم تتجاوز أطر: (الاستراتيجية، الاهتمامات الإنسانية، النتائج الاقتصادية) ما نسبته (5%).

الجدول (9): الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة لقضية مقتل خاشقجي

#	الموقع / الأطر الإعلامية	المواقع الإخبارية العربية				المواقع الإخبارية الأجنبية				المجموع الكلي	
		الجزيرة		العربية		CNN-Arabic		TRT			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	إطار المسؤولية	934	54.1	298	40.8	152	36.4	181	47.9	1565	48.1
2	إطار الصراع	729	42.3	408	55.8	154	36.8	71	18.8	1362	41.9
3	إطار الاستراتيجية	0	0	3	0.4	1	0.2	0	0	4	0.1
4	إطار النتائج الاقتصادية	6	0.3	2	0.3	0	0	0	0	8	0.2
5	إطار الاهتمامات الإنسانية	30	1.7	11	1.5	53	12.7	51	13.5	145	4.5
6	إطار المبادئ الأخلاقية	26	1.5	9	1.2	58	13.9	75	19.8	168	5.2
	المجموع	**1725**	**100**	**731**	**100**	**418**	**100**	**378**	**100**	**3252**	**100**

الدلالة الإحصائية = Chi^2(0.152) = (2.293)

وفيما يتعلق بكل موقع على حدة، توضح النتائج أن إطار المسؤولية احتل المرتبة الأولى في موقع قناة الجزيرة بما نسبته (54.1%). وقد يعود ذلك إلى طبيعة المادة الإخبارية التي بثتها قناة الجزيرة التي كانت تلقي اللوم فيها على الحكومة السعودية وتحملها مسؤولية جريمة قتل خاشقجي، وتثبت بالأدلة تورط ولي العهد السعودي وأتباعه في القضية، تلاه في المرتبة الثانية إطار الصراع بنسبة (42.3%)، بينما لم تتجاوز بقية الأطر: (الاستراتيجية، المبادئ الأخلاقية، النتائج الاقتصادية، الاهتمامات الإنسانية) نسبة (5%) لأي منها.

أما بالنسبة لموقع قناة العربية فتشير النتائج إلى أن إطار الصراع احتل المرتبة الأولى في قائمة الأطر بما نسبته (55.8%)؛ ذلك أن قناة العربية حاولت الرد على كافة التهم الموجهة للمملكة العربية السعودية، وتبرير موقفها، وتبرئة الحكومة السعودية ممثلة بولي العهد من الجريمة، تلاه في المرتبة الثانية إطار المسؤولية بنسبة (40.8%)، بينما لم تتجاوز بقية الأطر: (الاستراتيجية، المبادئ الأخلاقية، النتائج الاقتصادية، الاهتمامات الإنسانية) نسبة (5%) لأي منها.

وفيما يخص المواقع الإخبارية الأجنبية الموجهة، تدل النتائج على أن إطار الصراع احتل المرتبة الأولى بنسبة (36.8%)، تلاه في المرتبة الثانية إطار المسؤولية بنسبة مقاربة بلغت (36.4%). أما المرتبة الثالثة، فقد شغلها إطار المبادئ الأخلاقية بنسبة وصلت إلى (13.9%). وجاء إطار الاهتمامات الإنسانية في المرتبة الرابعة بما نسبته (12.7%)، ولم يحظَ إطار النتائج الاقتصادية بأي تكرار.

أما في موقع قناة TRT التركي، فقد احتل إطار المسؤولية المرتبة الأولى بما نسبته (47.9%)، تلاه في المرتبة الثانية إطار المبادئ الأخلاقية بنسبة (19.8%). أما إطار الصراع فقد شغل المرتبة الثالثة بنسبة (18.8%)، وجاء إطار الاهتمامات الإنسانية في المرتبة الرابعة بنسبة وصلت إلى (13.5%). وتؤكد النتائج أن إطار الاستراتيجية وإطار النتائج الاقتصادية لم تحظَيا بأي تكرار.

وتشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فئة الأطر الإعلامية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.152) وبذلك فهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

ملخص النتائج

1- ركزت المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة على موضوع "تصريحات حول القضية "، وكانت المواقع الموجهة الأجنبية أكثر إبرازاً له. فبينما احتل المرتبة الثانية في موقع قناة TRT التركي والثالثة في موقع قناة CNN-Arabic، فإنه جاء في المرتبة الرابعة في موقع قناة الجزيرة والثالثة في موقع قناة العربية.

2- اعتمدت المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة على "مصادرها الخاصة" في معالجتها لقضية قتل خاشقجي. وتفوقت مواقع قنوات (العربية، وTRT التركية وCNN-Arabic) على موقع قناة الجزيرة في ذلك. ففي حين احتلت مصادر الموقع الخاصة المرتبة الأولى في تلك المواقع، فإنها جاءت في المرتبة الثالثة في موقع قناة الجزيرة.

3- أبرزت المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة التقرير الصحفي كنمط صحفي رئيس في معالجتها لقضية قتل خاشقجي. وتفوقت مواقع قنوات (الجزيرة، والعربية، وCNN-Arabic) التي احتل فيها التقرير الصحفي المرتبة الأولى على موقع قناة TRT الذي احتل التقرير الصحفي المرتبة الثانية فيه.

4- سيطر استخدام العنوان الرئيسي على معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي.

5- غلب استخدام العنوان الملون على معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي.

6- هيمن استخدام الصور الشخصية على معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي.

7- غلب عدم استخدام الفيديو على معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي.

8- استحوذت فئة (بدون اتجاهات) على اهتمام المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة في معالجتها للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي. وقد تفوقت المواقع الأجنبية الموجهة في إبرازها على المواقع الإخبارية العربية. فبينما احتلت هذه الفئة المرتبة الأولى في موقعي قناتي (TRT،CNN) فإنها شغلت المرتبة الثانية في كل من موقعي الجزيرة والعربية.

9- أبدت المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة اهتمامها "بالمعالجة المتوسطة" في أثناء معالجتها للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي. وقد تفوق موقعا (العربية، CNN) على موقعي (الجزيرة، TRT)؛ فبينما احتلت المعالجة المتوسطة المرتبة الأولى في موقعي (العربية، و CNN) فقد جاءت في المرتبة الثانية في موقعي (الجزيرة، TRT).

10- برزت "الارتباطات التشعبية" كأسلوب رئيس للتفاعل خلال معالجة المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي.

11- حظي إطار المسؤولية باهتمام المواقع الإخبارية العربية والأجنبية الموجهة في أثناء معالجتها للموضوعات المتعلقة بمقتل خاشقجي. وقد تفوق موقعا (الجزيرة، و TRT) على موقعي (العربية، و CNN) في استخدامه؛ فبينما احتل المرتبة الأولى في كل من موقعي (الجزيرة، وTRT) فإنه احتل المرتبة الثانية في كل من موقعي (العربية، وCNN).

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

1. إبراز الموقف العربي الرسمي بشكل أكبر من جانب وسائل الإعلام، لا سيما العربية منها، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالدول العربية، والموضوعات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

2. الاستمرار في الاهتمام بالمصادر الخاصة والاعتماد عليها بشكل رئيس، لما تضفيه من مصداقية لدى الجمهور، والابتعاد عن هيمنة وكالات الأنباء الدولية في تدفق المعلومات.
3. إعطاء الأنماط الصحفية الأخرى حقها في الظهور الإعلامي، مثل: التحقيق الصحفي، والحديث الصحفي، لا سيما بالموضوعات المصيرية والحساسة، والقضايا الساخنة.
4. إظهار الإطار الأخلاقي وإطار الاهتمامات الإنسانية في معالجة الموضوعات ذات الطابع الانساني من جانب وسائل الإعلام، لدور هذه الأطر في وضع نص المادة الإخبارية في سياق قادر على جذب القراء وكسب تعاطفهم مع القضية.
5. إبراز الأساليب التفاعلية كافة من قبل المواقع الإخبارية، الأمر الذي يترتب عليه تفاعل جمهور المتابعين لتلك المواقع مع المادة الصحفية، وتسهيل تعاملهم معها، وهو ما يميز المواقع الإليكرونية عن غيرها من وسائل الإعلام التقليدية.

Coverage of News Channel Websites of Khashoggi's Killing Issue: A Comparative Analytical Study of Arab and Oriented Foreign News Sites

Hatem S. Alawneh
Faculty of Media، Yarmouk Univeriy، Irbid، Jordan.

Areen O. Al-Zou'bi
PHD Researcher in Political Media، KSA

Abstract

The issue of killing Saudi journalist Jamal Khashoggi was the focus of Arab and international public opinions due to considerations related to the regional and international context following ideological and political upheavals after the Gulf crisis in 2017. This study seeks to know the nature of coverage of Arab and oriented foreign channel websites of Khashoggi's killing issue، the most important topics and the size of coverage which was given to that issue by these sites. The study also aimed to identify the most important types of framing which emerged during the coverage period، The study was one of the descriptive studies that relied on the survey methodology through content analysis using (4) news sites; two Arab sites and two foreign sites were selected using a purposive sample. Regarding to the time frame of study، the researchers resorted to comprehensive inventory method، from the first day of the incident (2/10/2018) until the current study date (2/12/2018).The following are the main findings of the study:

1- The topic of (statements about the issue) emerged as the most important topic of coverage by the studied Arab and oriented foreign websites related to the killing of Khashoggi's by (11.6%)، followed by (the American position) with (11.4%).

2- The Arab and oriented foreign websites depended on a number of sources while covering the Khashoggi's killing issue، the most important of which was (sources of the site) which ranked first with (58.1%)، followed by the international news agencies by (21.9%).

3- The report dominated the list of press types used in the Arab and oriented foreign websites coverage of Khashoggi's killing، ranking first by (44.3%)، followed by news with (33.4%).

4- Hyperlinks have emerged as a major means of interaction during the Arab and oriented foreign websites coverage of Khashoggi's killing topics.

5- The responsibility frame ranked first in the studied Arab and oriented foreign websites coverage of Khashoggi's killing by (48.1%)، followed by the conflict frame (41.9%).

Keywords: Media coverage، Arab websites، Oriented foreign websites، Khashoggi's killing issue.

قائمة المراجع

- المراجع العربية

جراد، منال (2013). **معالجة المواقع الإليكرونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

جنابي، علاء (2016). **تغطية قناتي "الجزيرة" و"روسيا اليوم" للحملة العسكرية الروسية في سوريا**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.

الحيزان، محمد (2010). **البحوث الإعلامية: اسمها، أساليب تدريسها**. الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

زغيب، شيماء (2009). **مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

سيد، إيمان (2013). **دور القنوات الفضائية الأجنبية الموجهة باللغة العربية فى ترتيب أجندة النخبة نحو القضايا العربية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

صادق، حسني (2014). **أطر المعالجة الإعلامية للصراعات العربية الداخلية كما تعكسها المواقع الإليكرونية للفضائيات العربية والأجنبية الموجهة للمنطقة العربية واتجاهات النخبة نحوها**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية.

عبد الحميد، محمد (2010). **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**. القاهرة: عالم الكتب.

علاونة، حاتم، وعرين، الزعبي (2017). المعالجة الصحفية للعدوان الإسرائيلي على غزة في الصحافة الأردنية اليومية. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد (32)، العدد (4).

عويس، محمد (2018). الأطر الخبرية لتغطية الصحف الإليكرونية القطرية لأزمة قطر 2017. **Arab Media & Society**، العدد 25.

الفاتح، محمد (2010). **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**. القاهرة: عالم الكتب.

الفلاحي، صهيب (2011). **التغطية الإخبارية لموقعي الجزيرة وBBC العربية لمعركتي الفلوجة 2004**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.

اللبان، شريف، والمقصود، هشام (2012). **مقدمة في مناهج البحث الإعلامي**. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

المزاهرة، منال (2014). **مناهج البحث الإعلامي**. عمان: دار المسيرة.

مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلى (2008). **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. القاهرة: الدار المصرية - اللبنانية.

- المراجع الأجنبية

Alshathry، T. (2015). *A comparative framing analysis of ISIS in the online coverage of CNN and Al-Jazeera*. Master Thesis، Iowa State University.

Elsamni، A. (2016). *Framing Arab refugees in global news*. Master Thesis، American University in Cairo.

Fahmy، S. S. & Al- Emad، M. (2011). Al-Jazeera *vs* Al-Jazeera: A comparison of the network's English and Arabic online coverage of the US/Al Qaeda conflict. *International Communication Gazette، 73* (3)، 216-232.

دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى

عيسى المحتسب ومحمد الصادق •

تاريخ الاستلام 2019/1/21 تاريخ القبول 2019/3/27

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى درجة ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى، والكشف عن وجود فروق بين الجنسين في متوسطات درجات أفراد العينة حول دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم، وكذلك الكشف عما إذا كانت هناك فروق بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها تبعا لمتغيري المستوى الدراسي والرتبة التنظيمية. وتكونت عينة الدراسة من (380) طالباً وطالبة من أبناء الكتلة الإسلامية. واستخدم الباحثان مقياس منظومة القيم من إعدادهما. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى كان مرتفعا؛ فقد بلغ (78.4%)، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها تبعاً للمتغيرات التالية: الجنس، والمستوى الدراسي، والرتبة التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: قيادة الكتلة الإسلامية، منظومة القيم، جامعة الأقصى.

مقدمة

إن تكوين المجتمعات الإنسانية على اختلاف مشاربها وعقائدها وثقافاتها يعتمد بشكل أو بآخر على القيم المتوافرة لديها، لذا فقد اهتمت جميع الديانات والفلسفات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية بتعزيز القيم لأنها موجودة في كل مراحل ومحطات حياة الفرد، تلازمه في كل خطواته وتصرفاته وأحكامه، وباعتبارها (القيم) عنصرا مهما وضروريا للتقدم والازدهار في الثروة البشرية وذلك من خلال تنشئة الأجيال على اتجاهات ودوافع وأهداف تساعدهم على الارتقاء بأنفسهم والنهوض بمجتمعهم. وترتكز التربية على أسس علمية سليمة ومهارات فنية متخصصة ومجموعة من القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية والدينية والمعرفية، تجتمع وتشترك جميعاً لتقدم تربية سوية في تنشئة الجيل الذي يهدف من خلاله إلى تحقيق التطلعات المنشودة.

ولما كانت العملية التربوية جزءا مهما وضروريا لبقاء المجتمع المسلم، صار من المؤكد أن يهتم بها جميع المؤسسات التربوية المسؤولة عن هذه المهمة كالأسرة والمسجد ورياض أطفال والمدرسة والنادي ووسائل الإعلام والمكتبات والجامعات والتنظيمات السياسية... الخ، إذ إن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية نمط من أنماطه التربوية التي تلائم أوضاعه. وبالتالي فإن التربية لا تستطيع تحقيق أهدافها ما لم تكن نابعة من واقع المجتمع، علما بأن المجتمع الإسلامي يتميز عن غيره من المجتمعات في أنه يقوم على عقيدة منظمة لسلوك الإنسان مع خالقه وسلوكه مع نفسه ومع غيره (عبيدات، 2015، ص18).

وكذلك فإن لكل فرد إطاره القيمي الخاص الذي يميزه عن غيره. وتكون هذه القيم التي يكتسبها الفرد من خلال تفاعله مع محيطه الاجتماعي والسياسي والديني... الخ، ذات ثبات واستمرار نسبي. وفي المقابل، هي قابلة للتغير نتيجة أن التفاعل المستمر بين الفرد والبيئة، علما بأن تأخر الاهتمام بدراسة القيم داخل مجال علم النفس يرجع إلى اعتقاد علماء النفس أن دراسة الأحكام القيمية تقع خارج نطاق الفحوص الإمبريقية، وأنها لا تخضع للقياس، ولا تخضع للمعالجة التجريبية المعملية باعتبارها قوى عميقة لا عقلانية (خليفة، 1992، ص15).

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* قسم الارشاد النفسي، جامعة الاقصى، غزة، فلسطين.

وتلعب القيم دوراً أساسياً في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات؛ إذ إن منظومة القيم عند الغزالي لها وظائف وأفعال وظيفية تقوم بها، وإن كل نسق فرعي من منظومة القيم والأخلاق وظيفته التي يقوم بها لخدمة النفس البشرية (الجهني، 2017، ص266)، وهي (منظومة القيم) تساهم في تحديد الفلسفات والأهداف، وتمنح الفرد القدرة على التكيف والتوافق مع من حوله وتحقيق الرضا النفسي، وتساعده في تشكيل شخصيته المتزنة القادرة على تحديد وتحقيق أهدافها؛ إذ ترى المدرسة السلوكية أن الفرد يغير قيمه وسلوكه بواسطة عمليات التربية وما يتخللها من ارتباط وتعزيز وعقاب، بعكس المدرسة التحليلية التي تنظر إلى القيم باعتبارها وسيلة لقمع الدوافع البدائية عند الفرد، كما تعتبر القيم وسيلة للحكم على سلوك الفرد، وأيضا تعتبر القيم معايير ومرجعيات وموجهات لخيارات الأفراد في مجالات الحياة، إذ تساعد الفرد في الحكم على الأشياء؛ صوابا وخطأ أو الإحساس بها، وتساعده في تحمل المسؤولية من خلال القدرة على تفهم كيانه الشخصي والتمعن في قضايا حياته الخاصة مما يؤدي إلى إحساسه بالرضا، وتجعله دائم الإحساس بالرضا والاطمئنان والثقة بالنفس، وتجنبه مظاهر الإحباط والضجر والسخط في جميع أحواله (عبود، بدون سنة، ص98).

والجدير بالذكر أن التربية الحديثة اليوم تواجه قضية مهمة وخطيرة؛ هي قضية تعليم القيم، وهي من أصعب الأشياء في عملية التعليم. ولأن الجامعة تعد مصدرا قيميا وممثلا قويا للنظم الثقافية العلمية والاجتماعية والتربوية، كان لا بد من الاستعانة بأساليب حديثة تولي القيم اهتماما أكبر، وتحدّ من التشتت والمعضلات الأخلاقية التي قد تحدث داخل الجامعة (الاستاذ حمدان، نقلا عن الزهراني، 1430هـ، ص5).

"والقيادة عنصر هام من عناصر حياة البشر لا تستطيع أي منظمة الاستغناء عنه، ابتداء من الأسرة وانتهاء بالدولة. فالناس بلا قائد عبارة مجموعات لا تحقق شيئا ولا تنجز مهمة، وتعيش على هامش الحياة دون تخطيط أو تنظيم" (طشطوش، 2008، ص19)

وتلعب القيادات الطلابية دوراً بارزاً في الأنشطة اللامنهجية داخل الجامعات، وتتطلب هذه الأنشطة سمات قيادية معينة، تظهر على الصعيد الطلابي داخل الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

والقيادة عندما ترتبط بعضو الكتلة الطلابية، فإنها تشير إلى ممارسة التأثير في المعتقدات والأعمال والقيم للآخرين من الطلبة الذين يحتك بهم عضو الكتلة الطلابية. ولما كان عضو الكتلة الطلابية يعتبر قائدا تربويا ومن خصائصه التأثير في الطلبة والتأثير في سلوكهم لأنه يمثل القدوة في سلوكه، ونظراً لأن العمل في المؤسسات التربوية والتعليمية له طبيعته الخاصة ومتطلباته الفريدة، فلا بد من أن تتوفر في القائد التربوي، وخصوصا عضو الكتلة الطلابية، القدرة على التأثير في الآخرين وتعزيز مجموعة من القيم التي تنعكس إيجابا على المجتمع، خصوصا في أوقات الأزمات والظروف الصعبة.

وفي هذا السياق عقدت جامعة قطر في مارس (2016) مؤتمر القيادة الطلابية (تقدم)، وكان من أبرز أهدافه؛ تطوير مجموعة من المهارات القيادية مثل العمل الجماعي، وقيادة التغيير، وحل المشكلات، وتحفيز الآخر، بالإضافة إلى تعزيز الوعي والالتزام نحو المواطنة الفعالة والمسؤولية الاجتماعية. (مؤتمر القيادة الطلابية الأول "تقدم"، ص2016).

وقد أوصى المشاركون في المؤتمر الطلابي الوطني الأول للمرحلة الثانوية (المواطنة وتحديات العصر، 2017) بعقد المؤتمرات الطلابية الهادفة لتنمية منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي لدى الطلبة، والعمل على تطوير قدراتهم عن طريق الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة. وأكدوا أهمية تعزيز المبادرات الطلابية الإبداعية التي تعكس روح الانتماء للوطن والتضامن وتحمل المسؤولية والقيادة.

وأكد معهد البحرين للتنمية السياسية في الدراسة التي أجرتها بن شمس (2017) ضرورة تنمية قيم المواطنة لطلبة الجامعة، وتطوير دور الجامعة في تعزيز المنظومة القيمية للطالب الجامعي (بن شمس، 2017، ص12)

ونتيجة للظروف التي أحدثها الاحتلال الصهيوني لفلسطين ولدت من رحم الجامعات الفلسطينية، قيادات طلابية متعددة، تتبع تيارات واتجاهات فكرية وتحررية مختلفة، لكل منها مبادئ وقيم معينة، تستوجب أن يكون لديها نمط معين من القيادة، وأن تتحلى بسمات معينة، ولعل من أبرز القيادات الطلابية؛ قيادات الكتلة الإسلامية -التي تمثل مجتمع هذه الدراسة- وهي تعتبر الذراع الطلابي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتتبنى فكرة الإسلام والجهاد سبيلا لتحرير فلسطين، وتحمل فكر الإخوان المسلمين وآيديولوجيتهم في فلسطين.

مشكلة الدراسة

ومن خلال ملاحظة الباحثين للتغيرات التي طرأت على المنظومة القيمية في المجتمعات العربية، والانتشار الكبير لاستخدام تكنولوجيا الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي بين أوساط الشباب، وفي ضوء نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت قيم المواطنة لدى الشباب، والبرامج الموجهة لتنمية تلك القيم، وفي ضوء كتابات المثقفين في السنوات القليلة الماضية حول التهديدات التي تواجه المواطنة وتؤثر في انتماء الشباب، واستنادا إلى الدراسات والبحوث التي تناولت المشكلات الاجتماعية والسلوكية لدى الشباب الجامعي التي تؤثر سلبا في سلوكياتهم كمواطنين صالحين؛ تتبلور مشكلة البحث الحالي في دراسة دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى بما يتلاءم مع روح القرن الحادي والعشرين.

ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما درجة ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

ما مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تعزى إلى متغير الجنس؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تعزى إلى متغير المستوى الدراسي؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تعزى إلى متغير الرتبة التنظيمية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

التعرف إلى درجة ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى.

الكشف عما إذا كانت هناك فروق بين الجنسين في متوسطات درجات أفراد العينة حول دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم.

الكشف عما إذا كانت هناك فروق بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز القيم منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تبعا لعاملي المستوى الدراسي والرتبة التنظيمية.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة اهميتها من خلال ما يلي:

الأهمية **النظرية**

- تكمن أهمية الدراسة في موضوعها (القيم)، ودورها في تشكيل شخصية الفرد، ودورها في النهوض بالمجتمع، وإضفاء المزيد من الفهم على طبيعة منظومة القيم التي تعد المرتكز الرئيس لإصلاح أي مجتمع سواء كان صغيرا أو كبيرا، من الأسرة إلى الجامعة.
- تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها شريحة مهمة وفئة عمرية لها دورها في بناء المجتمع.
- تكمن أهمية هذه الدراسة، كذلك، في واقع مجتمعنا الفلسطيني خاصة والعربي الإسلامي عامة الذي يبتعد شيئا فشيئا عن القيم التي هي مفتاح الدين الإسلامي ومبادئه.

الأهمية **التطبيقية**

- يمكن أن تفيد هذه الدراسة المؤسسات المنوطة بالتربية، ودور القائمين على التربية في تعزيز القيم، وما لها من دور في تحقيق النجاح والتقدم للفرد والأسرة والمجتمع.
- قد تقدم نتائج الدراسة الحالية شيئاً بسيطاً إلى الأكاديميين والباحثين وأولي الأمر، حول منظومة القيم وأثرها في صياغة الشخصية السوية المتزنة لأبناء الكتلة الإسلامية خاصة، ولكل فئات المجتمع الفلسطيني عامة.
- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في وضع أيدي ذوي الاختصاص على منظومة القيم لدى عينة الدراسة، والوقوف على واقعها ودرجتها وما أصابها من تغيرات، بغية تعزيز الموجود منها وإصلاح التغيرات غير المرغوب بها، بما يتناسب مع الدين وعادات وتقاليد المجتمع.
- قد تساعد الدراسة في تقديم معلومات عن مستوى القيم لدى أبناء الكتلة الإسلامية في جامعة الأقصى، مما قد يساعد الجامعة والكتلة الإسلامية، مدار البحث، إلى ضرورة الاهتمام بتعزيز القيم.

مفاهيم الدراسة

الكتلة **الإسلامية**

هي الجناح الطلابي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذي يتخذ من الجامعات والمدارس مركزاً لنشاطاته، وهي تجمع طلابي فلسطيني يتبنى التصور الإسلامي الشامل في المجالات التربوية والنقابية والاجتماعية والثقافية والرياضية، ويستمد أفكاره وتصوراته ومفاهيمه من الإسلام على منهج أهل السنة والجماعة؛ فالإسلام إطاره ومحوره، ويحتكم إلى الإسلام في كل تصرفاته، ويؤمن بأن الإسلام هو الحل لقضايانا ومشاكلنا، وأن لا نهضة لنا ولا عزة إلا بالإسلام، لذا يحمل رسالة الإسلام داخل الجامعة ويدعو إليه عقيدة ومنهجًا وأسلوبًا في الحياة (https://ar.wikipedia.org/wiki/).

تعريف **منظومة** القيم مفاهيمياً

عرف الزهراني (1430هـ) القيم بأنها معايير تستخدم للتحكم في السلوك وفي الاختيار بين الأهداف المتنوعة التي يطمح الفرد إلى تحقيقها، وبذلك فهي الموضوع الأكثر أهمية في حياة الإنسان، وعلى ضوئها يتم الحكم على سلامة سلوكه واستقامته أو انحرافه.

تعريف منظومة القيم إجرائياً

هي مجموعة من المعتقدات الشخصية التي يحملها الإنسان وتتكون لديه من خلال تفاعله مع البيئة المحيطة به، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو تعليمية أو دينية... الخ.

ويقاس مستواها لدى عينة الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص من خلال الإجابة على مقياس منظومة القيم الذي أعد خصيصا لهذا الغرض.

حدود الدراسة ومحدداتها

اقتصرت الدراسة الحالية على دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها من وجهة نظر أبناء الكتلة في جامعة الأقصى كحد موضوعي، وعلى أبناء حركة الكتلة الإسلامية في جامعة الأقصى كحد بشري، وتتحدد بدرجة صدق الأداة التي أعدها وطورها الباحثان واستخدمت لغايات جمع بيانات الدراسة وصدق استجابة أفراد العينة لفقراتها وثباتها وموضوعيتها، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017- 2018.

الدراسات **السابقة**

من خلال اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، فقد وجدا العديد من الدراسات المرتبطة بتعزيز القيم بشتى أشكالها، ولكن لم يجد الباحثان أي دراسة حاولت من قبل التعرف إلى دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم. وسيستعرض الباحثان أهم هذه الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة من الأحدث إلى الأقدم، ومنها:

هدفت دراسة الحازمي (2017) للتعرف إلى دور الجامعة التربوي في تعزيز القيم الخلقية في المجتمع الطلابي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن واقع دور الجامعة في تنمية القيم الخلقية جاء بدرجة كبيرة عند أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وإلى وجود فروق ذات دلالة احصائية لدى الطلبة تعزى إلى الجنس بخصوص واقع دور الجامعة التربوي في تنمية القيم الخلقية لصالح الإناث.

وهدفت دراسة الجهني (2017) إلى استخدام منهج التحليلات المقارنة من أجل تحليل منظومة القيم والأخلاق بنائيا ووظيفيا وديناميكيا وفقا للنظرية العامة في الفعل والأنساق الاجتماعية. وقامت الدراسة بوصف منظومة القيم والأخلاق في الثقافة العربية الإسلامية للغزالي وفي الثقافة الغربية لبارسونز. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك اتفاقا بين الغزالي وبارسونز -أو بين الثقافتين- في عدد من أنساق القيم، وأن هناك اختلافا بين الغزالي وبارسونز في نسق قيمي واحد، وهذا الاختلاف يعود لاختلاف الثقافتين.

وهدفت دراسة حسن (2015) إلى التعرف إلى دور الأندية الطلابية المختلفة بجامعة الدمام في تعزيز قيمة التعاون ومعرفة نسبة تمتع عينة الدراسة بقيمة التعاون والتعرف على الفروق بين الأندية المختلفة في درجة امتلاك طالباتها لقيمة التعاون. وتكونت عينة الدراسة من (136) طالبة من المشاركات في الأندية الطلابية المختلفة، بالإضافة إلى عينة قوامها (128) طالبة ممن ليس لهن أي نشاط في الكلية. وقد رشح عن الدراسة وجود فروق دالة احصائيا بين درجات الطالبات المشاركات وغير المشاركات بالأندية الطلابية لصالح المشاركات، وعدم وجود فروق دالة احصائيا بين متوسطات الطالبات المشاركات وغير المشاركات في الأندية الطلابية في درجات تحصيلهن ومعدلهن الأكاديمي.

وهدفت دراسة سعيد (2015) إلى التعرف إلى دور عضو هيئة التدريس الجامعي في تعزيز القيم الخلقية الإسلامية للطالب الجامعي بمؤسسات التعليم العالي العربي الإسلامي. واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن عضو هيئة التدريس الجامعي يلعب دورا تربويا وخلقيا مع طلابه، ويمكنه تعزيز القيم الخلقية الإسلامية بالعديد من الأساليب كالقصة والقدوة الحسنة والتربية العملية وأسلوب ضرب الأمثال.

وهدفت دراسة العمري (2015) إلى الكشف عن درجة ممارسة القيم لدى طلبة الجامعة الأردنية. وقد تكونت عينة الدراسة من (1191) طالبا وطالبة. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن درجة ممارسة جميع مجالات القيم لدى طلبة الجامعة الأردنية كانت مرتفعة، وجاء ترتيبها على التوالي: القيم الفكرية ثم الاجتماعية ثم السياسية ثم الجمالية وأخيرا الاقتصادية.

كذلك أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الجنسين لصالح الإناث في درجة ممارسة القيم الفكرية والاجتماعية.

كما هدفت دراسة سعدية (2013) للتعرف إلى الأنساق القيمية لدى تلاميذ نهاية المرحلة الثانوية. وقد تكونت عينة الدراسة من (221) تلميذاً وتلميذة بولاية تيزي وزو في الجزائر. وقد بينت نتائج الدراسة أن النسق القيمي لدى التلاميذ موضع الدراسة جاء على النحو التالي: القيم النظرية ثم السياسية ثم الدينية ثم الاجتماعية ثم الاقتصادية ثم الجمالية. إن القيم الدينية احتلت أعلى المراتب في النسق القيمي لدى الإناث مقارنة بأقرانهن من الذكور، وأن النسق القيمي الذي يوجد في القيم النظرية والدينية له تنأثير في نجاح فئة الدراسة في امتحان شهادة البكالوريوس.

وهدفت دراسة الخوالدة (2013) إلى التعرف إلى درجة تمثل طلبة المرحلة الثانوية للمنظومة القيمية في ضوء التحدي التكنولوجي من وجهة نظر الطلبة والتعرف على الفروق في درجة التمثل تبعا لتغيرات الجنس والصف والسكن والمعدل. وقد تكونت عينة الدراسة من (1046) من الطلبة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة تمثل طلبة المرحلة الثانوية للمنظومة القيمية كانت متوسطة، أما في مجال القيم الدينية فكان بدرجة مرتفعة، وباقي مجالات القيم بدرجة متوسطة، مع وجود فروق دالة احصائيا بين متوسطات استجابات عينة الدراسة إلى متغير الجنس لصالح الإناث، وإلى متغير الصف لصالح طلبة الصف الثاني الثانوي.

وهدفت دراسة جودت (2013) إلى تحديد القيم التي تصاحب التفكير العلمي لدى طلاب كلية التربية الأساسية، والمشكلات التي تعيق تنمية القيم العلمية لديهم، ومعرفة أثر بعض المتغيرات كالتخصص والمستوى الدراسي على متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة. تكونت عينة الدراسة من (193) طالباً. وأسفرت نتائج الدراسة عن توافر بعض القيم العلمية الذاتية الموجبة والقيم العلمية الموجبة مع الغير لدى طلاب كلية التربية الاساسية، مع وجود بعض المشكلات المسئولة عن اعاقة نمو القيم العلمية لديهم، ووجود أثر للمستوى الدراسي وكان لصالح المستوى الدراسي الرابع.

هدفت دراسة المقدادي (2011) إلى الكشف عن درجة إسهام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد في ترسيخ المنظومة القيمية الإسلامية لدى طلبة الجامعة من وجهة نظر الطلاب. وتكونت عينة الدراسة من (793) من طلاب الجامعة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة إسهام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد في ترسيخ المنظومة القيمية الإسلامية لدى طلبة الجامعة كانت متوسطة، وأن مجال القيم العلمية احتلت المرتبة الأولى، تلتها القيم الإنسانية والشخصية، وأخيرا جاءت القيم الاجتماعية. وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى للسنة الدراسية بين السنتين الأولى والرابعة لصالح السنة الأولى.

وهدفت دراسة حمود (2011) للتعرف إلى منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية لدى تلاميذ نهاية المرحلة الثانوية. وقد طبقت الدراسة على عشر مدارس في مدينة دمشق. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق معنوية في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية تبعاً لمتغير الجنس لصالح الإناث.

وهدفت دراسة الطعاني (2010) للتعرف إلى المنظومة القيمية لمديري المدارس في الأردن وعلاقتها بالجنس والمؤهل العلمي والخبرة ومستوى المدرسة. وتكونت عينة الدراسة من (120) مديراً ومديرة. وأظهرت نتائج الدراسة أن ترتيب أنماط القيم السائدة لدى مديري المدارس في الأردن من وجهة نظرهم حسب درجة أهميتها كان كما يلي: قيم الانتماء، ثم الامتثال ثم الخيرية ثم الدعم ثم الاستقلالية ثم القيادة، مع عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعود إلى متغير الجنس والمؤهل العلمي والخبرة.

وهدفت دراسة الزهراني (2009) للتعرف إلى أثر القيم الشخصية والقيم التنظيمية في أداء العاملين في مؤسسات التعليم العالي، ومحاولة طرح نموذج مقترح لتحقيق التوافق القيمي بين الشخصية والقيم التنظيمية لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي السعودية. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج التوافق يقوم على مبدأ الجمع بين الانساق القيمية: القيم الشخصية والقيم التنظيمية، وأن للقيم التنظيمية والقيم الشخصية أثرا مباشرا

في أداء السلوك القيادي في منظمات العمل التربوي، وأن التعارض بين القيم الشخصية والقيم التنظيمية يؤدي إلى صراع قيمي وتنظيمي، مما يقلل الإنتاجية، وأن القيم المشتركة بين المنظمة والأفراد تعتبر مصدرا أساسيا لفاعلية الفرد والمنظمة على حد سواء.

وهدفت دراسة العيسي (1430هـ) إلى التعرف إلى تنمية القيم الأخلاقية لدى طلاب المرحلة المتوسطة من وجهة نظر معلمي التربية الإسلامية في محافظة القنفذه، والتعرف إلى اساليب تنميتها في التربية الإسلامية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي. واشتملت عينة دراسته على (161) من معلمي التربية الإسلامية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن بر الوالدين جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية للقيم الأخلاقية لدى الطلاب ثم الحرص على تأدية الصلاة، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات استجابة المفحوصين على جميع محاور مقياس الدراسة تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والتخصص.

وهدفت دراسة برهوم (2009) للتعرف إلى دور المعلم في تعزيز القيم الإيمانية لدى طلبة المرحلة الثانوية بمديريتي خانيونس وغرب غزة من وجهة نظر الطلبة، والكشف عن الفروق بين الجنسين في متوسطات درجاتهم نحو دور المعلم في تعزيز القيم الايمانية لديهم. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت عينة الدراسة من (400) طالب وطالبة، وأسفرت نتائج الدراسة عن قيام المعلم بدوره في تعزيز القيم الإيمانية لدى طلبة المرحلة الثانوية بنسبة جيدة، ووجود فروق ذات دلالة احصائية في المجالات والدرجة الكلية في متوسطات درجات أفراد العينة حول دور المعلم في تعزيز القيم الإيمانية يعزى لعامل الجنس لصالح الإناث ما عدا الإيمان بالرسل إذ لم يكن دالا إحصائيا.

وهدفت دراسة شموط (2009) إلى التعرف إلى المنظومة القيمية للأبوين وعلاقتها بالمنظومة القيمية لأبنائهم في المراهقة. واشتملت عينة الدراسة على (1398) من الآباء وأبنائهم الطلبة من الجنسين. وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة التدين والعمل للآخرة جاءتا في المرتبة الأولى ثم السعادة وأخيرا الاعتراف الاجتماعي بالنسبة للقيم الغائية، بينما احتلت قيمة الطموح المرتبة الأولى بالنسبة للقيم الوسيلية ثم الشجاعة فالنظافة، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود اتفاق كبير بين الجيلين وفروق قليلة ذات دلالة إحصائية بين الجيلين في خمسة قيم غائية وفي تسع قيم وسيلية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تباينت أهداف الباحثين المهتمين بموضوع القيم والشباب الجامعي؛ فقد اهتم بعض الدراسات بالتعرف إلى منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية لدى تلاميذ نهاية المرحلة الثانوية ومنها دراسة حمود (2011)، بينما هدفت دراسات أخرى إلى التعرف إلى الأنساق القيمية لدى تلاميذ نهاية المرحلة الثانوية كدراسة سعدية (2013)، أما دراسة حسن (2015) فهدفت إلى التعرف إلى دور الأندية الطلابية المختلفة في تعزيز قيمة التعاون بجامعة الدمام، وهدفت دراسة الحازمي (2017) إلى التعرف إلى دور الجامعة التربوي في تعزيز القيم الخلقية في المجتمع الطلابي، واقتصر الباحثون في مناهجهم على المنهج الوصفي والوصفي التحليلي والوصفي الارتباطي لتحقيق أهداف دراساتهم، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المتعلقة بالقيم بتناولها لدور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها، إذ لم يعثر الباحثان على أي دراسة مشابهة في البيئة الفلسطينية ولا في البيئة العربية ولا في الأجنبية -على حد علمهما- تناولت الأطر الطلابية عينة للدراسة، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة أسئلة الدراسة وفرضياتها، وبناء مقياس منظومة القيم، وفي تحليل النتائج وتفسيرها.

فرضيات الدراسة

بناء على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة قام الباحثان بصياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى مرتفع.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تعزى إلى متغير الجنس.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تعزى إلى متغير المستوى الدراسي.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تعزى إلى متغير الرتبة التنظيمية.

إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وذلك بحسب طبيعة الدراسة والحاجة إليها. ويقصد به ذلك المنهج الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى منها بالنسبة للمشكلة المطروحة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أبناء الكتلة الإسلامية في جامعة الأقصى، علما بأن الباحثين لم يتمكنا من معرفة عدد أفراد مجتمع الدراسة.

- عينة **الدراسة**

قام الباحثان باختيار عينة عشوائية من بين أبناء الكتلة الإسلامية في جامعة الأقصى، بحيث تمثل جزءا من مجتمع الدراسة. وقد بلغ عدد أفراد العينة (380) طالباً وطالبة.

الجدول (1): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	243	63.9
	أنثى	137	36.1
	المجموع	380	%100
المستوى الدراسي	الأول	61	16.1
	الثاني	130	34.2
	الثالث	108	28.4
	الرابع	81	21.3
	المجموع	380	%100
الرتبة التنظيمية	عنصر	175	46.1
	نقيب	161	42.4
	رقيب	44	11.6
	المجموع	380	%100

أداة الدراسة

بعد الرجوع للمصادر العلمية وبعض الدراسات السابقة ومنها دراسة الحازمي (2017)، ودراسة حسن (2015)، ودراسة سعدية (2013)، ودراسة الخوالدة (2013)، ودراسة الزهراني (2009)، ودراسة شموط (2009)، وكذلك بعض المقاييس المرتبطة بموضوع الدراسة منها مقياس برهوم (2009)، ومقياس جيدوري (2015)، ومقياس حسن (2017)،

ومقياس المقدادي (2011)، ومقياس العاجز (2007)، قام الباحثان بتقسيم المقياس المستخدم أداة للدراسة إلى ستة مجالات، هي القيم الاجتماعية، والشخصية، والأخلاقية (الدينية)، والسياسية (الوطنية)، والجمالية وأخيراً المعرفية، وكانت عدد فقراته (54) فقرة مقسمة على التوالي 9، 11، 10، 8، 8، 8. ومن أجل الحصول على تساوي أوزان عبارات المقياس، أعطيت التقديرات (4، 3، 2، 1، 0) لمقياس خماسي الدرجات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

طرق حساب الخصائص السيكومترية للمقياس

اولاً: الصدق

صدق المحكمين

قام الباحثان بعرض المقياس المكون من (72) فقرة تقريرية في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين، مقسمة على ستة مجالات بواقع (12) فقرة لكل مجال، تخضع لمقياس ليكرت. وقد صيغت جميعها في الاتجاه الإيجابي حيث تصحح بإعطاء المفحوص أربع درجات حال اختار موافق بشدة، وثلاث درجات حال اختار موافق، ودرجتين حال اختار محايد، ودرجة واحدة حال اختار غير موافق، وصفر حال اختار غير موافق بشدة. وتم استطلاع رأيهم حول محتوى المقياس موضع الدراسة من حيث قدرته على قياس ما أعد لقياسه، وما إذا كانت هناك فقرات يمكن إضافتها أو ينبغي حذفها، وتم إقرار المقياس بنسبة موافقة لا تقل عن 90% لجميع بنود المقياس، بعد حذف بعض الفقرات، وقد طبق المقياس على عينة استطلاعية شملت (50) طالبا وطالبة.

صدق الاتساق الداخلي

تم التحقق من صدق الاتساق من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال والدرجة الكلية للمقياس بواسطة برنامج (SPSS)، كما هو موضح في الجدول (2):

الجدول (2): معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية.

م	المجال	معامل الارتباط	Sig.
1	القيم الاجتماعية	**0.74	0.00
2	القيم الشخصية	**0.69	0.00
3	القيم الأخلاقية (الدينية)	**0.74	0.00
4	القيم الوطنية (السياسية)	**0.84	0.00
5	القيم الجمالية	**0.68	0.00
6	القيم المعرفية	**0.79	0.00

يتضح من الجدول (2) أن جميع المجالات كانت دالة إحصائيا؛ بمعنى وجود علاقة بين كل هذه المجالات والدرجة الكلية للمقياس حيث .sig (مستوى الدلالة) أقل من $\alpha = 0.05$.

الثبات

استخدم الباحثان طريقة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، لإيجاد معامل الثبات (Reliability Coefficients)، وذلك بالاستعانة بدرجات عينة الثبات السابقة. وقد تبين أن معامل الثبات يساوي (0.87).

ويبين الجدول رقم (3) الثبات لكل مجال من مجالات المقياس والدرجة الكلية للمقياس.

الجدول (3): يوضح معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباوخ.

م	المجال	معامل الارتباط
1	القيم الاجتماعية	0.85
2	القيم الشخصية	0.78
3	القيم الأخلاقية (الدينية)	0.92
4	القيم الوطنية (السياسية)	0.88
5	القيم الجمالية	0.78
6	القيم المعرفية	0.86
	الدرجة الكلية	0.87

المحك المعتمد في الدراسة (Ozent et، 2012)

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة، تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية؛ أي (5/4=0.8). وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس)، وهي واحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول رقم(4):

الجدول (4): المحك المعتمد في الدراسة.

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة التأييد
1 – 1.80	20% - 36%	منخفضة جدا
أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر من 36% - 52%	منخفضة
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52% - 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68% - 84%	مرتفعة
أكبر من 4.20 – 5	أكبر من 84% - 100%	مرتفعة جدا

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحثان على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات وعلى مستوى الفقرات في كل مجال. وقد حدد الباحثان درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة.

عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: ما مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى؟ تم استخدام النسب المئوية والرتب والمتوسط الحسابي، ويتضح ذلك في الجداول (5-11):

الجدول (5): يوضح المتوسطات الحسابية النسب المئوية والرتب لأبعاد منظومة القيم لدى أبنائها.

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	القيم الاجتماعية	3.98	0.51	79.7	2
2	القيم الشخصية	3.94	0.71	78.8	3
3	القيم الأخلاقية (الدينية)	3.85	0.6	77.1	5
4	القيم الوطنية (السياسية)	4.06	0.61	81.1	1
5	القيم الجمالية	3.82	0.62	76.4	6
6	القيم المعرفية	3.87	0.63	77.5	4
	البعد الكلي	3.92	0.47	78.4	

يتضح من الجدول (5) أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى كان مرتفعا؛ فقد بلغ (78.4%). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة برهوم (2009)، ومع دراسة المقدادي (2011) التي أسفرت عن درجة إسهام أعضاء هيئة التدريس في ترسيخ (6) قيم، ومع دراسة العمري (2015) التي أسفرت نتائجها عن أن درجة ممارسة طلبة الجامعة الأردنية لجميع مجالات القيم كانت مرتفعة، ومع دراسة المخزومي (2008) إلى حد ما التي توصلت إلى أن درجة ادعاء طلبة جامعة الزرقاء للقيم كانت ايجابية وناجحة، ومع دراسة الحازمي (2017) التي أكدت الأهمية الكبيرة التي تناط بدور الجامعة في تعزيز القيم الخلقية. وتختلف مع دراسة جبر (2000) التي أسفرت عن أن قيم الإنجاز والتنويع والتنظيم قليلة، وأن قيم وضوح الهدف قليلة جدا، والدرجة الكلية للقيم كانت قليلة جداً. ومع دراسة المقدادي (2011) التي أسفرت عن درجة إسهام متوسطة لأعضاء هيئة التدريس في ترسيخ (50) قيمة. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن تعليم القيم واجب ديني ووطني وأخلاقي على جميع أولي الأمر أن يقوموا به على أكمل وجه ليتمكنوا من صناعة أجيال سوية جسميا ونفسا وفكريا ووجدانيا وسلوكيا تكون قادرة على العبادة والعمل والعطاء والتضحية، خاصة أن الدين الإسلامي قد حض على تربية ابنائنا (سواء أبناء الحركة الإسلامية بشكل خاص أو الأطفال والطلبة بشكل عام) على القيم، فقال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: 9]. وورد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّمَا بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مكارم الأَخْلاقِ " (أحمد في مسنده)، وتعتبر (التربية على القيم) أمراً ضرورياً ومن أهم قضايا العصر، لما لها من دور أساسي في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ وتساعد الفرد في تشكيل شخصيته وتمنحه القدرة على التكيف والتوافق مع من حوله وتحقيق الرضا النفسي، وتوفر للفرد معايير للحكم على الأشياء بالصواب والخطأ، الحق والباطل، المسموح والممنوع، وتساعده في رسم طريقه وتحديد أهدافه وتحمل مسؤولياته، مما يساهم في زيادة درجة الثقة بالنفس والإحساس بالرضا لديه، والاطمئنان وتجنب مظاهر الإحباط والشعور بالاغتراب النفسي والاجتماعي في ظل انتشار العولمة والانفتاح والانسلاخ من انتماء الأفراد إلى كِيانهم ومجتمعهم، وغلبة الانانية وطغيان الفردية والمادية على حياة الأفراد، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر السلبية كالكذب والانتحار وانتشار الفاحشة، وانهيار منظومة القيم لدى الكثيرين، خاصة أن المنظمات والمؤسسات التي تقوم بدور تربوي (سواء كان دورها أساسيا أو يسير بالتوازي مع الدور الأساسي للمنظمة أو المؤسسة يؤدي دورا مهما في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها أو أفرادها بالتعليم النظري كما يحدث في الجامعة أو بالتعليم النظري وتوفير النموذج (القدوة الحسنة) كما يحدث لدى قيادة الكتلة الإسلامية، لأن أي زرع بلا أخلاق وقيم لن يثمر، خاصة أن قصص البطولة تستثير حلم البطولة عن طريق تقمص الشخصيات والتوحد معها، وخاصة بالنسبة إلى الأطفال الأكبر سنا نسبيا، الذين يحتاجون إلى نموذج يقتدون به ويقلدونه كحاجة نفسية من حاجاتهم الإنمائية في مرحلة الطفولة المتوسطة والمتأخرة بين 9-12 سنة (Sanchez, 1998).

ويتضح من الجدول (5) كذلك أن القيم الوطنية جاءت في المرتبة الأولى، ثم القيم الاجتماعية في المرتبة الثانية، تليها القيم الشخصية، فالقيم المعرفية، ثم القيم الاخلاقية، وأخيرا القيم الجمالية. وتتفق هذه النتيجة وتختلف في الوقت نفسه مع دراسة العمرى (2015) التي توصلت إلى أن القيم الفكرية جاءت في المرتبة الأولى ثم القيم الاجتماعية وتليها القيم السياسية، وفي المرتبة الرابعة حلت القيم الجمالية، وأخيراً القيم الاقتصادية. وتختلف كذلك مع دراسة (Rokeach, 1976) التي توصلت إلى أن قيمة التدين جاءت في رتبة متدنية. ويرجع البحثان هذا التباين في النتيجة بين الدراستين إلى أن التدين من أهم خصائص مجتمعنا الفلسطيني (مجتمع الدراسة)، بخلاف مجتمع دراسة Rokeach التي طبقت في أمريكا.

الجدول (6): يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجال القيم الاجتماعية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	نمت لدي قيمة التعاون مع الآخرين.	4.3	0.74	85.9	1
2	نمت لدي ضرورة التضامن مع الآخرين.	4.05	0.82	80.9	4
3	نمت لدي قيمة التعاطف مع الآخرين.	4.13	0.89	82.7	2
4	زادت لدي قيمة التزامي مع المجموعة والضوابط العامة.	4.07	0.82	81.3	3
5	زادت درجة تحملي للمسؤولية.	4.03	0.89	80.6	5
6	رغبتني بالعمل مع الجماعة.	3.85	0.88	77	6
7	جعلتني اقدم على تقديم المساعدة للآخرين.	3.82	0.97	76.5	7
8	نمت لدي المحافظة على ممتلكات الآخرين.	3.79	0.94	75.8	9
9	عززت لدي قيمة احترام مشاعر الآخرين وأحاسيسهم.	3.81	0.94	76.1	8
	الدرجة الكلية	3.98	0.51	79.7	

يتضح من الجدول (6) أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية بلغ (79.7%)، وهو مستوى مرتفع.

وبالنظر إلى الجدول (6)، يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (1)، التي نصت على: "نمت لدي قيمة التعاون مع الآخرين" وكانت نسبتها (85.9%)، كما يتضح أن الفقرة (8) التي نصت على: "نمت لدي المحافظة على ممتلكات الآخرين" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (75.8%)، من حيث دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية. ويعزو الباحثان هذه النتيجة المتمثلة في احتلال قيمة التعاون المرتبة الأولى بالنسبة للقيم الاجتماعية إلى أن الفرد يعيش في جماعة ولا يمكن له أن يسير أو ينهض إلا بمشاركة الآخرين، خاصة أن ديننا الحنيف يحث على التعاون في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾،(المائدة،2)، وهو (التعاون) فرض عين على كل مسلم؛ إذ يجب على كل مسلم أن يتعاون مع أخيه المسلم على ما فيه صلاح الدنيا وصلاح الآخرة، علما بأن التعاون على إطلاقه ليس قيمة خيرة، ولكنه التعاون المقيد بالبر والتقوى كما يتضح من الآية السابقة، وذلك لأن الإنسان ملزم بالاختلاط بمجتمعه والتعاون معه من أجل نفسه والجماعة؛ فهو لا يستطيع أن يبقى ويستثمر ما وهبه الله بلا تعاون مع الآخرين؛ فالطعام يحتاج إلى أرض صالحة وبذرة وزراعة وقاطف للثمار ومسوق وبائع... الخ، أما عن احتلال قيمة احترام ممتلكات الآخرين المرتبة الأخيرة؛ فيعزو الباحثان ذلك إلى أن هذه القيمة مسلم بها من أجل المحافظة على ممتلكات الغير في ديننا الإسلامي وضمن عادات مجتمع الدراسة وتقاليده.

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتب لفقرات مجال القيم الشخصية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	عززت لدي قيمة الثقة بالنفس.	4.17	1.06	83.5	1
2	حثتني على الإصرار من أجل الوصول للهدف.	3.91	0.98	78.1	7
3	رفعت من شجاعتي.	3.94	1.04	78.7	4
4	عززت لدي قيمة النظام والترتيب.	3.86	1.01	77.2	8
5	عززت لدي قيمة المرونة.	3.93	0.94	78.6	5
6	عززت لدي قيمة حب الاستطلاع.	3.93	1	78.6	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
7	نمت لدي قيمة العدل والعدالة.	3.89	0.98	77.9	9
8	عززت لدي قيمة المسؤولية.	3.96	1.07	79.1	3
9	عززت لدي قيمة ضبط النفس.	3.85	1.07	77	10
10	عززت لدي قيمة تقبل الانتقاد.	3.96	1.13	79.3	2
	الدرجة الكلية	3.94	0.71	78.8	

يتضح من الجدول السابق أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم الشخصية بلغ (78.8%)، وهو مستوى مرتفع.

وبالنظر إلى الجدول (7)، يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (1)، التي نصت على: "عززت لدي قيمة الثقة بالنفس" وبلغت نسبتها (83.5%)، ويتضح أن الفقرة (9)، التي نصت على: "عززت لدي قيمة ضبط النفس" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (77%)، من حيث دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى المتعلقة بالقيم الشخصية، ويعزو الباحثان هذه النتيجة المتمثلة في مجيء قيمة الثقة بالنفس في المرتبة الأولى من حيث القيم الشخصية إلى أن هذه القيمة جزء من تقدير الذات، وتعتبر حالة نفسية يكتسبها الفرد منذ نعومة أظافره وتبقى تلازمه وتدفعه نحو النجاح والتكيف النفسي والاجتماعي وتحقيق أهدافه، و(قيمة الثقة بالنفس) عامل مهم ورئيس لكل فرد إذ تمثل اتجاه الفرد نحو نفسه وبيئته، ولا يستطيع أي شخص أن يستغني عنها، لأنها تعكس إحساس الفرد بكفاءته النفسية والاجتماعية والجسمية والمعرفية... إلخ. ويجب أن نستثمر المواد الدراسية كاللغة العربية والتربية الإسلامية والوطنية في تعزيز مثل هذه القيم، إذ يؤكد اوبنهايم وطومي (Oppenhiem & Tomey, 1974) على أن مادة التربية الوطنية لا تقف عند نقل المعارف للطلاب، ولكنها تهدف أيضا إلى غرس الاتجاهات والقيم المشتركة، مثل مبدأ المسؤولية السياسية والتسامح والعدالة الاجتماعية، واحترام المسؤولين أو السلطات المسؤولة. https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/166-psychological-educational-studies-review/number-14-2017-psyco/2357-2017-06-04-15-10-19

ويعزو الباحثان احتلال قيمة ضبط النفس المرتبة الأدنى إلى أن هذه القيمة نادرا ما نجدها عند الكثير من الناس، خاصة أن التربية وتعزيز منظومة القيم يكون بالتعليم النظري وبتوفير القدوة الحسنة. وإن كنا نبحث عن قدوة فليس لدنيا أفضل من سيد الخلق وأشرف البشر سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-، الذي علمنا كيف نتحلى بقيمة ضبط النفس التي تساعدنا في السيطرة على مشاعر الغضب التي تنتابنا من وقت لآخر، وكيف نكون قدوة طيبة لغيرنا في التسامح والرحمة والعفو عند المقدرة، وهو القائل ضمن توجيهاته ووصاياه النبوية التي تحمل الكثير من المعاني الجميلة والسلوكيات الحضارية: "ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب"، ليتنا نتمكن من امتلاك أنفسنا وقت الغضب لنتجنب الكثير من المشاكل والأخطاء.

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتب لفقرات مجال القيم الأخلاقية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	عززت لدي قيمة الطيبة.	4.06	0.89	81.2	1
2	نمت لدي قيمة الامتنان.	3.74	0.95	74.8	10
3	عززت لدي التسامح.	4	0.9	80	2
4	عززت لدي قيمة النزاهة.	3.8	0.9	76.1	8
5	نمت لدي قيمة التبرع والتصدق بسخاء.	3.82	1.02	76.5	7
6	عززت لدي قيمة الايثار.	3.93	0.92	78.6	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
7	عززت لدي قيمة اكرام الضيف.	3.83	0.94	76.7	6
8	عززت لدي قيمة المساواة.	3.7	1.06	73.9	11
9	عززت لدي قيمة نصرة المظلوم.	3.86	0.95	77.3	4
10	أرشدتني إلى قول الحق.	3.78	1.07	75.6	9
11	وجهتني إلى افشاء السلام.	3.86	1.01	77.3	5
	الدرجة الكلية	3.85	0.6	77.1	

يتضح من الجدول (8) أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية بلغ (77.1%)، وهو مستوى مرتفع.

بالنظر إلى الجدول (8) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (1) التي نصت على: "عززت لدي قيمة الطيبة" وبلغت نسبتها (81.2%)، ويتضح أن الفقرة (8) التي نصت على: "عززت لدي قيمة المساواة" احتلت المرتبة الأدنى بنسبة مئوية مقدارها (73.9%) من حيث دور الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية. ويرجع الباحثان هذه النتيجة إلى أن طيبة القلب دلالة على سماحة الفرد وحبه للآخرين والتعاون معهم ومساعدتهم، وهي تكون تلقائية ونابعة من القلب ولا تنم عن ضعف الشخصية أو غباء أو تعاسة كما يظن البعض، إنما هي مظهر للتسامح ومعرفة الذات والشعور بالعز والطمأنينة حيث الرضا بقضاء الله وقدره، فيكون الفرد هادئا مطمئنا راضيا بما قسم الله له، يوقر الكبير ويعطف على الصغير، ولا يعرف الحسد، ويقابل الإساءة بالإحسان، ويلتمس الأعذار لأخيه المسلم إن قصر أو أخطا بحقه، وهو كذلك يوفق بين المتخاصمين، ويشكر من أسدى له معروفا، ولا يذكر بعطائه وفضله، ويصبر على الضيق والأحزان محتسبا ذلك عند الله، ويسعى دائما الى التعاون مع محيطه ومساعدة من حوله، ناهيك عن أنه يكون بارا بوالديه، متفانيا في عمله، موفيا بمواعيده، ويشعر بتأنيب الضمير بعد الخطأ أو التقصير تجاه الله سبحانه وتعالى، ويسعى لنشر السلام بين الناس. أما وجود فضيلة المساواة في المرتبة الأخيرة فيعزو الباحثان ذلك إلى أن المساواة، التي تعني حق التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن يكون لجميع البشر القيمة نفسها، وأنهم يجب أن يعاملوا بشكل متكافئ دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو المستوى الاجتماعي أو الاعاقة والرأي السياسي مطلب مهم ورئيس للجميع، وقد دعا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى عدم التمييز بين البشر، ومن قبله دعا ديننا الإسلامي دين العدل والمساواة والحق إلى ذلك إلا في بعض المواضع والأشياء، فالجماعة والجهاد واجبان على الرجال دون النساء، والقوامة للرجل، والطلاق بيد الزوج لا الزوجة، وثمة فروق أخرى في الدية والعقيقة والميراث وهذا الأمر بدهي متعارف عليه عند كل مسلم؛ إذ لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى.

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتب لفقرات مجال القيم الوطنية السياسية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	أرشدتني إلى حب الوطن	4.42	0.74	88.3	1
2	أرشدتني إلى احترام التنظيمات السياسية الاخرى	4.14	0.83	82.8	3
3	عزت لدي المواطنة الصالحة.	4.04	0.93	80.9	4
4	تدفعني إلى المشاركة في العمل التنظيمي.	4.16	0.93	83.2	2
5	نمت لدي قيمة والتضحية في سبيل الوطن.	4.03	0.94	80.5	5
6	عززت لدي قيمة الحرية	3.91	1	78.1	7
7	نمت لدي من قيمة الصبر على البلاء.	3.92	1.03	78.4	6
8	شجعتني على المشاركة في التظاهرات الوطنية السياسية	3.83	1	76.7	8
	الدرجة الكلية	4.06	0.61	81.1	

يتضح من الجدول (9) أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم الوطنية بلغ (81.1%)، وهو مستوى مرتفع.

بالنظر إلى الجدول رقم (9)، يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (1)، التي نصت على: "أرشدتني إلى حب الوطن" وكانت نسبتها (88.3%)، ويتضح أن الفقرة (8) التي نصت على: "شجعتني على المشاركة في التظاهرات الوطنية السياسية" احتلت المرتبة الأدنى بنسبة مئوية مقدارها (76.7%) من حيث دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم الوطنية (السياسية). ويرجع الباحثان هذه النتيجة المتمثلة في أن قيمة حب الوطن جاءت في المرتبة الأولى إلى أننا مجتمع مسلم، وأن ديننا الإسلامي يحثنا على تنمية الشعور بحب الوطن، والمحافظة عليه، والدفاع عنه ضد المعتدين، وحمايته منهم ومن أبناء جلدتهم ممن يسيئون إليه، وذلك استشعارا لما للوطن من أفضال سابقة ولاحقة على الفرد منذ نعومة أظفاره؛ ففيه الأرض الزاخرة بالخير والنعم التي يتربي عليها الأطفال والكبار ويتمتعون بها. ومن باب رد الجميل، ومجازاة الإحسان بالإحسان "هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ" (الرحمن، 60)، أن نحب هذا الوطن الغالي، ليس بالكلام أو البكاء أو الوقوف على الأطلال، وإنما يكون حب الوطن بمجموعة من الأفعال التي يجب أن نقوم بها لنثبت انتماءنا وولاءنا الحقيقي لوطننا الغالي، وهذا يكون باستشعار الأمل والخير والتفاؤل والإخلاص في العمل والبذل والعطاء والانتماء والتضحية بالمصالح الشخصية والفئوية الضيقة في سبيل حب الوطن، بل التضحية بكل غالٍ ونفيس كالنفس والمال والولد؛ فالأم في صناعتها لأجيال صالحة، والفلاح في أرضه، والتاجر في متجره، والكاتب في قلمه، والرسام في ريشته ولوحاته، والمعلم في مدرسته والطبيب في عيادته، والجندي بثباته وحمايته للحدود ووقوفه بأخف الأسلحة في وجه عدو متغطرس كلهم يجسدون حب الوطن الذي هو واجب على الجميع، وهو يعود على الفرد بالنفع والفائدة على المستويين الفردي والاجتماعي.

أما احتلال قيمة المشاركة في التظاهرات الوطنية السياسية المرتبة الأدنى، فيعزو الباحثان ذلك إلى اندفاع فئات الشعب كافة إلى المشاركة في التظاهرات والمواقف كافة التي تفضح العدو الصهيوني وتمنعه من تحقيق مآربه أو اندفاعها للمشاركة في تقديم المساعدة للمرابطين أو المتظاهرين دون أدنى حساب لأي شيء. وليس أدل على ذلك من مسيرات العودة التي لم تتوقف، بالرغم من عشرات الشهداء ومئات الإصابات التي ترتبت عليها.

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتب لفقرات مجال القيم الجمالية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	نمت لدي طرق التواصل الاجتماعي (اللباقة).	4.04	0.94	80.7	1
2	دفعتني إلى الاهتمام بشكلي.	3.91	0.9	78.2	2
3	نمت لدي تعلم الفن كالرسم، والموسيقى ...الخ.	3.81	0.91	76.2	3
4	نمت لدي حب الابتكار.	3.74	0.99	74.8	7
5	شجعتني على الاهتمام بنظافتي الشخصية.	3.73	0.93	74.7	8
6	عززت لدي وسائل التنسيق بين الأشياء.	3.8	0.98	76	4
7	نمت لدي روح الفكاهة.	3.74	1.01	74.9	6
8	دفعتني إلى التفاؤل.	3.77	0.98	75.5	5
	الدرجة الكلية	3.82	0.62	76.4	

يتضح من الجدول(10) أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم الجمالية بلغ (76.4%)، وهو مستوى مرتفع.

بالنظر إلى الجدول (10) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (1) التي نصت على: "نمت لدى طرق التواصل الاجتماعي (اللباقة)" وكانت نسبتها (80.7%). ويتضح أن الفقرة رقم (5)، التي نصت على "شجعتني على الاهتمام بنظافتي الشخصية" احتلت المرتبة الأدنى بنسبة مئوية مقدارها (74.4%)، من حيث دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها فيما يتعلق بالقيم الجمالية. ويرجع الباحثان مجيء تنمية طرق التواصل الاجتماعي(اللباقة) لدى الفرد في المرتبة الأولى لأن التواصل الاجتماعي فن يحتاج إلى مهارة، خاصة في الآونة الأخيرة، بل هو من أهم الفنون نظراً لاختلاف طباع الناس، فيقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: (يَأَيُهاَ اُلناسُ انا خَلَقنكم من ذَكَرٍ وأُنثَى وَجَعَلنكُمً شُعُوبًا وَقَبائلَ لَتَعارَفُوا ان أَكرمَكُم عندَ الله أَتقاَكُم إن الله عَلُيم خبيُر)، والجدير بالذكر أن الاتصال كالوميضٍ مهما كان الليل مظلما فهو يضيء أمامك الطريق دائماً، لأن من يستطيع توفير بناء جيد من حسن التعامل سيشعر بمتعة التعامل مع الآخرين، وحب الآخرين له ولمخالطته، خاصة أن الحاجة إلى الانتماء من الحاجات الاساسية للإنسان، والإنسان بالفطرة اجتماعي يحب تكوين العلاقات وبناء الصداقات، والفطرة السليمة ترفض الانعزال والانقطاع عن الآخرين إلا لساعات محددة من الجيد أن يختلي فيها الفرد بنفسه، فطرق التواصل تساعد الفرد على التفاهم والاستماع الجيد والنظر إلى الطرف الآخر عند الحديث معه واستخدام لغة الجسد مع التعاطف إن لزم الأمر، مما يسهم في بناء علاقات جيدة ومثمرة مع الآخرين، بل ويشعر الفرد بالثقة بالنفس والإنجاز ويساعده على النجاح في العمل ويخلق فرصا للقيادة لديه، ومن جهة أخرى يحد من النزاع والمشاكل ويخفف من حدة الاختلاف، ويساعد الفرد في تقبل الرأي الآخر والانتقاد.

أما احتلال قيمة النظافة الشخصية للمرتبة الأدنى، فيعزو الباحثان ذلك إلى أن النظافة قيمة تلازم الفرد من اللحظة الأولى في حياته، وهي مؤشر على سوائه وسبب لبقائه حياً قادراً على التفاعل مع الآخرين والتعلم والعمل والنجاح.

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتب لفقرات مجال القيم المعرفية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	نمت لدي القدرة على التخطيط الجيد.	4.11	0.92	82.1	1
2	عززت لدي قيمة تقبل الانتقاد.	3.87	0.95	77.4	4
3	عززت لدي الموضوعية.	3.89	0.95	77.7	3
4	عززت لدي قيمة التفكير بعقلانية.	4.03	0.87	80.6	2
5	نمت لدي تحرى الدقة عند القيام بعمل ما أو اتخاذ قرار ما.	3.64	1.03	72.8	6
6	عززت لدي قيمة التعلم.	3.82	0.98	76.4	7
7	نمت لدي امكانية تغيير افكاري غير المنطقية.	3.78	1.07	75.6	8
8	ارشدتني إلى تقبل الاختلاف.	3.86	0.96	77.2	5
	الدرجة الكلية	3.87	0.63	77.5	

يتبين من الجدول (11) أن مستوى ممارسة قيادة الكتلة الإسلامية لدورها في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم المعرفية بلغ (77.5%)، وهو مستوى مرتفع.

بالنظر إلى الجدول (11) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة (1) التي نصت على: "نمت لدي القدرة على التخطيط الجيد" وكانت نسبتها (82.1%). ويتضح أن الفقرة (7) التي نصت على: "نمت لدي إمكانية تغيير أفكاري غير المنطقية" احتلت المرتبة الأدنى بنسبة مئوية مقدارها (75.6%)، من حيث دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى فيما يتعلق بالقيم المعرفية. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن ترتيب أولوياتنا والتخطيط للمستقبل هو السعي للوصول إلى نقطة محددة الملامح وإدراك الهدف وتحديد الاتجاه؛ مما يجعل الفرد مستعدا للخطوات التالية، ويساعده على النجاح الذي يطمح لتحقيقه، وعلى الوصول إلى مستقبل مشرق للفرد والمجتمع ككل، باعتبار ذلك أحد أهم عناصر الإدارة الحديثة ومن أهم مسببات النجاح في جميع نواحي الحياة العملية والعلمية. إذ تؤكد أدبيات التنمية

البشرية أن ساعة تخطيط توفر أربع ساعات عمل، وأن الفشل يعود في الغالب إلى العشوائية وغياب التخطيط للمستقبل وعدم وضوح الأهداف وغياب الرؤية لاستشراف آفاق المستقبل. ويظهر هذا جلياً فيما أودعه الله في هذا الكون العظيم، فأبدع خلقه وأتقن كل شيء فيه، لنأخذ الحكمة والعبرة من هذا الصنيع؛ ألا وهو أهمية التخطيط والتنظيم. ويرجع الباحثان وجود قيمة تغيير الأفكار غير المنطقية في المرتبة الأخيرة إلى أن أفراد عينة الدراسة لا يمتلكون أفكارا غير منطقية، فحتى وإن زاغ أحدهم عن الطريق، فسرعان ما يعود إلى رشده ويستغفر ربه.

للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها تعزى إلى متغير الجنس (ذكر – أنثى)؟ وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار "ت" "T-test" لقياس دلالة الفروق بين مجموعتين.

يتبين من الجدول (12):

أن قيمة مستوى الدلالة (0.33)= .sig أكبر من $\alpha=0.05$، وعليه يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تبعاً لمتغير الجنس، وهو ما يحقق صحة الفرضية الثانية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الهندي (2001)، ومع دراسة العاجز (2007) التي توصلت لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطلبة نحو دور الجامعة في تنمية القيم لدى طلبتها تعزى لعامل الجنس، كما تتفق مع دراسة الحازمي (2017)، وتختلف مع دراسة مناعي (2013)، ودراسة برهوم (2009)، ومع دراسة ارحيم والحسين (2012) التي توصلت لوجود فروق في البناء القيمي لدى طلبة جامعة بغداد تبعا لمتغير الجنس، وكذلك تختلف مع دراسة جبر (2000) التي توصلت لوجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية للقيم بين الذكور والإناث لصالح الإناث. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن حقوق الجنسين ومسؤولياتها وفرصهما لا تعتمد على جنسهما، مع وجود مساواة بين الجنسين في التعلم والتدريب والملكية والتوظيف وتحديد الأهداف واتخاذ القرارات، والتمتع بجميع الحقوق في شتى مجالات الحياة. فالرجال والنساء أحرار في تطوير قدراتهم الشخصية بالشكل الذي يرونه مناسباً، لأن المساواة بين الجنسين من تعاليم ديننا الحنيف، إلا فيما أقر الله سبحانه وتعالى اختلافات هي لصالح الجنسين، مما يساعد كل طرف على القيام بالدور المنوط به على أكمل وجه في سبيل الارتقاء بنفسه واسرته ومجتمعه.

الجدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة المحسوبة ومستوى دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها وفق متغير الجنس.

البعد	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
القيم الاجتماعية	ذكر	243	3.98	0.52	0.006	0.99
	أنثى	137	3.98	0.49		
القيم الشخصية	ذكر	243	3.9	0.75	1.28	0.19
	أنثى	137	4	0.65		
القيم الأخلاقية	ذكر	243	3.83	0.61	0.84	0.400
	أنثى	137	3.89	0.58		
القيم الوطنية	ذكر	243	4.04	0.62	0.79	0.43
	أنثى	137	4.09	0.6		
القيم الجمالية	ذكر	243	3.79	0.63	1.05	0.29
	أنثى	137	3.86	0.6		
القيم المعرفية	ذكر	243	3.87	0.63	0.96	0.90
	أنثى	137	3.88	0.63		
الدرجة الكلية	ذكر	243	3.9	0.47	0.96	0.33
	أنثى	137	3.95	0.46		

للإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تعزى إلى متغير المستوى الدراسي؟ تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات.

يتبين من الجدول (13):

أن قيمة مستوى الدلالة (0.74)= .sig أكبر من $\alpha=0.05$، وعليه يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، وهو ما يحقق صحة الفرضية الثالثة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المخزومي (2008) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في درجة ادعاء القيم التربوية لدى طلبة جامعة الزرقاء من وجهة نظر الطلبة أنفسهم تعزى إلى متغير المستوى الدراسي، وتختلف مع دراسة الخوالدة (2013)، ومع دراسة كريج (Graig, 1989)، ومع دراسة فخرو (1995)، ومع دراسة العاجز (2007) التي توصلت لوجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطلبة نحو دور الجامعة في تنمية القيم لدى طلبتها تعزى إلى المستوى التعليمي لصالح المستويين الثالث والرابع، ومع دراسة المقدادي (2011) التي أسفرت عن وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات الطلاب تعزى للسنة الدراسية لصالح السنة الأولى. ويرجع الباحثان هذه النتيجة إلى أن القيم والأخلاق هي السبب الأساسي في ارتقاء الفرد ونمو الجماعة ونهوض المجتمع ونجاح العملية التعليمية وتأدية كل من هذه الأطراف دوره في التنمية. وهذا الأمر لا يتوقف كثيرا على المستوى التعليمي سواء تمثل في السنة الدراسية أو حتى في المؤهل العلمي، فمجموعة القيم والأخلاق هي رأس المال لكل فرد ومجتمع، وهي تساعد في تحقيق النمو والاحتكام إلى شرع الله والالتزام بعادات المجتمع وتقاليده وبها (القيم) يستطيع الفرد أن يقوم سلوكه ويحدد هدفه ويسعى إلى تحقيقه وكله عزيمة وثبات ولديه القدرة على اتخاذ قراراته وتحمل المسؤولية الكاملة تجاهها.

الجدول (13): نتائج تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) للتعرف إلى دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى وفق متغير المستوى الدراسي.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
القيم الاجتماعية	بين المجموعات	12.7	3	4.222	0.52	0.25
	داخل المجموعات	84.4	376	0.225		
	المجموع	97.1	379			
القيم الشخصية	بين المجموعات	20.2	3	6.726	0.78	0.62
	داخل المجموعات	173	376	0.459		
	المجموع	193	379			
القيم الأخلاقية	بين المجموعات	18.7	3	6.23	0.88	0.45
	داخل المجموعات	117	376	0.312		
	المجموع	136	379			
القيم الوطنية	بين المجموعات	31.3	3	10.443	0.84	0.25
	داخل المجموعات	109	376	0.291		
	المجموع	141	379			
القيم الجمالية	بين المجموعات	13.8	3	4.604	0.78	0.33
	داخل المجموعات	132	376	0.35		
	المجموع	146	379			

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
القيم المعرفية	بين المجموعات	9.43	3	3.142	0.85	0.45
	داخل المجموعات	140	376	0.374		
	المجموع	150	379			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	16.4	3	5.458	0.95	0.74
	داخل المجموعات	66.2	376			
	المجموع	82.6	379	0.176		

للإجابة عن السؤال الرابع الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها تعزى إلى متغير الرتبة التنظيمية؟ تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات.

يتبين من الجدول (14):

أن قيمة مستوى الدلالة (0.25) = .sig أكبر من $\alpha=0.05$، وعليه يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى تبعاً لمتغير الرتبة التنظيمية، وهو ما يحقق صحة الفرضية الرابعة. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى تشابه مجتمع الدراسة في كثير من مناحي الحياة مثل المنطقة السكنية وتقارب العمر والمستوى التعليمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تكوين منظومة قيمية متقاربة لدى جميع أفراد العينة باختلاف الرتبة التنظيمية. وذلك باعتبار أن منظومة القيم شيء أساسي يكتسبه الفرد من اندماجه في المجموعة أو المنظمة وحتى قبل ذلك، إذ إن كلا من الأسرة والمدرسة والمسجد يسعى إلى إكساب أطفال المجتمع القيم لتعينهم على الاندماج فيه.

الجدول (14): نتائج تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) للتعرف إلى دور قيادة الكتلة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها في جامعة الأقصى وفق متغير الرتبة التنظيمية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
القيم الاجتماعية	بين المجموعات	12.2	2	6.111	0.52	0.52
	داخل المجموعات	84.9	377	0.225		
	المجموع	97.1	379			
القيم الشخصية	بين المجموعات	22.5	2	11.244	0.45	0.45
	داخل المجموعات	170	377	0.452		
	المجموع	193	379			
القيم الأخلاقية	بين المجموعات	22.8	2	11.399	0.88	0.62
	داخل المجموعات	113	377	0.3		
	المجموع	136	379			
القيم الوطنية	بين المجموعات	31.4	2	15.703	0.69	0.58
	داخل المجموعات	109	377	0.29		
	المجموع	141	379			

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
القيم الجمالية	بين المجموعات	16.8	2	8.418	0.78	0.77
	داخل المجموعات	129	377	0.342		
	المجموع	146	379			
القيم المعرفية	بين المجموعات	10.8	2	5.396	0.64	0.64
	داخل المجموعات	139	377	0.369		
	المجموع	150	379			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	18.6	2	9.288	0.58	0.25
	داخل المجموعات	64	377			
	المجموع	82.6	379	0.17		

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثان، يمكن تقديم بعض التوصيات الهادفة، ومنها:

- الاهتمام بتعزيز منظومة القيم لتبقى راسخة في نفوس أفراد المجتمع كافة، من خلال عقد الندوات والمحاضرات في كل المؤسسات ذات الصلة بلا استثناء.
- شمول تعليم القيم في المناهج الدراسية في رياض الأطفال والمدارس والجامعات.
- تضمين البرامج التعليمية مجموعة من القضايا التي تعزز القيم الإيجابية المرغوب فيها، كحب الوطن والتسامح والصدق والإيثار والتعاون... الخ.
- الاهتمام بإعداد معلمي التربية الإسلامية، واعتبارها مادة رئيسية تحسب درجاتها في المجموع الكلي.
- تكاتف جميع الجهات المسؤولة للنهوض بالدور التعليمي والتثقيفي المتعلق بالقيم على أكمل وجه لما في ذلك من خير وصلاح للفرد والأسرة والمجتمع.
- إجراء دراسات بهدف الكشف عن أسباب انهيار منظومة القيم وسط الشباب، ووضع الحلول المناسبة لتفادي ذلك الانهيار وليتمكن الفرد من مواكبة الحضارة والنهوض بنفسه ومجتمعه.

The Role of the Islamic Bloc Leadership in Promoting the Value System among Its Members at Al-Aqsa University

Issa Al-Muhtaseb and Mohammad Sadeq
Department of Psychological Guidance, Al-Aqsa University, Gaza, Palestine.

Abstract

This study aimed to determine to what extent the Islamic Bloc leadership is doing its job in promoting the value system among its members at Al-Aqsa University, as well as to reveal whether there are gender differences among the sample of the study concerning the role of the leadership in promoting the value system. It also aimed at revealing whether there are differences among the sample regarding the Islamic Bloc leadership's role in promoting the value system among its members based on the variables of education level and organizational rank. The study sample consisted of (380) male and female students from the Islamic Bloc members. The researchers designed and used a scale for the value system. The study found that the level of the Islamic Bloc leadership practice of its job in promoting the value system among its members at Al-Aqsa University was high with a rate of (78.4%). It also found that there were no statistically significant differences related to the Islamic Bloc leadership's role in promoting the value system among its members based on the following variables: gender, education level and organizational rank.

Keywords: Islamic block leadership, Value system, Al-Aqsa University.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

ارحيم، آلاء، والحسين، إقبال (2012). البناء القيمي وعلاقته بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة بغداد. **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد 73، ص 429- 448.

برهوم، أحمد موسى. (2009). **دور المعلم في تعزيز القيم الإيمانية لدى طلبة المرحلة الثانوية بمديريتي خانيونس وغرب غزة من وجهة نظر الطلبة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

بن شمس، ندى علي حسن. (2017). المواطنة في العصر الرقمي: نموذج مملكة البحرين. **سلسلة دراسات**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين.

الزهراني، عبد الله بن أحمد. (2009). نموذج مقترح للتوافق بين القيم الشخصية والقيم التنظيمية في مؤسسات التعليم العالي السعودية: دراسة تحليلية. **دورية كلية الآداب**، المجلد1، العدد44، http://qeyamhome.net/details.aspx?pageid=1722&lasttype=42.

جبر، يحيي زكريا. (2000). **القيم التربوية لدى معلمي المرحلة الثانوية في محافظات شمال فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

جيدوري، صابر بن عوض. (2015). دور كلية التربية بجامعة طيبة في تعزيز ثقافة التسامح لدى الطلبة من وجهة نظرهم. **مجلة كلية التربية بأسيوط**، المجلد 31، العدد 2، ص. 207-247.

الجهني، محمد بن حمود. (2017). منظومة القيم والأخلاق بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، دراسة مقارنة لمنظوري الغزالي وبارسونز: **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد 32، العدد 68، ص ص. 249 - 283.

جودت، عبد السلام. (2013). القيم العلمية المصاحبة للتفكير العلمي لدى طلاب كلية التربية الأساسية وعلاقتها ببعض المتغيرات: **مجلة كلية التربية الأساسية**، جامعة بابل، العدد 14، ص ص. 21 - 48.

الخوالدة، تيسير محمد. (2013). تمثل طلبة المرحلة الثانوية للمنظومة القيمية في ضوء التحدي التكنولوجي من وجهة نظر الطلبة: **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، المجلد 11، العدد الثالث، ص ص. 11 - 37.

الحازمي، محمد عبدالله. (2017). دور الجامعة التربوي في تنمية القيم الخلقية في المجتمع الطلابي: **مجلة كلية التربية أسيوط**، المجلد 33، العدد 2، ابريل 2017، ص ص. 196- 221.

حسن، نعمة عبد السلام محمد. (2015). دور الأندية الطلابية في تعزيز قيمة التعاون لدى طالبات جامعة الدمام وأثر ذلك على تحصيلهن الدراسي: **مجلة كلية التربية بالإسكندرية**، المجلد 27، العدد 1، ص ص. 19- 41.

حمود، فريال علي. (2011). **منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية لدى تلاميذ نهاية المرحلة الثانوية دراسة ميدانية في المدارس الثانوية العامة بمدينة دمشق**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.

خليفة، عبد اللطيف محمد. (1992). **ارتقاء القيم دراسة نفسية**. عالم المعرفة، الكويت.

سعدية، سي محمد. (2013). الانساق القيمية لدى تلاميذ نهاية المرحلة الثانوية دراسة ميدانية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**. العدد 10، جوان 2013، ص ص. 27- 38.

سعيد، فيصل محمد عبد الوهاب. (2015). دور عضو هيئة التدريس الجامعي في تعزيز القيم الخلقية الإسلامية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي: **مجلة القراءة والمعرفة**، العدد 166، ص ص. 623- 651.

شموط، نزار. (2009). مستوى ممارسة طلبة الصف الأول الثانوي في محافظة الزرقاء وآبائهم للقيم دراسة مقارنة. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**. المجلد 23 العدد 3، ص ص. 623651.

العاجز، فؤاد علي. (2007). دور الجامعة الإسلامية في تنمية بعض القيم من وجهة نظر طلبتها. **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص ص. 371- 410.

عبود، زينب عبد الرزاق. (بدون سنة). **تأثير القيم الشخصية في بلورة التماثل التنظيمي**.
http://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy_edition9/economy9_5.doc

عبيدات، زهاء الدين أحمد. (2015). دور المؤسسات التربوية في تعزيز منظومة القيم في المجتمع. **رسالة المعلم**، المجلد 52، العدد 2، حزيران 2015، ص ص. 17-21.

العمري، أسماء عبد المنعم. (2015). درجة ممارسة القيم لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، **دراسات العلوم التربوية**، المجلد 42، العدد 3، https://platform.almanhal.com/Files/2/83844

طشطوش، هايل عبد المولى. (2008). **أساسيات في القيادة والإدارة**، دار الكندي، إربد.

الطعاني، حسن. (2010). المنظومة القيمية لمديري المدار س في الأردن وعلاقتها بالجنس والمؤهل العلمي والخبرة ومستوى المدرسة: **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 26، العدد 21، ص ص. 497-524.

العيسي، علي بن مسعود بن أحمد. (1430هـ). **تنمية القيم الأخلاقية لدى طلاب المرحلة المتوسطة من وجهة نظر معلمي التربية الإسلامية بمحافظة القنفذه**، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية.

فخرو، حصة عبد الرحمن. (1995). الفروق في نسق القيم لدى الطالبات القطريات بالجامعة وعلاقتها بالتخصص الاكاديمي والمستوى الدراسي: **حولية كلية التربية**، جامعة قطر، مجلد 12، العدد 12، ص ص. 459-592.

المخزومي، ناصر. (2008). القيم المدعاة لدى طلبة جامعة الزرقاء الأهلية: **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 24، العدد الثاني، ص. ص. 359- 397.

المقدادي، هاني صلاح. (2011). درجة إسهام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد في ترسيخ المنظومة القيمية الإسلامية لدى طلبة الجامعة من وجهة نظر الطلاب فيها: **دراسات، العلوم التربوية**، المجلد 38، العدد 2، ص ص. 2447-2470.

مناعي، رانيا عبد المولى. (2013). الدراسة بجامعة اليرموك وتأثيرها على تنمية القيم لدى المتعلمين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المجلد 14، العدد 1، ص ص. 345- 370.

الهندي، سهيل أحمد. (2001). **دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بحافظات غزة من وجهة نظرهم**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

صحيفة الرأي الكويتية الرقمية (2017): مؤتمر المواطنة وتحديات العصر، المنعقد في الكويت في الفترة 14-15 فبراير 2017. ، العدد 317، تاريخ النشر: 2017/2/15://www.alraimedia.com/Home/ContactUs

موقع جامعة قطر الالكتروني (2016): مؤتمر القيادة الطلابية الأول "تقدم"، المنعقد في قطر في الفترة 26-27 مارس 2016، ، تاريخ النشر: 2016/3/27. www.qu.edu.qa/./QatarUniversity

ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/

ثانياً: المراجع الاجنبية:

Graig. Delores, Eileen. (1989). *The School Oralueinfluchcing Institution*, (PhD), University of Washington 1988. Dissertation Abstracts International, 49(12). E 8826440.

Rokeach, M. (1976). *The Nature of Human Values and Value System*. E.P. Hollander & R.G. Hunt (Eds.) Current Perspetives in Social Psychology, New York, New York University Press.

Sanchez, T. (1998). *Using Stories about Heroes to Teach values*, ERIC Digest. ERIC Clearinghouse for Social Studies/ Social Science Education, Bloomington IN.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

https://revues.univouargla.dz/index.php/166psychologicaleducationalstudiesreview/number14 2017psyco/235720170604151019

الكاف المفردة في نحو العربية بين القدامى والمحدثين

زياد أبو سمور*

تاريخ الاستلام 2019/02/17 تاريخ القبول 2019/07/23

الملخص

تباينت آراء العلماء حول الكاف تبعًا لتباين نظرتهم لهذا الحرف؛ فمنهم من رأى فيها الحرفية، ومنهم ذهب إلى القول إنها اسم. وقد ساقهم هذا الأمر إلى الخوض في جوانب خلافية أخرى سيقف البحث عليها. لذا تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مواطن الخلاف فيها، وتتبع آراء العلماء، ودراسة مذهبهم فيها على المستويين الفردي والمذهبي، قديمًا وحديثًا، وعقد موازنة بين ما جاء به القدامى وما جاء به المحدثون. وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول الأول منهما الكاف الجارّة، معانيها وتعلقها، وآراء العلماء فيها، وخلافهم في اسميتها وحرفيتها، واختص الثاني بالحديث عن الكاف غير الجارّة في قسميها المجرّدة من معنى الاسمية وغير المجرّدة من الاسمية ومذاهب العلماء في كلّ قسم منهما.

الكلمات المفتاحية: الكاف المفردة، قواعد العربية، آراء القدامى والمحدثين، الحرفية، الاسمية.

المقدّمة

اعتنى النحاة الأوائل بدراسة حروف المعاني عناية جلية؛ فأولوها جلّ عنايتهم، ودققوا النظر فيها، وتتبعوا مواقعها في الكلام فاستخرجوا أحكامها، وعددوا وظائفها النحوية، وأشاروا إلى معانيها، وتناولوها شرحًا وتفصيلاً، وأشبعوها دراسةً وتحليلاً. ومن مظاهر عنايتهم بها أنهم أفردوا لها مصنفات خاصة للحديث عنها من حيث أحكامها واختلاف معانيها ووظائفها التي تؤديها في الكلام.

ومن بين الحروف التي لاقت اهتمامًا واضحًا عند النحاة حرف الكاف،وذلك لما لهذا الحرف من خصائص دلالية وتركيبية ووظيفية يؤديها في داخل السياق اللغوي للجملة. ومن أبرز هذه الخصائص التي انفردت بها الكاف، أنّها من حروف الجر التي احتفظت بها العربية كغيرها من اللغات السامية (بروكلمان، 1977، ص39؛ جرجي، 1886، ص25؛ بعلبكي، 1999، ص171،ص 223)، وهي من حروف المعاني الدالة على معنى في ذاتها، وقد تأتي مفردة ومركبة.

وأشار النحاة إلى أنّ الكاف المفردة قد تأتي حرفًا أو اسمًا حسب وظيفتها ودلالتها في الكلام تارة، وقد تأتي أداة من أدوات الخطاب تارةً أخرى. وقد تباينت آراؤهم تبعا لتباين نظرتهم لهذا الحرف؛ فمنهم من رأى فيها الحرفية، ومنهم من ذهب إلى أنها اسم. وقد ساقهم هذا الأمر إلى الخوض في جوانب خلافية أخرى سيقف البحث عليها، في محاولة لبيان أوجهها المختلفة. لذا تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مواطن الخلاف فيها، وتتبع آراء العلماء، والوقوف على أهم تلك الآراء ومناقشتها، ودراسة مذاهبهم فيها على المستويين الفردي والمذهبي، ومن ثم تسليط الضوء على الدراسات اللغوية الحديثة وبيان أهم آراء العلماء وموقفهم تجاه المسائل المطروحة في البحث، وعقد موازنة بين ما جاء به القدامى وما جاء به المحدثون، وذلك من أجل الكشف عن كنه هذا الحرف وحقيقته من حيث الوظيفة والمعنى والاستعمال. واقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول الأول منهما الكاف الجارّة، معانيها وتعلقها، وآراء العلماء فيها، وخلافهم في اسميتها وحرفيتها. واختص المبحث الثاني بالحديث عن الكاف غير الجارّة في قسميها المجرّدة من معنى الاسمية وغير المجرّدة من الاسمية ومذاهب العلماء في كلٍّ قسم منهما. وسنفصل الحديث عن تلك الكاف. وفقًا لما يلي:

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* قسم اللغة العربية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية.

المبحث الأول: الكاف الجارّة

تباينت آراء العلماء في حقيقة هذه الكاف؛ فمنهم من ذهب إلى القول بحرفيتها، واستدلوا على ذلك بعدة أشياء، ومنهم من رأى فيها الاسمية بناءً على ما وجده في الشعر العربي. ولعلّ خلافهم في كون الكاف حرفًا أو اسمًا، ساقهم إلى الخلاف في جواز مجيئها اسمًا في الشعر؛ فمن العلماء من قصر مجيئها اسمًا على الشعر فحسب، ومنهم من جوّز ذلك في غير الشعر. ولعلّ هذا دفعهم إلى التساؤل: هل الكاف تتعلق بشيء أم لا؟ وفي سياق آخر، اختلفوا في تحديد المعاني التي يمكن أن يحتملها هذا الحرف. ويمكن توضيح مواطن الخلاف بين العلماء وفقًا للنقاط الآتية:

خلاف النحويين في الكاف

تعدُّ الكاف حرف جرّ عند كثير من العلماء (سيبويه، 1988، ج1، ص409؛ المبرد، 1994، ج4، ص140؛ ابن السراج، 1993، ج1، ص437؛ ابن مالك، 2001، ج3، ص38)، وقد استدل أصحاب هذا المذهب على حرفية الكاف بـ:

أ- مجيئها على حرف واحد، شأنها في ذلك شأن بقية الحروف الجارّة، بخلاف الاسم الذي لا يكون كذلك (الرماني، 1981، ص50؛ ابن الخباز، 1992، ج1، ص239؛ ابن عصفور الإشبيلي، 1980، ج1، ص477؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص253)، لأنّ مجيء الكاف على حرف واحد يعدُّ من باب الشذوذ الذي لا يقاس عليه، ولا يعتد به (ابن عصفور الإشبيلي، 1980، ج1، ص477-478؛ السيوطي، 1992، ج4، ص197).

ب- وقوعها زائدة في بعض المواضع، والأسماء لا تزاد (المبرد، 1994، ج4، ص140، ص418؛ ابن السراج، 1993، ج1، ص437؛ المالقي، 2002، ص273؛ المرادي، 1992، ص78).

ج- عدم وقوعها موقع الأسماء، كما هو الحال في جملة صلة الموصول، نحو قولك: مررت بالذي كزيدٍ؛ فالكاف حرف لا محالة (ابن السراج، 1993، ج1، ص437؛ المالقي، 2002، ص273؛ الرضي، 1996، ج4، ص323؛ ابن يعيش، د.ت، ج8، ص42)، وذلك لإجماع النحاة على أنّها تقع مع مجرورها صلة للاسم الموصول في سعة الكلام واختياره من غير قبح، بخلاف الأسماء التي يقبح ولا يستحسن فيها ذلك (سيبويه، 1988، ج1، ص409؛ الرماني، 1981، ص48؛ ابن جني، د.ت، ج1، ص281؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص204).

وعليه، فالمرجح عند معظم النحاة أن تكون هذه الكاف حرفًا، وذلك لإجماعهم على أنّ هذا الموضع من المواضع التي لا تقع فيها المفردات، ولأنّ الكاف الواقعة في صلة الاسم الموصول "الذي" لا بدّ لها من متعلق محذوف حالها – هنا - كحال غيرها من حروف الجرّ من حيث تعلّقها بغيرها (الفارسي، 1969، ص260؛ العكبري، 1995، ج1، ص361؛ ابن الخشاب، 1972، ص233؛ السيوطي، 1987، ج1، ص440-441). فلو كانت الكاف - هنا – اسمًا، لما تمت الصلة بها، لأنّ الوصل بالمتضايفين ممتنع عند النحاة (المالقي، 2002، ص274؛ العكبري، 1995، ج1، ص361؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص204، ج2، ص652). وقد أوجز ابن جني العلل التي ترجح حرفية الكاف على اسميتها بقوله: ((واعلم أنّ أقيس الوجهين إذا قلتَ: "أنتَ كزيد" أن تكون الكافُ حرفًا جارًا، بمنزلة الباء واللام، لأنّها مبنية مثلهما، ولأنّها أيضًا على حرفٍ واحدٍ، ولا أصل لها في الثلاثة؛ فهي بالحرف أشبه، ولأنّ استعمالها حرفًا أكثرُ من استعمالها اسمًا)) (ابن جني، د.ت، ج1، ص291). وقريب من هذا ما أوردته بعض الدراسات اللغوية الحديثة؛ من أنّ الكاف تُعَدُّ أداة من الأدوات الموروثة عن الأصول السامية للعربية، ذات أصل أحادي كالباء واللام (فليش، 1997، ص239).

في حين ذهب ابن مضاء القرطبي إلى القول باسميتها أبدًا (المالقي، 2002، ص272؛ المرادي، 1992، ص79؛ الأندلسي، 1998، ص1710؛ الصبان، د.ت، ج2، ص338)، واحتج على ذلك بأنّها تأتي بمعنى "مثل"، وما معناه اسم فهو اسم، وبأنّها قد تقع فاعلاً، أو مجرورةً بحرف الجرّ، ولا يقع موقع الفاعل أو المجرور إلا الأسماء (المالقي، 2002، ص272-273).

ويبدو أنّ ابن مضاء القرطبي لم يكن أول من قال باسميتها، بل سبقه في ذلك بعض النحاة، نحو: ما نقله الرازي عن سيبويه[1] من قوله: ((إنّ كاف التشبيه حرف يقوم مقام الاسم، لذا كان عملُ الجرّ فيها ضعيفًا))[2]. وذكر ابن فارس نقلا عن بعض النحويين: ((وأهل العربية يقيمونها مقام الاسم ويجعلون لها محلاً من الإعراب، ولذلك يقولون: "مررت بكالأسد" أرادوا بمثل الأسد"..)) (ابن فارس، 1997، ص73)، والثالث: ما ذكرته بعض الدراسات اللغوية الحديثة من أنّ حروف الجرّ كانت في الأصل أسماءً لأنّها ظروفٌ منصوبة، وقد كانت لها معانيها المستقلة كالأسماء، ثم تغيَّرت بفعل التطوّر الطبيعي للاستعمال اللغوي إلى حروف تقوم مقام الرابطة التي تصل بين أجزاء الجملة، والدليل على ذلك أنّ بعض حروف الجرّ في اللغات السامية ما زالت تحتفظ بأصلها الاسمي فتقوم مقام الاسم: معنى ووظيفة كالكاف (عبد الجليل، 2000، ص174).

خلاف النحويين في مجيء الكاف اسمًا في الضرورة أو في الاختيار

اختلف العلماء في مسألة: هل تكون الكاف اسمًا في الكلام، أم يختص ذلك بضرورة الشعر؟ فقد ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى أنّ هذه الكاف لا تقع اسمًا إلا في الضرورة الشعرية (سيبويه، 1988، ج1، ص408؛ الفارسي، 1969، ص260؛ السيرافي، 2008، ج1، ص91؛ الرضي، 1996، ج4، ص324). قال سيبويه: ((إلا أنّ ناسًا من العرب إذا اضطرّوا في الشعر جعلوها بمنزلة "مِثْل"، قال الراجز[3]: (فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ) (سيبويه، 1988، ج1، ص408).

أي: أنّ سيبويه ومن تبعه من النحاة حصروا مجيئها اسمًا على ما وجدوه في الشعر العربي للضرورة فحسب[4]. وذلك استنادًا على السماع والقياس (الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص329؛ المبرد، 1994، ج4، ص140؛ الأنباري، د.ت، ص257؛ الرضي، 1996، ج4، ص323-324). وقد أشار المبرد وغيره إلى مثل تلك المواضع، نحو وقوعها في موضع الفاعل (المبرد، 1994، ج4، ص140؛ الفارسي، 1986، ص220؛ ابن مالك، 1982، ج2، ص811؛ الأنباري، د.ت، ص257) في مثل قول الشاعر (الأعشى، د.ت، ص63؛ الفارسي، 1969، ص260؛ الفارسي، 1986، ص220؛ السيرافي، 2008، ج1، ص91؛ الأنباري، د.ت، ص258):

هَلْ تَنْتَهُونَ؟ وَلا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

وتقدير الكلام: لن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن (المبرد، 1994، ج4، ص141؛ ابن جني، د.ت، ج1، ص284، ابن يعيش، د.ت، ج8، ص43؛ السامرائي، 2014، ج2، ص115).

في حين جوّز الأخفش (الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص329؛ الأندلسي، 1993، ج1، ص428؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص262؛ البغدادي، 1979، ج10، ص167)، والفارسي (الفارسي، 1985، ص537؛ الفارسي، 1969، ص260؛ الجرجاني، 1982، ج2، ص849-850؛ الجزولي، د.ت، ص123)، وقوعَ الكاف اسمًا وحرفًا في الاختيار، وتبعهم في ذلك عدد من النحاة؛ كابن جني[5]، والرماني[6]، وابن مالك[7]، وأبي حيان الأندلسي[8]، والجزولي وغيرهم (الجزولي، د.ت، ص123؛ الرضي، 1996، ج4، ص324). فجوّزوا ذلك في مثل قولك: زيد كالأسد على أنّ الكاف اسم بمعنى " مثل "، وهي في موضع رفع والأسد مجرور بالإضافة (الرماني، 1981، ص47؛ ابن فارس، 1997، ص73؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص204؛ المرادي، 1992، ص79). وقد صرّح ابن جني بجواز وقوعها اسمًا، نحو قوله: إنّ الكاف المفردة إذا كانت جارّة، فهي على ضربين: إمّا حرف أو اسم، واستدل على ترجيح اسميتها بتلك الأبيات التي ذكرها النحاة بخصوص مجيء الكاف اسمًا في الشعر للضرورة (ابن جني، د.ت، ج1، ص281، ص287).

ومما يدل على أنّ الكاف لم تنحصر اسميتها - عند ابن جني - في الشعر للضرورة فحسب، تصريحه في موضع آخر من كتابه بالقول باسميتها في الاختيار من الكلام حملاً على ما وجده في الشعر؛ فقد جوّز مجيئها في مختلف المواضع الإعرابية كالمبتدأ والفاعل واسم إنّ وخبرها وغيرها؛ إذ قال: ((واعلم أنّه كما جاز أن تُجْعَل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أن تُجْعَل مبتدأة، فتقول على هذا: كزيد جاءني، وأنت تريد: مثل زيد جاءني)) (ابن جني، د.ت، ج1، ص290).

ونراه في موضع آخر جوّز في الكاف الوجهين "الاسمية والحرفية"؛ إذ قال: ((فقد صح بما قدّمنا أن كاف الجرّ قد تكون مرة اسمًا ومرة حرفًا. فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه أن تكون اسمًا وأن تكون حرفًا - فجوّز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك: زيد كعمرو؛ فقد تصلح أن تكون الكاف هنا اسمًا، كقولك: زيد مثل عمرو، ويجوز أن تكون حرفًا، كقولك: زيد من الكرام)) (ابن جني، د.ت، ج1، ص289-290).

ولعلّ ما دفع بعض النحاة إلى اختيار هذا المذهب - على قلته - كثرة تصرفها في الكلام، وتقلبها على وجوه الإسناد والإعراب المختلفة، شأنها في ذلك شأن بقية الأسماء المتصرفة (الرماني، 1981، ص47؛ الأندلسي، 1998، ص1713؛ الأندلسي، 1993، ج2، ص302؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص265). فالفاعلية والجرّ- مثلاً- تختصُّ بالأسماء دون غيرها من أقسام الكلام (المالقي، 2002، ص273؛ السيوطي، 1992، ج4، ص199؛ حسن، 1986، ج2، ص517). ومن أبرز الذين نافحوا عن هذا المذهب ابن جني فصرّح قائلاً: ((فلسنا ننزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة واستقباح، إلا بأمر يدعو إلى ذلك، ولا ضرورة هنا؛ فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفنا معتقد لما لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده)) (ابن جني، د.ت، ج1، ص287). ورجّح أبو حيان الأندلسي مذهب الأخفش لثبوته في لسان العرب، مستبعدًا صحة تأويل النحاة لهذه الشواهد (الأندلسي، 1993، ج2، ص302).

إلا أنّ هذه الاستدلالات التي ذكروها لم يرتضِ بها بعض العلماء. فقد ردّ ابن هشام هذا المذهب معللاً ذلك بأنّه لو كان صحيحًا لسمع في كلام العرب مثل قولك: "مررت بكالأسدِ" (ابن هشام، 1991، ج1، ص204؛ السيوطي، 1992، ج4، ص199).

ورجّح ابن جني الحرفية فيها، لأنّها أقوى في القياس، متابعًا في ذلك سيبويه وغيره من النحاة (ابن جني، د.ت، ج1، ص291)، وذهب المالقي إلى أنّ القول بحرفيتها هو أصح المذاهب لعدم وجود دليل قطعي يثبت اسميتها في تلك الشواهد (المالقي، 2002، ص274). أما في الاختيار، فالأولى عنده حمل الكاف على الحرفية في مثل قولك: زيد كعمرو،على أنّها جارّة لما بعدها، وهي وما بعدها "شبه جملة" متعلق بخبر المبتدأ تقديره مستقر أو كائن (المالقي، 2002، ص275).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض العلماء سلك مسلكًا آخر عند حديثه عن حرفية كاف التشبيه الجارّة لما بعدها أو اسميتها؛ فقد جعل بعض النحاة الفيصل في اسميتها أو حرفيتها موضعها في الجملة. وعليه، فقد رأى بعض النحاة أنّه يتعين فيها الحرفية في مثل المواضع الآتية[9]:

أ- إذا وقعت زائدة[10] نحو قوله تعالى: "ليس كمثله شيء" (الشورى: 11)، وذلك لأنّ المعنى: ليس مثله شيء (الزجاجي، 1986، ص40؛ الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص197، ص329؛ ابن جني، د.ت، ج1، ص291؛ القرطبي، 1952، ج16، ص8؛ الطبري، د.ت، ج20، ص477).

ب- وإذا وقعت أول كافين، كقول الشاعر الخطام المجاشعي[11]: وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

إلا أنّ كثيرًا من النحاة لم يقبل بهذا القول[12] من جهتين: الأولى أنّ الكاف الأولى يحكم عليها بالزيادة (ابن هشام، 1991، ج1، ص204-205؛ الرضي، 1996، ج4، ص325؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص261؛ القرطبي، 1952، ج16، ص8)، على نحو زيادتها في مثل قوله تعالى: "ليس كمثله شيء" لذا فالأولى وقوعه تحت الموضع الأول، والثانية أنّه يجوز حمل الكافين في البيت على ثلاثة أوجه (المرادي، 1992، ص79-80؛ الرضي، 1996، ج4، ص325؛ الأندلسي، 1998، ص1717؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص2565)، الأول منها ((أنّ تكون الأولى حرفًا والثانية اسمًا،....وثانيها: أن يكونا حرفين أكدّ أحدهما بالآخر، كقول الشاعر[13]: ولا لِلِما بِهِم أَبَدًا دَوَاءُ. وثالثها: أن يكونا اسمين أكد أحدهما بالآخر)) (المرادي، 1992، ص80) وهو ما أشار إليه الزمخشري عندما رأى أنّ الكاف قد زيدت لغرض تأكيد التشبيه في مثل الآية الكريمة والبيت السابق (الزمخشري، 1998، ج5، ص397؛ المرادي، 1992، ص80).

ج- أن تقع مع مجرورها في صلة الموصول، نحو قول الراجز[14]:

مَا يُرْتَجَى، وَمَا يُخَافُ جَمَعًا فَهْو الَّذِيْ كَالْغِيْثِ، وَاللَّيْثِ مَعَا

فقد رأى كثيرٌ من النحاة عدّها حرفًا في مثل هذا البيت له وجه حسن ومقبول في العربية، وذلك لأنّ الكاف لو كانت اسمًا للزم أن يكون المبتدأ محذوفًا من صلة الموصول، وتقديره: الذي هو كالغيث، وحذف المبتدأ من صلة "الذي" في مثل هذا يُعَدُّ من المواضع غير المستحسنة عند النحاة، لذا فلم يجوز النحاة حذف المبتدأ إلا في صلة "أيّ" فحسب (ابن هشام، 1991، ج1، ص204؛ المرادي، 1992، ص81؛ المالقي، 2002، ص274؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص278). ويبدو أنّ هذا ما دفع الجزولي إلى القول إنّ: ((الأغلب الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفًا)) (الجزولي، د.ت، ص131)، وكذلك صرّح ابن مالك بذلك قائلاً: ((وإن وقعت صلة، فحرفيتها أولى من اسميتها)) (ابن مالك، 2001، ج3، ص40؛ ابن مالك، 1967، ص147)؛ في حين استشعر المرادي من كلامهما ما يوحي بجواز الوجهين فيها مع ترجيح الحرفية (المرادي، 1992، ص81). وأما ما يتعين الاسمية فيها، فحصر فيما ذكره العلماء في ستة مواضع من الشعر العربي[15]، ومما تجوز فيها الحرفية والاسمية ما عدا ما ذكر (المرادي، 1992، ص83).

وخلاصة القول:

من أجاز وقوع الكاف اسمًا في الاختيار وسعة الكلام اعتمد على ما ورد في الشعر؛ فهو قياس مبني على ما سمع عن العرب في بعض أشعارهم. ومن رفض القول باسميتها، كان الحكم عنده مبنيًا على أن السماع لا يخدمه، وذلك لعدم ورودها في الاختيار، وأما ما وجدوه في الشعر فهو محمولٍ عندهم على الضرورة التي لا يقاس عليها. ولأنّ القياس يقتضي أنّ الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرفٍ واحدٍ إلا شذوذًا، لذا فلا يقاس عليه (ابن عصفور الإشبيلي، 1980، ج1، ص478؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص265؛ السيوطي، 1992، ج4، ص197). ولعلّ هذا ما دفعهم إلى الحكم ببطلان من قال باسميتها في الاختيار لعدم سماعه في كلامهم (ابن هشام، 1991، ج1، ص204؛ ابن عصفور الإشبيلي، 1980، ج1، ص477).

وذهب من رفض القول باسميتها إلى تأويل الأبيات التي استدل بها أصحاب المذهب الثاني على أنّها تقع من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه (الأندلسي، د.ت، ج11، ص265؛ المرادي، 1992، ص83؛ ابن يعيش، د.ت، ج8، ص43؛ ابن عصفور الإشبيلي، 1980، ج1، ص479)، إلّا أنّ هذا التخريج لم يلقَ قبولاً عند بعض النحاة لما فيه من إجحاف وعدم استحسان، وذلك لأنّ حذف الموصوف وإقامة صفته - التي هي الجار والمجرور - مقامه يعدُّ قبيحًا شاذًا، بل هو في بعض المواضع أقبح منه في بعض (ابن جني، د.ت، ج1، ص283-284؛ المالقي، 2002، ص275؛ ابن عصفور الإشبيلي، 1980، ج1، ص479)، ولأنّ جعل الكاف في مثل هذا حرفًا يؤدي إلى تقدير محذوفين: المعمول وصفته (المالقي، 2002، ص275).

أما المحدثون، فلم يختلف موقفهم عن موقف القدامى؛ فعلى الرغم من قناعتهم بأنّ الأصل في الكاف الحرفية لأنّها تتصرف تصرف الحروف فإنّهم مالوا إلى ترجيح مذهب من قال باسميتها بناءً على أنّ الواقع اللغوي يثبت تصرفها تصرف الأسماء. فقد رأى عباس حسن وغيره أنّ هذا يُعَدُّ من الاستعمالات القياسية لها، لذا فلا ضير في خروج الكاف عن الحرفية إلى الاسمية، وذلك لدواعٍ يقتضيها المقام اللغوي (حسن، 1986، ج2، ص516؛ السامرائي، 2000، ج3، ص55). وهذا الأمر واضح في كثير من النصوص في العربية وغيرها من النصوص في اللغات السامية الأخرى (عبد الجليل، 2000، ص174-177، ص175، ص201؛ الصغير، 2008، ص260؛ كمال، 1963، ص134).

في حين ارتأى بعض المحدثين أمرين: أحدهما أنّ الأَوْلى في مثل ذلك أن يقتصر استعمال الكاف اسمًا على ما ورد في الشعر (عيد، 1990، ج2، 490-491؛ الحلواني، 1997، ج2، ص609-610؛ هنداوي، 2014، ص174)، حملًا على نظيراتها في العربية كصرف ما لا ينصرف في الشعر للضرورة[16] (هنداوي، 2014، ص174)، ولا يجوز أن ينسحب ذلك على غيره، لما فيه من إساءة إلى درس النحو العربي وتكدير صفوه، المتمثل بعدم اطراد القواعد النحوية فيه. والثاني أن

يُحمل استعمال هذه الحروف استعمال الأسماء في لغة الشعر على باب الحكاية؛ أي أنّ الكاف تعامل معاملة الأسماء بهذا الاعتبار، لا أنّها هي نفسها اسم (عيد، 1990، ج2، 490-491).

خلاف النحويين في تعلقها

حروف الجرّ جميعها لا بدّ لها من متعلق بالفعل أو غيره[17]، والكاف حالها كحال بقية حروف الجرّ في تعلُّقها بالفعل أو غيره، سواء أكان ظاهرًا أم محذوفًا (الأندلسي، د.ت، ج11، ص253؛ الأندلسي، 1993، ج1، ص328؛ الرضي، 1996، ج4، ص428؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص275؛ الأشموني، 1955، ج2، ص1126)، في حين ذهب الفارسي[18] وابن جني إلى أنّ الكاف لا تتعلق بشيء من ذلك[19]، وتبعهم في ذلك ابن عصفور[20]، ونُسِبَ هذا الرأي للأخفش[21]، وقد ضعّفه كثير من النحاة (المرادي، 1992، ص86؛ الأندلسي، 1998، ص1710).

خلاف النحويين في معانيها

ذكرت المصادر النحوية أنّ الكاف الجارّة لما بعدها تقسم قسمين: أحدهما جارّة لا تجوز زيادتها، والثاني جارّة تجوز زيادتها (المالقي، 2002، ص272؛ المرادي، 1992، ص83). وذهب جمهور النحاة إلى أنّ الكاف إذا كانت غير زائدة، فهي حرف جرّ يفيد معنى التشبيه (سيبويه، 1988، ج1، ص421، ج4، ص217؛ المبرد، 1994، ج4، ص140، ص177؛ ابن مالك، 1982، ج2، ص790، ص811؛ ابن يعيش، د.ت، ج4، ص43). ورأى بعض النحويين كالأخفش[22]، وابن برهان[23]، وابن مالك [24]، وغيرهم أنّها قد تأتي بمعنى التعليل (ابن هشام، 1991، ج1، ص199؛ ابن الناظم، 2000، ص265؛ الأندلسي، 1998، ص1714؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص281)، ومثّلوا على ذلك بشواهد عديدة منها قوله تعالى: "واذكروه كما هداكم" (البقرة: 198). وقد عدّ ابن مالك مجيئها للتعليل كثيرًا وشائعًا في العربية [25]، غير أنّ ابن هشام وغيره من النحاة أنكروا مجيئها بهذا المعنى،لأنّ معنى التشبيه فيها أولى وأظهر (ابن هشام، 1991، ج1، ص200؛ الأزهري، 2000، ج1، ص654؛ السامرائي، 2014، ج2، ص113، ص114؛ السامرائي، 2000، ج3، ص60).

وذهب بعض النحاة إلى أنّ هذا المعنى لا يأتي إلا إذا كانت الكاف مكفوفة بـ"ما" (ابن هشام، 1991، ج1، ص199)، نحو ما نُقِلَ عن سيبويه من قولهم: ((كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه))[26] على تقدير: "لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه" (ابن مالك، 2001، ج3، ص42؛ ابن مالك، 1982، ج2، ص790، ص811؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص199؛ ابن الناظم، 2000، ص265). وقد ردّه النحاة بجواز مجيء هذا المعنى في الكاف المجرّدة من "ما" نحو قوله تعالى: "ويكأنه لا يفلح الكافرون"؛ (القصص: 82)، أي: أعجب لعدم فلاحهم (ابن هشام، 1991، ج1، ص199؛ المرادي، 1992، ص84؛ السيوطي، 1992، ج4، ص194).

وزاد ابنُ مالك وغيرُه من النحاة معنًى ثالثًا وهو أن تكون بمعنى "على"، ونسب هذا الرأي للأخفش وللكوفيين، وذلك في ما حكاه الأخفش والفراء في قول العجاج عندما قيل له: كيف أصبحت؟ قال: "كخير"على أنّ الكاف يجوز أن تكون بمعنى الباء أو على، يريد: على خير أو بخير[27]، حتى إنّ بعض المفسرين حملوا قوله تعالى: "واذكروه كما هداكم" (البقرة: 198) على معنى: فاذكروا الله على ما هداكم(العكبري، د.ت، ص52).

إلا أنّ مجيء الكاف بمعنى "على" أو "الباء" لم يلقَ قبولًا عندَ كثير من النحاة القدامى، ولم يعولوا عليه لشذوذه عن الأصل، وذلك لأنّ الكاف ليست بمعنى الباء، ولا بمعنى "على"،لذا فإن ردّه إلى معنى التشبيه أولى من الادعاء بمعنى لا دليل عليه، ولم يثبت وجوده في كلامهم. والأرجح عندهم أن يكون تأويل قوله "كخير" على حذف مضاف؛ أي: كصاحب خير (ابن هشام، 1991، ج1، ص200؛ المالقي، 2002، ص276؛ المرادي، 1992، ص85؛ الأزهري، 2000، ج1، ص654).

ويبدو أنّ لهذا الرأي ما يؤيده عند المحدثين. فقد أوردت بعض الدراسات اللغوية الحديثة أنّ مجيء الكاف بمعنى الباء نادر وقليل في اللغات السامية (عبد الجليل، 2000، ص200)؛ إذ رأى فاضل السامرائي أنّ معنى التشبيه في مثل ذلك

ظاهر فيها لا لبس فيه (السامرائي، 2000، ج3، ص60). ولعلّ ما يؤيد هذا الرأي أنّ الغرض من وجود الكاف في اللغات السامية هو معنى التشبيه الذي يفيد معنى المقارنة (فليش، 1997، ص297؛ عبد الجليل، 2000، ص189).

وقريب من ذلك ما ذكره جرْجي زيدان من أنّ الكاف وجدت في اللغات السامية لتأدية معنى التشبيه فحسب [28]، وذلك من خلال مقابلة الكاف في العربية مع بقية أخواتها من الساميات (جرجي، 1886، ص25). واستشعر أبو عبيدة في الكاف دلالتها على معنى القسم، عند تخريجه لقوله تعالى: "كما أخرجك ربك" (الأنفال: 5)، على أنّها بمنزلة الواو في أسلوب القسم، وتقدير الكلام عنده: "والذي أخرجك ربك"، وما في موضع الذي (أبو عبيدة، 1954، ج1، ص240). وقد ضعّفه بعض النحاة والمفسرين (الواحدي، 1430هـ، ج10، ص30؛ الكرماني، 1983، ج1، ص434؛ ابن عادل الحنبلي، 1998، ج9، ص451؛ السمين الحلبي، د.ت، ج5، ص560). وقيل: تأتي الكاف لإفادة معنى التعجب، نحو قولهم: "ما رأيت كاليوم، ولا جِلْدَ مُخَبَّأَة" (ابن فارس، 1997، ص73؛ الثعالبي، 2000، ص389).

وأغرب من هذا كله ما نقله ابن هشام وغيره عن ابن الخباز والسيرافي وغيرهما من أنّها قد تأتي بمعنى المبادرة إذا اتصلت بـ"ما" نحو قولهم:" صَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ "، و" وَسَلِّمْ كَمَا تَدْخُلُ"، واصفًا هذا القول بالغريب والبعيد (ابن هشام، 1991، ج1، ص202؛ ابن الخباز، 1992، ج1، المقدمة، ص39؛ الصبان، د.ت، ج2، ص337؛ الأزهري، 2000، ج1، ص655). وقد خرّج بعض النحاة هذا القول على أنّ الكاف زائدة تفيد معنى المبادرة، و"ما" مصدرية وقتية، وتقدير الكلام عنده: " صَلِّ وَقْتَ دُخُولُ الصَلاةِ "، " وَسَلِّمْ وَقْتَ دُخُوْلِكَ" (الصبان، د.ت، ج2، ص337؛ الدسوقي، 1301هـ، ج1، ص261؛ عبد الجليل، 2000، ص197).

ويبدو أنّ استغراب ابن هشام في مجيء الكاف بمعنى المبادرة، وحاول بعض النحاة تخريجه على زيادة الكاف، فلم يقبل به بعض المحدثين، وذلك لأنّ وظيفة الكاف في هذا التركيب هي الدلالة على الوقت، وليست "ما". أضف إلى ذلك أنّ الدلالة الزمنية لهذا التركيب لا تتحصل ولا تظهر إلا بوجود الكاف، على أنّ المعنى: بادر بالصلاة عند دخول الوقت (عبد الجليل، 2000، ص197؛ السامرائي، 2000، ج3، ص96). ولعلّ مما يدعم هذا الرأي أنّ بعض الباحثين المحدثين أشاروا إلى أنّ الكاف في اللغات السامية قد تؤدي وظائف نحوية مختلفة ذات دلالة على تلك المعاني التي ذكرها النحاة (عبد الجليل، 2000، ص185-195).

أمّا إذا كانت الكاف جارّة زائدة، فلا تأتي إلا لغرض توكيد الشبه أو نفيه (المبرد، 1994، ج4، ص140؛ ابن السراج، 1993، ج1، ص437؛ المالقي، 2002، ص277، ص280؛ المرادي، 1992، ص83). وقد وردت زيادتها في فصيح الكلام[29]، ومنه قوله تعالى: "ليس كمثله شيء" (الشورى: 11)، ونحو قول الشاعر[30]:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

ورأى الأعلم الشنتمري أنه إنّما جاز الجمع بين الكاف و"مِثْل" في البيت، لاختلاف لفظيهما، ولما لهما من المبالغة في الدلالة على التشبيه، مشيرًا إلى أنّ هذه الفائدة غير مُتَحَصّلة لو كُرِّر المثْلُ (الاعلم الشنتمري، 1994، ص237)، وعليه فالكاف في البيت زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لاستغناء الكلام عنها والغرض منها التوكيد (المالقي، 2002، ص278).

ويفهم من ذلك أنّ ترجيحهم للزيادة - هنا - بُنِيَ على أمرين: أولهما من حيث المعنى فالمعنى؛ يحتم زيادة الكاف، وذلك لأنّه: ((لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل، لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا)) (ابن هشام، 1991، ج1، ص203)[31]، أما الثاني فهو من حيث القياس؛ إذ إن القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، وذلك لأنّ زيادة الاسم لم تثبت،بل إنّ زيادة الاسم لم تثبت عن النحاة (الرماني، 1981، ص50؛ ابن جني، د.ت، ج1، ص301؛ الرضي، 1996، ج4، ص325؛ العكبري، د.ت، ص339).

في حين جوّز بعضهم أصالة الكاف وزيادة كلمة "مثل" على أنّ معنى "مثل" بمعنى "ذات" أو "هو"، ويكون التقدير عنده:"ليس كذاته شيء"، و" ليس كهو شيء" [32].

إلا أنّ الرماني وغيره من النحاة استبعدوا هذا التأويل، لأنّ "المثْلَ" يختصُ به البشر وحدهم لكون بعضهم يشبه بعضًا في الأحوال والأوضاع، بيد أنّ الله تعالى لا مثل له (الرماني، 1981، ص49). وعليه، فلا يجوز أن تحمل الكاف على أنّها اسم في مثل هذا الموضع، وذلك لفساد المعنى المراد (المبرد، 1994، ج4، ص418؛ المالقي، 2002، ص278؛ حسن، 1986، ج2، ص516)، لأنّ تقدير الكلام عند معظم النحاة والمفسرين يكون عندئذٍ: ((" ليس مثل مثله " فَيُثْبَتْ لله تعالى "مِثْل"، وينفى عنه مثل آخر وهذا ظاهر)) (المالقي، 2002، ص278؛ الزجاجي، 1986، ص40؛ الرضي، 1996، ج4، ص326؛ ابن الخباز، 2007، ص237).

وقيل: إنّ كلمة "مثل" في الآية جاءت بمعنى "الصفة"؛ أي على تقدير: "ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات"، وقد رأى بعض المفسرين في هذا وجهًا مقبولاً ومحملاً سهل الأخذ به في العربية (الأندلسي، 1993، ج7، ص489؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص260؛ الصبان، د.ت، ج2، ص338).

ويبدو أنّ لجوء معظم النحاة والمفسرين إلى القول بزيادة الكاف مع كلمة "مثل" فيما ورد في الآيات الكريمة أولى من غيره، وذلك لكونه يجنبهم كثيرًا من التأويل والتقدير الذي يؤدي إلى التكلف وتحميل النص ما لا يطيق (الطبري، د.ت، ج20، ص477؛ القرطبي، 1952، ج16، ص8؛ الأندلسي، 1993، ج7، ص489؛ حسن، 1986، ج2، ص516).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض المحدثين رأى أنّ الكاف ليست زائدة بل هي على معناها، وذلك لأن الغرض من الجمع بينهما هو نفي المماثلة والشبه كليهما (عيد، 1990، ج2، ص487؛ السامرائي، 2000، ج3، ص62-63)، لأنّ المعنى المراد إثبات "أنهّ لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد"، أمّا لو جاء بالكاف وحدها: ((لكان نفيًا للمشابهة فقط، ولو جاء بمثل لكان نفيًا للمماثلة، فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة)) (السامرائي، 2000، ج3، ص62؛ فليش، 1997، ص298).

المبحث الثاني: الكاف حرف خطاب

تعدُ الكافُ غيرُ الجارّة أداة من أدوات الخطاب في العربية، وهي نوعان: نوع تكون الكاف فيه غير مجرّدة من معنى الاسمية، لها موضع من الإعراب دالة على الخطاب، فيصح أن يقع مكانها الاسم الظاهر، وعندئذٍ لا بدّ أن تكون إمّا في موضع نصب وإمّا في موضع جرّ (الزجاجي، 1986، ص39-40؛ ابن فارس، 1997، ص73؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص205؛ ابن يعيش، د.ت، ج3، ص99، ج8، ص126)، كقولك: مررتُ بأخيكَ، أو مررتُ بكَ، وتقول: ضربك زيد؛ فالكاف - هنا- اسم يدل على المخاطب، ودليل اسميتها عند العلماء وقوعها موقعًا لا يصح فيه إلا الاسم وهو المفعولية أو الجرّ بالإضافة أو بحرف الجرّ، ولو وضعنا مكانها اسمًا ظاهرًا لكان منصوبًا أو مجرورًا (ابن يعيش، د.ت، ج3، ص92، ج8، ص126؛ بابشاذ، 2003، ص505). حتى إنّ بعضَ الباحثين مال إلى تسمية هذه الكاف بالكاف الضميرية (ابن الخباز، 1992، ج1، ص124؛ يعقوب، 1988، ص537). وقد استدل النحاة على أنّ الكاف – هنا – اسم يدل على الخطاب، وأنّها تفتح للدلالة على المذكر؛ فتقول: ضربْتُكَ يا رجل وتكسرها للدلالة على المؤنث؛ فتقول: ضربْتُكِ يا امرأة، وكذلك دخول حرف الجرّ عليها من نحو: بكَ وبكِ (الزجاج، 1988، ج2، ص246-247؛ الثعالبي، 2000، ج2، ص389؛ ابن يعيش، د.ت، ج8، ص126-127؛ المالقي، 2002، ص282).

وأمّا النوع الثاني فهي الكاف الحرفية المجرّدة من معنى الاسمية، لا محل له من الإعراب، وتلحق بعض المفردات لإفادة معنى الخطاب فحسب (بابشاذ، 2003، ص505)،ويمكن بيان ذلك وفقًا لما يلي:

1- اتصالها بأسماء الإشارة كلّها، في مثل: تلك وذلك وأولئك، وغيرها، وهي في ذلك كله حرف لا محل له من الإعراب، ولا خلاف بين العلماء في حرفية كاف الخطاب المتصلة بأسماء الإشارة (سيبويه، 1988، ج2، ص78، ج4، ص218؛ المبرد، 1994، ج1، ص178؛ الزجاج، 1982، ج1، ص168؛ الزجاج، 1988، ج2، ص198). واستدلوا على ذلك بعدة أمور، منها (سيبويه، 1988، ج1، ص245؛ الأنباري، د.ت، ص396؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص205؛ المالقي، 2002، ص283؛ المرادي، 1992، ص92): أنّها صيغة من صيغ ضمائر النصب أو الخفض، والنصب لا حظ له فيها

بعد أسماء الإشارة. وأمّا الخفض فلا يصح الخفض بعد أسماء الإشارة بالإضافة (ابن يعيش، د.ت، ج3، ص92، ج8، ص126؛ الأنباري، د.ت، ص396؛ بابشاذ، 2003، ص505)؛ إذ أوضح الجرْجاني هذا بقوله: ((واعملْ أبدًا في أنْ تنظر إلى مكانها، فإذا أمكنك أن تضع موضعها اسمًا منصوبًا أو مجرورًا، فاعلم أنّها اسم، وإذا لم يكن ذلك، فاعلم أنّها حرف مجرّد للدلالة على الخطاب)) (الجرجاني، 1408هـ، ص338). واستدل النحاة على أنّ الكاف المتصلة بأسماء الإشارة حرف لا محالة لمجرّد الخطاب، لا موضع له من الإعراب. ولو كانت الكاف لها موضع من الإعراب لكانت إمّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، أمّا الرفع فلا حظ للكاف فيه، وأما النصب فمحال وقوعه بعد أسماء الإشارة (ابن يعيش، د.ت، ج8، ص126)، والجرّ- كذلك - من المحال وقوعه من جهتين: الأولى لأنّه لا حرف جر هنا حتى تأتي مجرورة، والثانية: لا يجوز أن تكون مجرورة بالإضافة، وذلك لأنّ أسماء الإشارة معارف والمعارف لا تصح إضافتها إلى الظاهر ولا إلى غيره، فثبت كونها حرفًا لا محل له من الإعراب (سيبويه، 1988، ج1، ص245؛ الزجاج، 1982، ج1، ص168-169؛ الأنباري، د.ت، ص396؛ الجرجاني، 1408هـ، ص336).

ومما يدل على ذلك ثبات النون في مثل: "ذانك "، لأنّ الكاف لو كانت في موضع جرّ لحذفت للإضافة (سيبويه، 1988، ج1، ص245؛ ابن جني، د.ت، ج1، ص310؛ الزجاج، 1982، ج1، ص168؛ الأنباري، د.ت، ص396). أضف إلى ذلك أنّ الغاية من مجيء الكاف مع أسماء الإشارة الدلالة على أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع أو من حيث التأنيث والتذكير (ابن جني، د.ت، ج1، ص317-318).

ويبدو أنّ هذا الأمر لم يسلم به بعض المحدثين؛ فقد رأوا أنّ هذه الكاف باقية على أصلها، ولم تخرج عن كونها ضميرا من حيث التعريف والخاصية التي تمتاز بها الضمائر بشكل عام. أما اضطرار النحاة إلى عدم تطبيق قاعدة الضمير على هذه الكاف، وعدّها حرف خطاب لا محل له من الإعراب، فمرده خوفهم من الوقوع في محظور لغوي آخر؛ وهو وقوع الكاف مضافًا إلى أسماء الإشارة التي قبلها، وهذا مرفوض عندهم لأنّ أسماء الإشارة معارف (أيوب، 1957، ص93؛ عبد الغني، 1990، ص133-137).

ومن اللافت للانتباه أنّ النحاة القدامى والمحدثين أشاروا إلى أنّ للكاف اللاحقة لأسماء الإشارة دلالة أخرى غير الخطاب، وهي الدلالة على البعد[33]. فإذا قلت: "ذا" ففيه إشارة للقريب، وإذا قلت: " ذاك" ففيه إشارة إلى المتوسط في البعد، أما "ذلك" فهو للبعيد (المبرد، 1994، ج3، ص275؛ الزمخشري، د.ت، ص141؛ الأندلسي، 1993، ج1، ص154؛ الثعالبي، 2000، ج2، ص389). وقد أوضح ابن يعيش هذا بقوله: ((فـ"ذا" إشارة إلى القريب بتجرّدها من قرينة دالة على البعد.... فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍ متباعد زادوا "كاف الخطاب"، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بُعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف؛ فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد، لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى)) (ابن يعيش، د.ت، ج3، ص135).

ومما يدعم تضمين الكاف لهذه الدلالة ما أثبتته بعض الدراسات اللغوية الحديثة من أنّ الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة تشير إلى المتوسط في البعد (موسكاتي، 1985، ص188-189؛ عيد، د.ت، ص161؛ أيوب، 1957، ص93؛ السامرائي، 2000، ج1، ص101؛ راوي، 2005، ص40-41)، إذ قال كارل بروكلمان: ((وترمز العربية والحبشية والآرامية، لبُعد المشار إليه، بإضافة صوت كالكاف))[34] (بروكلمان، 1977، ص90).

ولهذه الكاف دلالة أخرى، تتمثل في التوكيد والتخصيص من أجل تنبيه المتلقي أو السامع إلى أحوال المخاطب من حيث الإفراد والتثنية والجمع أو التأنيث والتذكير (ابن جني، د.ت، ج1، ص317-318؛ الزمخشري، د.ت، ص141؛ ابن يعيش، د.ت، ج3، ص135)؛ إذ قال أبو حيان: ((والكاف حرف خطاب تبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث...)) (الأندلسي، 1993، ج1، ص154).

2- تتصل هذه الكاف بضمائر النصب المنفصلة نحو: "إيّاك " وأخواتها، وهي عند الأخفش وأكثر البصريين حرف خطاب لا محل له من الإعراب، لأنّه قد ثبت عند معظم النحاة أنّ لفظة "إيّا" من ضمائر النصب المنفصلة [35]، لذا فالأولى أن

تُعَدّ الكافُ حرفَ خطابٍ لا محل له من الإعراب. وذهب الخليل إلى أن الكاف في مثل هذا في محل جرّ بالإضافة، لأنّه لا يفيد معنى بانفراده ولا يقع معرفة، وقد ردّه معظم العلماء (ابن جني، د.ت، ج1، ص314؛ الأنباري، 2002، ص555، ص557؛ العكبري، د.ت، ص12؛ الزمخشري، د.ت، ص127؛ الزبيدي، 1987، ص104)؛ إذ قال الزجاج: ((ومن ادعى فيه أنّه جرّ بالإضافة فقد أحال،لأنّ "إيّا" اسم مضمر، والمضمر أعرف المعارف، فلا يجوز إضافته بتةً)) (الزجاج، 1982، ج1، ص167)[36] أما الكوفيون فذهب بعضهم إلى أنّ الكاف والهاء والياء ضمائرُ نصبٍ على المفعولية، وأن (إيّا) قبلها دعامةٌ وعمادٌ، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّ "إيّاك" بكاملها اسمٌ (الأنباري، 2002، ص555؛ الزبيدي، 1987، ص104؛ الرضي، 1996، ج2، ص425). وقد ضعُف معظم النحاة كلا الرأيين (ابن جني، د.ت، ج1، ص314؛ الأنباري، 2002، ص559-560؛ السلسيلي، 1986، ج1، ص190؛ الأزهري، 2000، ج1، ص104). كما بسط معظم النحاة القول في هذه المسألة معللين كون الكاف اللاحقة للفظة "إيّا" في مثل قولك: "إيّاك"حرفًا مجرّدًا من معنى الاسمية دالاً على الخطاب لا محل له من الإعراب (ابن جني، د.ت، ج1، ص314؛ الأنباري، 2002، ص561؛ ابن يعيش، د.ت، ج3، ص99) لأنّها لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب، والكاف ليست من ضمائر الرفع حتى تكون في موضع رفع، ولا في موضع نصب لأنّه لا ناصب لها، وأما الجرّ فمحالٌ وقوعها موقع الجرّ من جهتين: الأولى لأنّه لا حرف جرّ هنا، والثانية أنها لا يجوز أن تكون مجرورة بالإضافة؛ لأنّه قد ثبت عندهم أنّ "إيّا" مضمر، والضمائر أعرف المعارف، وأشدُّها تخصيصًا، فلا تحتاج إلى الإضافة (الأنباري، د.ت، ص396؛ ابن يعيش، د.ت، ج3، ص99).

إلا أنّ الرضي لم يقبل تخريجَ البصريين ومن تبعهم لهذه الكاف على أنّها حرف لا محل له من الإعراب؛ فقد وصف الرضي مذهب الكوفيين القائل إنّ الكاف في "إيّاك" هي الضمير، و"إيّا" عماد ودعامة لها، بأنّه ليس بعيدًا من الصواب (الرضي، 1996، ج2، ص418، ص425)، وفي ذلك إشارة إلى موافقته للكوفيين وعدم تسليمه بما جاء به البصريون. والأمر نفسه عند بعض المحدثين؛ فقد ذهب رمزي بعلبكي إلى أنّ تخريج البصريين وإنْ كان لطيفًا، فإنّه غير دقيق، مُبَيِّنًا أنّ الذي دفع البصريين إلى عدم القول إنّ الكاف هي الضمير، رغبة منهم في عدم كسر القاعدة؛ إذ يمتنع عندهم دخول اللفظ على لفظ من جنسه، لأنّ في ذلك تعارضًا مع أصل من الأصول التي وضعوها، مرجحًا مذهب الكوفيين في أنّ الكاف والهاء والياء ضمائر باقية على أصلها الذي وضعت عليه، و"إيّا" عماد ودعامة لها، وذلك لكونه أقرب إلى الصواب مما ذكره البصريون (بعلبكي، 1999، ص239).

3- اتصالها بالفعل في مثل "أرأيتك"، و"أرأيتكم"، نحو قوله تعالى: "قال أرأيتك هذا الذي فضّلت عليّ" (الإسراء: 62)؛ فالكاف هنا حرف خطاب لا موضع له من الإعراب على مذهب سيبويه وغيره من النحاة (سيبويه، 1988، ج1، ص245، ج4، ص218؛ الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص299؛ الفارسي، 1982، ص106؛ الرضي، 1996، ج1، ص480)، في حين ذهب الفراء إلى أنّ الكاف هنا اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب[37]، وقد ضعّفه كثير من النحاة (الفارسي، 1982، ص106؛ الزجاج، 1982، ج2، ص246؛ ابن فارس، 1997، ص73؛ الأنباري، 1980، ج1، ص321)؛ بل وصف الزجاج هذا القول بالخطأ الذي لم يقدم عليه أحد من المتقدمين (الزجاج، 1988، ج2، ص246)[38]، ووجه الفساد فيه بيّن وواضح من جهات عدة: أولها: إنّ التاء المتحركة يجمع بالحكم على فاعليتها عند اتصالها بالفعل، والكاف بخلاف ذلك (العكبري، د.ت، ص143؛ الرضي، 1996، ج3، ص90)، والثاني: إنّ التاء لا يستغنى عنها بخلاف الكاف، فإنّه يجوز ألا تذكر، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية (الفارسي، 1982، ص106؛ المرادي، 1992، ص93؛ العكبري، د.ت، ص143)، والثالث أنه لو كانت الكاف في موضع رفع لأدّى ذلك إلى محال، وهو اجتماع فاعلين على فعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك، لذلك امتنع عندهم وقوع الكاف في موضع رفع (الفارسي، 1982، ص106؛ الأنباري، 1980، ج1، ص321؛ العكبري، د.ت، ص143؛ السمين الحلبي، د.ت، ج4، ص620).

ورأى الكسائي أنّ الكاف في موقع نصب مفعول به، وقد ردّه بعض العلماء لبعده عن واقع اللغة [39]، وذلك لاستحالة أن يتعَدّى الفعل "رأيت" إلى مفعولين: الأول هو الثاني في المعنى (المبرد، 1994، ج3، ص277؛ الفارسي، 1982، ص106؛ العكبري، د.ت، ص143؛ السمين الحلبي، د.ت، ج4، ص620). لذا بَطُلَ عند جمهور النحاة وقوع الكاف في موضع النصب؛ لأنّه يؤدّي إلى المحال، وثَبُتَ عندهم كون الكاف هي المعتمد عليها في الخطاب (الزجاج، 1988، ج2، ص246؛ الأندلسي، 1993، ج6، ص54).

ويمكن لنا تفسير دلالة الخطاب في الكاف دون التاء مع أن كليهما في الأصل حرفُ خطاب بظاهرة خلع الأدلة في العربية؛ إذ لا يجوز عند العلماء اجتماع حرفين بمعنى واحد. فالكاف لما لحقت الفعل "أرأيت"، خُلِعَتْ دلالة الخطاب من التاء واحتفظت بها الكاف. وعليه، فالتاء ضميرٌ جُرِّدَ من دلالة الخطاب، والكاف جُرِّدَتْ من معنى الاسمية؛ أي إنّ كلاً منهما خُلِعَتْ منه دلالة وبقيت الأخرى. ومما يدل على أنّ الكاف هي الدالة على الخطاب أنّ صورتها تختلف باختلاف أحوال المخاطبين من تذكير وتأنيث أو إفراد وتثنية وجمع لدلالتها عليهم، في حين أنّ التاء لما خُلِعَتْ منها دلالةُ الخطاب بَقِيَتْ على صورة واحدة (الفارسي، 1986، ص35-36؛ الأنباري، 1980، ج1، ص321؛ السيوطي، 1987، ج1، ص397). ومما يؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه بعض العلماء من أنّ هذه الكاف قد تأتي للدلالة على تنبيه المتلقي أو السامع إلى أحوال المخاطب من حيث الإفراد والتثنية والجمع أو التأنيث والتذكير، زيادةً في التوكيد والتخصيص. فالكاف ههنا فيها إيحاء بأنّها توكيد للضمير "التاء" الواقع في محل رفع، لذا وجدنا جمهور النحاة خرّجوا الكاف على أنّها حرف خطاب لا محل له من الإعراب (ابن هشام، 1991، ج1، ص205؛ المرادي، 1992، ص93؛ يعقوب، 1988، ص537)، ولعلّ هذا يعكس لنا طبيعة تفكير النحاة القدامى من خلال محاولتهم تلمس الأبعاد الدلالية والوظيفية التي تؤديها حروف المعاني في سياق الكلام.

ومن اللافت للنظر أنّ ما ذهب إليه الفراء لم يكن بالأمر المستغرب والبعيد عن الواقع اللغوي والتطور الطبيعي للغات من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، بل إن له ما يدعمه ويؤيده في آثار اللغات السامية. ويمكن توضيح ذلك من خلال ركيزتين: الأولى أن معظم هذه الدراسات اللغوية خلصت إلى أنّ من المرجح أن يكون حرف الكاف هو الأصل في ضمير المتكلم، لا التاء، واستدلوا على ذلك من خلال احتفاظ بعض اللغات السامية الأم بهذا الأصل، كالأكادية والعبرية، إضافة إلى إمكانية وسهولة تفسير كون كاف الخطاب المستعملة حاليًا في بعض اللغات السامية ناشئًا عن تأثرها بالكاف التي هي في الأصل من ضمائر المتكلم في السامية الأم. أما لو كانت التاء هي الأصل في ضمائر المتكلمين، فيصعب عليهم تفسير كيف قلبت التاء كافًا في معظم اللغات السامية الأخرى.

أما الركيزة الثانية، فقد أظهرت تلك الدراسات أنّ الأصل في ضمير المخاطب في اللغات السامية الأم هو التاء، لا الكاف، ودليل ذلك عندهم وجود التاء في ضمائر المخاطبة في اللغات السامية الأم، وأنّ التاء لما كانت هي الأصل في المخاطب سهل عليهم تفسير إدخال التاء إلى المتكلم قياسًا على المخاطب (برجشتراسر، 1994، ص76-77؛ بعلبكي، 1999، ص223-224).

4- تلحق الكاف بعض أسماء الأفعال، مثل: رويدك والنجاءك وحيهلك؛ فالكاف في مثل ذلك زيدت عند النحاة لإفادة معنى الخطاب (سيبويه، 1988، ج1، ص245، ص251؛ الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص279، ص299؛ السيرافي، 2008، ج2، ص152؛ الأنباري، د.ت، ص369)، ولا يجوز جعلها اسمًا لاستحالة وقوع الإضافة في الاسم المعرف بالألف واللام (سيبويه، 1988، ج1، ص245؛ المبرد، 1994، ج3، ص209، ص279؛ السيرافي، 2008، ج2، ص152؛ الرضي، 1996، ج3، ص90)؛ إذ لو كانت الكاف ((اسمًا لكان النجاءك محالاً، لأنّه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام، وينبغي لمن زعم أنّهُنَ أسماء أن يزعم أنّ كاف" ذاك" اسم)) (سيبويه، 1988، ج1، ص124). ومنه ما نقله ابن منظور عن بعض النحويين من أنّهم قالوا:(("النَّجاك" فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب،لأنّ الألف واللام معاقبة للإضافة، فثَبُتَ أنّها كَكَاف "ذلك" و"أريْتَكَ" زيدًا...)) (ابن منظور، د.ت، مادة (نجا)، ج15، ص306؛ ابن منظور، د.ت، مادة (ها)، ج15، ص482). واستدل ابن يعيش على كونها حرف خطاب لا موضع

له من الإعراب بأنّه لو كان له موضع من الإعراب: ((لم يخل إما أن يكونَ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورا، وهو لا يجوز أنْ يكون مرفوعًا لأنّه لا رافعَ هناك، ولا يجوز أنْ يكونَ منصوبًا لعدم الناصب أيضًا، ولا يجوز أن يكون مخفوضًا لأنّ ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف إلا في باب الحسن الوجه وليس ذلك منه)) (ابن يعيش، د.ت، ج3، ص92، ص99). ومن النحاة من أشار إلى أنّ الغرض من إلحاق الكاف بـ "رويد" ونحوها، هو التوكيد والتنبيه لبيان من هو المخاطب المخصوص (سيبويه، 1988، ج1، ص244-245؛ المبرد، 1994، ج3، ص277؛ ابن منظور، د.ت، مادة (ها)، ج15، ص482). فالكاف في مثل ذلك اجتمعت فيها دلالتان إحداهما الخطاب والثانية التوكيد والتخصيص.

5- اتصالها ببعض الأفعال مثل: أَبْصِرْكَ، ولَيْسَكَ؛ ونِعْمَك، وبِئْسَك، فالكاف في مثل ذلك حرف خطاب لا محل له من الإعراب (الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص299؛ المبرد، 1994، ج3، ص210، ص277، ص279؛ الرضي، 1996، ج1، ص480؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص205؛ المرادي، 1992، ص93-94)، وقد استدل العلماء على أنّ الكاف في مثل قولك: "ليسك زيدًا"، و"أَبْصِرْكَ زيدًا" حرفُ خطابٍ لا محل له من الإعراب، لأنّها لو كانت اسمًا لصعب تفسير وقوع النصب في كلٍّ من "زيد" و"الكاف"، لاستحالة عمل "ليس" فيهما معًا (ابن يعيش، د.ت، ج3، ص99).

6- نقل بعض النحاة عن الفارسي جواز كون الكاف حرف خطاب في مثل قول الشاعر[40]:

لِسَانُ السُوْءِ تُهْدِيهِ إِلَيْنَا وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِيْنَا

وقد خرّج بعض النحاة الكاف في البيت على أنّها المفعول الأول، والمصدر المؤول "أن تحين" سد مسد المفعول الثاني لـ"حسب" (المرادي، 1992، ص94).

7- قد تتصل الكاف ببعض الحروف نحو قولنا: " بلاك" و"كلاك" وذلك قليل (ابن هشام، 1991، ج1، ص205؛ المرادي، 1992، ص93-94). ويظهر مما سبق أنّ الكاف تعد من اللواحق التي تلحق بعض الألفاظ في العربية وغيرها من الساميات للدلالة على الخطاب. ولعلّ مما يدعم هذا ما أثبتته بعض الدراسات اللغوية الحديثة من أنّ هذه الظاهرة لها مثيلاتها في نظائرها في اللغات السامية الأخرى كالعبرية (بروكلمان، 1977، ص87-88، ص90؛ جرجي، 1886، ص62-63؛ عليان، 2002، ص62؛ موسكاتي، 1985، ص179، ص184؛ راوي، 2005، ص90).

وصفوة القول:

إنّ تباين مواقف العلماء قديمًا وحديثًا حول الكاف اللاحقة لمثل هذه الألفاظ، من حيث دلالتها على الخطاب أم لا، مرده إلى أنّ هذه الكاف تأتي مرة حرفًا مجردًا من معنى الاسمية للدلالة على الخطاب، ومرة أخرى اسمًا مضمرًا. ولعلّ هذا ما دفع بعض المحدثين إلى القول بوجود خلل وتناقض في أصل القاعدة النحوية، حيث طبقت قاعدة الضمير على الكاف أحيانًا ولم تطبق القاعدة أحيانًا أخرى، وهو ما لا يمكن التسليم به جملةً وتفصيلاً، لأنّه يمكن تفسيرها وفقا لمبدأ خلع الأدلة. فقد خلعت عن الكاف دلالة الاسمية في مثل قولهم: أرأيتك وأولائك وذلك وليسك وأبصرك وغيرها، لوقوعها مجردة من معنى الاسمية، واحتفاظها بدلالة الخطاب فحسب. وعليه، فالكاف في جميع تلك الألفاظ حرف دالٌ على الخطاب، لا محل له من الإعراب، خلعت منه دلالة الاسمية، وهذا يكثر وقوعه في كلامهم، وله نظائر كثيرة في العربية (الفراء، 1983، ج3، ص213؛ ابن جني، 1952، ج2، ص463؛ أبو عبيدة، 1954، ج1، ص63؛ السيوطي، 1987، ج1، ص237-240)، نحو خلع دلالة الاسمية من التاء في مثل "أنت" واختصاصها بالخطاب فحسب (الفارسي، 1986، ص35-36؛ السيوطي، 1987، ج1، ص239، 397)، وكذلك خروج "هل" عن دلالة الاستفهام في بعض المواضع (الفراء، 1983، ج3، ص213؛ ابن جني، 1952، ج2، ص463؛ أبو عبيدة، 1954، ج1، ص63).

الخاتمة

- تباينت آراء العلماء قديمًا وحديثًا حول حقيقة الكاف؛ فمنهم من رأى فيها الاسمية، ومنهم من تمسك بالقول بحرفيتها، ولكل منهما أدلته.
- من ذهب إلى القول أنها اسم اعتمد على ما ورد في الشعر، ومن رفض القول باسميتها كان الحكم عنده مبنيًا على عدم ورودها في الاختيار.
- الثابت والمتفق عليه في العربية وغيرها من اللغات السامية أن معنى الكاف هو التشبيه، وقد تخرج من التشبيه إلى معانٍ أخرى كالتعليل والمبادرة والاستعلاء وغيرها .
- وصف النحاة القدامى مجيء الكاف بمعنى المبادرة بالأمر الغريب، أما المحدثون فلم يروا ذلك بالشيء المستغرب بناءً على وجوده في بعض اللغات السامية.
- الفيصل بين الكاف الاسمية والحرفية - في أحيانٍ كثيرة - عند النحاة هو موضعها؛ فإن جاز أن تضع مكانها كلمة "مثل"، كانت اسمًا، وإن لم يصلح ذلك، كانت حرفًا.
- رجّح بعض المحدثين مذهب بعض الكوفيين القائل إنّ الكاف في "إياك" هي الضمير وإن "إيّا" دعامة وعماد لها.
- اجتهد كثيرٌ من النحاة في تلمس دلالات كاف الخطاب في الكلام، ومن أبرز تلك الدلالات التي أشاروا إليها التوكيد والتخصيص والتنبيه.

The Singular (kāf) in Arabic: Traditional and Modern Perspectives

Ziad Abu Sammour
Department of Arabic Language, Taibah University, Medina, Saudi Arabia.

Abstract

Arab grammarians contend that the singular (kāf) can be an article or a noun depending on its function and meaning. They point out that this (kāf) can also be used as an 'addressing' particle. Their views regarding this (kāf) vary significantly as some of them consider it as a particle, while others consider it as a noun. This led both parties to engage in other controversial issues. This study aims at examining the status of (kāf) in the work of certain Arab grammarians as well as certain schools of Arabic grammar. The study also discusses the status of (kāf) in modern Arabic linguistics, comparing it to the traditional views. The study consists of an introduction, two data analysis sections and a conclusion. The first section examines (kāf) as a preposition, explaining its meanings and its attachments, with the genitive noun, to other words. It examines alsoArab grammarians' divergent views on this particle and why some of them consider it as a noun, while others consider it as a particle. The second section examines the non-preposition (kāf), both as a noun and as a particle, discussing grammarians' views regarding each.

Keywords: Singular (kāf), Arabic grammar, Traditional and modern perspectives, Nouns, Particles.

الهوامش

(1) لم أعثر على هذا القول في كتاب سيبويه كما ذكر الرازي، والصحيح أنّ هذا القول للسيرافي، في شرحه على كتاب سيبويه، ينظر: (السيرافي، 2008، ج1، ص91).

(2) ينظر: (الرازي، 1981، ج1، ص/104)، وقريب من هذا الكلام ينظر: (ابن الخباز، 1992، ج1، ص238).

(3) الرجز لحميد بن الأرقط، في: (الأخفش الأوسط، 1990، ج1، ص329؛ ابن السراج، 1993، ج1، ص439؛ المبرد، 1994، ج4، ص140؛ ابن جني، د.ت، ج1، ص296؛ الرماني، 1981، ص50؛ المالقي، 2002، ص277؛ الأندلسي، 1998، ص1716؛ ابن عصفور، 1980، ج1، ص479)، ونسب إلى رؤبة، ينظر ملحق في: (ابن العجاج، د.ت، ص181؛ الأعلم الشنتمري، 1994، ص236-237).

(4) حصرت المصادر النحوية ستة مواضع لوقوع الكاف اسمًا في الشعر، تنظر هذه المواضع في: (المبرد، 1994، ج4، ص140؛ ابن جني، د.ت، ج1، ص283-287؛ الرماني، 1980، ص47-48؛ الأنباري، د.ت، ص257-258؛ ابن مالك، 2001، ج3، ص39؛ ابن مالك، 1983، ج2، ص812؛ الرضي، 1996، ج4، ص323-324؛ المالقي، 2002، ص272؛ المرادي، 1992، ص82-83).

(5) ينظر رأي ابن جني في: ابن جني، د.ت، ج1، ص281، ص286، ص290.

(6) ينظر رأي الرماني في: الرماني، 1980، ص47

(7) ينظر رأي ابن مالك في: ابن مالك، 1967، ص147؛ ابن مالك، 2001، ج3، ص39؛ ابن مالك، 1983، ج2، ص811؛ السلسيلي، 1986، ج2، ص671؛ الأندلسي، 1998، ص1713.

(8) ينظر رأي الأندلسي في: الأندلسي، 1998، ص1713؛ الأشموني، 1955، ج2، ص296.

(9) تنظر هذه المواضع في: الأخفش، 1990، ج1، ص330؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص204-205؛ المالقي، 2002، ص277-278؛ المرادي، 1992، ص79-80؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص275؛ الجزولي، د.ت، الهامش131.

(10) ذكرت بعض المصادر مواضع زيادة الكاف، ينظر: ابن جني، د.ت، ج1، ص291-303؛ ابن مالك، 1983، ج2، ص790؛ الرضي، 1996، ج4، ص324-325؛ المالقي، 2002، ص277-282؛ الصبان، د.ت، ج2، ص338.

(11) الرجز في: سيبويه، 1988، ج1، ص32، ص408؛ ابن السراج، 1993، ج1، ص438؛ المبرد، 199، ج4، ص140؛ الأخفش، 1990، ج1، ص330؛ الفارسي، 1985، ص538؛ الأنباري، د.ت، ص257؛ الرماني، 1981، ص50؛ الرضي، 1996، ج1، ص387، ج4، ص325؛ ابن الخشاب، 1972، ص234.

(12) تنظر آراء العلماء في المسألة في: الفارسي، 2003، ص120؛ ابن يعيش، د.ت، ج8، ص43؛ ابن هشام، 1991، ص204-205.

(13) البيت لمسلم بن معبد الوالبي، وصدره: " فَلا وَالله لا يُلْفَى لِمَا بي " في: البغدادي، 1979، ج2، ص380، وبلا نسبة في: ابن جني، 1952، ج2، ص282؛ ابن جني، د.ت، ج2، ص282، الأنباري، 2002، ص455؛ الرضي، 1996، ج1، ص386، ج4، ص325؛ المرادي، 1992، ص80؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص204؛ المالقي، 2002، ص278.

(14) الرجز بلا نسبة في: المرادي، 1992، ص81؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص204؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص278.

(15) تنظر صفحة 4 من البحث.

(16) تنظر المسألة في: السيوطي، 1992، ج1، ص120؛ الأزهري، 2000، ج2، ص352.

(17) ما عدا حرف الجر: "لعل" و"لولا"، وحروف الجرّ الزائدة، لأنّ في تعلقها خلاف بين النحاة، ينظر: ابن يعيش، د.ت، ج8، ص9؛ المرادي، 1992، ص86؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص254؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص275؛ السيوطي، 1987، ج1، ص249.

(18) ينظر رأي الفارسي في: المرادي، 1992، ص86؛ الأندلسي، 1998، ص1710.

(19) ينظر رأي ابن جني في: ابن جني، د.ت، ج1، ص304-305؛ السيوطي، 1987، ج1، ص249.

(20) ينظر رأي ابن عصفور في: ابن عصفور، 1980، ج1، ص482-483؛ المرادي، 1992، ص86؛ الأندلسي، 1998، ص1710، الأندلسي، 1993، ج1، ص428؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص275؛ السيوطي، 1987، ج1، ص249.

(21) ينظر رأي الأخفش في: المرادي، 1992، ص86؛ ابن عصفور، 1980، ج1، ص477؛ الأندلسي، 1998، ص1710؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص254؛ الأندلسي، 1993، ج1، ص428؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص275.

(22) ينظر رأي الأخفش في: الأخفش، 1990، ج1، ص163؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص200؛ المرادي، 1992، ص84؛ الأندلسي، 1998، ص1714؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص281.

(23) ينظر رأي ابن برهان في: ابن برهان، 1984، ج1، ص128؛ ابن مالك، 1983، ج2، ص790، 811؛ الأندلسي، 1998، ص1714؛ المرادي، 1992، ص84.

(24) ينظر رأي ابن مالك في: ابن مالك، 1967، ص147؛ ابن مالك، 2001، ج3، ص42؛ ابن مالك، 1983، ج2، ص790، ص811؛ ابن الناظم، 2000، ص265؛ السلسيلي، 1986، ج2، ص673.

(25) ينظر رأي ابن مالك في: ابن مالك، 1983، ج2، ص811؛ ابن الناظم، 2000، ص265؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص199؛ المرادي، 1992، ص84؛ الأشموني، 1955، ج2، ص296.

(26) تنظر حكاية سيبويه في: سيبويه، 1988، ج3، ص140؛ السيرافي، 2008، ج3، ص359؛ ابن مالك، 1983، ج2، ص790، ص811؛ ابن الناظم، 2000، ص265.

(27) ينظر رأي الأخفش والكوفيين في: ابن هشام، 1991، ج1، ص200؛ المالقي، 2002، ص276؛ المرادي، 1992، ص84-85؛ الأندلسي، 1998، ص1712؛ الأندلسي، د.ت، ج11، ص257؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص276، السيوطي، 1992، ج4، ص195؛ الأزهري، 2000، ج1، ص654.

(28) تنظر دلالة الكاف على التشبيه في العبرية: كمال، 1963، ص240؛ زويع، 2016، ص114؛ سجيف، 1985، ج1، ص30.

(29) تجدر الإشارة إلى أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ الكاف في الآية ليست زائدة، ولهم فيها أقوال عدة ليس المقام ذكرها، ينظر: ابن هشام، 1991، ج1، ص200-202؛ الرضي، 1996، ج4، ص325؛ المرادي، 1992، ص89-91؛ ابن عقيل، 1982، ج2، ص276، السيوطي، 1992، ج4، ص195؛ الطبري، د.ت، ج20، ص476؛ القرطبي، 1952، ج16، ص8؛ العكبري، د.ت، ص339؛ الرماني، 1981، ص49؛ الصبان، د.ت، ج2، ص338.

(30) سبق تخريجه.

(31) هذا كلام ابن جني ينظر: سر صناعة الإعراب، 291/1.

(32) نسب هذا الرأي لثعلب، ينظر الأنباري، الإنصاف، 259، والرضي، شرح الكافية، 325/4، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 16/ 8، والصبان، الحاشية 338/2.

(33) نُسِبَ هذا القول للأخفش، ينظر: الثعالبي، 2000، ج2، ص389.

(34) تنظر دلالة الكاف على البعد في العبرية، في: كمال، 1963، ص142.

(35) للعلماء في الكاف المتصلة بـ" إياك" أقوال كثيرة، تنظر المسألة في: ابن جني، د.ت، ج1، ص312؛ الزمخشري، د.ت، ص127؛ الأنباري، 2002، ص555؛ الزبيدي، 1987، ص104؛ ابن مالك، 1967، ص26؛ الرضي، 1996، ج2، ص425.

(36) ينظر كلامه في الأنباري، 2002، ص557.

(37) ينظر رأي الفراء في: الفراء، 1983، ج1، ص333؛ الفارسي، 1982، ص106؛ الأنباري، 1980، ج1، ص321؛ ابن فارس، 1997، ص73؛ الرضي، 1996، ج3، ص90؛ ابن هشام، 1991، ج1، ص205؛ السمين الحلبي، د.ت، ج4، ص617، ص619؛ العكبري، د.ت، ص143؛ الأندلسي، 1993، ج4، ص129، ج6، ص54.

(38) ينظر كلامه في السمين الحلبي، د.ت، ج4، ص619.

(39) ينظر رأي الكسائي في: الزجاج، 1982، ج1، ص168؛ الفارسي، 1982، ص106؛ الرضي، 1996، ج3، ص90؛ الأندلسي، 1993، ج4، ص129.

(40) البيت بلا نسبة في: ابن هشام، 1991، ج1، ص205؛ المرادي، 1992، ص94؛ السيوطي، 1992، ج1، ص267.

المصادر والمراجع

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1990م.

الأزهري، خالد بن عبد الله. **التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م.

الأشموني، نور الدين بن يوسف بن محمد. **شرح الألفية**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.

الأعشى، ميمون بن قيس. **ديوان الأعشى الكبير**، تحقيق: محمد حسين، القاهرة، المطبعة النموذجية، د.ت.

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان. **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق: زهير عبد المحسن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. **أسرار العربية**، عناية: محمد بهجة البيطار، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1957م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2002م.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. **ارتشاف الضَرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ومطبعة المدني، 1998م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ت.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1986م.

أيوب، عبد الرحمن. **دراسات نقدية في النحو العربي**، الكويت، مؤسسة الصباح، 1957م.

برجشتراسر. **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1994م.

بروكلمان، كارل. **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، السعودية، جامعة الرياض، 1977م.

بعلبكي، رمزي مني. **فقه العربية المقارن**، دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية، بيروت، دار العلم للملايين، 1999م.

البغدادي، عبد القادر. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1979م.

ابن بابشاذ، الطاهر بن أحمد. **شرح كتاب الجمل للزجاجي**، تحقيق: حسين السعدي، العراق، جامعة بغداد، 2003م.

ابن برهان، عبد الواحد العكبري. **شرح اللمع**، تحقيق: فائز فارس، الكويت، مطابع الكويت المركزية، 1984م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1952م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ،دمشق ،1993م.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين الأربلي. **النهاية في شرح الكفاية**، تحقيق: عبد الله **عمر** حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 1992م.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين الأربلي. **توجيه اللمع**، تحقيق: فايز دياب، ط2، دار **السلام**، القاهرة، 2007م.

ابن الخشاب، عبد الله بن محمد. **المرتجل**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1972م.

ابن السراج، محمد بن سهل. **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1993م.

ابن العجاج، رؤبة. **الديوان**، عناية: وليم بن الورد، الكويت، دار ابن قتيبة،1903م.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن الأمام محمد بن مالك. **شرح الألفية**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م.

ابن عادل الحنبلي، عمر بن علي. **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.

ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن. **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، دار الكتب، 1980م.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل. **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ط1، دمشق، دار الفكر، 1982م.

ابن فارس. **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تعليق: أحمد حسن بسج، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. **التسهيل**، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1967م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، ط1، مكة المكرمة، دار المأمون، 1982م.

ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، د.ت.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1991م.

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي. **شرح المفصل**، مصر، إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. **فقه اللغة وأسرار العربية**، تعليق: ياسين الأيوبي، ط2، بيروت، المكتبة العصرية، 2000م.

الجرجاني، عبد القاهر. **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، وزارة الثقافة العراقية، 1982م.

الجرجاني، عبد القاهر. **شرح الجمل في النحو**، تحقيق: خديجة محمد، السعودية، جامعة أم القرى، 1408هـ.

جرجي، زيدان. **الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية**، بيروت، مطبعة جاور جيوس، 1886م.

الجزولي، أبو موسى عيسى. **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق:شعبان عبد الوهاب محمد، الرياض، مطبعة أم القرى، 1988م.

حسن، عباس. **النحو الوافي**، ط 8، القاهرة، دار المعارف، 1986م.

الحلواني، محمد خير. **النحو الميسر**، ط1، دمشق، دار المأمون، 1997م.

الدسوقي، محمد بن عرفة. **حاشية الدسوقي على المغني**، القاهرة، دار الطباعة العامرة، 1301هـ.

الرازي، فخر الدين محمد. **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، ط1، بيروت، دار الفكر، 1981م.

راوي، أحمد كامل. **اللغة العبرية؛ قواعد ونصوص**، ط1، القاهرة، رواج للنشر، 2005م.

الرضي الأستربادي. **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1996م.

الرماني. **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، ط1، جدة، دار الشروق، 1981م.

الزبيدي، عبد اللطيف أبو بكر الشرجي. **ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1987م.

الزجاج، إبراهيم بن السري. **إعراب القرآن**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1982م.

الزجاج، إبراهيم بن السري. **معاني القرآن وأعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1988م.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1986م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **الكشاف**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1998م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. **المفصل في علم الإعراب**، ط2، بيروت، دار الجيل.

السامرائي، فاضل. **النحو العربي؛ أحكام ومعان**، ط1، بيروت، دار ابن كثير، 2014م.

السامرائي، فاضل. **معاني النحو**، ط1، عمان، دار الفكر، 2000م.

سجيف، دافيد. **قاموس عربي - عبري للغة العبرية المعاصرة**، المجلد الأول، القدس، 1985م.

السلسيلي، محمد بن عيسى. **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط1، مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية، 1986م.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، 1987م.

سيبويه، عمرو بن عثمان. **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق، مطبعة مجمع اللغة العربية، 1987م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992م.

الصبان، محمد بن علي. **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

الطبري، محمد بن جرير. **جامع البيان**، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة ابن تيمية،1987م.

عبد الجليل، عمر صابر. **حروف الجر في العربية؛ دراسة نحوية في ضوء علم اللغات السامية المقارن**، ط1، القاهرة، دار الثقافة العربية، 2000م.

عبد الغني، أحمد عبد العظيم. **القاعدة النحوية؛ دراسة نقدية تحليلية**، القاهرة، دار الثقافة، 1990م.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1954م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. **التبيان في إعراب القرآن**، الرياض، بيت الأفكار الدولية،1998م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر، 1995م.

عليان، سيد سليمان. **في النحو المقارن بين العربية والعبرية**، ط1، القاهرة، الدار الثقافية، 2002م.

عيد، محمد. **النحو المصفى**، القاهرة، مكتبة الشباب.

عيد، محمد. **نحو الألفية**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990م.

الفارسي، أبو علي. **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، الرياض، 1969م.

الفارسي، أبو علي. **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، ط1، القاهرة، مطبعة المدني، 1985م.

الفارسي، أبو علي. **المسائل العسكريات في النحو العربي**، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط2، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1982م.

الفارسي، أبو علي. **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1986م.

الفارسي، أبو علي. **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف النجار، عمان، دار عمار، 2003م.

الفراء، يحيى بن زياد. **معاني القرآن**، ط 3، بيروت، عالم الكتب، 1983م.

فليش، هنري. **العربية الفصحى؛ دراسة في البناء اللغوي**، تحقيق: عبد الصبور شاهين، القاهرة، مكتبة الشباب، 1997م.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. **الجامع لأحكام القرآن** ، عناية: هشام سمير البخاري، ط2، الرياض، دار عالم الكتب، 1952م.

الكرماني، محمود بن حمزة. **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، جدة، دار القبلة، 1983م.

كمال، ربحي. **دروس في اللغة العبرية**، ط 3، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، 1963م.

المالقي، أحمد بن عبد النور. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط 3، دمشق، دار القلم، 2002م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. **المقتضب**، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1994م.

المرادي، الحسن بن قاسم. **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992م.

موسكاتي، سباتينو وآخرون. **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن**، ترجمة: مهدي المخزومي، وعبد الجبار المطلبي، بغداد، عالم الكتب، 1985م.

الواحدي، علي بن أحمد. **التفسير الوسيط**، تحقيق: محمد صالح الفوزان، الرياض، جامعة الإمام محمد، 1430هـ.

يعقوب، إميل بديع. **موسوعة النحو والصرف والإعراب**، ط1، بيروت، دار العلم للملايين، 1988م.

المجلات العلمية

زوبع، علاء عبد الدائم. "البنية الصوتية والدلالية للكاف؛ دراسة بين اللغتين العربية والعبرية"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، جامعة بابل، العراق، المجلد السادس، العدد1، 2016م.

الصغير، أحمد محمد. "كاف التشبيه في النص القرآني؛ دراسة وصفية تحليلية على ضوء آراء النحاة والمعربين"، **مجلة الدراسات العربية**، جامعة المنيا، مصر، المجلد السادس، العدد 17، 2008م، ص260.

الهنداوي، حسن. "أحرف الجر المترددة بين الحرفية والاسمية"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، العدد 127، 2014م.

المبررات القانونية المانعة من مسؤولية البنك بمناسبة الإفصاح عن الحساب المصرفي (دراسة في القانون الأردني)

جبر غازي شطناوي* ورامي عبدالسلام سلمان**

تاريخ الاستلام 2019/02/17 تاريخ القبول 2019/06/25

الملخص

تناولت هذه الدراسة المبررات القانونية لإفصاح البنك عن الحساب المصرفي؛ ذلك أن التزام البنوك والمؤسسات المالية بالسرية المصرفية ليس التزامًا مطلقًا، إذ يقرر المشرع الأردني جملة من المبررات التي تجيز للبنوك الإفصاح عن الحسابات المصرفية لعملائها، دون قيام أية مسؤولية في جانبها، سواء من الناحية المدنية أو الجنائية. وقد عالجت الدراسة الاعتبارات التي استند إليها المشرع في تقريره لهذه المبررات، وذلك من خلال البحث في اعتبارات المصلحة الخاصة لأطراف العمليات المصرفية (العميل، البنك، الغير)، إلى جانب اعتبارات المصلحة العامة للمجتمع؛ فقد اعتبر المشرع الرقابة على سلامة الجهاز المصرفي وعمليات منح الائتمان إلى جانب مكافحة الجريمة مبررا قانونيا للإفصاح عن الحساب المصرفي.

وخلصت الدراسة إلى أن المشرع الأردني قد حرص على تحقيق التوازن بين مبررات الإفصاح عن الحساب المصرفي وبين الالتزام بمبدأ السرية المصرفية، بحيث لا تؤدي هذه المبررات إلى إفراغ هذا المبدأ من مضمونه. إلا أن النصوص القانونية الناظمة لهذه المبررات شابها بعض القصور؛ فقد أغفل المشرع المنازعات القائمة بين البنك والعميل المعروضة على التحكيم كمبرر للإفصاح عن الحساب المصرفي، كما أغفل المشرع مصلحة الموصى له في الإفصاح عن الحساب المصرفي للموصي أسوة بالورثة، وهو الأمر الذي استوجب التوصية بشمول هاتين الحالتين بالمواد الناظمة لهذه المبررات.

الكلمات المفتاحية: المبررات القانونية، السرية المصرفية، الإفصاح، البنك، العميل، الحسابات المصرفية.

المقدمة

يعد مبدأ السرية المصرفية للحساب المصرفي عاملا أساسيا من العوامل التي تجذب العملاء للتعامل مع البنوك؛ فالعميل يبحث عن الاطمئنان بالنسبة لكل ما يعهد به إلى البنك، كما أن البنك يسعى إلى كسب ثقة الجمهور من خلال المحافظة على أسرار عملائه المصرفية (العطير، 1996، ص 27). ويرتبط حق العميل في حفظ أسراره المصرفية يرتبط ارتباطا وثيقا بحقه في حرمة حياته الخاصة[1]. ومن جهة أخرى، تعتبر السرية المصرفية للحساب المصرفي ضرورة لحماية المصلحة العامة للمجتمع لما لها من دور في دعم نظام الائتمان وتوفير المناخ المناسب للاستثمار (عبد الحميد، 2002، ص 3).

ونظرا لهذه الأهمية لسرية الحسابات المصرفية، فقد عنيت التشريعات بتنظيم أحكامها على نحو يرتب مسؤولية البنك عن أي إخلال بالتزامه بحفظ هذا السر، بحيث يسأل البنك من الناحية المدنية والجنائية. فمن الناحية المدنية، تنشأ مسؤولية البنك لكون الإفصاح عن السر المصرفي يمثل إخلالا بالتزامات البنك التعاقدية، كما أن هذه المسؤولية تقوم على أساس المسؤولية التقصيرية الناتجة عن مخالفة البنك لنصوص القانون التي تفرض هذا الالتزام (البساط، 1993، ص 10)، عدا عن أن العرف المصرفي هو الآخر يعد مصدرا من مصادر هذا الالتزام (عوض، 2000، ص 1089). أمّا من الجانب

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* كلية القانون، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
** كلية القانون، جامعة الحسين بن طلال، معان، الاردن.

الجنائي، فإن المشرع يجرم كل عمل أو إجراء يخالف الأحكام الخاصة بحفظ السر المصرفي ويعاقب على ذلك بالحبس أو الغرامة أو بكلتا العقوبتين[2].

ولكن الالتزام المفروض على البنك بحفظ السر المصرفي لحسابات عملائه من شأنه أن يتعارض مع مقتضيات المصلحة الخاصة بأطراف العملية المصرفية (العميل، البنك، الغير) (عبد الحميد، 2002، ص 49). كما أن المصلحة العامة هي الأخرى يجب أن تؤخذ بالحسبان؛ إذ يتوجب على البنوك الالتزام بالسياسة النقدية والمصرفية والائتمانية التي تتبعها الدولة (Bonneau, 1995, p. 96)، إلى جانب الحرص على عدم استخدام الحسابات المصرفية وسيلة لإضفاء المشروعية على الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية وهذا الأمر يستوجب فرض رقابة على النشاط المصرفي من جانب السلطات المختصة في الدولة؛ فلا يعقل التضحية بالصالح العام دفاعا عن مبدأ السرية المصرفية (مصطفى، 1994، ص 427).

وعليه، كان لا بد من الموازنة بين الالتزام بمبدأ سرية الحسابات المصرفية من جهة، وبين المصلحة الخاصة والعامة من جهة أخرى. وتحقيقا لهذا التوازن المطلوب، فقد كرّس المشرع الأردني - وفي أكثر من قانون - العديد من الأحكام التي تجيز للبنك الإفصاح عن الحساب المصرفي في حالات معينة وبموجب ضوابط دقيقة.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في بيان مدى ملاءمة المبررات القانونية للإفصاح عن الحساب المصرفي، ومدى تأثيرها على جوهر التزام البنك بمبدأ السرية المصرفية؛ وما إذا كانت هذه المبررات تفرغ هذا الالتزام من مضمونه، أم إنها توازن بين المصلحة التي أراد المشرع تحقيقها منها وبين هذا الالتزام.

تساؤلات الدراسة

تثير هذه الدراسة جملة من التساؤلات التي يسعى الباحث للإجابة عنها أثناء معالجة موضوعات الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1- ما مدى تأثير الأخذ بالمبررات القانونية للإفصاح عن الحساب المصرفي على التزام البنك بالسرية المصرفية؟

2- ما هو النطاق الموضوعي والشخصي لمبررات الإفصاح عن الحساب المصرفي؟

3- ما هي الضوابط التي حددها المشرع لتبرير الإفصاح عن الحساب المصرفي؟

4- ما مدى شمولية الأحكام التي عالجت سرية الحسابات المصرفية ومبررات الإفصاح عنها؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله لأحد الموضوعات الهامة المتعلقة بسرية الحسابات المصرفية، والمتعلق على وجه الخصوص بالمبررات التي أجاز المشرع للبنك بموجبها الإفصاح عن الحسابات المصرفية للعملاء، وهو موضوع تقل فيه الدراسات والأبحاث في التشريع الأردني. كما يستمد هذا البحث أهميته من أهمية النشاط المصرفي للبنوك على مستوى الاقتصاد القومي وأثرها في دعم الائتمان وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية والتنموية للدولة من خلال استغلال الودائع المصرفية القابعة في خزائن البنوك، وبما لا يدع مجالا لاستغلال هذه الحسابات في الأعمال غير المشروعة؛ كالإرهاب وغسل الأموال، وغيرهما. كما تأتي أهمية هذه الدراسة في تدعيم الدراسات السابقة التي تناولت سرية الحسابات المصرفية من خلال الإضافات المتوقعة من هذه الدراسة التي قد يستفاد منها في التشريعات القانونية.

أهداف البحث

تنحصر أهداف البحث في الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في بند تساؤلات الدراسة، وذلك بتسليط الضوء على موقف المشرع الأردني من المبررات التي تجيز للبنك الإفصاح عن حسابات العملاء، بما لا يخل بالتزامه بالسرية المصرفية، ودون أن يستوجب هذا الافصاح أية مسؤولية مدنية أو جنائية في جانب البنك.

كذلك يهدف البحث إلى بيان مدى كفاية الأحكام التشريعية في القانون الأردني لتحقيق التوازن بين اعتبارات المصلحة الخاصة والعامة وبين الالتزام بمبدأ سرية الحسابات المصرفية الذي يعتبر من ركائز النشاط المصرفي بشكل عام.

منهجية الدراسة

تحقيقا للأهداف المرجوة من الدراسة، سنقوم بمعالجة موضوعها من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي، إذ سنقوم بوصف أحكام التشريعات الأردنية ذات الصلة بموضوع الدراسة وموقف القضاء والفقه بخصوصها، ثم سنقوم بتحليلها للوقوف على أي غموض أو نقص قد يعتريها.

خطة البحث

المبحث الأول: **الإفصاح عن الحساب المصرفي لاعتبارات المصلحة الخاصة**

المطلب الأول: المصلحة الخاصة للعميل

المطلب الثاني: المصلحة الخاصة للبنك والغير

المبحث الثاني: **الإفصاح عن الحساب المصرفي لإعتبارات المصلحة العامة**

المطلب الأول: الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي

المطلب الثاني: مكافحة الجرائم المتعلقة بالحساب المصرفي

وسنأتي في خاتمة الدراسة على أهم النتائج والتوصيات التي يتم التوصل إليها.

المبحث الأول: الإفصاح عن الحساب المصرفي لاعتبارات المصلحة الخاصة

مبدأ سرية الحسابات المصرفية[3] يقرره المشرع لمصلحة المتعاملين مع البنوك، بحيث تكون معاملاتهم المالية وحساباتهم وودائعهم لدى البنك في مأمن من وصول الغير إليها، وبالتالي قد تتطلب مصلحة العميل تمكين الغير من الوصول للبيانات والمعلومات الخاصة بحساباته وودائعه لدى البنك. وفي هذه الحالة، لا يقضي المنطق بمنعه من ذلك، بل يتعين على البنك الامتثال لتوجيهات عميله ما دامت لا تخالف أحكام القوانين الناظمة للسر المصرفي. ومن جهة أخرى، فإن البنك هو الطرف الآخر في المعاملات المصرفية والملقى على عاتقه عبء الحفاظ على سرية بيانات عميله ومعلوماته، والعلاقة ما بين البنك والعميل قد يشوبها خلاف ما بحيث يكون من مصلحة البنك استخدام البيانات والمعلومات الموجودة تحت يديه ليحمي حقوقه في مواجهة هذا العميل. كما أن الغير قد يرتبط بالعميل من خلال علاقة مالية معينة قد ينشأ بخصوصها نزاع، الأمر الذي قد يجعل لهذا الغير مصلحة في طلب الإفصاح عن السر المصرفي للعميل لإثبات ما يدعيه في مواجهته.

وعليه، سنتناول في هذا المبحث المبررات القانونية المقررة لاعتبارات المصلحة الخاصة في مطلبين: المطلب الأول، ونبحث فيه في المبررات القانونية الخاصة بمصلحة العميل، والمطلب الثاني، ونتناول فيه المبررات القانونية الخاصة بمصلحة البنك والغير.

المطلب الأول: المصلحة الخاصة بالعميل

سرية الحسابات المصرفية مقررة بالأساس لمصلحة العميل؛ فلا يحتج بها في مواجهته. لذلك، فإن للعميل الحق في تمكين الغير من الاطلاع على المعلومات والبيانات المصرفية الخاصة به، ويتعين عليه في هذه الحالة إصدار موافقة خطية منه موجهة للبنك تفيد هذا الإذن (الفرع الأول)، كما أن ورثة العميل، ولكونهم الخلف العام له، يحق لهم الاطلاع على هذه المعلومات أو منح الإذن للغير بالاطلاع عليها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإفصاح عن السر المصرفي بموافقة العميل الخطية

العميل هو صاحب الحق في السر المصرفي للمعلومات والبيانات المتعلقة بحساباته المصرفية وودائعه لدى البنك، وبالتالي، لا يوجد ما يمنعه من الاطلاع عليها كلما دعته الحاجة إلى ذلك. وله أيضا الحق في السماح للغير بالاطلاع على هذه المعلومات والبيانات، كأن يطلب العميل من البنك تزويد أحد مستشاريه الماليين أو ممثليه القانونين ببيانات أو معلومات عن حساباته وودائعه ومعاملاته المصرفية؛ فالسر المصرفي مقرر أساسا لمصلحته ولا يمكن أن يحتج به في مواجهته (الحموري، 2002، 16).

أمّا بالنسبة للكيفية التي يخول العميل بها البنك بالإفصاح عن سره المصرفي، فتتمثل في إصداره إذنا يتضمن هذا التخويل. وقد اشترط المشرع الأردني أن يكون الإذن خطياً؛ فالكتابة تعتبر شرطا لصحة الإذن الصادر من العميل[4].

ويتوجب على العميل أن يحدد نطاق الإذن الذي تتضمنه الموافقة الخطية الصادرة عنه، من حيث ما إذا كان عاما بحيث يشمل أي معلومة أو بيان وبخصوص أي حساب أو وديعة، أو خاصا ببيانات أو معلومات معينة وبحساب أو وديعة محددة على سبيل الحصر. كما يجب أن يتضمن الإذن تحديدا واضحا للشخص أو الأشخاص المخولين بالاطلاع بموجبه. ويرى البعض أن الإذن الصادر من العميل يجب أن يكون على صورة توكيل رسمي خاص، أو صادر من العميل بمعرفة البنك وبحسب الإجراءات المعتمدة لديه (القليوبي، 2007، ص369).

وتكمن أهمية الإذن الخطي والمعلومات الواردة فيه بالنسبة للبنك في أن البنك يستطيع الاحتجاج بهذا الإذن في مواجهة عميله، لإثبات أن ما قام به من تمكين الغير من الاطلاع على أسراره المصرفية هو مما يقع ضمن حدود الإذن الخطي، من حيث المعلومات المفصح عنها ومن حيث الأشخاص المفصح لهم (كبيش، 1999، ص 26).

وأما بالنسبة للشروط الموضوعية اللازمة لصحة الإذن الخطي الصادر عن العميل، فيتوجب توافر الرضا وجودا وصحةً، بأن تكون الموافقة صادرة عن إرادة سليمة خالية من العيوب وفقا للقواعد العامة، ويتعين أن يكون الرضا معاصرا لعملية الإفصاح عن السر المصرفي؛ إذ إن الرضا اللاحق للإطلاع لا يعدو أن يكون نوعا من التصالح الذي لا يحول دون وقوع جرم إفشاء السر المصرفي[5].

وتجدر الإشارة إلى أن القواعد العامة تقضي بحق الولي أو الوصي في الاطلاع على البيانات والمعلومات المصرفية بالنسبة للشخص المحجور عليه بذاته أو بحكم المحكمة، وفي الحدود المبينة في القانون، ليتمكن من أداء الواجب المناط به[6]، فالوصي أو القيّم هو الممثل القانوني للعميل القاصر أو المحجور عليه، وبالتالي لا يستطيع البنك الاحتجاج بالسر المصرفي لعميله بمواجهتهم (القليوبي، 2007، ص 236).

وليس ضروريا أن يكون العميل شخصا طبيعيا يملك إرادة التصرف ويمنح الإذن بنفسه؛ فقد يكون صاحب الحق في الحماية المقررة بموجب السرية المصرفية شخصا اعتباريا مثل الشركات، وبالتالي يكون للممثل القانوني لهذا الشخص الاعتباري الحق في الاطلاع على البيانات والمعلومات محل الحماية، كما له أن يأذن للغير بهذا الاطلاع (عبد الحميد، 2002، ص 41).

الفرع الثاني: الإفصاح عن السر المصرفي لأحد ورثة العميل أو بموافقته

يجيز المشرع للبنك الإفصاح عن السر المصرفي الخاص لأي من ورثة عميله، كما يجيز لورثة العميل المتوفى أو لأحدهم أن يأذن للغير بهذا الاطلاع بموجب موافقة خطية[7] أو ما يقوم مقامها من الوسائل الإلكترونية المشار إليها في قانون المعاملات الإلكترونية ذي رقم (15) لسنة 2015. فالورثة هم أصحاب المصلحة في حساب مورثهم لدى البنك. وإذا كان لا يحق لأحد من ذوي العميل -أثناء حياته- الاطلاع على أسراره المصرفية إلا بموافقة خطية منه، فبعد وفاته تنتقل ذمته المالية إلى الورثة بما لها وما عليها[8]، فلا يبقى ما يمنعهم من الاطلاع على المعلومات الخاصة بحسابات مورثهم وودائعه، سواء كان هذا الاطلاع مباشرا (بأنفسهم) أو غير مباشر (من خلال الغير).

والتساؤل الذي قد يثار هنا هو ما هو النطاق الموضوعي للحق الممنوح لورثة العميل بالاطلاع على أسرار مورثهم المصرفية؟ هل يحق لهم طلب الاطلاع على أي معلومة أو بيان وبخصوص أي حساب؟ أم إن هذا الحق مقيد بحدود ضرورة مصالحهم المالية المتعلقة بتركة العميل؟

مسألة النطاق الموضوعي للحق الممنوح لورثة العميل بالاطلاع على السر المصرفي لمورثهم مسألة خلافية يتنازعها اتجاهان في الفقه:

الاتجاه الأول، ويذهب إلى القول بأن حق الورثة في الاطلاع على حسابات مورثهم وودائعه غير مقيد بحدود معينة؛ فورثة العميل لهم ما للعميل من سلطة بهذا الخصوص، وبالتالي لا يستطيع البنك الاحتجاج في مواجهتهم بالسرية المصرفية لحسابات مورثهم وبياناته (عوض، 2000، ص 719).

أمّا **الاتجاه الثاني**، فيذهب إلى القول بتقييد حق الورثة في الاطلاع على أسرار مورثهم المصرفية، وجعل ضرورة المعلومات والبيانات المراد الاطلاع عليها بالنسبة لأمور التركة نطاقا لهذا الاطلاع؛ فلا مصلحة للورثة في الاطلاع على البيانات والمعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة لمورثهم (مصطفى، أحمد بركات، 1990، ص 400).

ويمكن لنا القول إن الغاية التي من أجلها يجيز المشرع لورثة العميل الاطلاع على السر المصرفي لمورثهم تكمن في تمكينهم من حصر نصيبهم من التركة من جهة، ومن تبرئة ذمة التركة من الديون العالقة بها من جهة أخرى، ومن ثمّ لا يوجد ما يمنع اطلاعهم على المعلومات والبيانات التي تتعلق بذلك دون سواها من معلومات كان العميل قد حرص على إخفائها ولا مصلحة لأحد في الاطلاع عليها.

ولا بد لنا هنا من إبداء ملاحظتين تسترعيان انتباه المتأمّل في مضمون نص المادة 72 من قانون البنوك الأردني:

الملاحظة الأولى:

وتتمثل في أن المشرع قد منح حق الاطلاع على السر المصرفي لأي شخص من ورثة العميل المتوفى، ولم يشترط أن يكون لهذا الوريث نصيب معين من التركة، كما أجاز المشرع لأي وريث، مهما كان نصيبه من التركة، أن يمنح الغير موافقة خطية تمكنه من الاطلاع على الأسرار المصرفية للمورث بصرف النظر عن موقف بقية الورثة.

وبهذا الخصوص، يبدو لنا أن تقييد الإذن الصادر من أحد الورثة بضرورة موافقة جميع الورثة أو غالبيتهم فيه احتياط أكبر وضمانة أفضل في الحفاظ على مصالح باقي الورثة وحقوقهم.

الملاحظة الثانية:

وتكمن في أن المشرع قد أغفل ذكر الموصى له كصاحب مصلحة في الاطلاع على حسابات الموصي وبياناته (العميل المتوفى)؛ فالنص جاء قاصرا على ورثة العميل فقط.

وبالتالي، يثور التساؤل حول حق الموصى له في الاطلاع على أسرار الموصي المصرفية بعد وفاته، ومدى استطاعته منح الإذن للغير بهذا الاطلاع أسوة بالوارث.

بدايةً، هذا الموقف من المشرع الأردني بخصوص الموصى له لا نجد له ما يبرره، لاسيما وأن العلّة من السماح للورثة بالاطلاع على أسرار مورثهم المصرفية المتمثلة بحماية حقوقهم المالية المتعلقة بالتركة، هي علة متوافرة أيضا بالنسبة للموصى له، خاصة بالنسبة للمعلومات والبيانات ذات الصلة بنصيبه من تركة العميل الموصي، لكن في ظل غياب النص الصريح على ذلك، وفي ظل حصر هذا الحق بالورثة وحدهم، ودرءاً للخلاف بخصوص جواز ذلك من عدمه، نعتقد أنه من الأفضل أن يضمّن المشرع هذه المادة نصا صريحا على شمول الموصى لهم بهذا الحق أسوة بالورثة، خاصة وأن من التشريعات المصرفية المقارنة ما يقرر هذا الحق بالنسبة للموصى له صراحة[9].

وكما سبق ذكره بالنسبة للورثة، فإن حق الموصى له يتعين أن يكون مقيدا بالحدود اللازمة لتنفيذ الوصية فقط، وبالجزء الخاص بحسابات العميل ذات الصلة بهذه الوصية، وإلا فلا مصلحة له بهذا الاطلاع (سيف النصر، 2004، ص 374). ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى حق منفذ الوصية في الاطلاع على المعلومات المصرفية الخاصة بالعميل الموصي، وذلك ليتمكن من القيام بالواجب الذي هو مكلف به والمتمثل في تنفيذ الوصية على الوجه الأكمل[10].

المطلب الثاني: المصلحة الخاصة بالبنك والغير

قد يكون للبنك مصلحة في الإفصاح عن المعلومات والبيانات الخاصة بحسابات العميل وودائعه، وتنشأ هذه المصلحة في الفرض الذي يكون فيه البنك طرفا في منازعة قضائية مع العميل تتعلق بالحسابات والمعاملات المصرفية التي يتولاها البنك لمصلحة هذا الأخير، بحيث يكون الإفصاح عن المعلومات الخاصة بهذه الحسابات والمعاملات وسيلة يدفع بها البنك مطالبات العميل في مواجهته، أو يستند عليها هو لإثبات مطالباته تجاه هذا الأخير (الفرع الأول).

كما أن الغير قد يرتبط بعلاقة أو معاملة معينة مع العميل، فتكون له مصلحة في إفصاح البنك عن السر المصرفي ليتمكن من إثبات واقعة معينة أو حق في مواجهة العميل (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المبررات القانونية الخاصة بمصلحة البنك

بموجب المادة 74 هـ من قانون البنوك الأردني، يعتبر كشف البنك عن البيانات الخاصة بمعاملات العميل كلها أو بعضها اللازمة لإثبات حقه في نزاع قضائي مع هذا الأخير بخصوص هذه المعاملات، استثناء من الالتزام الملقى على عاتق البنك بموجب الأحكام الخاصة بالسرية المصرفية الواردة في المادتين 72 و73 من القانون نفسه. فالمشرع الأردني أولى حق البنك في حماية مصالحه رعاية خاصة عند تنظيمه لأحكام السرية المصرفية؛ إذ اعتبر مصلحة البنك في حماية حقه في مواجهة العميل مبررا من مبررات الإفصاح عن السر المصرفي.

والنزاع الناشئ بين البنك وعميله قد يتمثل في ادعاء البنك وجود حق له في ذمة العميل (نفقات أو أقساط مستحقة)، أو قد يتمثل هذا النزاع في ادعاء العميل وجود حق له في مواجهة البنك، كأن يكون له مال مودع لديه (السرهيد، 2010، ص 122؛ العطير، 1996، ص 178). وفي الحالتين للبنك الحق في إثبات ما يدعيه من خلال البيانات والمعلومات الموجودة تحت يديه دون أن يحول التزامه بالسرية المصرفية دون ذلك (سيف النصر، 2004، ص 377). ويشترط المشرع لاعتبار النزاع القضائي مبررا يسمح للبنك بالإفصاح عن السر المصرفي، وجوب أن يكون هذا النزاع قائما[11]؛ أي أن تكون الدعوى ما زالت منظورة أمام القضاء. وبمفهوم المخالفة، لا يجوز للبنك الإفصاح عن هذه المعلومات قبل إحالة الدعوى للقضاء، أو بعد صدور حكم مُنْهٍ للخصومة.

ولكن، ماذا لو كانت الخصومة بين البنك وعميله معروضة على التحكيم وليس على القضاء؟ هل يستطيع البنك الإفصاح عن السر المصرفي بناء على طلب الجهة المختصة بالتحكيم.؟ وما هو الأساس القانوني لهذا الإفصاح؟

في الواقع، لم يورد المشرع في المواد الناظمة لأحكام السرية المصرفية حكما لهذه الحالة، فقد اقتصر النص في المادتين 72 و74 من قانون البنوك الأردني على حالة النزاع القضائي القائم بين البنك وعميله كمانع يحول دون مساءلة البنك عن الإفصاح عن السر المصرفي.

ولكن نستطيع القول إنه إذا كانت الغاية المنشودة من هذا المبرر المقرر في المواد المشار إليها سابقًا، تتمثل في تمكين البنك من إثبات حقوقه تجاه عميله، فإن هذه الغاية تعد متوافرة أيضًا في الخصومة القائمة أمام مُحكَّم أو هيئة تحكيم. فالحكمة من تبرير الإفصاح عن السر المصرفي في حالة النزاع بين البنك وعميله متوافرة، سواء تعلق الأمر بدعوى قضائية أو تحكيمية.

ومن جهة أخرى، فإن الخطورة التي قد تنجم عن الإفصاح عن السر المصرفي تبدو منعدمة، سواء تم الإفصاح بموجب حكم صادر عن جهة قضائية أو بموجب حكم تحكيم؛ ذلك أن كلا من البنك والعميل على اطلاع على المعلومات محل السر المصرفي. فالسرية غير متحققة فيما بينهما في حدود المعاملات التي تربطهم كلا منهما بالآخر يضاف إلى ذلك أن من تصل إلى علمه هذه المعلومات سواء كان جهة قضائية أو تحكيمية، هو الآخر ملزم بحكم مهنته بحفظها وعدم إفشائها إلى الغير(السيد قرمان، د.ت؛ ص 75). وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض التشريعات المقارنة قد نصّت صراحة على جواز إفصاح البنك عن السر المصرفي بموجب حكم قضائي أو حكم محكّمين[12].

وأمّا من حيث النطاق الموضوعي للمعلومات التي يجوز للبنك الإفصاح عنها بمناسبة النزاع القضائي بينه وبين عميله، فيجب أن تكون في الحدود اللازمة لإثبات ما يدعيه في مواجهة عميله؛ بمعنى أن تكون المعلومات ذات صلة بموضوع النزاع، وخاصة بأطراف النزاع وحدهم، وما عداها يبقى ضمن مظلة الحماية المقررة بموجب مبدأ السرية المصرفية، ويسأل البنك إذا أفصح عنها (السيد قرمان، د.ت؛ ص 76).

الفرع الثاني: المبررات القانونية الخاصة بمصلحة الغير

قد يرتبط العميل- صاحب المصلحة في السر المصرفي- بمعاملات مالية مع الغير، وقد يترتب على هذه المعاملات نشوء مصلحة للغير في طلب الكشف عن المعلومات والبيانات المصرفية للعميل ليتمكن من إثبات ما يدعيه بخصوصها، أو ليتمكن من تحصيل الحقوق المترتبة له. ولقد راعى المشرع هذه المسألة عند تقريره لمبررات الإفصاح عن السر المصرفي؛ فالمادة 74/ج من قانون البنوك الأردني تقضي بأنه يعد استثناء من التزام البنك بالسرية المصرفية لحسابات عميله وودائعه، حالة الإفصاح الخاصة بإصدار البنك المسحوب عليه شهادة أو بيان بأسباب رفض صرف شيك بناء على طلب صاحب الحق **(أولا)**. كما تجيز المادة 72 من القانون نفسه تجيز للبنك أن يفصح للغير عن السر المصرفي لعميله بقرار من جهة قضائية مختصة **(ثانيا)**.

أولا: إصدار البنك لشهادة أو بيان بأسباب رفض صرف الشيك المسحوب عليه من عميله

بداية، إذا امتنع البنك المسحوب عليه الشيك عن الوفاء بقيمته لأي سبب من الأسباب، سواء كان ذلك لوجود عيب شكلي في الشيك، أو لعدم وجود رصيد للساحب، أو لأن الرصيد غير كافٍ، فإنه ملزم بتزويد الحامل بما يفيد هذا الامتناع. ومن الوسائل التي يقررها المشرع للحامل لإثبات هذا الامتناع، قيام البنك بكتابة بيان مؤرخ على الشيك نفسه يفيد ذلك[13]. وتكمن أهمية هذا البيان أو الشهادة في أنها شرط ليتمكن الحامل من الرجوع الصرفي على الملتزمين بالشيك للمطالبة بقيمته[14]. كما أن هذا البيان يعتبر ضرورة لإثبات جرم إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للوفاء به (قايد، 2001، ص 55).

والبيان الصادر عن البنك المسحوب عليه الشيك بمناسبة رفضه صرف الشيك مقرر أساسا لمصلحة الحامل؛ فهذا الحامل هو صاحب الحق في أن يطلب من البنك مثل هذه الشهادة أو هذا البيان. ولا شك في أن البيان الذي يصدر عن البنك بمناسبة رفضه صرف الشيك المسحوب عليه سيتضمن معلومات وبيانات تتعلق بحساب الساحب، وهي من الأسرار المصرفية للعميل التي تجب المحافظة عليها. فالبيان الذي يصدره البنك في هذه الحالة قد يشير إلى خلل ما في الملاءة المالية للساحب، وبالتالي سيشكل مساسا بسمعته ومركزه المالي، ولكن المشرع في هذا الفرض رجح مصلحة الغير (الحامل) على مصلحة الساحب، واعتبر أن إفصاح البنك عن المعلومات المتعلقة بأسباب رفض صرف الشيك يكون مبررا ولا يعد إخلالا بالتزامه بالسرية المصرفية لعميله[14].

ويلاحظ في هذا الفرض أن المشرع اعتبر مجرد طلب حامل الشيك من البنك لمثل هذا البيان كافيا لقيام البنك بذلك؛ فلا حاجة لأمر قضائي حتى يكون إفصاح البنك عن أسباب رفض صرف الشيك مبررا يمنع من مسؤولية البنك. ولكن على البنك أن لا يفصح إلا عن المعلومات الخاصة بأسباب رفض صرف الشيك دون غيرها، كأن يشمل البيان عبارة عدم كفاية

الرصيد، أو عدم وجود رصيد،أو كون الحساب مغلقا، أو عدم مطابقة توقيع الساحب للتوقيع المعتمد لدى البنك المسحوب عليه (محمود، 2005، ص 119).

ثانيا: الإفصاح عن الحساب المصرفي بموجب قرار قضائي

يجيز المشرع للبنك أن يفصح عن المعلومات والبيانات المصرفية الخاصة بعميله بناء على قرار من جهة قضائية مختصة في خصومة قضائية قائمة[15]. وقد سبقت الإشارة إلى أن الخصومة القضائية قد تكون بين البنك وعميله، وعندها تكون للبنك مصلحة في الكشف عن السر المصرفي لإثبات حقه في مواجهة هذا العميل.

ولكن قد تنشأ هذه الخصومة بين العميل صاحب المصلحة في السر المصرفي وبين الغير؛ فقد يلجأ الغير إلى مطالبة المحكمة المختصة بإيقاع الحجز الاحتياطي على أموال العميل الموجودة في الحسابات والودائع والخزائن والأمانات لدى البنك، وذلك ضمانا لدينه الذي يطالب به، وهو حق مقرر للدائن بموجب المادة 141 من قانون أصول المحاكمات المدنية، التي تجيز إيقاع الحجز الاحتياطي على أموال المدين المنقولة وغير المنقولة وأمواله الموجودة في حيازة شخص ثالث[16].

وفي حال قررت المحكمة المختصة قبول طلب الحجز وأصدرت قرارا بذلك، يصبح البنك ملزما، وخلال ثمانية أيام من تاريخ تسلمه لورقة الحجز، بتقديم بيان للمحكمة يتضمن معلومات تتعلق بالنقود أو الأموال أو الأشياء الأخرى التي تعود لعميله المدين، مبينا نوعها وجنسها وعددها[17]. كما أوجب المشرع تسليم صورة مصدقة عن البيان الصادر عن البنك إلى الدائن طالب الحجز[18].

ولا شك في أن مثل هذا البيان، الصادر عن البنك تنفيذا لحكم المحكمة، يتضمن معلومات وبيانات محمية بمبدأ السرية المصرفية الذي يحكم العمليات المصرفية للبنوك، لكن، ولأنه قد تم بناء على قرار صادر عن جهة قضائية مختصة، وفي خصومة قائمة بين العميل والغير، فإن ذلك يضفي صفة الإباحة على عملية إفصاح البنك عن هذه الأسرار، بحيث يشكل قرار المحكمة مبررا قانونيا يمنع مساءلة البنك عن الإخلال بالسرية المصرفية لعميله (الشيخلي، 2002، ص 1).

ومن تطبيقات القضاء الأردني بهذا الصدد، الحكم الصادر عن محكمة استئناف عمّان، في قضية تتلخص وقائعها في: "أن البنك تقدم بطلب إلى قاضي الأمور المستعجلة في محكمة بداية حقوق الزرقاء، للسماح له بالكشف عن المعلومات المتعلقة بحساب المستأنف وإسقاط السرية المصرفية عنها، لوجود حكم صادر من محكمة أمريكية يطالب البنك بذلك". فقد قضت محكمة استئناف عمّان بأن الحكم الصادر عن المحكمة الأمريكية هو بخصوص دعوى مرفوعة من الغير على البنك، وأن المستأنف (صاحب الحساب) ليس طرفا فيها، وأنه لا تتوافر في الطلب أي حالة من الحالات التي يجيز فيها قانون البنوك الأردني إعطاء بيانات تتعلق بحساب العميل (المستأنف)، وبالتالي قررت المحكمة فسخ القرار القاضي بالسماح للبنك بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بعميله والصادر عن قاضي الأمور المستعجلة[19].

ويتضح لنا من هذا الحكم أن المحكمة الموقرة قد جعلت من كون العميل صاحب المصلحة في السر المصرفي طرفا في النزاع القائم بين البنك والغير شرطا حتى يعتبر هذا النزاع من المبررات القانونية التي تمنع مساءلة البنك عن نزع السرية المصرفية عن حسابات هذا العميل؛ بمعنى أن المبرر القانوني للإفصاح عن أسرار العميل المصرفية في هذا الفرض قاصرة على النزاع الذي يكون العميل نفسه طرفا فيه في مواجهة البنك.

المبحث الثاني: الإفصاح عن الحساب المصرفي لاعتبارات المصلحة العامة

تتجاوز أهمية السرية المصرفية نطاق المصلحة الخاصة بأطراف العمل المصرفي؛ إذ تعتبر من أهم الأركان التي يقوم عليها نشاط البنوك الذي يعدّ جوهر الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول. وكما سبق بيانه، فإن التزام البنوك بالسرية المصرفية للمعلومات والبيانات الخاصة بحسابات العملاء وودائعهم هو عامل الجذب الرئيسي لهؤلاء للتعامل معها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى نمو الودائع البنكية، ومن ثم توظيفها في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع التنموية الضخمة للدول.

وتعتبر سلامة الجهاز المصرفي والائتماني للدولة عاملا مهما من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها. لذلك كان لابد من الحرص على سلامة هذا الجهاز من خلال ممارسة نوع من الرقابة عليه من الجهات المختصة في الدولة **(المطلب الأول)** ومن جهة أخرى، تتطلب المصلحة العليا للمجتمع المحافظة على الأمن بمفهومه الواسع، بحيث يتوجب اتخاذ الوسائل اللازمة كافة للحيلولة دون استخدام الخدمات والتسهيلات المصرفية التي توفرها البنوك في ارتكاب الجرائم أو تسهيل ارتكابها، وهذا الأمر يتطلب تعاون البنوك في سبيل الكشف عن المعاملات المصرفية المشبوهة **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول: الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي

التزام البنوك بالسياسة النقدية والمصرفية للدولة من شأنه أن يساعد في المحافظة على متانة الاقتصاد الوطني. لذلك يكرّس المشرع أحكاما صارمة تتضمن فرض الرقابة على أنشطة البنوك بهدف التأكد من مدى التزامها بالسياسة المصرفية التي ترسمها التشريعات ذات الصلة[20].

وبهدف تمكين الجهات المختصة من ممارسة دورها الرقابي على الجهاز المصرفي والائتماني، فقد اعتبر المشرع الأردني إفصاح البنوك عن أي معلومات وبيانات يشملها مبدأ السرية المصرفية مبررا متى تمّ ذلك بمناسبة الإجراءات الرقابية التي تقوم بها الجهات المخولة قانونا بهذه الرقابة[21]. وقد حصر المشرع هذا الدور الرقابي في جهتين: مدققي حسابات البنك **(الفرع الأول)**، والبنك المركزي الأردني **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: المبرر الخاص برقابة مدققي الحسابات

على البنك في بداية كل سنة مالية أن يقوم بتعيين مدقق أو أكثر لحساباته. ويتولى مدققو الحسابات مراجعة سجلات البنك والتأكد من صحتها، وإعداد تقرير سنوي بذلك يقدم للبنك، كما يقع على عاتق مدققي الحسابات واجب تزويد البنك المركزي بأي معلومات ذات أهمية بالنسبة لوضع البنك الذي يتم تدقيق حساباته، بحيث يزود البنك المركزي بأي مخالفة مرتكبة من مجلس إدارة البنك أو أي عضو من أعضائه، أو في حال اكتشاف أي نشاط غير مشروع[22].

وتقوم البنوك باختيار مدققي حساباتها من ضمن قائمة يعدّها البنك المركزي الأردني سنويا. وتتضمن هذه القائمة أسماء مدققي الحسابات المعتمدين، بحيث يتوجب على البنك أن يبلغ البنك المركزي بمدقق الحسابات الذي تم اختياره. وإذا ما تأخر البنك عن ذلك لمدة أقصاها أربعة أشهر من بداية السنة المالية، يتولى البنك المركزي تعيين مدقق حسابات على نفقة البنك الذي تخلف عن التعيين خلال المدة المذكورة[23].

وعليه، فإن الواجب الذي يكلف به مدققو حسابات البنوك يتطلب منهم الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بحسابات العملاء وودائعهم، وذلك ليتمكنوا من إعداد الميزانيات والتقارير السنوية التي تعرض على الجمعية العمومية للبنك، وليتمكنوا أيضا من تزويد البنك المركزي بأية ملاحظات أو سلبيات تتعلق بالنشاط المصرفي للبنوك. وبالتالي لا يجوز للبنك أن يتمسك في مواجهتهم بمبدأ السرية المصرفية لمنعهم من الحصول على المعلومات والبيانات التي تقع ضمن حدود الواجب الذي هم مكلفون به.

وعلى هذا الأساس، فقد اعتبر المشرع أن إفصاح البنك عن المعلومات والبيانات الخاصة بعملائه يعد عملا مبررا متى كان هذا الإفصاح قد تمّ بمناسبة الإجراءات التي يقوم بهام مدققو الحسابات وفي حدود الواجبات المناطة بهم، سواء كان تعيين هؤلاء المدققين قد تمّ من الهيئة العامة للبنك الخاضع للتدقيق أو من البنك المركزي[25].

وبالرغم من أن مدققي الحسابات لا يعتبرون من موظفي البنك، فإن اطلاعهم على الأسرار المصرفية لعملاء البنوك لا يشكل أية خطورة طالما أن القانون يفرض عليهم واجب المحافظة على هذه المعلومات التي حصلوا عليها بحكم عملهم (السيد قرمان، د.ت؛ ص 75)، إذ إنهم ملزمون –شأنهم في ذلك شأن العاملين في البنوك- بعدم الإفصاح عن أي معلومة يتم الحصول عليها بحكم المهنة أو الوظيفة أو العمل، إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون[26].

الفرع الثاني: المبرر الخاص برقابة البنك المركزي على البنوك

تقتضي المصلحة العامة للمجتمع المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي والنقدي للدولة، وذلك من خلال التزام القطاع المصرفي بالسياسة النقدية والائتمانية المرسومة من الجهات المعنية (Bonneau, 1995, p. 96).

ويعتبر البنك المركزي الأردني المؤسسة الرسمية المختصة برسم السياسة النقدية والمصرفية، وهو المسؤول عن الإشراف والرقابة على تنفيذ هذه السياسة[27]. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من فرض الرقابة الصارمة من جانبه على نشاط البنوك والمؤسسات المالية للتأكد من تقيدها بالقواعد المقررة لضمان سلامة الجهاز المصرفي[28].

ويمارس البنك المركزي دوره الرقابي من خلال تمكين موظفيه من الاطلاع على المعلومات والبيانات وطلب الإيضاحات من البنوك بهدف القيام بواجبهم في التفتيش والرقابة **(أولا)** كما أن تبادل المعلومات بين البنك المركزي والبنوك الأخرى من شأنه أن يسهم في تسهيل هذه الرقابة وتحقيق الهدف المنشود منها **(ثانيا)**.

أولا: تمكين موظفي البنك المركزي من الاطلاع على الحسابات المصرفية

تخضع البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية العاملة في الأردن لرقابة البنك المركزي الأردني. ولتمكين موظفي البنك المركزي من القيام بواجب الرقابة والتفتيش، فقد تضمن قانون البنك المركزي الأردني أحكاما تلزم البنوك بتزويده بأية وثائق أو بيانات أو معلومات ضرورية لممارسة دوره الرقابي[29].

كما أن قانون البنوك الأردني يُخضع هو الآخر البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية العاملة في الأردن للتفتيش من جانب البنك المركزي، ويلزمها بالتعاون مع ممثليه بما يمكنهم من القيام بأعمالهم على أكمل وجه[30]. ويجيز القانون المذكور لموظفي البنك المركزي القيام بفحص أي حسابات وسجلات ووثائق والحصول على صور عنها، بل ولمندوبي البنك المركزي ومفتشيه الحق في طلب تزويدهم بأي معلومات تعتبر ضرورية بالنسبة للبنك المركزي[31]

وقد يقتضي قيام موظفي البنك المركزي بواجبهم على النحو الأمثل أن يطلبوا من إداريي البنوك الخاضعة للتفتيش تقديم إيضاحات معينة بخصوص الاستفسارات التي تعرض لهم بمناسبة عمليات التفتيش. وفي هذه الحالة، لا يعود دور هؤلاء الإداريين مجرد دور سلبي يتمثل بتقديم المعلومة تاركين لمفتشي البنك المركزي استخراج ما يحتاجون إليه منها، بل يتوجب عليهم القيام بدور إيجابي، وهو توضيح الأمور المستفسر عنها والإجابة عن تساؤلات المفتشين (صميدة، 2010، ص 329).

وتأسيسا على ما سبق، يعتبر المشرع الأردني الأعمال والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي بمناسبة رقابته على نشاط الجهاز المصرفي مبررا قانونيا يسوّغ للبنك الإفصاح عن المعلومات والبيانات الخاصة بعملائه، متى كان هذا الإفصاح قد حصل بمناسبة الرقابة التي يمارسها البنك المركزي بموجب الأحكام المنصوص عليها في قانون البنوك أو في القانون الخاص بالبنك المركزي.

ولكن، ليس من شأن هذا الإفصاح أن يشكل أية خطورة على مبدأ السرية المصرفية؛ ذلك أن موظفي البنك المركزي يشملهم الالتزام بحفظ الأسرار التي يحصلون عليها بحكم عملهم؛ فلا يجوز لهم الإفصاح عنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها، إلا في الحالات المسموح بها قانونا، ولو بعد انتهاء علاقة العميل صاحب المصلحة في السر المصرفي بالبنك لأي سبب من الأسباب[32].

ثانيا: التعاون بين البنك المركزي والبنوك في تبادل المعلومات

التعاون من خلال تبادل المعلومات بين البنك المركزي والبنوك العاملة في الدولة من جهة، وفيما بين هذه الأخيرة من جهة أخرى، يعد أمرا ضروريا من شأنه تسهيل عملية الرقابة على النشاط المصرفي بشكل عام (الشيخلي، 2002، ص

11)، ويتجلى هذا التعاون في مجال منح الائتمان والتسهيلات المصرفية للعملاء إذ يقدم البنك المركزي للبنوك خدمة التقاص فيما بينها، وخدمة تبادل معلومات الائتمان الخاصة بعملائها[33].

ويجري العمل على تجميع البيانات الخاصة بعملاء البنوك في سجل خاص لدى البنك المركزي. وتقوم البنوك قبل إقدامها على منح العميل أية تسهيلات ائتمانية بالاستيضاح عن مركزه المالي من البنك المركزي، الذي بدوره يقوم بتزويدها بمجموع التزامات العميل لدى البنوك الأخرى. وعلى ضوء البيانات التي يقدمها البنك المركزي بهذا الخصوص، تقرر منحه أو عدم منحه التسهيلات التي يطلبها، بحيث تتجنب البنوك مخاطر الائتمان التي تنجم عن تقديم تسهيلات مصرفية تتجاوز قدرات عملائها المالية (سيف النصر، 2004، ص 378).

ولتمكين البنوك من تبادل المعلومات الخاصة بعملائها من خلال البنك المركزي، على نحو يضمن سلامة إجراءات منح الائتمان والتسهيلات المصرفية، فقد كرّس المشرع حكما خاصا في قانون البنوك يجعل من عملية تبادل هذه المعلومات مبررا قانونيا يحول دون مسآءلة البنك عن الإخلال بمبدأ السرية المصرفية. فقد اعتبر المشرع أن من الاستثناءات الواردة على التزام البنوك بالسرية المصرفية، عملية تبادل المعلومات المتعلقة بالعملاء بخصوص مديونياتهم لتوفير البيانات اللازمة لسلامة منح الائتمان، أو بخصوص الشيكات المرتجعة دون تسديد[34].

ويجدر بالذكر هنا أن مثل هذا التبادل للمعلومات فيما بين البنوك والبنك المركزي لا يؤدي إلى وجود مخاطرة بخصوص سرية المعلومات المتبادلة؛ إذ إن عملية التبادل قاصرة على البنوك فيما بينها، وتعتبر هي وموظفوها من الملزمين بعدم الإفصاح عنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها. إذ إن البنوك وموظفيها من الجهات المشمولة بحفظ الأسرار المصرفية التي يتم الحصول عليها بحكم المهنة.

المطلب الثاني: مكافحة الجرائم المتعلقة بالحساب المصرفي

إن الأخذ بمبدأ السرية المصرفية على إطلاقه من شأنه أن يحول دون الكشف عن المعلومات اللازمة لتحقيق العدالة في المجتمع؛ فالمصلحة العامة للمجتمع توجب كشف الجريمة وعدم التستر عليها استنادا على مبدأ السرية المصرفية (أبو عمر، 1999، ص 54).

فلا يجب أن تكون السرية المصرفية عائقا أمام قيام البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بواجب الإبلاغ عن العمليات المشبوهة، بل لا بد من تحقيق نوع من التوازن بين حق العميل في حماية خصوصيته المتعلقة بحساباته وودائعه وعملياته المصرفية من جهة، وبين الحرص على عدم استخدام البنوك والمؤسسات المالية في ارتكاب الجرائم من جهة أخرى. فاتساع نطاق السرية المصرفية من شأنه التشجيع على استعمال البنوك وسيلة لارتكاب الجريمة (محمدين، 2001، ص 105).

وحرصا من المشرع الأردني على منع استخدام البنوك والمؤسسات المالية في ارتكاب الجريمة أو تسهيل ارتكابها، فقد أوجب على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الإبلاغ عن أية معاملات مصرفية ترتبط بجريمة ما أو بعمل غير مشروع؛ إذ إن قانون البنوك الأردني يلزم البنوك بإبلاغ البنك المركزي عن أية عمليات مشبوهة قد ترتبط بها المعاملات المصرفية التي تقوم بها (الفرع الأول). كما أن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني[35] يلزم البنوك والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي عملية يشتبه بارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المبرر الخاص بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة وفقا لقانون البنوك[36]

ألزم المشرع الأردني البنوك والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن أية معاملة مصرفية، أو أي عملية تسليم أو دفع لمبالغ يشتبه بأنها ترتبط بجريمة أو بعمل غير مشروع. وتتم عملية الإبلاغ من خلال إشعار يرسله البنك المعني إلى البنك المركزي. وبمجرد تسلم البنك المركزي لهذا الإشعار، يتوجب عليه إصدار أمر إلى البنك المبلغ بالامتناع عن تنفيذ العملية أو تسلُم المبلغ المراد دفعه، ثم يتولى البنك المركزي بدوره عملية إبلاغ الجهات الرسمية والقضائية المختصة لاتخاذ التدابير اللازمة حيال ذلك[37].

ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها على الأنشطة غير المشروعة التي يمكن أن ترتبط بها العمليات التي تجريها البنوك لعملائها، الأنشطة المتعلقة بعمليات التهريب التي ينظم أحكامها قانون الجمارك الأردني ذو الرقم 16 لسنة 1983، والاعتداء على أموال الدولة التي ينظم أحكامها قانون صيانة أموال الدولة ذو الرقم 20 لسنة 1966، وما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي ينص عليها قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ذو الرقم 11 لسنة 1988.

واعتبر المشرع أن مجرد الشك من البنك بخصوص ارتباط المعاملة المصرفية التي سيجريها بنشاط غير مشروع يعد كافيا بحد ذاته لنشوء الالتزام بجانب البنك بالإبلاغ عنها. فلا يشترط علم البنك على وجه اليقين بعدم المشروعية، وهذا ما يستنتج من النص الوارد في الفقرة الأولى من المادة 93 من قانون البنوك التي جاء فيها: "إذا علم البنك أن تنفيذ أي معاملة مصرفية أو أن تسلم أو دفع أي مبلغ يتعلق **أو يمكن** أن يتعلق بأي جريمة أو بأي عمل غير مشروع...".

وحرصا من المشرع الأردني على عدم الإضرار بمصالح العملاء وبسمعة البنوك وحسن سير العمل فيها، فقد حدد مهلة ثلاثين يوما يلتزم خلالها البنك المبلغ بالامتناع عن تنفيذ العملية أو قبول التسلم أو الدفع؛ إذ اعتبر المشرع أن مهلة الثلاثين يوما من تاريخ صدور الأمر بالامتناع كافية لتمكين الجهات المختصة من القيام بما يجب للتثبت من مدى مشروعية النشاط الذي ترتبط به العملية المصرفية أو عملية التسلم أو الدفع[38].

وفي ظل هذا الالتزام الملقى على كاهل البنوك بالإبلاغ الفوري عن أي معاملة تجريها وتثور الشبهة حول ارتباطها بعمل غير مشروع، كان لابد من إصباغ صفة الإباحة على عملية الإفصاح التي تقوم بها هذه البنوك، في حدود المعلومات ذات الصلة بالمعاملات المصرفية التي يعلم البنك أو يعتقد أنها مرتبطة بجريمة أو بعمل غير مشروع، وذلك استنادا إلى أن ما يقوم به البنك ما هو إلا أداء لواجب مفروض عليه قانونا (Dominique, No. 219).

ولذلك فقد برّر المشرع الأردني عملية الإفصاح التي تقوم بها البنوك بمناسبة تبليغها عن العمليات المشبوهة، وجعل منها عملا لا يخل بمبدأ السرية المصرفية الذي تلتزم به تجاه عملائها، بحيث تنتفي مسؤولية البنك المفصِح عن المعلومات والبيانات الخاصة بالعملاء في هذه الحالة. وجاء هذا المبرر في الفقرة الثالثة من المادة 93 من قانون البنوك التي نصت على أنه: "لا يعتبر إفصاح البنك عن أي معلومات بموجب أحكام هذه المادة إخلالا بواجب الالتزام بالسرية المصرفية، كما لا يتحمل البنك المركزي أو البنك أي مسؤولية نتيجة ذلك".

ويمكن أن نستنتج من النص المشار إليه أعلاه أن البنك المفصِح عن المعلومات التي يشملها مبدأ السرية المصرفية لا يتحمل المسؤولية عن الضرر الذي قد يلحق بالعميل بسبب عملية الإفصاح، حتى لو ثبت عدم صحة اعتقاد البنك بعدم مشروعية النشاط الذي ترتبط به العملية المصرفية أو عملية التسلم أو الدفع محل الاشتباه. فالنص جاء مطلقا بخصوص انعدام المسؤولية، سواء بالنسبة للبنك الذي يفصح عن المعلومات للبنك المركزي، أو بالنسبة للبنك المركزي الذي يقوم بإخطار الجهات الرسمية والقضائية بهذه المعلومات.

ويبدو لنا أن هذا الموقف من المشرع قد جاء تشجيعا للبنوك لتقوم بالإبلاغ الفوري عن أي اشتباه بأنشطة غير مشروعة ترتبط بها أو يمكن أن ترتبط بها المعاملات المصرفية، كما أن البنك المركزي لن يتردد بدوره في إبلاغ الجهات المختصة بما يصل إليه من إشعارات من البنوك. فالقول بمسؤولية البنك عن الضرر المعنوي الذي قد يصيب العميل في سمعته، أو المادي الذي ينشأ عن تجميد حسابه، في حال تبين عدم صحة المعلومات التي يُبلغ بها أو يبلغها البنك المركزي، من شأنه إثارة مخاوف البنوك من الإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على تعاونها في كشف الجرائم والأعمال غير المشروعة (أبو الوفا، 2002، ص 56).

ولكن، حتى يعتبر إفصاح البنك عن السر المصرفي مبررا قانونيا يحول دون قيام مسؤوليته المدنية والجنائية-حتى في حالة ثبوت عدم صحة المعلومات المبلغ عنها- يجب أن يكون هذا الإفصاح قد تمّ بحسن نية؛ بمعنى أن البنك كان يهدف من التبليغ الكشف عن جرم أو عمل غير مشروع، علم أو اعتقد أن المعاملة المصرفية ترتبط به. فإذا كان التبليغ بهدف الإضرار

بالعميل ماديا أو معنويا، تحققت مسؤولية البنك عن هذا الضرر لانتفاء حسن النية لديه[38]. ومن الناحية الجنائية، يشترط المشرع لقيام جرم الافتراء، المتمثل في تقديم إخبار إلى السلطة القضائية أو أية جهة يجب عليها إبلاغ السلطة القضائية، أن يكون المبلغ عالما بعدم صحة ما تم الإبلاغ به؛ بمعنى أن يكون سيء النية. وبالتالي حسن نية البنك عند تبليغه عن المعاملة المصرفية محل الاشتباه ينفي عنه هذا الجرم[39].

الفرع الثاني: المبرر الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى تشجيع ارتكاب الجرائم بشكل عام، وخاصة الجرائم الخطرة المدرة للأموال. وترتبط هذه العمليات بأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي من خلال دعم القائمين بالعمليات الإرهابية ماديا، لذلك عادة ما يتم تناول موضوع غسل الأموال إلى جانب تمويل الإرهاب (أبو الوفا، 2002، ص 5).

وتعتبر البنوك الوسيلة المثلى التي يبحث عنها غاسلو الأموال وممولو الإرهاب، وذلك لما تتصف به عملياتها من سهولة وسرعة، ولالتزام البنوك بمبدأ السرية المصرفية بخصوص المعلومات والبيانات ذات الصلة بحسابات العملاء وودائعهم، ومن هنا، كان لا بد من تنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية على نحو يسهم بشكل فعال في مكافحة هذا النوع من العمليات.

وتتطلب مكافحة الإرهاب ونشاط المنظمات الإرهابية والإجرامية التحري عن عملاء البنوك والمؤسسات المالية الذين تحوم حولهم الشبهات في أن حساباتهم وأموالهم تستخدم في الأنشطة الإجرامية والإرهابية (Gerrard and Doyle, 1990, p. 107). لذلك يتعين على البنوك أن تبذل العناية والحرص اللازمين فيما يتعلق بالحصول على التفصيلات الشخصية لعملائها، وذلك عند فتح الحسابات ومنح التسهيلات (Warne and Elliot, 1999, p. 275).

ونظرا لخطورة هذا النوع من الجرائم، فقد عمد المشرع الأردني إلى إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذي الرقم 46 لسنة 2007. وقد عرّفت المادة 2/أ منه المقصود بغسل الأموال بأنه: "كل فعل ينطوي على إبدال الأموال أو تحويلها أو نقلها أو تمويه مصدرها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة الأصلية المتحصل منها المال، أو اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استثمارها أو إيداعها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن هذه الأموال قد حصل عليها بسبب جريمة من الجرائم التي حددها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

أمّا تمويل الإرهاب، فقد عرفته المادة 3/ب من القانون المذكور بأنه: "تقديم الأموال أو جمعها أو تأمين الحصول عليها أو نقلها بأي وسيلة كانت، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإن كانت من مصادر مشروعة، لإرهابي أو منظمة أو هيئة أو جمعية أو جماعة إرهابية أو لعمل إرهابي، مع العلم بذلك، سواء استخدمت هذه الأموال كليا أو جزئيا أم لم تستخدم، وسواء وقعت هذه الأعمال أم لم تقع".

ولتحقيق الهدف المنشود من مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية كل من نائبه، والأمناء العامين لكل من وزارة العدل والداخلية والمالية والتنمية الاجتماعية، ومدير عام هيئة التأمين، ومراقب عام الشركات[40].

ومن جهة أخرى، فقد نصّ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تعتبر وحدة مستقلة ترتبط بمحافظ البنك المركزي ورئيسها أحد أعضاء اللجنة الوطنية المشار لها أعلاه[41]، وتختص هذه الوحدة بتلقي الإخطارات من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة بخصوص أي عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب[42].

وتلتزم البنوك والمؤسسات المالية كذلك باتخاذ الإجراءات التي تأمر بها الوحدة، بما في ذلك الامتناع عن السير في جميع الإجراءات والمعاملات الخاصة بالعملية التي يشتبه بارتباطها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبتزويد الوحدة بأي

معلومات ضرورية لتمكينها من القيام بوظيفتها[43]. وعلى رئيس الوحدة أن يقوم بإعداد تقرير يرفق به المعلومات والبيانات والوثائق وإحالته إلى المدعي العام المختص لمباشرة التحقيق فيها[44].

وتأسيسا على ما سبق بيانه، نجد أن البنوك والمؤسسات المالية تلعب دورا هاما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال التبليغ عن أية معاملات مصرفية يثور الاشتباه حول ارتباطها بهذه الجرائم. وتشمل البيانات التي يمكن أن تقدمها البنوك في سبيل الكشف عن العمليات المشبوهة في ميدان غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مخرجات الكمبيوتر أو الحاسب الآلي وأشرطة الميكروفيلم وغيرها من البيانات[45].

وأمام هذا الدور الكبير للبنوك والمؤسسات المصرفية والمالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد اعتبر المشرع الإفصاح عن السر المصرفي في هذه الحالة عملا مبررا قانونا كونه أداء لواجب فرضه القانون، فلا يتحمل البنك أية مسؤولية مدنية أو جنائية أو إدارية أو تأديبية بمناسبة هذا الإفصاح. واشترط المشرع في المادة 16 من القانون لقيام هذا المبرر، أن تكون عملية الإفصاح عن العمليات التي يشتبه بارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب قد تمت بحسن نية؛ بمعنى أن البنك قد ساوره الشك فعلا حول ارتباطها بهذه الأنشطة المحظورة.

وعليه، لا يعد تعديا على مبدأ السرية المصرفية إفصاح البنوك عن شكوكها والشبهات التي يمكن أن تساورها حول أي عملية تجريها لمصلحة عميل من عملائها، بل إن ذلك يعد من قبيل حماية المجتمع (Norton and Walker, 2000, p. 29). فمن كان مشتركا في جرائم غسل الأموال أو كان يعلم عنها أو يشك بها بشكل جدي، يكون مذنبا إذا لم يقم بالإبلاغ عنها بالسرعة الممكنة (Warne and Elliot, 1999, p. 18).

ونستطيع القول، إن هذا المبرر القانوني ليس من شأنه أن يؤدي لإفراغ مبدأ السرية المصرفية من مضمونه. **فمن جهة أولى**، حظر المشرع على البنوك والمؤسسات المالية والجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون القيام بالإفصاح عن الإخطارات التي يتم تبليغها لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء كان هذا الإفصاح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تبقى المعلومات المفصح عنها محصورة بين جهات ملزمة هي الأخرى بحفظها. **ومن جهة ثانية**، فإن مبدأ السرية المصرفية لا يكون إلا في إطار الشرعية؛ بمعنى أن نطاق هذا المبدأ لا يشمل سوى المعاملات المصرفية النظيفة، أما النشاط الإجرامي فلا محل لإضفاء السرية عليه.

وصفوة القول في هذه الدراسة هو أن مبدأ السرية المصرفية ليس مطلقا وفقا للمشرع الأردني، بل كرّس المشرع مبررات قانونية تبيح للبنوك والمؤسسات المالية الإفصاح عن الحسابات المصرفية للعملاء، مستمدا هذه المبررات من اعتبارات المصلحة الخاصة لأطراف المعاملات المصرفية تارةً، ومن اعتبارات المصلحة العامة للمجتمع تارة أخرى، بحيث تنتفي أية مسؤولية للبنك المفصح متى كان هذا الإفصاح بحسن نية وليس بقصد الإضرار بالعميل.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة المبررات القانونية لإفصاح البنوك عن الحسابات المصرفية لعملائها التي كرّسها المشرع الأردني في القوانين ذات الصلة بالعمل المصرفي، وجعل منها مانعا يحول دون قيام مسؤولية البنك عن إخلاله بمبدأ السرية المصرفية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أتبَعها الباحث بالتوصيات التي يقترحها ونوجزها على النحو الآتي:

أولا: النتائج

1- جعل المشرع من صفة الوارث مبررًا كافيًا للمطالبة بالافصاح عن الحساب المصرفي للمورث، بصرف النظر عن مقدار نصيبه في التركة أو موافقة باقي الورثة على ذلك.

2- يعد الإفصاح المُبرر محددًا في النطاقين الموضوعي والشخصي، سواء فيما يتعلق بالمعلومات التي يسمح بالإفصاح عنها تبعا لكل حالة، أو بالأشخاص الذين يسمح لهم بالمطالبة بهذا الإفصاح؛ الأمر الذي لا يؤدي إلى إفراغ مبدأ السرية المصرفية من مضمونه الذي شرع لأجله.

3- لم ينص المشرع الأردني على حق الموصى له في الاطلاع على السر المصرفي للموصي، على غرار ما فعل بالنسبة لورثة العميل أو لأحدهم، وذلك بالرغم من توافر الحكمة ذاتها من التبرير في الحالتين،

4- حصر المشرع المبرر القانوني الخاص بمصلحة البنك في حالة الخصومة القضائية القائمة مع العميل، ولم ينص صراحة على حالة الخصومة المعروضة أمام التحكيم بالرغم من توافر العلة نفسها في الحالتين.

ثانيا: التوصيات

1- يقترح الباحث تعديل المادة 72 من قانون البنوك الأردني على النحو الآتي: إضافة عبارة "أو الموصى له" بعد عبارة "أو أحد ورثته"، بحيث يصبح من حق الموصى له الاطلاع على السر المصرفي للموصي بعد وفاته، وفي الحدود التي تحمي مصالحه المالية أسوة بالورثة، وعلى غرار ما قام به المشرع في بعض التشريعات العربية، ومنها المشرع المصري في الماد 97 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد المصري ذي الرقم 88 لسنة 2003.

2- نتمنى على المشرع الأردني عدم الاكتفاء بالطلب المقدم أحد من الورثة فقط، للإفصاح عن الحساب المصرفي للمورث، وإنما اشتراط موافقة غالبية الورثة أو من له الحصة الغالبة من التركة منهم؛ إذ إن في ذلك تحوط أكبر وحماية أوفر للبقية.

3- نتمنى على المشرع الأردني التأكيد على حق البنك بالإفصاح عن سرية الحساب المصرفي في حالة كون النزاع مع عميله معروضًا على التحكيم، وذلك بالنص صراحة على هذه الحالة ضمن الحالات الواردة في المادة (74) من قانون البنوك كمبرر قانوني للإفصاح عن الحساب المصرفي، كما فعل بالنسبة للخصومة القضائية القائمة بين الطرفين، وذلك أسوة بما فعله المشرع المصري في القانون والمادة المشار إليهما في التوصية الأولى من توصيات هذه الدراسة.

The Legal Justifications Preventing the Liability of the Bank for Banking Account Disclosure (A Study under Jordanian Law)

Jaber Shatnawi
Faculty of Law, Yarmouk University, Jordan.

Rami Abdulsalam
Faculty of Law, AL Housain Bin Talal university, Jordan.

Abstract

This study examined the legal justifications for disclosing bank accounts, showing that the obligation of banking institutions as to the principle of banking secrecy is not absolute. Therefore, the Jordanian legislator decided a number of excuses that allow banks to disclose bank accounts without any civil or criminal liability, in accordance with two considerations: first, the interest of the parties to the transaction: customers, banks and third partiesn; and second, the supreme interest of the society, where the legislator considered that the supervision of the integrity of the banking system and the granting of credits, in addition to combating crime reprsent justifications for banks and financial institutions to disclose banking secrets of their clients.

This study showed that the Jordanian legislator has ensured that the legal justifications provided for in the relevant laws are balanced, so that the principle of bank secrecy is not exhausted**.** but we noticed that the legislator ignored the case of arbitration disputes as one of the justifications of disclosing bank secretes. Furthermore, the legislator ignored the benefit of whom legacy has been issued as one of the justifications. So, we recommend to include these two cases in the legal justifications.

Keywords: Legal justifications, Banking secrecy, disclosure, Banks, Clients, Banking accounts.

الهوامش

(1) المادة 2/7 من الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته التي تنص على أن " كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون".

(2) المادة 75 من قانون البنوك الأردني ذي الرقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته، والمادة 74 من قانون العقوبات الأردني ذي الرقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.

(3) تعرف السرية المصرفية بأنها "التزام سلبي يقع على عاتق البنك يقضي بعدم البوح بأمر ائتمن عليه متعلق بعميله في معرض قيامه بنشاطه المهني المصرفي، فيكون من واجب البنك الامتناع عن الإدلاء بأي معلومات متعلقة بعميله، ويشترط في هذه المعلومات أن يكون البنك قد حصل عليها أثناء قيامه بعمله، وعليه إذا كانت المعلومات قد تم الحصول عليها من خارج نطاق العلاقة المصرفية مع العميل؛ كأن تكون مما هو شائع ومعروف أو بشكل عرضي من السوق، فلا تتمتع هذه المعلومات بالسرية وتخرج من سياج السرية ولا تكون مشمولة بالحظر المفروض على البنك". انظر: إلياس أبو عيد، عمليات المصارف، الطبعة الثانية، 1997، لبنان، ص 330.

(4) المادة 72 من قانون البنوك الأردني. ومن التشريعات المقارنة، انظر كذلك المادة 1/97 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد المصري ذي الرقم 88 لسنة 2003، والمادة الثانية من قانون السرية المصرفية اللبناني لسنة 1956.

(5) بخلاف هذا الرأي، انظر: عبد الحميد، مرجع سابق، ص 40؛ إذ يرى أن رضا العميل بالإفصاح بعد حصوله يكون له الأثر نفسه المترتب على الموافقة.

(6) المادة 131 من القانون المدني الأردني.

(7) المادة 72 من قانون البنوك الأردني.

(8) المادة 206 من القانون المدني الأردني ذي الرقم 43 لسنة 1976.

(9) المادة 1/97 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد المصري ذي الرقم 88 لسنة 2003، والتي تنص على أنه" تكون جميع حسابات العملاء أو أماناتهم وخزائنهم في البنوك، وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة أو أحد ورثته أو من أحد الموصى لهم ...".

(10) المادة 72 من قانون البنوك الأردني.

(11) الفقرة الأولى من المادة 97 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد المصري.

(12) قرار محكمة استئناف حقوق عمان ذو الرقم 2005/224، بتاريخ 2005/10/9. منشورات موقع قسطاس:www.qistas.com.

(13) المادة 1/260/ب من قانون التجارة الأردني ذي الرقم 12 لسنة 1966.

(14) المادة 1/260 من قانون التجارة الأردني.

(15) المادة 74/ج من قانون البنوك الأردني.

(16) المادة 72 من قانون البنوك الأردني.

(17) المادة 1/141 من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني ذي الرقم 24 لسنة 1988 وتعديلاته، وتنص على أن "للدائن طلب توقيع الحجز الاحتياطي سواء قبل إقامة الدعوى أو عند تقديمها أو في أثناء نظرها، إلى قاضي الأمور المستعجلة أو المحكمة بالاستناد إلى ما لديه من المستندات والبيّنات أو بالاستناد إلى حكم أجنبي أو قرار تحكيم، وذلك على أموال المدين المنقولة وغير المنقولة وأمواله الموجودة بحيازة الشخص الثالث نتيجة الدعوى".

(18) المادة 145 من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني.

(19) المادة 148 من قانون أصول المحاكمات الأردني.

(20) المادة 72 من قانون البنوك الأردني.

(21) المادة 74 من قانون البنوك الأردني التي تنص على: "يستثنى من أحكام المادتين 72 و73 من هذا القانون أي من الحالات التالية: أ- الواجبات المنوط أداؤها قانونا بمدققي الحسابات الذين تعينهم الهيئة العامة للبنك أو البنك المركزي وفق أحكام هذا القانون. ب- الأعمال والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي بموجب هذا القانون أو قانون البنك المركزي...، د- تبادل المعلومات المتعلقة بالعملاء سواء بخصوص مديونياتهم لتوفير البيانات اللازمة لسلامة منح الائتمان، أو بخصوص الشيكات المرتجعة دون تسديد، أو أي أعمال أخرى يراها البنك المركزي لازمة لتعلقها بسلامة العمل المصرفي، وذلك فيما بين البنوك والبنك المركزي وأي شركات أو جهات أخرى يوافق عليها البنك المركزي لتسهيل تبادل هذه المعلومات".

(22) المادة 61/أ من قانون البنوك الأردني.

(23) المادة 61/ب من قانون البنوك الأردني.

(24) المادة 74/أ من قانون البنوك الأردني.

(25) المادة 73 من قانون البنوك الأردني.

(26) المادة 4/أ من قانون البنك المركزي الأردني ذي الرقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته.

(27) المادة 4/أ/3 من قانون البنك المركزي الأردني.

(28) المادة 45 من قانون البنك المركزي الأردني.

(29) المادة 70/أ من قانون البنوك الأردني.

(30) المادة 70/ج من قانون البنوك الأردني.

(31) تجيز الفقرة ج من المادة 70 في البند الثالث منها لمفتشي البنك المركزي ومدققيه طلب تزويدهم بأي معلومات لازمة لغايات التفتيش.

(32) المادة 73 من قانون البنوك الأردني.

(33) المادة37/ب من قانون البنك المركزي الأردني.

(34) المادة 74/د من قانون البنوك الأردني.

(35) القانون ذي الرقم 46 لسنة 2007 وتعديلاته.

(36) لقد ورد النص على هذا المبرر في المادة 93 من قانون البنوك الأردني.

(37) المادة 93/أ من قانون البنوك الأردني.

(38) تنص الفقرة ب من المادة 93 من قانون البنوك الأردني على: "... فعلى البنك المركزي، على الرغم من أحكام أي تشريع آخر، إصدار أمر إلى ذلك البنك بالامتناع عن تنفيذ تلك المعاملة أو عن تسلم أو دفعه ذلك المبلغ لمدة أقصاها ثلاثون يوما...".

(39) المادة 210 من قانون العقوبات الأردني ذي الرقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته، وتنص على: "من قدم شكاية أو إخبارا إلى السلطة القضائية أو أية سلطة يجب عليها إبلاغ السلطة القضائية، فعزا إلى أحد الناس جنحة أو مخالفة وهو يعرف براءته منها أو اختلق عليه أدلة مادية تدل على وقوع مثل هذا الجرم عوقب بحسب أهمية ذلك الإسناد...". وانظر كذلك قرار محكمة التمييز الأردنية (جزاء)، ذا الرقم 2008/1339، الهيئة العامة، بتاريخ 2008/3/19، منشورات موقع قسطاس.

(40) المادة الخامسة من القانون الأردني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(41) المادة 7 من القانون الأردني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(42) المادة7/ب والمادة 14/أ/3 من القانون الأردني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(43) المادة 17/أ من القانون الأردني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(44) المادة 8 من القانون الأردني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(45) المادة 6/14 من القانون الأردني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

..

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

أبو الوفا، محمد. (2002). إبلاغ البنك عن العمليات المشبوهة بين الالتزام والمسؤولية في القانون والفقه الإسلامي، ورقة عمل، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون-جامعة اليرموك، كانون الأول.

أبو عمر، محمد عبد الودود. (1999). **المسؤولية الجزائية عن إفشاء السر المصرفي**، دار وائل، عمّان.

البساط، هشام. **إدارة السرية المصرفية**، اتحاد المصارف العربية، 1993.

السرهيد، محمد علي. **الجوانب القانونية للسرية المصرفية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.

السيد قرمان، عبد الرحمن. **نطاق الالتزام بالسر المصرفي**، دار النهضة العربية، القاهرة، دون تاريخ.

إلياس أبو عيد. **عمليات المصارف**، الطبعة الثانية، دون ناشر، 1997، لبنان.

سيف النصر، سعيد. **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

عبد الحميد، رضا السيد. **سرية الحسابات المصرفية في قانون التجارة الجديد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

عبد العظيم، حمدي. **غسل الأموال في مصر والعالم**، دون ناشر، الطبعة الثانية، 2000.

العطير، عبد القادر. **سر المهنة المصرفية في التشريع الأردني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 1996.

عوض، علي جمال الدين. **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

قايد، أسامة. **جرائم الشيك في قانون التجارة الجديد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

القليوبي، سميحة. **الوسيط في شرح قانون التجارة المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

الشيخلي عبد القادر. **الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، كانون الأول 2002.

صميدة، سامح. **دور البنك في مكافحة غسل الأموال في ضوء التزامه بالسرية المصرفية**، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق-جامعة عين شمس، 2010.

محمدين، جلال. **دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.

محمود، عصام حنفي. **الأحكام المستحدثة للشيك**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- المراجع باللغة الفرنسية

Bonneau, C.F. Communication de pièces et secret Bancaire.Rd; Bancaire et Bourse,1995.

Dominique, T. Révélation d'une infraction à caractère secret, juris classeur pénal; Art 226-13 et 226-14.

2- المراجع باللغة الإنجليزية:

Gerrard,P. and Doyle, E.P. Law Relating to Banking Services, Published by North Publishers, Worcester, 4th Edition, 1990.

Norton Joseph, J. and Walker, George. Banks, Fraud and Crime, London, Second Edition, 2000.

Warne, David. and Elliot, Q.C. Nicholas. Banking Litigation, First Edition, London,UK, 1999.

ثالثا: التشريعات

- الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.
- القانون المدني الأردني ذو الرقم 43 لسنة 1976.
- قانون التجارة الأردني ذو الرقم 12 لسنة 1966.
- قانون البنوك الأردني ذو الرقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذو الرقم 46 لسنة 2007 وتعديلاته.
- قانون البنك المركزي الأردني ذو الرقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته.
- قانون العقوبات الأردني ذو الرقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.
- قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني ذو الرقم 24 لسنة 1988 وتعديلاته.

رابعا: الأحكام القضائية:

موقع قسطاس الالكتروني على الرابط: **www.qistas.com**

صندوق الزكاة الأردني: تقييم مالي*

إباء "محمد جمال" أبو دبوس وعدنان محمد ربابعة**

تاريخ الاستلام 2019/3/10 تاريخ القبول 2019/9/15

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بإيراداته ونفقاته. وخلصت الدراسة إلى تأثر حجم الإيرادات المحصلة بتطبيق الأداء التطوعي في أداء الزكاة، وتبين من خلال التقييم المالي للنفقات تأثّر الإنفاق بالإيرادات المحصّلة طرديّاً، كما يساهم تأخير إخراج حصيلة الزكاة كاملة في تحقيق الوفر المالي لتغطية العجز في المدفوعات. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطبيق الأداء الإلزامي للزكاة.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، صندوق الزكاة الأردني، التقييم المالي، الإيرادات، النفقات.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين محمد – صلى الله عليه وسلم-.

يعد صندوق الزكاة من الوسائل المستخدمة لتفعيل فريضة الزكاة، وتوجيه أموال الزكاة نحو المستحقين لها من مصارف الزكاة، من خلال إدارة أموال الزكاة جمعاً وإنفاقاً. وفي هذه الدراسة، سيتم تقييم أنشطة صندوق الزكاة الأردني مالياً في جانبي الإيرادات والنفقات، للتعرف على مدى كفاءة وفاعلية الصندوق في أنشطته، والكشف عن المشكلات التي يواجهها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني؟

وتتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ما التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بإيراداته؟
- ما التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بنفقاته؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1. ضرورة تفعيل دور صندوق الزكاة كواجب ديني ووطني وتنظيمي لمواجهة المشكلات التي ثبت للزكاة إمكانية معالجتها، في ظل عدم تفعيل فريضة الزكاة وتركها كأداء تطوعي، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المملكة الأردنية الهاشمية.
2. أهمية التقييم المالي لصندوق الزكاة في ما يتعلق بأنشطته وبرامجه، للتعرف على مدى فعالية وكفاءة الصندوق في إدارة أمواله وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية له، والكشف عن المشكلات التي تواجه صندوق الزكاة الأردني وتؤثر على نشاطه وعلى مدى النمو في عدد المنتفعين منه عبر الزمن.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* بحث مستل من رسالة ماجستير : أبو دبوس، إباء "محمد جمال". (2018). صندوق الزكاة الأردني- تقييم مالي وشرعي، جامعة اليرموك، إربد- الأردن.

** قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بإيراداته.
2. التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بنفقاته.

منهجية الدراسة

سيتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة. وسيتم الرجوع إلى مصادر المعلومات الأولية المتمثلة في البيانات والإحصائيات حول صندوق الزكاة الأردني خلال الفترة الزمنية (2006-2016)، والحصول على المعلومات من خلال المقابلات الشخصية مع مسؤولي الصندوق والموظفين فيه. كما سيتم الرجوع إلى مصادر المعلومات الثانوية المتمثلة في الكتب والمجلات والرسائل العلمية المحكمة وما هو منشور من أبحاث ومقالات عبر الإنترنت لتحليل الجوانب المالية المتعلقة بصندوق الزكاة.

حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: ستقتصر الدراسة على البيانات والمعلومات المتوفرة حول صندوق الزكاة الأردني خلال الفترة الزمنية (2006- 2016) ذات العلاقة بالدراسة.
- الحدود المكانية: ستتم الدراسة حول صندوق الزكاة في المملكة الأردنية الهاشمية.

الدراسات السابقة

- دراسة نجيب سمير خريس (1988)[1] بعنوان: "دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة: حالة الأردن". هدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك المكلفين في أداء الزكاة في الأردن، والأسباب التي تمنع أداءها، وما يعترض أداء الزكاة من صعوبات وتحديات. واقتصرت الدراسة على ثلاث محافظات هي: إربد، وعمان، والزرقاء. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن عدم ثقة المكلفين بصندوق الزكاة الأردني هو العامل الرئيس لعدم إقبالهم على أداء الزكاة للصندوق. وبينت الدراسة إمكانية زيادة حصيلة الزكاة من خلال إلزامية أدائها، ووجود الرغبة في التوعية حول الزكاة وأحكامها من قبل المكلفين، وتوفير الكوادر المدرّبة على احتساب الزكاة.

- دراسة قاسم سليمان مقبل النوافلة (2002)[2] بعنوان: "دور الزكاة في تلبية متطلبات استراتيجية الحاجات الأساسية: صندوق الزكاة الأردني- دراسة حالة". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة صندوق الزكاة الأردني في توفير الحاجات الأساسية، باستخدام الزكاة كمصدر تمويلي داخلي لتغطية تكلفة هذه الحاجات من خلال المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق للمنتفعين من الصندوق، والتعرف على مدى رضا المنتفعين من المساعدات الشهرية التي يقدمها صندوق الزكاة الأردني لهم. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: عدم مراعاة صندوق الزكاة الأردني للتكلفة النقدية اللازمة لتغطية كل حاجة من حاجات الفرد، وعدم اعتماده معياراً محدداً لتحديد قيمة كل حاجة من الحاجات الأساسية وقيمتها النقدية، وعدم مراعاة عدد الأفراد في الأسرة الواحدة. ويعد ما سبق ذكره من أوجه القصور المؤثرة على فعالية الصندوق في جانب تمويل الحاجات الأساسية.

- دراسة مشهور أحمد حمادنة (2003)[3] بعنوان: "فعالية بيوت وصناديق الزكاة الإسلامية: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الأردني وبيت الزكاة الكويتي". هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة فعالية مؤسسات الزكاة من خلال المقارنة بين صندوق الزكاة الأردني وبيت الزكاة الكويتي، ودراسة مدى التفاوت في فعالية الصندوقين في تحقيق الأهداف. وخلصت الدراسة إلى وجود تفاوت في فعالية كل من صندوق الزكاة الأردني وبيت الزكاة الكويتي لصالح بيت الزكاة الكويتي، لعدة معوقات تواجه صندوق الزكاة الأردني التي تؤثر على كفاءة الصندوق، بالإضافة إلى أن لتفاوت الدخول، وحجم الدخل القومي، والنشاط الاقتصادي للدولة دورًا في التأثير على فعالية صناديق الزكاة. وكانت درجة فعالية صندوق الزكاة الأردني

في معالجة المشكلات المرتبطة بالفقر في الأردن منخفضة، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور الصندوق في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ويكرّس حاجة الصندوق إلى الدعم الحكومي لتغطية مصروفاته، بالإضافة إلى انخفاض ثقة الأفراد المتعاملين معه به.

- دراسة محمد عبد الحميد فرحان (2008)[4] بعنوان: "مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي: دراسة تطبيقية للفترة (2000- 2006)". هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية وواقعها التشريعي والتنظيمي، وانعكاسات ذلك الواقع على كفاءة مؤسسات الزكاة في مجالي التحصيل والإنفاق. واستخدم الباحث مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لتقييم أداء الصندوق، وقد بينت الدراسة البنية التشريعية والتنظيمية لمؤسسات الزكاة محل الدراسة، وهي في كل من: اليمن، والسودان، والسعودية، والأردن. وخلصت الدراسة إلى وجود قصور في بنية مؤسسات الزكاة من الناحية التشريعية والتنظيمية، مما أثر على أداء المؤسسات وأضعفها، وأدى إلى تدني كفاءة التحصيل والتوزيع وضعف الدور الاقتصادي لمؤسسات الزكاة.

- دراسة عبدالله محمد سعيد ربابعة (2009)[5] بعنوان: "توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية: تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجاً". هدفت الدراسة إلى عرض تأثير الزكاة في تنمية الموارد البشرية؛ إذ إن الإنسان يمثل أحد أشكال رأس المال الذي يتوقف عليه وعلى الاهتمام به تشكيل رأس المال المادي، ورأس المال الاجتماعي. وتضمنت الدراسة النظرة الاقتصادية والشرعية لاستثمار الموارد البشرية، ودور الزكاة في تنمية الموارد البشرية، وتجربة صندوق الزكاة الأردني في تنمية الموارد البشرية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن لصندوق الزكاة الأردني دوراً فعالاً في تنمية الموارد البشرية من خلال تأمين بعض الحاجات الأساسية لطلاب العلم، والرعاية الصحية للفقراء، والإنفاق على دورات التأهيل والتدريب. ويقوم صندوق الزكاة الأردني بدراسة حالات الفقر والتعرف على واقع أفراد وأسر المجتمع الأردني وتقديم المساعدات لهم.

- دراسة محمد سمارة (2016)[6] بعنوان: "أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة: حالة صندوق الزكاة الأردني". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور صندوق الزكاة الأردني في توزيع الدخل والثروة، وأثر عملية التوزيع على الحد من معدلات البطالة والتضخم. تضمنت الدراسة أثر الزكاة على الاقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى الاقتصاد الأردني ومؤشراته، ودور صندوق الزكاة الأردني في الاقتصاد الأردني. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن صندوق الزكاة الأردني يهتم بعملية تقييم أنشطته بصورة مستمرة، بالإضافة إلى اشتراكه في برامج التنمية الوطنية من خلال المشاريع التأهيلية، والبرامج التدريبية والمتابعة الإدارية والفنية لهذه المشاريع، بالإضافة إلى دفع الزكاة للأصناف المستحقة كالفقراء والغارمين.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تقييمها لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بالإيرادات والنفقات مالياً خلال الفترة الزمنية (2006- 2016).

إضافة الدراسة

تكمن إضافة الدراسة في الآتي:

- البعد الزمني: ستتم الدراسة خلال المدة الزمنية (2006-2016).
- التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بإيراداته ونفقاته.
- توفير مجموعة من المقترحات لمعالجة المشكلات التي تواجه صندوق الزكاة الأردني؛ لتعزيز دوره والتوسع في أنشطته.

تعريف عام بصندوق الزكاة الأردني

نشأة صندوق الزكاة الأردني

يعدّ صندوق الزكاة الأردني المؤسسة التي تُعنَى بإدارة أموال الزكاة جمعاً وإنفاقاً نيابة عن ولي الأمر لتحقيق الأهداف من فرض الزكاة. وقد صدر قانون فريضة الزكاة، وهو القانون الأول للزكاة في المملكة عام 1944 بموجب القانون رقم (35)، وأوكلت بموجبه إلى الصندوق مهمة جمع أموال الزكاة وإنفاقها إلى الأصناف المستحقة؛ إذ كان أداء الزكاة بموجب هذا القانون إلزامياً، وكانت الزكاة تستوفى بصورة نقدية، بالإضافة إلى أنه تم توقيت الزكاة ليتم أداؤها إلى الصندوق في شهر نيسان من كل عام (الدغمي، 2006).

ثم جرت تعديلات على قانون فريضة الزكاة، فصدر قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية عام 1953، الذي تميز باقتطاع (10%) من دخل المواطن الخاضع للضريبة لحساب صندوق الزكاة الأردني، ثم صدر قانون الزكاة المؤقت رقم (3) لعام 1978، واكتسب صندوق الزكاة بموجبه شخصيته المعنوية والاعتبارية، واستقلاله المالي والإداري، وحق الملك والتعاقد والتراضي. ومما يميز هذا القانون أنه تضمن في المادة (7) النص على إمكانية إنزال ما أداه الفرد المقيم في الأردن للصندوق خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخله الخاضع للضريبة، بشرط عدم تجاوز المبلغ من ذلك الدخل (25%) مما يدفعه الفرد المكلف لصندوق الزكاة. ثم صدر القانون رقم (8) لعام 1988، وهو القانون الذي يتم العمل بمقتضاه حالياً. وتم طرح مشروع قانون ينص على إلزامية أداء الزكاة ضمن مسودته (أبو دبوس، 2018).

أهداف صندوق الزكاة الأردني

يهدف صندوق الزكاة الأردني إلى دراسة حالات الفقر في المملكة، والتعرف على واقع حال الأسر وتقديم المساعدات لها، بالإضافة إلى السعي نحو توعية المواطنين حول أهمية أداء فريضة الزكاة ومساعدة المحتاجين من الفقراء والمرضى والطلبة وغيرهم من الأصناف المستحقين لأموالهم، بالإضافة إلى بناء منازل الفقراء وصيانتها، وإنشاء المشاريع التأهيلية (ربابعة، 2009).

إيرادات صندوق الزكاة الأردني ونفقاته

تشتمل إيرادات صندوق الزكاة الأردني على: الزكاة الشرعية التي يرغب المسلم بأدائها، والهبات والتبرعات، والزكاة المشروطة، مع تنزيل المبلغ المدفوع لصندوق الزكاة الأردني كاملاً خلال العام السابق لسنة التقدير من دخل الفرد الخاضع للضريبة (التشريعات الخاصة بصندوق الزكاة الأردني، د.ت).

أما نفقاته فتشتمل على: الطالب الفقير، والأيتام، والعجزة، والمريض الفقير، وذوي الإعاقة الفقراء والمؤسسات التي تقوم برعايتهم، والغرباء المحتاجين، والنفقات اللازمة لإدارة الصندوق بشرط عدم تجاوزها (10%) من إيراداته سنوياً، ونشر الدعوة الإسلامية، والمنكوبين في غير معصية بسبب التعرض للإفلاس أو الحريق أو السيل، بالإضافة إلى استثمار أموال الزكاة من خلال إنشاء المشاريع التأهيلية للفقراء القادرين على العمل والكسب (التشريعات الخاصة بصندوق الزكاة الأردني، د.ت).

تطور صندوق الزكاة الأردني

وبالنسبة لإنجازات صندوق الزكاة الأردني في تفعيل فريضة الزكاة في المملكة، فقد قام الصندوق بربط الخدمات التكنولوجية بين صندوق الزكاة الأردني ومديريات الأوقاف المنتشرة في الأردن، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وصندوق المعونة الوطنية، وتكية أم علي للعمل التطوعي والخيري، وجمعية المركز الإسلامي الخيرية، بهدف تسهيل الحصول على المعلومات حول المنتفعين ومتابعة حالاتهم، والتنسيق بين المؤسسات بهدف التحقق من بيانات المنتفعين، ومنع الازدواجية في تقديم المساعدات، والتأكد من وصول المساعدات إلى المستحقين. بالإضافة إلى استخدام الخدمات التكنولوجية كالربط مع شركات الاتصال من خلال إرسال الرسائل النصية إلى المشتركين لتعريفهم بصندوق الزكاة الأردني وتشجيعهم على أداء الزكاة للصندوق، والتواصل مع المنتفعين والمحسنين (http://www.zakatfund.org).

المبحث الأول: التقييم المالي - مفهومه وأهميته

المطلب الأول: مفهوم التقييم المالي

يعرّف التقييم المالي بأنه: عملية تحليل البيانات والأرقام المالية التاريخية للمؤسسة في القوائم المالية، وتحويلها إلى كم أقل من المعلومات من خلال اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تبين نشاط المؤسسة، وخصائص هذا النشاط في الجوانب الإدارية والتشغيلية والمالية (الزبيدي، 2000).

المطلب الثاني: أهمية التقييم المالي

يعدّ التقييم المالي مهماً للأسباب التالية:

- مقارنة الوضع الحالي للمؤسسة مع ما وضعته من أهداف وخطط استراتيجية، وتقييم مدى تطبيق الخطط ببيان فعالية[7] وكفاءة[8] نشاط المؤسسة للوصول إلى الأهداف. وعادة يتم التعبير عن الأهداف بصورة كمية أو رقمية، إلا أن التقييم المالي في المؤسسات العامة يواجه صعوبة في تقدير هذه الأهداف، لأنها أهداف عامة، فيصعب التعبير عنها بصورة كمية أو رقمية. كما يصعب تحديد المخرجات وقياسها، وعادة يغيب اهتمام المؤسسات الحكومية بتطبيق ميزانيات البرامج المتعلقة بنشاطها (قلعاوي، 1998).
- الإفصاح عن البيانات المالية لتحقيق الجودة، وكسب الثقة، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة بما يضمن تحقيق المصلحة العامة (الزبيدي، 2000).
- يرتبط الأداء المالي بتعظيم النتائج من خلال إيجاد الوسائل التي تحسن من الإيرادات، وإيجاد الوسائل التي تحقق الكفاءة في استغلال هذه الإيرادات بأقل تكلفة، بما يضمن استمرارية تحقق العائد، ويسهم في تراكم الثروة، ويحقق الاستقرار في مستوى الأداء (بن ساسي، 2011).
- المحافظة على مستوى من السيولة، والهدف من توفير هذه السيولة هو الحفاظ على مقدار من الإيرادات لمواجهة الالتزامات تجاه الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، والحد من مخاطر التوقف عن الدفع، ومواجهة أي حالة من حالات عدم الاستقرار، فيعتبر هذا المقدار من السيولة هامشاً للأمان يضمن استمرارية أداء الالتزامات، واستمرار نشاط المؤسسة (بن ساسي، 2011).
- التخطيط واتخاذ القرارات المستقبلية التي تتعلق بأنشطة المؤسسة وإدارتها، وعملية الرقابة على الأنشطة المالية، والتأكد من تحصيل الأموال من مصادرها، ودراسة المشكلات ونقاط الضعف التي تواجه المؤسسة، واقتراح طرق علاجها (الزبون، 2010).
- يهدف التقييم المالي لصندوق الزكاة الأردني في الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى فعالية وكفاءة أنشطته في تحقيق الهدف من إنشائه. وسيتم بيان فعالية أداء الصندوق من خلال تتبع تطور هذه الإيرادات والنفقات، وبيان حجم هذه الإيرادات والنفقات بحسب بنودها في ميزانية صندوق الزكاة الأردني كما في نهاية 12/31 خلال فترة الدراسة (2006- 2016)، وهي أحد المؤشرات المستخدمة في تقييم المؤسسات العامة (قلعاوي، 1998). وسيتم استخدام التحليل الأفقي[9]، والتحليل الرأسي[10]، لتقييم كفاءة صندوق الزكاة الأردني. ويستخدم صندوق الزكاة الأردني الأساس النقدي لإثبات عملياته وأنشطته المالية، بحيث يتم إثبات الإيراد عند قبضه، والمصروف عند دفعه[11].

المبحث الثاني: التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بإيراداته

تبين الجداول التالية الإيرادات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني خلال سنوات الدراسة، والتحليل الأفقي، والتحليل الرأسي لها على التوالي:

الجدول (1): الإيرادات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006-2016)[12]

السنة / المقبوضات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مقبوضات صندوق الزكاة[10]	1,699,764	1,958,574	2,559,565	3,968,179	5,677,803	6,067,084	5,166,813	2,663,368	5,712,341	2,803,477	2,950,664
مقبوضات لجان الزكاة	13,532,382	12,762,747	16,327,404	16,944,452	18,486,840	20,003,461	20,467,442	19,982,285	26,035,126	24,543,546	24,806,631
مخصصات مقبوضة[11]	1,741,310	1,870,449	2,404,733	2,817,003	4,014,451	3,364,224	5,051,830	3,853,240	4,229,752	4,741,907	5,185,612
سلف محصلة[13]	2,125	8,770	2,200	5,152	2,871	4,547	-	-	-	–	–
مجموع المقبوضات	16,975,581	16,600,540	21,293,902	23,734,759	28,181,965	29,439,316	30,676,085	26,498,893	35,977,219	32,088,930	32,942,907

الجدول (2): التحليل الأفقي للإيرادات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006-2016)[14]

السنة / مقبوضات (بالدينار الأردني)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مقبوضات صندوق الزكاة	-	15.23%	30.69%	55.03%	43.08%	6.86%	-14.84%	-48.45%	114.48%	-50.92%	5.25%
مقبوضات لجان الزكاة	-	-5.69%	27.93%	3.78%	9.10%	8.20%	2.32%	-2.37%	30.29%	-5.73%	1.07%
مخصصات مقبوضة	-	7.42%	28.56%	17.14%	42.51%	-16.20%	50.16%	-23.73%	9.77%	12.11%	9.36%
سلف محصلة	-	312.71%	-74.91%	134.18%	-44.27%	58.38%	-	-	-	-	-
مجموع المقبوضات	-	-2.21%	28.27%	11.46%	18.74%	4.46%	4.20%	-13.62%	35.77%	-10.81%	2.66%

الجدول (3): التحليل الرأسي للإيرادات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006-2016)[15]

السنة / مقبوضات (بالدينار الأردني)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مقبوضات صندوق الزكاة	10.01%	11.80%	12.02%	16.72%	20.15%	20.61%	16.84%	10.05%	15.88%	8.74%	8.96%
مقبوضات لجان الزكاة	79.72%	76.88%	76.68%	71.39%	65.60%	67.95%	66.72%	75.41%	72.73%	76.49%	75.30%
مخصصات مقبوضة	10.26%	11.27%	11.29%	11.87%	14.24%	11.43%	16.47%	14.54%	11.76%	14.78%	15.74%
سلف محصلة	0.01%	0.05%	0.01%	0.02%	0.01%	0.02%	-	-	-	-	-
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

يلاحظ من الجدول (1) أن مجموع إيرادات الأنشطة المتعلقة بصندوق الزكاة الأردني متزايد في أغلب السنوات؛ فقد بلغ مجموع الإيرادات عام 2006م (16,975,581) ديناراً، واستمر بالتزايد حتى عام 2012م؛ إذ بلغ مجموع الإيرادات (30,686,085) ديناراً، بتغير نسبي مقداره (4.20%) مقارنة بعام 2011م، ثم اتجه مجموع إيرادات الأنشطة المتعلقة بالصندوق إلى الانخفاض؛ إذ بلغ مجموع مقبوضات الصندوق عام 2103م (26,498,893) ديناراً، بتغير نسبي بلغ (-13.62%). وارتفع المجموع عام 2014م إلى (35,977,219) ديناراً، بتغير نسبي مقداره (35.77%)؛ إذ بلغت الزيادة مقارنة بعام 2013م (9,498,326) ديناراً. وبشكل عام، فإن الاتجاه العام لبند مقبوضات صندوق الزكاة الأردني متزايد. ولا بد من الإشارة إلى أن أداء الزكاة في الأردن يقوم على المبدأ التطوعي لا الإلزامي في الأداء، ولو تم تطبيق الأداء الإلزامي للزكاة لتمت زيادة حصيلة صندوق الزكاة من إيرادات زكاة المال.

وبالرجوع إلى الجدول (1)، يتبين كذلك أن مقبوضات لجان الزكاة هي الأكثر تأثيراً في مجموع المقبوضات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني؛ فقد بلغت عام 2006م (13,532,382) ديناراً، واستمرت بالتزايد نسبياً في معظم السنوات، وفي عام 2014م ازدادت مقبوضات اللجان لتبلغ (26,035,126) ديناراً، بزيادة بلغت (6,052841) ديناراً مقارنة بعام 2013م، وبتغير نسبي بلغ (30.29%). وبالرجوع إلى أعداد لجان الزكاة التابعة لصندوق الزكاة الأردني، فعلى الرغم من انخفاض عدد لجان الزكاة من (225) لجنة عام 2015م إلى (209) لجان[16] عام 2016م، فإن مقبوضات لجان الزكاة لم تنخفض بشكل كبير؛ إذ بلغت (24,806,631) ديناراً، بتغير نسبي مقداره (1.07%) مقارنة بعام 2015م. وبحسب التحليل الرأسي الذي يبين نسبة مقبوضات لجان الزكاة إلى إجمالي الإيرادات، تبين أنها تمثل ما بين (65-80%) تقريباً من مجموع المقبوضات. وبالنظر إلى تطور عدد اللجان، وتطور قيمة الإيرادات، فإن ذلك يعد أحد المؤشرات التي تدل على كفاءة سياسة تشكيل اللجان وفعاليتها في عملية جمع الإيرادات من مختلف مناطق المملكة. وتبين الجداول التالية تفصيل بند مقبوضات صندوق الزكاة الأردني، والتحليل الأفقي، والتحليل الرأسي على التوالي:

أولاً: مقبوضات صندوق الزكاة الأردني

يبين الجدول (4) هيكل إيرادات صندوق الزكاة الأردني، يليه التحليل الأفقي ثم التحليل الرأسي بناءً على بياناته في الجدولين (5) و(6).

الجدول (4): هيكل إيرادات صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006- 2016)[17].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المقبوضات											
زكاة المال	179,817	232,349	431,041	2,079,740	3,667,888	4,131,585	2,924,950	532,148	4,162,657	1,012,974	1,027,307
النسبة المقتطعة من الزكاة المشروطة	369,986	374,261	492,634	590,120	804,015	570,136	893,226	738,158	764,383	855,640	949,119
النسبة المقتطعة من لجان الزكاة	1,002,893	1,230,049	1,512,225	1,176,673	1,079,057	1,232,488	1,132,707	1,171,594	675,676	788,363	823,841
أرباح الودائع البنكية الشرعية	80,751	86,378	92,383	93,112	101,446	100,099	188,689	196,870	67,978	97,674	79,126
إيرادات صناديق التبرعات	8,505	34,765	28,557	27,039	25,161	25,387	22,990	24,393	26,144	41,115	44,425
تبرعات وصدقات	54,820	-	-	-	-	-	-	-	12,225	5,238	25,907
زكاة الفطر	2,271	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مقبوضات أخرى	721	772	2,725	1,495	236	7,389	4,251	205	3,278	2,473	939
المجموع	1,699,764	1,958,574	2,559,565	3,968,179	5,677,803	6,067,084	5,166,813	2,663,368	5,712,341	2,803,477	2,950,664

الجدول (5): التحليل الأفقي لهيكل إيرادات صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006- 2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات (بالدينار الأردني)											
زكاة المال	-	29.21%	85.51%	%55.03	76.36%	12.64%	-29.21%	-81.81%	682.24%	-75.67%	1.41%
النسبة المقتطعة من الزكاة المشروطة	-	1.16%	31.63%	19.79%	36.25%	-29.09%	56.67%	-17.36%	3.55%	11.94%	10.93%
النسبة المقتطعة من لجان الزكاة	-	22.65%	22.94%	-22.19%	-8.30%	14.22%	-8.10%	3.43%	-42.33%	16.68%	4.50%
أرباح الودائع البنكية الشرعية	-	6.97%	6.95%	0.79%	8.95%	-1.33%	88.50%	4.34%	-65.47%	43.68%	-18.99%
إيرادات صناديق التبرعات	-	308.76%	-17.86%	-5.32%	-6.95%	0.90%	-9.44%	6.10%	7.18%	57.26%	8.05%
تبرعات وصدقات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-57.15%	394.60%
زكاة الفطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مقبوضات أخرى	-	7.07%	252.98%	-45.14%	-84.21%	3030.93%	-42.47%	-95.18%	1499.02%	-24.56%	-62.03%
المجموع	-	15.23%	30.69%	55.03%	43.08%	6.86%	-14.84%	-48.45%	114.48%	-50.92%	5.25%

الجدول (6): التحليل الرأسي لهيكل إيرادات صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006- 2016).

السنة الإيرادات (بالدينار الأردني)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
زكاة المال	10.58%	11.86%	16.84%	52.41%	64.60%	68.10%	56.61%	19.98%	72.87%	36.13%	34.82%
النسبة المقتطعة من الزكاة المشروطة	21.77%	19.11%	19.25%	14.87%	14.16%	9.40%	17.29%	27.72%	13.38%	30.52%	32.17%
النسبة المقتطعة من لجان الزكاة	59.00%	62.80%	59.08%	29.65%	19.00%	20.31%	21.92%	43.99%	11.83%	28.12%	27.92%
أرباح الودائع البنكية الشرعية	4.75%	4.41%	3.61%	2.35%	1.79%	1.65%	3.65%	7.39%	1.19%	3.48%	2.68%
إيرادات صناديق التبرعات	0.50%	1.78%	1.12%	0.68%	0.44%	0.42%	0.44%	0.92%	0.46%	1.47%	1.51%
تبرعات وصدقات	3.23%	-	-	-	-	-	-	-	0.21%	0.19%	0.88%
زكاة الفطر	0.13%	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مقبوضات أخرى	0.04%	0.04%	0.11%	0.04%	0.00%	0.12%	0.08%	0.01%	0.06%	0.09%	0.03%
المجموع	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	72.28%	100.00%	100.00%	100.00%

يمثل الجدول (4) ما يقوم صندوق الزكاة بجمعه من أموال الزكاة والصدقات والتبرعات، وما يتم أداؤه إلى الصندوق بشكل مباشر. ويلاحظ من الجدول السابق أن إيرادات صندوق الزكاة الأردني متزايدة في أغلب السنوات؛ فقد بلغت إيرادات الصندوق عام 2006م (1,699,464) ديناراً، واستمرت بالتزايد حتى بلغت حصيلة الإيرادات عام 2011م (6,067,084) ديناراً، بتغيّر نسبي بلغ (6.68%). وبالرجوع إلى الجدول (4)، يلاحظ أن زكاة المال عام 2011 هي المسبب الرئيس لهذه الزيادة؛ إذ بلغت (4,131,585) ديناراً، بتغيّر نسبي قدره (12.64%). وتمثل زكاة المال بالنسبة إلى إجمالي المقبوضات (68.10%) عام 2011م بحسب التحليل الرأسي، ثم بدأت إيرادات الصندوق بالانخفاض إجمالاً؛ إذ بلغت عام 2013م (2,663,368) ديناراً، بتغيّر نسبي قدره (-48.45%). وبالرجوع إلى الجدول (4)، يلاحظ انخفاض إيرادات صندوق الزكاة من زكاة المال بشكل ملموس؛ إذ بلغت زكاة المال (532,148) ديناراً، بتغيّر نسبي مقداره (-81.81%). وانخفضت نسبة زكاة المال إلى إجمالي المقبوضات في التحليل الرأسي إلى (19.98%). ويمكن أن يرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المصاريف الإدارية والعمومية المتعلقة بالنفقات الإعلامية (علي عبابدة- المدير المالي لصندوق الزكاة الأردني، مقابلة شخصية، 15 آذار 2018)، فبالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات لعام 2013م، تبين أن النفقات الإعلامية بلغت (292) ديناراً، وانخفض الإنفاق الإعلامي بمقدار (2,290) ديناراً مقارنة بعام 2012م، بتغير نسبي بلغ (-88.69%)، فيمكن القول إن الإيرادات المحصلة من قبل صندوق الزكاة الأردني تتأثر بالإنفاق الإعلامي.

وفي عام 2014م، بلغت الإيرادات (5,712,314) ديناراً، بتغيّر نسبي بلغ (114.48%) مقارنة بعام 2103م، وتجدر الإشارة إلى أن أحد المحسنين أدى (3,660,000) دينار إلى الصندوق عام 2014م (http://www.alghad.com)، فساهم هذا المبلغ في التعزيز من إيرادات صندوق الزكاة الأردني، إلا أنه - ولأغراض الدراسة - سيتم استثناؤه؛ فلو لم يتم دعم الصندوق بهذا المبلغ، لبلغت إيرادات زكاة المال (502,657) ديناراً، ولكان ذلك مؤشراً على انخفاض كفاءة الصندوق. كما أن صندوق الزكاة أنفق (54,700) دينار على النفقات الإعلامية عام 2014م، و(15,228) ديناراً عام 2015م، الأمر الذي قد يكون مساهماً في عودة إيرادات صندوق الزكاة الأردني إلى الاتجاه نحو الزيادة. وبالتالي، فإن الإنفاق الإعلامي يساهم في التعريف بصندوق الزكاة وأنشطته، ويشجيع المواطنين لتوجيه زكاتهم وتبرعاتهم إليه. كما يلاحظ وجود حالة من التفاوت وعدم الاستقرار في أداء زكاة المال بشكل مباشر للصندوق. ولو أن أداء الزكاة كان إلزامياً في الأردن، لأمكن الحصول على المقدار المستقر نسبياً، ولأمكن تحديد اتجاهه، وبالتالي فإن صندوق الزكاة الأردني لا يحقق كفاءة في تحصيل إيرادات زكاة المال لغياب الأداء الإلزامي، وللحاجة إلى توفّر مبالغ أكبر لتمويل للإنفاق الإعلامي.

وبالرجوع إلى الجدول (4)، فإن النسبة المقتطعة من الزكاة المشروطة تمثل إيراد صندوق الزكاة الأردني من الزكاة المشروطة بنسبة (20%) من المبلغ الذي يدفعه المزكون. ويلاحظ أن هذه النسبة متجهة نحو التزايد سنوياً؛ إذ إنها تمثل (32.17%) من إجمالي المقبوضات عام 2016م. ويعدّ هذا البند من السياسات الفعالة والمعزّزة لإيرادات الصندوق التي تنعكس إيجاباً على زيادة كفاءته.

وتساهم نسبة من مقبوضات لجان الزكاة في تعزيز مقبوضات الصندوق من خلال النسبة المقتطعة من لجان الزكاة لحساب الصندوق في بند النسبة المقتطعة من لجان الزكاة، التي تمثل (20%) من مجموع إيراداتها. وانخفضت النسبة المقتطعة من اللجان إلى (10%) عام 2013م، وهذا واضح من الجدول (4)؛ فقد بلغ المقدار المقتطع من اللجان (1,171,594) ديناراً عام 2013م، ثم انخفض مقدار المقتطع من لجان الزكاة عام 2014م ليصل إلى (657,676) ديناراً، بتغير نسبي بلغ (-42.33%). وبحسب التحليل الرأسي، فإن النسبة المقتطعة من اللجان انخفضت من (43.99%) عام 2013 لتمثل (11.83%) من إجمالي المقبوضات، وبلغت النسبة المقتطعة من اللجان (823,841) ديناراً عام 2016م. ويساهم اقتطاع نسبة من إيرادات اللجان في تعزيز الوفر المالي للصندوق وزيادة كفاءته.

وفيما يتعلق بأرباح الودائع البنكية الشرعية، فإن صندوق الزكاة الأردني يودع الأرصدة في البنوك لغايات حفظها كأمانة للسحب منها عند الطلب، لكن ليس الغرض من إيداعها هو استثمارها، إلا أن البنوك تستثمرها (عبد السميرات، مدير عام

صندوق الزكاة الأردني، مقابلة شخصية، 22 تشرين الثاني، 2017). وتعدّ الأرباح المتحققة محدودة جداً، ويبين الجدول التالي أرصدة هذه الحسابات:

الجدول (7): مجموع ودائع صندوق الزكاة الأردني في البنوك الإسلامية وأرباحها خلال المدة الزمنية (2006-2016)[18].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الودائع	2,485,677	2,572,055	2,664,447	2,763,716	2,865,162	5,365,881
أرباح الودائع	80,751	86,378	92,383	93,112	101,446	100,099
السنة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
مجموع الودائع	3,375,406	3,757,406	3,609,412	3,734,788	3,781,951	
أرباح الودائع	188,689	196,870	67,978	97,674	79,126	

يلاحظ من الجدول (7) أن أرباح الودائع مقارنة بمجموع المبالغ المودعة في البنوك منخفضة، فيثبت أن صندوق الزكاة الأردني لا يودع الأموال في البنوك لاستثمارها، وهو ما أكدته نتائج ربابعة (2009) من أن صندوق الزكاة الأردني يلتزم بالفتاوى الشرعية التي تصدر من دائرة الإفتاء في ما يتعلق باستثمار أموال الزكاة على حساب مصلحة الأصناف المستحقة للزكاة.

وبالنسبة لإيرادات صناديق التبرعات، وهي الإيرادات التي يتم جمعها من خلال الصناديق الموزعة في المناطق العامة كالمساجد، والمستشفيات، والمراكز والأسواق التجارية، وغيرها، فيلاحظ أن الاتجاه العام للأموال التي تم جمعها من خلال هذه الصناديق متزايد خلال فترة الدراسة. ويمثل بند التبرعات والصدقات ما يدفعه المحسنون من تبرعات وصدقات إلى الصندوق بشكل مباشر. ويلاحظ تزايد مقدار التبرعات والصدقات؛ إذ بلغت (25,907) دنانير عام 2016م، بتغير نسبي بلغ (94.60%)، ويعكس ذلك حب المواطنين للعمل الخيري، وثقة المؤدين للتبرعات بالصندوق كوجهة تؤدى إليه أموال التبرعات والصدقات. إلا أن تأثير البنود المتعلقة بالتبرعات والصدقات على إجمالي المقبوضات يعدّ ضعيفاً؛ إذ لم تتجاوز نسبة إيرادات صناديق التبرعات، والتبرعات والصدقات (2%) من إجمالي المقبوضات، فيحدّ ذلك من كفاءة هذه البنود كإحدى الوسائل المستخدمة في تعزيز إيرادات صندوق الزكاة الأردني. وقد يكون أحد أسباب انخفاض هذه النسبة هو انخفاض الإنفاق الإعلامي والترويجي لصندوق الزكاة الأردني.

وتمثل المخصصات المبالغ التي يؤديها المزكون والمحسنون إلى صندوق الزكاة الأردني. ليقوم الصندوق بإدارة أموالهم وتوجيهها إلى المستحقين، وبالتالي فإن المخصصات تعدّ التزاماً على الصندوق لا بد من الوفاء به. وتشمل المخصصات المقبوضة:

- مخصص الزكاة المشروطة: ويمثل (80%) من الزكاة المشروطة التي يؤديها المزكون ويشترطون إلى أي مصرف توجه أموالهم، وما يتبقى من المخصص يعدّ التزاماً على صندوق الزكاة.
- مخصص كفالة اليتيم: وهي المبالغ التي تم دفعها للصندوق وتخصص ليتم إنفاقها على الأيتام، والصندوق ملزم بأدائها.
- مخصص البرامج الوقفية: ويعبّر عن مبلغ تساهم به وزارة الأوقاف- مديرية البرامج الوقفية، ويمثل مبلغ الأجرة لوقف معين؛ إذ يقوم الواقف بتأجيره ودفع مقدار الأجرة لوزارة الأوقاف ليوجّه للفقراء والمحتاجين، فتقوم مديرية البرامج الوقفية بتحويل المبلغ إلى صندوق الزكاة لصرفه، وهو من المخصصات المستحدثة التي بدأ صندوق الزكاة بقبضها عام 2015م، وتساهم في تعزيز إيرادات الصندوق[19].
- المخصصات الأخرى: وتشمل مخصص جائزة الملك عبد الله للتنمية، ومخصص أسر الشهداء، ومخصص لجنة زكاة أبناء الشهداء- فلسطين، ومخصص لجان الزكاة، ومخصص الطالب الفقير، والمريض الفقير، ومخصصات أخرى (علي عبابدة- المدير المالي لصندوق الزكاة الأردني، مقابلة شخصية، 15 آذار 2018).

وتبين الجداول التالية أنواع المخصصات المقبوضة خلال فترة الدراسة، وقد تم حساب التحليل الأفقي، والتحليل الرأسي لها على التوالي، بالاعتماد على الجدول (8).

الجدول (8): المخصصات المقبوضة خلال المدة الزمنية (2006- 2016)[20].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مخصص الزكاة المشروطة	1,481,780	1,512,916	1,967,104	2,360,901	3,238,537	2,362,584	3,599,474	2,955,621	3,072,154	3,451,981	3,814,664
مخصص كافل اليتيم	254,198	279,307	422,018	446,304	764,058	990,248	1,421,124	867,838	1,155,232	1,288,462	1,194,915
مخصص البرامج الوقفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	105,840	162,580
مخصصات أخرى	5,332	78,226	15,611	9,798	11,856	11,392	31,184	29,781	2,366	1,464	13,453
مجموع المخصصات المقبوضة	1,741,310	1,870,449	2,404,733	2,817,003	4,014,451	3,364,224	5,051,782	3,853,240	4,229,752	4,741,907	5,185,612

الجدول (9): التحليل الأفقي للمخصصات المقبوضة خلال المدة الزمنية (2006- 2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مخصص الزكاة المشروطة	-	2.10%	30.02%	20.02%	37.17%	-27.05%	52.35%	-17.89%	3.94%	12.36%	10.51%
مخصص كافل اليتيم	-	9.88%	51.09%	5.75%	71.20%	29.60%	43.51%	-38.93%	33.12%	11.53%	-7.26%
مخصص البرامج الوقفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	53.61%
مخصصات أخرى	-	1367.10%	-80.04%	-37.24%	21.00%	-3.91%	173.74%	-4.50%	-92.06%	-38.12%	818.92%
مجموع المخصصات المقبوضة	-	7.42%	28.56%	17.14%	42.51%	-16.20%	50.16%	-23.73%	9.77%	12.11%	9.36%

الجدول (10): التحليل الرأسي للمخصصات المقبوضة خلال المدة الزمنية (2006- 2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مخصص الزكاة المشروطة	85.10%	80.89%	81.80%	83.81%	80.67%	70.23%	71.25%	76.70%	72.63%	72.80%	73.56%
مخصص كافل اليتيم	14.60%	14.93%	17.55%	15.84%	19.03%	29.43%	28.13%	22.52%	27.31%	27.17%	23.04%
مخصص البرامج الوقفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.23%	3.14%
مخصصات أخرى	0.31%	4.18%	0.65%	0.35%	0.30%	0.34%	0.62%	0.77%	0.06%	0.03%	0.26%
المجموع	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	102.23%	100.00%

يلاحظ من الجدول (8) تزايد مبالغ المخصصات المقبوضة في أغلب السنوات؛ فقد بلغت المخصصات عام 2006م (1,741,310) دنانير، واستمرت المخصصات بالتزايد لتبلغ (5,051,782) ديناراً عام 2012م، بتغير نسبي مقداره (50.16%) مقارنة بعام 2011م. ويعكس ذلك فعالية بند المخصصات في زيادة إيرادات صندوق الزكاة الأردني، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة الصندوق في حال تمكنه من استغلال هذه المخصصات بالشكل الأمثل. ويمكن أن تكون هذه الزيادة في المخصصات المقبوضة دليلاً على زيادة ثقة المزكين والمحسنين والمتعاملين مع الصندوق بالصندوق، لأن هذه المخصصات تتعلق بالأموال التي يتم أداؤها بصورة مباشرة إلى الصندوق.

وبالرجوع إلى الجدول (8)، فإن مخصص الزكاة المشروطة هو السبب في زيادة المخصصات عام 2012م؛ إذ بلغ مخصص الزكاة المشروطة (3,599,474) ديناراً، بتغير نسبي بلغ (52.35%) مقارنة بعام 2011م، وبلغت نسبته من مجموع المخصصات (71.25%). وانخفض مجموع المخصصات نسبياً، إلا أنه ارتفع عام 2016م إلى (5,185,612) ديناراً، بتغير نسبي بلغ (9.36%). وتدل هذه الزيادة في المخصصات المقبوضة على زيادة ثقة المزكين والمحسنين والمتعاملين مع الصندوق بالصندوق، لأن هذه المخصصات تتعلق بالأموال التي يتم أداؤها بصورة مباشرة إلى الصندوق. ويلاحظ أن مخصص الزكاة المشروطة ومخصص كافل اليتيم متزايدان نسبياً؛ إذ إنهما متجهان نحو الزيادة بحسب التحليل الأفقي لهما، كما أنهما يمثلان النسبة الأكبر بالنسبة لمجموع المخصصات بحسب التحليل الأفقي لهما. والتناقص في معدل الزكاة المشروطة بالنسبة لمجموع المقبوضات في التحليل الرأسي سببه زيادة نسبة مخصص كافل اليتيم إلى مجموع المخصصات، وبالتالي، فإن الزكاة المشروطة ومخصص كافل اليتيم يزيدان من فعالية صندوق الزكاة، ويساهمان في زيادة كفاءة إدارة صندوق الزكاة للإيرادات، من خلال تخصيص إنفاق هذه المخصصات لجهات محددة، والمساهمة في التوسع في أنشطته بشكل عام.

وبالنسبة لمخصص البرامج الوقفية، فإن تحويل هذه المبالغ إلى صندوق الزكاة الأردني من خلال مديرية البرامج الوقفية في وزارة الأوقاف يعكس كفاءة صندوق الزكاة الأردني في تحديد الأصناف المستحقة للزكاة وتوجيه الأموال إليها، ويؤكد أن صندوق الزكاة هو المسؤول عن إدارة أموال الزكاة والتبرعات وتوجيهها فيما يحقق المصلحة العامة. وقد بلغ مقدار مخصص البرامج الوقفية عام 2015م (105,840) ديناراً، وازداد إلى (162,580) ديناراً عام 2016م، بتغير نسبي مقداره (3.14%) مقارنة بعام 2015م. ويمكن توقع أن اتجاه هذا البند سيكون متزايداً، لأنه يمثل مبلغ أجرة المباني الوقفية؛ ففي حال استمرار الإجارة للمباني الوقفية وتوسعها، فإن ذلك ينعكس إيجاباً على كفاءة مخصص البرامج الوقفية في تمويل صندوق الزكاة الأردني.

المبحث الثالث: التقييم المالي لأنشطة صندوق الزكاة الأردني المرتبطة بنفقاته

يبين الجدول (11) نفقات (مدفوعات) صندوق الزكاة الأردني خلال فترة الدراسة. وقد تم حساب التحليل الأفقي والتحليل الرأسي لها كما في الجدولين (12) و(13) بالاعتماد على البيانات في الجدول.

الجدول (11): المدفوعات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006-2016) [21].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مدفوعات صندوق الزكاة	1,195,507	1,765,942	2,644,565	2,323,052	5,785,361	5,080,974	4,282,562	4,160,849	5,306,576	3,028,572	1,841,449
مدفوعات لجان الزكاة	10,390,063	11,433,021	9,924,836	20,794,601	13,337,727	21,936,335	20,832,568	21,541,780	24,945,166	22,012,514	27,822,862
مخصصات مدفوعة	1,760,811	1,797,032	2,378,516	2,865,733	3,882,537	3,416,945	4,788,517	4,439,595	4,419,733	4,665,238	4,728,131
مصاريف إدارية وعمومية	86,497	68,387	67,206	80,421	63,539	69,017	54,357	51,155	111,963	103,139	179,224
سلف ممنوحة	2,625	8,570	5,580	2,761	2,100	5,400	170,820	-	-	-	-
مجموع مدفوعات الصندوق	13,435,503	15,072,286	15,020,703	26,066,568	23,071,264	30,508,671	30,128,824	30,193,379	34,783,438	29,809,463	34,571,666

الجدول (12): التحليل الأفقي للمدفوعات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006-2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مدفوعات صندوق الزكاة	-	47.71%	49.75%	-12.16%	149.04%	-12.18%	-15.71%	-2.84%	27.54%	-42.93%	-39.20%
مدفوعات لجان الزكاة	-	10.04%	-13.19%	109.52%	-35.86%	64.47%	-5.03%	3.40%	15.80%	-11.76%	26.40%
مخصصات مدفوعة	-	2.06%	32.36%	20.48%	35.48%	-11.99%	40.14%	-7.29%	-0.45%	5.55%	1.35%
مصاريف إدارية وعمومية	-	-20.94%	-1.73%	19.66%	-20.99%	8.62%	-21.24%	-5.89%	118.87%	-7.88%	73.77%
سلف ممنوحة	-	226.48%	-34.89%	-50.52%	-23.94%	157.14%	3063.33%	-	-	-	-
مجموع مدفوعات الصندوق	-	12.18%	-0.34%	73.54%	-11.49%	32.24%	-1.25%	0.21%	15.20%	-14.30%	15.98%

الجدول (13) التحليل الرأسي لمدفوعات صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006-2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مدفوعات صندوق الزكاة	8.90%	11.72%	17.61%	8.91%	25.08%	16.65%	14.21%	13.78%	15.26%	10.16%	5.33%
مدفوعات لجان الزكاة	77.33%	75.85%	66.07%	79.77%	57.81%	71.90%	69.14%	71.35%	71.72%	73.84%	80.48%
مخصصات مدفوعة	13.11%	11.92%	15.83%	10.99%	16.83%	11.20%	15.89%	14.70%	12.71%	15.65%	13.68%
مصاريف إدارية وعمومية	0.64%	0.45%	0.45%	0.31%	0.28%	0.23%	0.18%	0.17%	0.32%	0.35%	0.52%
سلف ممنوحة	0.02%	0.06%	0.04%	0.01%	0.01%	0.02%	0.57%	-	-	-	-
مجموع مدفوعات الصندوق	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

ويبين الجدول (14) نسبة مدفوعات صندوق الزكاة الأردني إلى إيراداته خلال فترة الدراسة:

الجدول (14): نسبة المدفوعات إلى المقبوضات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني[22].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي مدفوعات صندوق الزكاة الأردني إلى مقبوضاته	70.33%	90.16%	103.32%	58.54%	101.89%	83.75%	82.89%	156.23%	92.90%	108.03%	62.41%
إجمالي مدفوعات اللجان إلى إجمالي مقبوضاتها	76.78%	89.58%	60.79%	122.72%	72.15%	109.66%	101.78%	107.80%	95.81%	89.69%	112.16%
المخصصات المدفوعة إلى المخصصات المقبوضة	101.12%	96.07%	98.91%	101.73%	96.71%	101.57%	94.79%	115.22%	104.49%	98.38%	91.18%
نسبة المدفوعات إلى المقبوضات	79.15%	90.79%	70.54%	109.82%	81.87%	103.63%	98.18%	113.94%	96.68%	92.90%	104.94%

الجدول (15): الوفر المتراكم من حساب صندوق الزكاة الأردني خلال المدة الزمنية (2006- 2016)[23].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الوفر المتراكم (بالدينار الأردني)											
مقبوضات الصندوق	1,699,764	1,958,574	2,559,565	3,968,179	5,677,803	6,067,084	5,166,813	2,663,368	5,712,341	2,803,477	2,950,664
مدفوعات الصندوق	(1,195,507)	(1,765,276)	(2,644,565)	(2,323,052)	(5,785,361)	(5,080,974)	(4,282,562)	(4,160,849)	(5,306,576)	(3,094,452)	(1,841,449)
المصاريف الإدارية والعمومية	(86,497)	(68,387)	(67,206)	(80,421)	(63,539)	(69,017)	(54,357)	(51,155)	(111,963)	(103,139)	(179,224)
وفر/ عجز	417,760	124,245	(152,206)	1,564,706	(171,097)	917,093	829,894	(1,548,636)	293,802	(394,114)	929,991
الوفر المدور من السنوات السابقة	3,683,610	4,101,370	4,225,615	4,073,409	5,638,115	5,466,854	6,383,947	7,213,841	5,665,205	5,959,007	5,190,887
الوفر المتراكم	4,101,370	4,225,615	4,073,409	5,638,115	5,466,854	6,383,947	7,213,841	5,665,205	5,959,007	5,465,893	6,120,808
التحليل الأفقي	-	3.03%	-3.60%	38.41%	-3.04%	16.78%	13.00%	-21.47%	5.19%	-8.28%	11.98%

بالرجوع إلى الجدول (11)، يلاحظ أن المدفوعات المتعلقة بأنشطة صندوق الزكاة الأردني متزايدة في أغلب السنوات؛ فقد بلغت عام 2006م (13,435,503) دنانير، واستمر اتجاه هذه المدفوعات بالتزايد خلال فترة الدراسة، وهو ما تبيّن في التحليل الأفقي للمدفوعات في الجدول (12). ويعدّ التزايد في الإنفاق مؤشراً لفعالية صندوق الزكاة الأردني في زيادة عدد المنتفعين من صندوق الزكاة ولجانه، والتوسع في أنشطة الصندوق واللجان.

ومن خلال التحليل الرأسي للمدفوعات المتعلقة بأنشطة صندق الزكاة الأردني في الجدول (13)، يلاحظ أن بند مدفوعات لجان الزكاة يمثل النسبة الأكبر مقارنة بالبنود الأخرى؛ إذ إنها تمثل ما بين (75%- 80%) من إجمالي المدفوعات.

وبالرجوع إلى الجدول (14)، يلاحظ أن نسبة إجمالي مدفوعات صندوق الزكاة الأردني إلى إجمالي مقبوضاته متجهة نحو الزيادة. ويدلّ ذلك على أن زيادة المدفوعات مرتبطة بشكل مباشر بالزيادة المتحققة في الإيرادات؛ فقد بلغت مدفوعات صندوق الزكاة عام 2006م (1,195,507) دنانير، وبلغت المقبوضات (1,169,764) دينارًا، وبلغت نسبة مدفوعات صندوق الزكاة إلى المقبوضات (70.33%). واتجهت هذه النسبة للزيادة؛ إذ بلغت النفقات (103.3%) من إجمالي إيرادات الصندوق عام 2008م، وتدل هذه النسبة على تحقق عجز في المقبوضات؛ فقد بلغت المقبوضات (2,559,565) ديناراً، والمدفوعات (2,644,565) ديناراً، إلا أن هذا العجز تمت تغطيته من الوفر المتراكم من حساب صندوق الزكاة الأردني. وقد ساهم وجود الوفر المدور من سنوات سابقة في تغطية هذا العجز؛ إذ بلغ الوفر المدور من سنوات سابقة (4,225,615) ديناراً، وساهم في تغطية العجز عام 2008م.

وفي عام 2013م، كانت نسبة مدفوعات صندوق الزكاة إلى مقبوضاته مرتفعة؛ فقد بلغت المدفوعات (156.23%) من إجمالي المقبوضات، وبلغت مقبوضات صندوق الزكاة (2,663,368) ديناراً، وكان المسبب الرئيس لانخفاضها أن زكاة المال قد بلغت (532,148) ديناراً. وقد تمت تغطية العجز من الوفر المدور من السنوات السابقة، الذي بلغ (7,213,841) ديناراً عام 2012م. وبالتالي، فإن تأخير إخراج الفائض من حصيلة إيرادات الصندوق يحقق المصلحة في الحفاظ على استمرارية نشاط الصندوق، وتغطية العجز في حال عدم تغطية المقبوضات لنفقات صندوق الزكاة خلال العام.

مما سبق، يتبين أن الوفر المتراكم من إيرادات الزكاة يساهم في تمويل صندوق الزكاة الأردني في السنوات التالية، وتغطية العجز في النفقات الذي يتحقق بسبب تفاوت حصيلة الإيرادات سنوياً. وبالتالي فإن سياسة صندوق الزكاة الأردني في تأخير أداء كامل الوفر من حصيلة الزكاة تعدّ كفؤة، وتساهم في استمرار نشاط الصندوق، والحفاظ على استقرار المبالغ التي تدفع للمنتفعين من الصندوق، خصوصاً في ظل عدم تفعيل الأداء الإلزامي للزكاة في المملكة.

كما يلاحظ من خلال نسبة مدفوعات لجان الزكاة إلى مقبوضاتها، أن اللجان قد واجهت كذلك عجزاً في بعض السنوات؛ إذ تشير نسبة المدفوعات إلى المقبوضات المتعلقة باللجان في الوفر المتراكم من حساب لجان الزكاة في الأعوام (2009م، 2011م، 2012م، 2013م، 2015م) إلى تحقق العجز في حساب اللجان، إلا أن وجود الوفر المتراكم من حساب لجان الزكاة ساهم في تغطية هذا العجز. ويمثل الوفر المتراكم صافي النقد المتحصل من أنشطة لجان الزكاة في جانبي المقبوضات والمدفوعات؛ فهو يبين الأرصدة النقدية لحسابات لجان الزكاة المنتشرة في مختلف مناطق المملكة بعد خصم المدفوعات الخاصة بأنشطة اللجان وإضافة الوفر المدور من السنوات السابقة من حساب اللجان. وهو ما يمكن بيانه من خلال الجدول (16).

وتمثل المخصصات المدفوعة مدى التزام صندوق الزكاة بأداء المخصصات المقبوضة، بحسب الجهة المخصص للإنفاق عليها. ويبين الجدول (17) المخصصات المدفوعة، ونسبة المخصصات المدفوعة إلى المخصصات المقبوضة، والتحليل الأفقي والرأسي لها.

الجدول (16): الوفر المتراكم من حساب لجان الزكاة خلال المدة الزمنية (2006- 2016)[24].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الوفر المتراكم											
مقبوضات اللجان	13,532,382	12,762,747	16,327,404	16,944,452	18,486,840	20,003,461	20,467,442	19,982,285	26,035,126	24,543,546	24,806,631
مدفوعات اللجان	(10,390,063)	(11,433,021)	(9,924,836)	(20,794,601)	(13,337,727)	(21,936,335)	(20,832,568)	(21,541,780)	(24,945,166)	(22,012,514)	(27,822,862)
وفر/ عجز	3,142,319	1,329,726	6,402,568	(3,850,149)	5,149,113	(1,932,874)	(365,126)	(1,559,495)	1,089,960	2,531,032	(3,106,231)
الوفر المدور من السنوات السابقة	4,732,711	7,875,030	9,204,756	15,607,324	11,757,175	16,906,288	14,973,414	14,608,288	13,048,793	14,138,753	16,669,785
الوفر المتراكم	7,875,030	9,204,756	15,607,324	11,757,175	16,906,288	14,973,414	14,608,288	13,048,793	14,138,753	16,669,785	13,653,554
التحليل الأفقي	-	16.89%	69.56%	-24.67%	43.80%	-11.43%	-2.44%	-10.68%	8.35%	17.90%	-18.09%

جدول (17): المخصصات المدفوعة خلال المدة الزمنية (2006 -2016)[25].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مخصص الزكاة المشروطة	1,421,653	1,401,205	1,886,155	2,393,637	3,250,636	2,364,509	3,619,471	3,041,973	3,164,101	3,390,420	3,389,453
التحليل الأفقي	-	-1.44%	34.61%	26.91%	35.80%	-27.26%	53.07%	-15.96%	4.01%	7.15%	-0.03%
التحليل الرأسي	80.74%	77.97%	79.30%	83.53%	83.72%	69.20%	75.59%	68.52%	71.59%	73.72%	71.69%
مخصص كافل اليتيم	276,946	321,314	471,230	455,756	613,961	934,356	1,121,869	1,351,370	1,252,772	1,200,627	1,170,513
التحليل الأفقي	-	16.02%	46.66%	-3.28%	34.71%	52.18%	20.07%	20.46%	-7.30%	-4.16%	-2.51%
التحليل الرأسي	15.73%	17.88%	19.81%	15.90%	15.81%	27.34%	23.43%	30.44%	28.34%	26.10%	24.76%
مخصص البرامج الوقفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	105,840	162,580
التحليل الأفقي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	53.61%
التحليل الرأسي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.30%	3.44%
مخصصات أخرى	62,212	74,513	21,131	16,340	17,940	118,080	47,177	46,252	2,860	8,311	5,585
التحليل الأفقي	-	19.77%	-71.64%	-22.67%	9.79%	558.19%	-60.05%	-1.96%	-93.82%	190.59%	-32.80%
التحليل الرأسي	3.53%	4.15%	0.89%	0.57%	0.46%	3.46%	0.99%	1.04%	0.06%	0.18%	0.12%

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المخصصات المدفوعة	1,760,811	1,797,032	2,378,516	2,865,733	3,882,537	3,416,945	4,788,517	4,439,595	4,419,733	4,599,358	4,728,131
التحليل الأفقي	-	2.06%	32.36%	20.48%	35.48%	-11.99%	40.14%	-7.29%	-0.45%	4.06%	2.80%
التحليل الرأسي	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%
نسبة المخصصات المدفوعة إلى المخصصات المقبوضة	101.12%	96.07%	98.91%	101.73%	96.71%	101.57%	94.79%	115.22%	104.49%	98.38%	91.18%

الجدول (18): مخصص الزكاة المشروطة خلال المدة الزمنية (2006-2016)[25].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المخصص المقبوض	1,481,780	1,512,916	1,967,104	2,360,901	3,238,537	2,362,584	3,599,474	2,955,621	3,072,154	3,451,981	3,814,664
المخصص المدفوع	1,421,653	1,401,205	1,886,155	2,393,637	3,250,636	2,364,509	3,619,471	3,041,973	3,164,101	3,390,420	3,389,453
نسبة المدفوع إلى المخصص المقبوض	%95.94	%92.62	%95.88	%101.39	%100.37	%100.08	%100.56	%102.92	%102.99	%98.22	%88.85
صافي المخصص	60,127	111,711	80,949	(32,736)	(12,099)	(1,925)	(19,997)	(86,352)	(91,947)	61,561	425,211
الوفر المرحل للعام القادم	161,664	273,375	354,327	321,591	309,492	307,567	287,570	201,218	109,271	170,832	596,043

الجدول (19): مخصص كافل اليتيم خلال المدة الزمنية (2006-2016)[26].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المخصص المقبوض	254,198	279,307	422,018	446,304	764,058	990,248	1,421,124	867,838	1,155,232	1,288,462	1,194,915
المخصص المدفوع	276,946	321,314	471,230	455,756	613,961	934,356	1,121,869	1,351,370	1,252,772	1,200,627	1,170,513
نسبة المخصص المدفوع إلى المخصص المقبوض	108.95%	115.04%	111.66%	102.12%	80.36%	94.36%	78.94%	155.72%	108.44%	93.18%	97.96%
صافي المخصص	(22,748)	(42,007)	(49,212)	(9,452)	150,097	55,892	299,255	(483,532)	(97,540)	87,835	24,402
الوفر المرحل للعام القادم	123,432	81,022	31,810	22,358	172,456	228,348	527,603	44,071	(53,469)	34,366	432,784

يلاحظ من الجدول (17) أن المبالغ المدفوعة للمخصصات متجهة نحو الزيادة سنوياً، وهي تقابل التزايد في مبالغ المخصصات المقبوضة؛ فقد بلغت المخصصات المدفوعة عام 2006م (1,760,811) ديناراً، والمخصصات المقبوضة في العام نفسه (1,741,310) دنانير، وتمثل مدفوعات المخصصات ما نسبته (101.12%) من مقبوضاتها، واستمرت بالتزايد حتى عام 2016م؛ إذ بلغت المخصصات المدفوعة (4,728,131) ديناراً، ويقابلها (5,185,612) ديناراً من المخصصات المقبوضة في الجدول (8)، بنسبة (91%) من المخصصات المقبوضة. وتعكس مبالغ المخصصات المدفوعة مدى التزام صندوق الزكاة بإنفاق معظم أموال المخصصات خلال العام؛ إذ يتم إنفاق أكثر من (90%) من المخصصات سنوياً. وبالتالي فإن بند المخصصات المدفوعة يساهم في زيادة كفاءة صندوق الزكاة الأردني، من خلال زيادة الإقبال على أداء المزكين للزكاة بصورة زكاة مشروطة، أو مخصص كافل يتيم، أو غيرها من المخصصات، إلى صندوق الزكاة. ويعد أداء المخصص خلال العام مؤشراً لفعالية صندوق الزكاة الأردني، وقدرته على استيعاب أعداد أكبر من المنتفعين.

ويلاحظ من الجدول (17) أن المخصصات الأخرى متجهة نحو التناقص سنوياً، ويدل ذلك على أن صندوق الزكاة الأردني يقوم بإنفاق هذه المخصصات ويلتزم بأدائها.

وقد قام الباحثان بإعداد الجدولين (18) و(19) لبيان الوفر المرحل من مخصص الزكاة المشروطة، ومخصص كافل اليتيم، لبناء جدول الوفر المتراكم من المخصصات.

ويلاحظ من الجدول (18) أن صندوق الزكاة الأردني ملتزم بأداء مقدار المخصص كل عام؛ إذ إن ما يتبقى من مخصص الزكاة المشروطة يعدّ محدوداً ويرحّل للأعوام التالية ليتم الإنفاق من المخصص بحسب شرط المزكي.

ويبين الجدول (19) مخصص كافل اليتيم، ومقدار الوفر المرحل خلال فترة الدراسة. ويلاحظ من الجدول (19) أن صندوق الزكاة الأردني ملتزم بأداء مخصص كافل اليتيم في أغلب السنوات، بحيث يتم إنفاق كامل مبلغ المخصص خلال العام، بالإضافة إلى إنفاق نسبة من الوفر المرحل للإسهام في تغطية العجز في عدد من سنوات الدراسة.

وبالنسبة للوفر المرحل للعام القادم، فهو يعدّ التزاماً على الصندوق في ما يخص الزكاة المشروطة، وكافل اليتيم، والمخصصات الأخرى، كما في 12/31 من نهاية كل عام، والصندوق ملزم بأدائها. ويبين الجدول (20) مجموع الالتزامات على صندوق الزكاة الأردني.

من الجدول (20)، يتبين أن نسبة الالتزامات من المخصصات إلى المخصصات المقبوضة متجهة نحو التناقص، ويدلّ ذلك على التزام الصندوق بإنفاق المخصصات خلال العام. ويساهم الوفر في المخصصات في تغطية العجز في المدفوعات لاحقاً.

وتمثل السلف الممنوحة المبالغ التي يتم صرفها للمحاسب أو لأمين الصندوق ليقوم بتوزيعها بحسب المهمة الموكلة إليه، كتوزيعها في صورة مساعدات أو للطالب الفقير، أو اليتيم، أو غير ذلك مما ينفق عليه صندوق الزكاة الأردني، فيقوم بإنفاقها وردّ ما لم ينفقه إلى الصندوق (علي عبابدة- المدير المالي لصندوق الزكاة الأردني، مقابلة شخصية، 15 آذار، 2018).

ويبين الجدول (21) المصاريف الإدارية والعمومية التي تمثل النفقات الإدارية والعمومية التي تعين الصندوق على أداء مهامه، وتشمل: النفقات الإعلامية، والدراسات الاجتماعية، وبدل العمل الإضافي، والبريد، والهاتف، والقرطاسية، والمطبوعات، واللوازم، والأجهزة، والأتعاب المهنية، والصيانة، وغيرها من المصاريف الإدارية والعمومية. ويتم خصمها من بند مقبوضات صندوق الزكاة الأردني.

الجدول (20): الوفر المتراكم من المخصصات (الالتزامات الأخرى) خلال المدة الزمنية (2006- 2016)[27].

الالتزامات الأخرى	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مخصص الزكاة المشروطة	161,664	273,375	354,327	321,591	309,492	307,567	287,570	201,218	109,271	170,832	596,043
مخصص كافل اليتيم	123,432	81,022	31,810	22,358	172,456	228,348	527,603	44,071	(53,469)	34,366	432,784
مخصصات أخرى	174,726	178,530	173,010	166,468	160,383	53,694	37,701	18,330	15,702	13,275	16,143
المجموع	459,822	532,930	559,147	510,417	642,331	589,609	852,874	263,619	71,504	218,473	1,044,970
نسبة الالتزامات إلى المخصصات المقبوضة	26.41%	28.49%	23.25%	18.12%	16.00%	17.53%	16.88%	6.84%	1.69%	4.61%	20.15%

الجدول (21): نفقات المصاريف الإدارية والعمومية خلال المدة الزمنية (2006-2016)[28].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المصاريف الإدارية والعمومية	86,497	68,387	67,206	80,421	63,539	69,017	54,357	51,155	111,963	103,139	179,224
التحليل الأفقي	-	-20.94%	-1.73%	19.66%	-20.99%	8.62%	-21.24%	-5.89%	118.87%	-7.88%	73.77%
التحليل الرأسي	5.09 %	3.49 %	2.63 %	2.03 %	1.12 %	1.14 %	1.05 %	1.92 %	1.96 %	3.68 %	6.07 %

الجدول (22): برنامج الطالب الفقير[29].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مدفوعات الطالب الفقير (بالدينار الأردني)	-	-	-	-	-	38,200	32,100	34,150	36,650	22,783	5,600
التحليل الأفقي	-	-	-	-	-	-	-15.97%	6.39%	7.32%	-37.84%	-75.42%
التحليل الرأسي	-	-	-	-	-	0.75 %	0.75 %	0.82 %	0.69 %	0.74 %	0.30 %

الجدول (23): برنامج كافل اليتيم[30].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
برنامج كافل اليتيم/ مشاري	-	-	-	-	-	-	-	28,550	19,875	21,450	8,150
عيديات الأيتام	-	-	-	-	-	-	-	-	143,730	182,650	190,530
المبالغ المدفوعة لبرنامج كافل اليتيم	-	-	-	-	-	-	-	28550	163,605	204,100	198,680
مخصص كافل اليتيم المدفوع	276,946	321,314	471,230	455,756	613,961	934,356	1,121,869	1,351,370	1,252,772	1,200,627	1,170,513
المجموع	276,946	321,314	471,230	455,756	613,961	934,356	1,121,869	1,379,920	1,416,377	1,404,727	1,369,193
التحليل الأفقي	-	16.02%	46.66%	-3.28%	34.71%	52.18%	20.07%	23.00%	2.64%	-0.82%	-2.53%
التحليل الرأسي	9.37 %	9.02 %	9.38 %	8.78 %	6.35 %	11.00 %	12.37 %	16.04 %	14.56 %	18.26 %	20.84 %

يلاحظ أن نسبة المصاريف الإدارية إلى إجمالي المقبوضات بلغت ما بين (1%- 6%)، وهي نسبة لم تتجاوز الحد الذي نص عليه قانون صندوق الزكاة الأردني، وتثبت التزام الصندوق بالنصوص القانونية الواردة في تشريعاته. فبحسب المادة (8) من قانون الصندوق، يجوز الإنفاق على الأعمال اللازمة لإدارة الصندوق بنسبة (10%) من إيرادات (مقبوضات) الصندوق (التشريعات الخاصة بصندوق الزكاة الأردني، د.ت). ويلاحظ تزايد المصاريف الإدارية والعمومية؛ فقد بلغت (111,963) ديناراً. وبالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات، بلغت النفقات الإعلامية (54,700) ديناراً، ويعدّ الإنفاق الإعلامي ضرورياً للتعريف بصندوق الزكاة والأنشطة المتعلقة به. كما بلغ الإنفاق الإعلامي عام 2015م (15,228) دينار، وقد قابل الزيادة في الإنفاق على الإعلام اتجاه إيرادات صندوق الزكاة الأردني في العامين 2015م و2016م نحو الزيادة، وهو ما تبين سابقاً في التقييم المالي للأنشطة المرتبطة بإيرادات الصندوق.

وسيتم تالياً تفصيل لكل بند من بنود هيكل صرف صندوق الزكاة المرتبطة بنفقاته، وتشمل: البرامج، والمساعدات، والمشاريع التأهيلية.

أولاً: برامج صندوق الزكاة الأردني

1- برنامج الطالب الفقير

من الجدول (22)، يلاحظ غياب تفعيل برنامج الطالب الفقير حتى عام 2011م. وتعد المبالغ المدفوعة لبرنامج الطالب الفقير من خلال صندوق الزكاة الأردني محدودة، بحسب الإيرادات المحصلة، وبحسب عدد المتقدمين لطلب الانتفاع من البرنامج، واستحقاقهم.

وبحسب التحليل الأفقي للمدفوعات، يلاحظ أن الاتجاه العام للمدفوعات على برنامج الطالب الفقير متناقص؛ فقد بلغت مدفوعات البرنامج عام 2011م (38,200) ديناراً، وبنسبة (0.75 %) من إجمالي المدفوعات، وانخفضت عام 2016م لتصل إلى (5,600) دينار، بنسبة (0.30 %) من إجمالي مدفوعات الصندوق. وبالرجوع إلى جدول مقبوضات صندوق الزكاة الأردني، فإن ارتفاع حصيلة الإيرادات عام 2011م التي بلغت (6,067,084) ديناراً قد تكون من الأسباب التي ساعدت صندوق الزكاة الأردني في التوسع في أنشطته، بخلاف حصيلة إيراداته عام 2016م، التي بلغت (2,950,664) ديناراً. وقد يعدّ ذلك سبباً لتفاوت المبلغ المُنفَق على برنامج الطالب الفقير.

2. برنامج كافل اليتيم

يُمَوّل صندوق الزكاة الأردني برنامج كافل اليتيم من بند كافل اليتيم في هيكل صرف صندوق الزكاة الأردني، ومن خلال مخصص كافل اليتيم، وهو ما سيتم توضيحه في الجدول (23).

يلاحظ من الجدول (23) أن مجموع المبالغ المدفوعة لبرنامج كافل اليتيم متزايدة خلال فترة الدراسة؛ فقد بلغ مجموع ما تم دفعه لبرنامج كافل اليتيم بضم ما تم دفعه من خلال صندوق الزكاة، وعيديات الأيتام، ومخصص كافل اليتيم، عام 2006م (276,946) ديناراً، واستمر المقدار بالتزايد حتى بلغ (1,369,193) ديناراً عام 2016م. كما أن التحليل الرأسي الذي يمثل نسبة الإنفاق على برنامج كافل اليتيم إلى مجموع مدفوعات صندوق الزكاة الأردني والمخصصات المدفوعة، يشير إلى أن اتجاه الإنفاق متزايد. ويعدّ ذلك مؤشراً على كفاءة وفعالية صندوق الزكاة الأردني في تفعيل برنامج كافل اليتيم، ويمثل هذا المخصص النسبة الأكبر والأكثر تأثيراً على برنامج كافل اليتيم، وبالتالي فإن مخصص كافل اليتيم يحقق الكفاءة لصندوق الزكاة الأردني من خلال مساهمته في تفعيل برنامج كافل اليتيم.

وبحسب الإحصائيات المتعلقة بعدد الأيتام المكفولين من خلال صندوق الزكاة الأردني، فإن عدد الأيتام المكفولين عام 2014م قد بلغ (3004) أيتام، وتم توزيع عيديات للأيتام بمقدار (143,730) ديناراً، وبلغت العيدية (50) ديناراً تقريباً لليتيم الواحد. وفي عام 2015م، بلغ عدد الأيتام (3242) يتيماً، وتم توزيع عيديات للأيتام بمقدار (182,650) ديناراً، وبلغت العيدية (55) ديناراً تقريباً لليتيم الواحد. وفي عام 2016م، بلغ عدد الأيتام (3211) يتيماً، وتم توزيع عيديات للأيتام بمقدار (190,530) ديناراً، وبلغت العيدية (60) ديناراً تقريباً لليتيم الواحد (صندوق الزكاة الأردني، 2017).

3. المريض الفقير

يمثل هذا البند المبالغ المدفوعة على برنامج المريض الفقير ممن تقدّم بطلب للانتفاع من البرنامج من خلال صندوق الزكاة. ويتم الإنفاق على الحالة بحسب مقدار حاجتها في حال ثبوت الاستحقاق.

يلاحظ من الجدول (24) تفاوت الإنفاق على برنامج المريض الفقير؛ فقد بلغ الإنفاق على البرنامج عام 2006م مبلغ (960) ديناراً، ثم غاب تفعيل البرنامج عام 2007م وحتى عام 2012م، ثم أعيد تفعيله عام 2013م. ويلاحظ أن الإنفاق على البرنامج كان أكبر عام 2014م؛ إذ بلغ الإنفاق (305,763) ديناراً، بنسبة (5.76%) من إجمالي المدفوعات. وبالرجوع إلى هيكل إيرادات صندوق الزكاة، فإن الإيرادات قد بلغت في العام ذاته (5,712,341) ديناراً، الأمر الذي يشير إلى أن زيادة إيرادات (مقبوضات) صندوق الزكاة تنعكس إيجاباً على زيادة الإنفاق، كما تزيد من قبول عدد أكبر من طالبي الانتفاع. ويمثل التحليل الرأسي نسبة الإنفاق على برنامج المريض الفقير إلى إجمالي المدفوعات، وهو يعدّ محدوداً، ويمثل نسبة ضئيلة من إجمالي مدفوعات صندوق الزكاة الأردني.

ثانياً: المساعدات التي يقدمها صندوق الزكاة

1. المساعدات الشهرية

يبين الجدول (25) المبالغ المالية التي تم دفعها من خلال صندوق الزكاة في صورة مساعدات شهرية، وتشمل هذه المبالغ زكاة الفطر التي يتم توزيعها في شهر رمضان[32].

بحسب التحليل الأفقي، يلاحظ أن الإنفاق على المساعدات الشهرية متزايد في أغلب السنوات، إلا أنه اتجه نحو الانخفاض عام 2015م وعام 2016م، وذلك بسبب المسح الميداني الذي قام به صندوق الزكاة الأردني على أرض الواقع للأسر المنتفعة من المساعدات الشهرية؛ تبين وجود أسر لا تنطبق عليها شروط الاستحقاق التي انطبقت عليها سابقاً. وبالتالي، فقد انخفض عدد الأسر المستحقة للمساعدات الشهرية من (3,578) أسرة عام 2014م، حتى بلغت (1,490) أسرة عام 2016م (نضال موسى- رئيس قسم الرواتب الشهرية، مقابلة شخصية، 15 آذار، 2018م)، مما أدى إلى انخفاض المبالغ المدفوعة على المساعدات الشهرية. ويدل ذلك على كفاءة صندوق الزكاة الأردني في الاستغلال الأمثل لأموال الزكاة، والتأكد من ثبوت الاستحقاق، بما يضمن وصول الأموال إلى المستحقين.

وتمثل المساعدات الشهرية النسبة الأكبر من نفقات صندوق الزكاة الأردني بحسب التحليل الرأسي الذي يمثل نسبة الإنفاق على المساعدات الشهرية إلى إجمالي مدفوعات الصندوق. وقد بلغ الإنفاق على المساعدات الشهرية (707,688) ديناراً عام 2006م، واستمر المبلغ بالتزايد حتى بلغ (1,933,430) ديناراً عام 2011م، بنسبة (38.05%) من إجمالي المدفوعات، وقابل ذلك تطور في إيرادات صندوق الزكاة التي بلغت (5,080,974) ديناراً. وبالتالي، فإن الزيادة في الإنفاق على المساعدات الشهرية تتأثر بالزيادة في الإيرادات المحصلة.

2. المساعدات الطارئة

يبين الجدول (26) المبالغ المالية للمساعدات الطارئة التي تم صرفها مباشرة من خلال صندوق الزكاة الأردني. وترتبط المبالغ المدفوعة للمساعدات الطارئة بتقدّم الفرد بطلب للانتفاع من هذه المساعدات لمعالجة حالة طارئة أو استثنائية. ويتثبّت صندوق الزكاة الأردني من حالته، واستحقاقه للمساعدة، ثم يتم تمويله بحسب مقدار الحاجة التي تخرجه من أزمته. ويتبين من الجدول (26) أن المساعدات الطارئة مفعلة خلال فترة الدراسة. وبحسب التحليل الأفقي، فإن التغير النسبي متجه نحو التناقص خلال فترة الدراسة، إلا أن وجود مبالغ مدفوعة من الزكاة في صورة مساعدات طارئة دليل على توجه الأفراد نحو صندوق الزكاة الأردني في الحالات الاستثنائية والطارئة التي يواجهونها، كما أن الإيرادات المحصلة تلعب دوراً كبيراً في إمكانية التوسع في الإنفاق على المساعدات.

الجدول (24): برنامج المريض الفقير[31].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المريض الفقير	960	-	-	-	-	-	-	8,065	305,763	4,023	2,259
التحليل الأفقي	-	-		-	-	-	-	-	3691.23%	-98.68%	-43.85%
التحليل الرأسي	0.08 %	-	-	-	-	-	-	0.19 %	5.76 %	0.13 %	0.12 %

الجدول (25): المساعدات الشهرية.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساعدات الشهرية	707,688	1,125,030	1,493,864	1,532,620	1,671,375	1,933,430	1,455,445	2,499,100	2,759,408	2,249,034	1,416,619
التحليل الأفقي	-	58.97%	32.78%	2.59%	9.05%	15.68%	-24.72%	71.71%	10.42%	-18.50%	-37.01%
التحليل الرأسي	59.20 %	63.73 %	56.49 %	65.97 %	28.89 %	38.05 %	33.99 %	60.06 %	52.00 %	72.68 %	76.93 %

الجدول (26): المساعدات الطارئة[33].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساعدات الطارئة	104,983	192,619	189,620	193,100	206,360	184,244	65,871	78,509	35,215	66,877	39,850
التحليل الأفقي	-	83.48%	-1.56%	1.84%	6.87%	-10.72%	-64.25%	19.19%	-55.15%	89.91%	-40.41%
التحليل الرأسي	8.78 %	10.91 %	7.17 %	8.31 %	3.57 %	3.63 %	1.54 %	1.89 %	0.66 %	2.16 %	2.16 %

الجدول (27): المساعدات الموسمية[34].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
طرود غذائية ومواد عينية	52,802	72,148	154,596	70,983	3,337,400	2,370,199	2,232,423	1,183,370	1,813,340	457,309	41,235
الخبز الخيري	63,537	63,643	64,080	66,652	68,128	84,296	62,154	95,756	1,095	-	-
الحقيبة المدرسية	21,392	24,900	46,462	57,030	63,690	52,162	51,562	99,832	-	-	-
موائد الرحمن	33,000	33,350	43,500	47,640	45,355	198,406	93,403	10,187	-	-	-
مشروع الكسوة	-	75,230	186,360	77,800	141,560	-	30,355	-	-	-	-
عيديات الأيتام	-	-	-	-	-	-	-	-	143,730	182,650	190,530
صدقة الفطر	2,126	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المساعدات الموسمية	172,857	269,271	494,998	320,105	3,656,133	2,705,063	2,469,897	1,389,145	1,958,165	639,959	231,765
التحليل الأفقي	-	55.78%	83.83%	-35.33%	1042.17%	-26.01%	-8.69%	-43.76%	40.96%	-67.32%	-63.78%
التحليل الرأسي	14.45 %	15.25 %	18.72 %	13.78 %	63.20 %	53.24 %	57.67 %	33.39 %	36.90 %	20.68 %	12.59 %

3. المساعدات الموسمية

يبين الجدول (27) المبالغ المالية التي تم دفعها من خلال صندوق الزكاة في صورة مساعدات موسمية. ويلاحظ أن المبالغ المدفوعة للمساعدات الموسمية كانت متزايدة في بداية فترة الدراسة؛ فقد بلغت عام 2006م (172,857) ديناراً، واستمرت بالزيادة حتى بلغت (3,656,133) ديناراً عام 2010م، بتغير نسبي مقداره (1042.17%). وتركز الإنفاق حينها على الطرود الغذائية والمواد العينية، التي تمثل (91.28%) بالنسبة إلى مجموع المساعدات الموسمية. ويرجع الارتفاع الكبير في هذا البند إلى قيام أحد المحسنين بالتبرع بمبلغ مقداره (3,260,00) ديناراً تم توزيعها في هذا البند خلال شهر رمضان بناءً على طلب المزكي (https://www.addustour.com)، ثم اتجهت المساعدات الموسمية نحو التناقص في السنوات التالية، وبلغت (231,765) ديناراً عام 2016م، بتغير نسبي بلغ (-63.78%)، ومثلت المساعدات الموسمية من إجمالي مدفوعات الصندوق (12.59 %).

ويلاحظ من الجدول (27) أن الطرود الغذائية والمواد العينية هي أنواع المساعدة التي يتم الإنفاق عليها بشكل أكبر من المساعدات الموسمية الأخرى، وتركز على تأمين حاجات أساسية للفقراء والمحتاجين.

ثالثاً: المشاريع التأهيلية

يبين الجدول (28) المبالغ المالية التي تم دفعها من خلال صندوق الزكاة لإقامة المشاريع التأهيلية، والتحليل الأفقي، والتحليل الرأسي لها.

ويتبين أن نسبة المدفوعات على المشاريع التأهيلية بلغت (3%- 17%) خلال فترة الدراسة، ويجوز لصندوق الزكاة توريد ما لا يقل عن (10%) من إيرادات صندوق الزكاة لإقامة المشاريع بحسب نص القانون (التشريعات الخاصة بصندوق الزكاة الأردني، د.ت).

ويتبين أن الإنفاق على المشاريع التأهيلية متفاوت؛ فقط بلغ (108,519) ديناراً عام 2006م. وبحسب التحليل الأفقي، بلغت نسبة الإنفاق على المشاريع التأهيلية إلى إجمالي المدفوعات (9.08%)، واستمر الإنفاق على المشاريع التأهيلية بالتزايد حتى عام 2008م؛ إذ بلغ الإنفاق على المشاريع (461,619) ديناراً، بنسبة (17.46%) من إجمالي المدفوعات. وفي عام 2009م، فإن الاتجاه العام للإنفاق على المشاريع التأهيلية تناقص إذ بلغ الإنفاق على المشاريع التأهيلية (271,092) ديناراً، وبلغ التغير النسبي بحسب التحليل الأفقي (-41.27%). واستمر الإنفاق على المشاريع التأهيلية بالتناقص، حتى بلغ (135,844) ديناراً عام 2016م، وبلغت نسبة الإنفاق على المشاريع التأهيلية إلى إجمالي المدفوعات (7.38%). وبالرجوع إلى إيرادات صندوق الزكاة، فإن المبالغ المدفوعة للمشاريع التأهيلية ازدادت مع زيادة الإيرادات، وانخفضت مع انخفاضها، وبالتالي فإن كفاءة المشاريع التأهيلية تتأثر بكفاءة تحصيل صندوق الزكاة الأردني للإيرادات.

ولا يوجد سداد لقروض هذه المشاريع؛ فهي مشاريع تمول بصيغة قرض حسن، ولا يطالب المنتفع بالسداد إلا في حال التعدي على مستلزمات المشروع.

ويبين الجدول (29) مجموع الأرصدة النقدية لصندوق الزكاة الأردني، كما في نهاية المدة المالية للأعوام (2006-2016)، التي يتم إيداعها في البنوك في صورة ودائع، وحسابات جارية، وحساب تبرعات، وحساب برنامج كافل اليتيم، وحسابات لجان الزكاة، بغرض حفظ الأرصدة، والسحب منها عند الطلب. ويتعامل صندوق الزكاة الأردني مع أربعة بنوك بحسب فترة الدراسة الحالية، وهي: البنك الإسلامي الأردني، وبنك الأردن- دبي (صفوة) الإسلامي، والبنك العربي الإسلامي الدولي، ومصرف الراجحي.

الجدول (28): المشاريع التأهيلية[35].

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المشاريع التأهيلية	108,519	178,356	461,619	271,092	241,615	210,683	249,705	123,073	191,027	90,026	135,844
التحليل الأفقي	-	64.35%	158.82%	-41.27%	-10.87%	-12.80%	18.52%	-50.71%	55.21%	-52.87%	50.89%
التحليل الرأسي	9.08 %	10.10 %	17.46 %	11.67 %	4.18 %	4.15 %	5.83 %	2.96 %	3.60 %	2.91 %	7.38 %

الجدول (29): النقد وما في حكمه كما في نهاية المدة الزمنية المالية للأعوام (2006-2016)[36].

النقد وما في حكمه (بالدينار الأردني)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الوفر المرحل كما في نهاية العام	3,560,079	13,430,371	19,680,733	17,395,290	22,373,306	21,357,361	21,822,129	18,713,998	20,168,684	22,234,678	19,774,422
التزامات أخرى	459,822	532,930	559,147	510,417	642,331	589,609	852,874	263,619	71,504	218,473	1,044,970
موجودات أخرى	(4,765)	(4,565)	(7,945)	(5,581)	(4,810)	(5,662)	(5,614)	(2,714)	(580)	(5,000)	-
النقد وما في حكمه نهاية العام	12,431,148	13,958,736	20,231,935	17,900,126	23,010,827	21,941,308	22,669,389	18,974,903	20,168,684	22,448,151	20,819,392

يشمل الوفر المرحل كما في نهاية العام مجموع الوفر المتراكم لحساب صندوق الزكاة الأردني ولحساب لجان الزكاة، وهو ما تم بيانه في الجدولين (15)، و(16). وتمثل الالتزامات الأخرى الوفر المرحل للمخصصات، وهو ما تم بيانه في الجدول (20). ويشمل الوفر المرحل كذلك الموجودات الأخرى التي تمثل مبالغ مقدّمة للغير في صورة سلفة، ويلاحظ أن الوفر المرحل متجه نحو الزيادة، ويساهم هذا الوفر في الحفاظ على استمرارية أنشطة صندوق الزكاة الأردني، في ظل غياب الأداء الإلزامي للزكاة.

النتائج

1- انخفاض كفاءة صندوق الزكاة الأردني في جمع إيرادات زكاة المال، وعدم استقرارها نسبياً، بسب غياب الأداء الإلزامي للزكاة، والحاجة إلى تخصيص مبالغ أكبر للإنفاق الإعلامي.

2- فعالية التوسع في مصادر إيرادات صندوق الزكاة الأردني؛ إذ إن حاجة صندوق الزكاة لتوفير السيولة يعد أمرًا ضرورياً في ظل مبدأ الأداء التطوعي للزكاة، كاقتطاع نسبة من الزكاة المشروطة، واقتطاع نسبة من إيرادات لجان الزكاة، لحساب صندوق الزكاة الأردني، والتوسع في مصادر الإيرادات، من خلال قبول التبرعات والصدقات، ونشر صناديق التبرعات والصدقات في الأماكن العامة، والمراكز التجارية، وغيرها من الوسائل المشروعة التي توفر هذه السيولة للصندوق.

3- كفاءة بند النسبة المقتطعة من الزكاة المشروطة، وبند النسبة المقتطعة من لجان الزكاة، وانخفاض كفاءة بند التبرعات والصدقات، وصناديق التبرعات.

4- فعالية وكفاءة تشكيل لجان الزكاة كإحدى السياسات المتبعة لتعزيز حصيلة صندوق الزكاة الأردني.

5- فعالية بند المخصصات في زيادة إيرادات صندوق الزكاة الأردني، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق مستوى أكبر من الكفاءة في إدارة أموال الزكاة. كما تعكس زيادة بند المخصصات زيادة ثقة المواطنين بالصندوق.

6- تنعكس زيادة إيرادات صندوق الزكاة الأردني على زيادة ثقة المواطنين بالصندوق من خلال زيادة المبالغ المقبوضة في بنود المخصصات.

7- تأثر فعالية وكفاءة الإنفاق على برامج وأنشطة صندوق الزكاة الأردني بشكل مباشر بحصيلة الإيرادات، ويحد الأداء التطوعي للزكاة من حصيلة الإيرادات ومن استقرارها نسبياً.

8- فعالية وكفاءة صندوق الزكاة الأردني في إنفاق المخصصات؛ إذ تعكس المخصصات المدفوعة التزام صندوق الزكاة الأردني بإنفاق المخصصات خلال العام، وتجاوز الإنفاق من المخصصات أكثر من (90%) منها خلال فترة الدراسة.

9- إن تأخير إخراج حصيلة إيرادات الزكاة وتحقيق الوفر المتراكم يساهم في تغطية العجز في المدفوعات الذي يتحقق بسبب تفاوت حصيلة إيرادات الصندوق واللجان سنوياً.

التوصيات

1- ضرورة تطبيق الأداء الإلزامي للزكاة، وضرورة التوسع في الحملات الإعلامية.

2- ضرورة إعداد المحاضرات والندوات في المدارس والجامعات لإحياء فريضة الزكاة، والتعريف بصندوق الزكاة الاردني ولجانه على نطاق أوسع.

Zakat Fund of Jordan: A Financial Evaluation

Ebaa M. Abo Daboos and Adnan Al Rababah

Department of Islamic Economics and Banking, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abstract

The purpose of this study was to evaluate the financial activities of the Jordanian Zakat Fund related to its revenues and expenses. The financial assessment states that it is difficult to determine the direction of the revenues due to the impact of the application of voluntary performance in performing the obligation of Zakat. The financial assessment of the expenses shows that the expenses have been affected by the revenues and the delay in the issuance of Zakat proceeds in full contributes to the financial savings to cover the deficit in payments. The study presented a number of recommendations, the most important of which is: the necessity of applying compulsory performance of Zakat.
Keywords: Zakat, Zakat fund of Jordan, Financial evaluation, Revenues, Expenses.

الهوامش

(1) خريس، نجيب سمير.(1998). دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة: حالة الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

(2) النوافلة. قاسم سليمان مقبل. (2002). دور الزكاة في تلبية متطلبات استراتيجية الحاجات الأساسية: صندوق الزكاة الأردني- دراسة حالة. أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم.

(3) حمادنة، مشهور أحمد. (2003). فعالية بيوت وصناديق الزكاة الإسلامية: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الأردني وبيت الزكاة الكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

(4) فرحان، محمد عبد الحميد. (2008). مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي: دراسة تطبيقية للفترة (2000- 2006). رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

(5) ربابعة، عبدالله محمد. توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية: تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجاً. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، 22(1)، 81-111.

(6) سمارة، محمد عبدالله. (2016). أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة: حالة صندوق الزكاة الأردني. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

(7) الفعالية: مدى تحقيق المؤسسة للأهداف، من خلال قياس نتائج النشاط المؤسسي، والتأكد من مدى تلبيتها لاحتياجات عملائها. ويتم تقدير فعالية المؤسسة من خلال الأنشطة الإيجابية أو السلبية في تحقيق الأهداف، التي تنعكس إيجاباً أو سلباً على السلوك الذي تقوم به المؤسسة لتحقيق الأهداف (حمادنة، 2003).

(8) الكفاءة: تحقيق الأهداف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وهو مفهوم نسبي يعتمد على إيجاد مؤشرات لقياسه، تعتمد على تشكيل النسب، وبناء العلاقات التي تعبر عن قدرة المؤسسة على استغلال الموارد المتاحة، وتوظيفها في نشاطها، خلال فترة من الزمن (قلعاوي،1998).

(9) يستخدم التحليل الأفقي لدراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية المتماثلة خلال المدة المالية، والتعرف على مدى وجود تغيرات، وتحديد اتجاه هذه البنود. ويساعد هذا التحليل على معرفة التغير المتحقق لكل بند، وتفسير اتجاهه. وسيتم تحليل البيانات بشكل أفقي متسلسل، بحيث تعدّ كل سنةٍ سنةَ مقارنة للسنة السابقة، وسنةَ أساس للسنةِ التالية، وذلك من خلال إيجاد التغير النسبي الذي يعبر عن الفرق بين قيمة البند في السنة الحالية وسنة الأساس، مقسوماً على قيمة البند في سنة الأساس (النعيمي، 2008).

(10) يتم من خلال التحليل الرأسي قياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، يتم استخدامها كأساس لقياس التوزيع النسبي للبنود في القوائم المالية (http://accountinggate.com). وسيتم قياس نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية يرتبط بالإيرادات إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة كل عنصر من عناصر الميزانية يرتبط بالنفقات إلى إجمالي النفقات.

(11) بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية- الأردن، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(12) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(13) تشير السلف المحصلة إلى القروض الحسنة التي قام صندوق الزكاة بإقراضها لأشخاص أصيبوا بضائقة مالية مؤقتة، على أن يقوموا بردّها للصندوق.

(14) إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

(15) إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

(16) يعزى السبب في هذا الانخفاض إلى انسحاب عدد من الأعضاء من اللجان. فبحسب تعليمات لجان الزكاة رقم (3) لسنة 1996م وتعديلاتها، فإن اللجنة تلغى لعدم اكتمال عدد المتطوعين فيها، بالإضافة إلى أن تشكيل اللجان المركزية قد ساهم في دمج عدد من اللجان ضمن لجنة مركزية واحدة، وانخفاض عدد اللجان (محمد عياصرة- رئيس قسم مشاريع اللجان، مقابلة شخصية، 15 آذار، 2018).

(17) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية- الأردن، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(18) يمثل الجدول مجموع ودائع صندوق الزكاة الأردني في البنوك التالية: البنك الإسلامي الأردني، وبنك الأردن - دبي (صفوة) الإسلامي، والبنك العربي الإسلامي الدولي، ومصرف الراجحي. انظر: بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية- الأردن، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(19) بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(20) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية- صندوق الزكاة، خلال المدة الزمنية (2006-2016).

(21) إعداد الباحثين بالرجوع إلى المصدر السابق.

(22) إعداد الباحثين بالرجوع إلى المصدر السابق.

(23) إعداد الباحثين بالرجوع إلى المصدر السابق.

(24) إعداد الباحثين بالرجوع إلى المصدر السابق.

(25) إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (8) والجدول (17).

(26) إعداد الباحثين بالاعتماد على بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(27) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016)، وبالاعتماد على بيانات الجدول (18)، والجدول (19).

(28) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(29) إعداد الباحثين بالرجوع إلى المصدر السابق.

(30) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة (2006-2016)؛ وبالرجوع إلى إحصائيات عدد الأيتام المكفولين خلال المدة الزمنية (2006-2016) – صندوق الزكاة الأردني، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

(31) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(32) (نضال موسى- رئيس قسم الرواتب الشهرية، مقابلة شخصية، 13 آذار 2018م)؛ إحصائيات المبالغ المدفوعة خلال المدة الزمنية (2006- 2016)- المساعدات الشهرية، صندوق الزكاة الأردني، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

(33) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(34) إعداد الباحثين بالرجوع إلى بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

(35) إعداد الباحثين بالرجوع إلى المصدر السابق.

(36) إعداد الباحثين بالرجوع إلى المصدر السابق.

المصادر والمراجع

أبودبوس، إباء "محمد جمال". (2018). **صندوق الزكاة الأردني: تقييم مالي وشرعي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، لأردن.

جريدة الدستور. (2010). العبادي: نشاطات صندوق الزكاة تحظى باهتمام الملك. استرجع من https://www.addustour.com، بتاريخ 2016/2/15.

جريدة الغد الأردني. (2014). "محسن أردني يتبرع بـ6.3 مليون دينار لصندوق الزكاة الأردني"، استرجع من: http://www.alghad.com/articles/828819%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%86%D8%A3%D8%B1%، بتاريخ: (2016/7/16).

حمادنة، مشهور أحمد. (2003). **فعالية بيوت وصناديق الزكاة الإسلامية: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الأردني وبيت الزكاة الكويتي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

خريس، نجيب سمير. (1998). **دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة: حالة الأردن.** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ربابعة، عبدالله محمد سعيد. (2009). "توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية: تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجاً". **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي،** (22)1، ص81-111.

الزبون، عطا الله علي. (2010). **استراتيجيات التحليل المالي.** إربد: دار المتنبي للنشر والتوزيع.

الزبيدي، حمزة محمود.(2001). **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل.** عمّان: مؤسسة الوراق.

بن ساسي، إلياس، وقريشي، يوسف. (2011). **التيسير المالي (الإدارة المالية).** عمّان: دار وائل للنشر.

صندوق الزكاة الأردني. (2017). إحصائيات عدد الأيتام المكفولين خلال المدة الزمنية (2006-2016).

صندوق الزكاة الأردني. (2019). مديرية المعلومات، استرجع من: http://www.zakatfund.org/Default.aspx?Lng=1&P=D&T=1&S=1&Q=54&ID=98.

فرحان. محمد عبد الحميد. (2008). **مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي: دراسة تطبيقية للفترة (2000-2006)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

قلعاوي، غسان برهان الدين. (1998). **الرقابة على الأداء**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

وزارة الأوقاف والشؤون المقدسات الإسلامية (د.ت). النشرة الإحصائية لمديرية التخطيط والتطوير الإداري. عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية- الأردن. (د.ت). **التشريعات الخاصة بصندوق الزكاة الأردني**. عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

النعيمي، عدنان والتميمي، أرشد. (2008). **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

النوافلة. قاسم سليمان مقبل. (2002). **دور الزكاة في تلبية متطلبات استراتيجية الحاجات الأساسية: صندوق الزكاة الأردني- دراسة حالة**. أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم.

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. (2017). بيان المقبوضات والمدفوعات المجمع وتقرير مدققي الحسابات المستقلين (المهنيون العرب)، صندوق الزكاة الأردني (2006-2016).

البعد الجيو-استراتيجي في تأسيس "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن"

خير سالم ذيابات*

تاريخ الاستلام 2019/3/27 تاريخ القبول 2019/7/23

الملخص

تبحث هذه الدراسة أحد المبادرات الإقليمية الجديدة التي طرحتها السعودية في نهاية عام 2018 لتشكيل كيان إقليمي جديد للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، بهدف الوصول إلى تعاون إقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد هدفت الدراسة إلى توضيح المكانة الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر، وعلاقة ذلك بدوافع ومصالح الدول المتحمسة لإنشاء هذا الكيان. وقد استندت الدراسة إلى فرضية مفادها: وجود علاقة ارتباطية بين الأهمية الجيو-استراتيجية والاقتصادية لمنطقة البحر الأحمر وبين المساعي السعودية لبناء تكتل إقليمي توظفه في استراتيجيتها الأمنية الإقليمية. ولدراسة هذه الفرضية، تجيب الدراسة عن جملة الأسئلة البحثية التي تطرحها. وتقوم الدراسة على استخدام كل من منهج النظم، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي؛ للوصول إلى نتائج تفسيرية لهذه الظاهرة الإقليمية الجديدة، كان أهمها: أن الأهمية الجيو-استراتجية والاقتصادية للبحر الأحمر لعبت دورا جوهريًا في تشكيل هذا الكيان، وأن الاعتبارات الأمنية –خاصة السعودية منها- تفوقت على الاعتبارات السياسية والاقتصادية في تبرير وجود هذا الكيان، الذي مثل تحولاً جوهريًا في تقييم مصادر التهديد لأمن البحر الأحمر، التي أصبحت إيرانية في العقدين الأخيرين، بعد أن كانت إسرائيلية لعقود طويلة.

الكلمات المفتاحية: "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن"، سياسة خارجية، تكتل إقليمي.

المقدمة

في خضم تسارع وتيرة التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ اندلاع أحداث الربيع العربي في نهاية عام 2010، شهدت المنطقة تنافسًا محمومًا بين العديد من الفواعل الإقليمية والدولية التي شرعت باتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تحقيق أجندة سياساتها الخارجية. ومن بين هذه التفاعلات الإقليمية الجديدة، التي تزامنت مع انشغال القوى الإقليمية (السعودية ومصر وإيران وتركيا وإسرائيل) في ترتيب أوراقها الدولية والإقليمية، جاءت الدعوة السعودية في الثاني عشر من كانون الأول من عام 2018 لإقامة تكتل إقليمي جديد يضم الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر (السعودية ومصر والأردن واليمن والسودان والصومال وجيبوتي) ويحمل اسم "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن" "Entity for the Red Sea and Gulf of Adan"، في محاولة لتوثيق التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين هذه الدول. من هنا، جاءت هذه الدراسة؛ لتبحث في طبيعة هذا التكتل، ولتكشف عن العوامل التي أفضت للدعوة لتشكيل هذا الكيان، ولتحلل المصالح الجيو-استراتيجية التي يمكن أن تحققها الدول جراء انضمامها لهذا التكتل الإقليمي الجديد.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أصبحت الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر بؤرة خصبة للتنافس الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما دفع بعض القوى الإقليمية (مصر والسعودية) لأن تطرح مبادرة تشكيل تكتل إقليمي جديد للدول المطلة على البحر الأحمر تحت مسمى "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن"، أعلنت السعودية عن قيامه في نهاية عام 2018. من هنا، تتلخص المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الإجابة عن السؤال البحثي الرئيسي الآتي: كيف أثرت الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر على قيام "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن"؟

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

كما تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر؟
2. ما العوامل التي ساهمت في نشأة "كيان دول البحر الأحمر وخليج العرب"؟
3. ما المصالح التي تنشدها الدول الأعضاء في هذا التكتل؟
4. ما الموقف الإسرائيلي من هذا التكتل؟

أهمية الدراسة

في ضوء حداثة الموضوع الذي تعالجه الدراسة، فإن هذا الموضوع يحظى بأهمية علمية وعملية على حد سواء. فمن الزاوية العلمية، تقدم هذه الدراسة تحليلاً علميًا للعلاقة بين الموقع الجيو-استراتيجي للبحر الأحمر وبين تفاعلات إقليمية فرضتها طبيعة مصالح الدول المطلة على البحر الأحمر، كانت سببًا في قيام "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن". وبالتالي، فإن هذه الدراسة تضيف للمهتمين في مجال العلاقات الدولية موضوعًا علميًا لم يستنزف بحثيًا. أما من الناحية العملية، فالدراسة تقدم بتحليلاتها تفسيرًا لفهم بعض التفاعلات الإقليمية التي من شأنها أن تنعكس على سلوك دول حوض البحر الأحمر، مما يقدم لصانعي القرار في هذه المنطقة معلومات مهمة يمكن أن تسهم في رفد قراراتهم المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

بشكل عام، تحاول هذه الدراسة إثبات فرضيتها والإجابة عن الأسئلة التي طرحتها. من هنا، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر وتأثيرها على ظروف نشأة تكتل البحر الأحمر الذي طرحته السعودية في شهر كانون الأول من عام 2018. كما تهدف إلى تحليل أهم المصالح التي تسعى دول هذا التكتل لتحقيقها، وتوقع ردة الفعل الإسرائيلية تجاه طرح إنشاء هذا التكتل.

فرضية الدراسة

إن الفرضية التي تسعى الدراسة إلى إثباتها هي وجود علاقة ارتباطية بين الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة البحر الأحمر وبين المساعي السعودية لبناء تكتل إقليمي توظفه في استراتيجيتها الأمنية الإقليمية في درء التهديدات المتنامية في منطقة حوض البحر الأحمر.

منهج الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على استخدام منهج تحليل النظم القائم على معرفة مدخلات البيئة الداخلية والخارجية التي تفاعلت بصورة ما وأفضت إلى قيام السعودية بالإعلان عن تشكيل "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن". و في الوقت نفسه استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لمتابعة التطورات التاريخية ووصفها وتحليلها التي شكلت عوامل مهمة في تشكيل هذا الكيان.

الدراسات السابقة

لعل أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

- دراسة Alex de Waal. (2019).Pax Africana or Middle East Security Alliance in the Horn of Africa and the Red Sea، وقد تناول الباحث في هذه الدراسة الأهمية التاريخية للبحر الأحمر ولقناة السويس من وجهة نظر اقتصادية وأخرى جيو-ستراتيجية. كما عرض الباحث في هذه الدراسة لأهم التحديات التي تواجه أمن البحر الأحمر، خاصة فيما يتعلق بالحرب اليمنية والإرهاب والقرصنة البحرية، مؤكدًا أن بعض القوى الإقليمية (مصر

والدول الخليجية) وبعض القوى الدولية (الولايات المتحدة والصين) أخذت تهتم بأمن هذه المنطقة في سبيل الحفاظ على مصالحها التجارية والنفطية العابرة لهذا الممر المائي الهام.

- دراسة جميل عفيفي. (2018): باب المندب والحوثيون والأمن القومي الخليجي. وقد تناولت الدراسة أهمية البحر الأحمر في حفظ أمن الدول الخليجية والأمن القومي المصري جراء وجود العديد من التهديدات الداخلية والخارجية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، خاصة تلك التهديدات التي تأتي من جماعة الحوثيين المدعومة إيرانيًا التي باتت تشكل تهديدًا متناميًا لأمن البحر الأحمر بهدف ضرب المصالح الخليجية والعمل على إضعافها بغية إثارة الفوضى الإقليمية.
- دراسة أحمد عسكر. (2018): نحو منظومة إقليمية للبحر الأحمر. وقد تناولت هذه الدراسة أهمية البحر الأحمر من منظور جيو-استراتيجي واقتصادي. كما عرضت الدراسة لأهم القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في البحر الأحمر، مستعرضة أهم التحديات التي تعيق إقامة منظومة أمنية في هذا الممر الدولي المهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه المعيقات ستكون حجر عثرة في وجه أي محاولة لبناء منظومة تعاونية.
- دراسة مسفر الغامدي. (2017): النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر: أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي. وقد تناول الباحث في هذه الدراسة أهمية البحر الأحمر في خدمة السياسة الخارجية الإيرانية في إطار سعي إيران للتواجد في المناطق الاستراتيجية وبهدف إدارة صراعها مع الغرب وإيجاد موطئ قدم لها لدى بعض الدول المطلة على هذا البحر. ولعل ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها من الدراسات العلمية القليلة التي تناقش موضوع "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن" الذي تم طرح فكرته في نهاية عام 2018، مما يجعلها من الدراسات العلمية السباقة في تناول ظاهرة إقليمية مستجدة في منطقة الشرق الأوسط. وبذلك يمكن أن تكون هذه الدراسة مرجعًا للعديد من المهتمين في الشأن الدولي والإقليمي، وحتى لصانعي القرار في دول المنطقة الذين يسعون لفهم علمي لظروف نشأة هذا الكيان، ولطبيعة المصالح التي تجمع أطرافه.

المبحث الأول: الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر

ينظر للبحر الأحمر كبحر متفرع من المحيط الهندي، و يشكل مسطحًا مائيًا فاصلاً القارة الآسيوية عن قارة إفريقيا. وتقدر مساحته بـ 438 ألف كيلو متر مربع، بطول يصل إلى ما يقارب 2250 كيلومتراً، وعرض يصل إلى ما يقارب 355 كيلومتراً. وهو محاط بالعديد من الدول التي يصل عددها إلى ثمانية، منها ست دول عربية هي: المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والأردن واليمن وجيبوتي ودولتان غير عربيتين هما إسرائيل وإريتريا. كما تقع أربع دول منها في قارة آسيا هي: السعودية، والأردن، واليمن، وإسرائيل، بينما تقع الدول الأربع الأخرى في القارة الإفريقية هي: مصر، والسودان، وجيبوتي، وإريتريا. وتتقاسم جميع هذه الدول الإطلالة على شواطئ البحر الأحمر بنسب مختلفة على النحو الآتي (رستم، 2013):

السعودية: تمتلك 1890 كيلومترًا من شواطئه الشرقية بنسبة تصل إلى 34% من طول شواطئه الكلية.

مصر: تمتلك ما يقارب 1425. كيلومترًا من شواطئه من الجهة الشمالية والجهة الغربية، مشكلة بذلك ما نسبته 25.5% من شواطئه الكلية .

إرتيريا: تمتلك ما يقارب 1012 كيلومترًا من شواطئه في الجهة الغربية بنسبة تصل إلى 18.16% من كامل شواطئه.

السودان: تمتلك ما يقارب 717 كيلومترًا من شواطئه الغربية بنسبة 12.8%.

اليمن: تمتلك ما يقارب 442 كيلومترًا من شواطئه الشرقية بنسبة 8.11 %.

جيبوتي: تمتلك 49 كيلومترًا من شواطئه الغربية بنسبة 0.7%.

الأردن: يمتلك 17 كيلو مترًا من شواطئه الشمالية بنسبة 0.5%.

إسرائيل: تمتلك 11.2 كيلومتر من شواطئه الشمالية بنسبة 0.2%.

رسم توضيحي 1: الدول المطلة على البحر الأحمر

وبسبب موقعه الجغرافي والاستراتيجي المميز كحلقة اتصال بين قارات العالم القديم (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، اكتسب البحر الأحمر أهمية خاصة في الاستراتيجية الدولية والإقليمية، خاصة وأنه يشكل نقطة اتصال مهمة بين المحيط الهندي والمحيط الأطلسي، إلى جانب أنه يمثل نقطة تقاطع لثلاث مناطق إقليمية حيوية هي منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ومنطقة القرن الإفريقي.

وتتمثل الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في الأبعاد الآتية:

- يعتبر البحر الأحمر الجسر الرابط للبحار المفتوحة في الجهة الشمالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البحر المتوسط) والبحار المفتوحة في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية لمنطقة الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، مما يجعل موقعه الجغرافي ركيزة أساسية في اختصار عاملي الوقت والمسافة لحركة الملاحة الدولية التي ستتأثر بشكل كبير حال إغلاق حركة الملاحة البحرية فيه في أوقات الحروب والأزمات الدولية في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. ولا ننسى في هذا الإطار أن السيطرة على البحر الأحمر شكلت بؤرة صراع بين الدول الكبرى منذ القرن التاسع عشر (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)، وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة في القرن العشرين (رستم، 2013).
- يمثل البحر الأحمر ثقلاً استراتيجيًا مهمًا لأمن الدول المحيطة به، وبشكل خاص لمنظومة الأمن العربية، خاصة وأن غالبية الدول المطلة عليه هي دول عربية (ست دول من أصل ثماني دول). فهو يشكل عمقًا استراتيجيًا لأمنها، وخاصة لكل من السعودية ومصر، باعتبارهما الدولتين اللتيْن تمتلكان النسبة الكبرى من طول شواطئه. وتزداد هذه الأهمية بإدخال الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية لهذه المعادلة بحسب المنطق الجيو-استراتيجي (عسكر، 2018).
- يمثل البحر الأحمر الطريق الأهم لنقل أهم سلعة استراتيجية شرق أوسطية وهي النفط العربي والإيراني للأسواق العالمية، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. فبعض التقديرات تشير إلى أن 60% من واردات أوروبا النفطية تمر من خلاله، في حين تبلغ حصة الولايات المتحدة النفطية المارة من خلاله 25% من واردات الولايات المتحدة النفطية. ومن هنا تبرز أهمية البحر الأحمر الاقتصادية لطرفي المعادلة النفطية: الدول المصدرة من جهة، والدول المستوردة من جهة أخرى. وقد زادت هذه الأهمية مع تحول بعض الدول المصدرة للبترول إلى إيجاد بدائل أخرى لطريق الخليج العربي: فالتوجه السعودي بالاعتماد على خط "جبيل-ينبع" لتنويع مناطق تصدير النفط يدعم هذا الافتراض. كما أن التوجه العراقي –حال الاتفاق مع السعودية- لتصدير جزء من نفط بعض حقوله الشمالية والجنوبية عبر ميناء "ينبع" السعودي يؤكد هذا التحول (رستم، 2013).

– يلعب البحر الأحمر بمنافذه البحرية (باب المندب من الجنوب وقناة السويس وخليج العقبة من الشمال) دورًا مهمًا في حركة التجارة الدولية؛ إذ يقدر عدد السفن التجارية التي تمر من خلاله سنويًا بـ 20 ألف سفينة تجارية (De Waal, 2019).

– وجود العديد من الموارد الطبيعية في البحر الأحمر يضفي عليه المزيد من الأهمية الاقتصادية؛ فوجود ثروات اقتصادية كالنفط الموجود بكثرة في خليج السويس، وفي المياه الإقليمية اليمنية والإرتيرية، إلى جانب احتوائه على العديد من المعادن كالزنك، والرصاص، والنحاس، والفضة، والحديد، والمنغنيز، كل ذلك يمكن استغلاله اقتصاديًا وتجاريًا، ومن ثم توظيفه اقتصاديًا وعسكريًا وحتى سياسيًا في استراتيجيات الدول المطلة على البحر الأحمر ، خاصة الكبرى منه (عسكر، 2018).

المبحث الثاني: عوامل التأسيس والدول الأعضاء

يبدو أن المقترح السعودي بإنشاء كيان إقليمي لدول البحر الأحمر الذي طرح في كانون الأول من عام 2018 استند إلى جذور تاريخية تجمع التفاعلات البشرية والتجارية والدينية والحضارية التي جمعت شعوب ضفتي البحر الأحمر قديمًا (حسن، 2013). وعلى الرغم من كثافة هذه التبادلات والتفاعلات الشعبية، فإن فكرة ترجمتها للمستوى الرسمي بدأت فقط منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حينما اقترحت كل من السعودية ومصر إنشاء "منتدى البحر الأحمر" للدول المطلة على البحر الأحمر بهدف تعزيز التعاون المشترك فيما بينها. إلا أن إرهاصات الحرب الباردة آنذاك والخلاف على المشاركة الإسرائيلية في هذا المنتدى أجهضت هذا الاقتراح (عبد الرحمن، 2018).

ويبدو أن مخرجات البيئة الإقليمية والدولية قد دعت مصر في كانون الأول من عام 2017 إلى إعادة إحياء هذه الفكرة من خلال استضافتها للاجتماع الأول للدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر كنتاج لتفعيل الحوار العربي-الإفريقي كما أشار البيان الختامي لهذا الاجتماع (وزارة الخارجية المصرية، 2017). وبحسب البيان الختامي لهذا الاجتماع الذي حمل عنوان "السلام والأمن والرخاء في منطقة البحر الأحمر: نحو إطار إقليمي عربي وإفريقي للتعاون"، فقد اتفقت الدول الست المجتمعة (مصر والسعودية والأردن والسودان واليمن وجيبوتي) على تنظيم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية المرتبطة بالبحر الأحمر من خلال تعاون سياسي وأمني واقتصادي بين الدول المجتمعة (وزارة الخارجية المصرية، 2017).

ويبدو أن صانع القرار السعودي أدرك أهمية هذه الفكرة، مما دفعه إلى دعوة الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر للاجتماع في الحادي عشر والثاني عشر من كانون الأول لعام 2018؛ بهدف تعزيز سبل التعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية لمنطقة البحر الأحمر من خلال إنشاء كيان خاص بالدول الأعضاء، يعمل على ضمان حالة الأمن والاستقرار الإقليمية والدولية لمنطقة البحر الأحمر، كما أشار البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء (وزارة الخارجية السعودية، 2018).

رسم توضيحي 2: شعار كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن

وفي نظر الباحث، فإن ما يبرر الاقتراح السعودي بإنشاء "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن" هو وجود العديد من التهديدات الأمنية الخاصة بحوض البحر الأحمر بشكل عام، وبالأمن السعودي بشكل خاص. ومن أهم هذه التهديدات:

- تعاظم الحضور الإيراني في البحر الأحمر: فإيران الطامحة بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعاني من عزل إقليمي ودولي متصاعد بسبب طموحاتها النووية، باتت تبحث عن بدائل أخرى خارج أراضيها. وهذا ما وجدته في منطقة البحر الأحمر؛ فقد أخذت الدبلوماسية الإيرانية ببناء علاقات تقارب مع بعض الدول التي تعاني على شاكلتها من حالة العزل الدولي (السودان واليمن وإريتيريا) بهدف تحسين بدائلها الاستراتيجية، وأوراقها التفاوضية حول بعض القضايا الإقليمية والدولية (الغامدي، 2017). فقد استطاعت إيران عقد اتفاقية للتعاون العسكري مع السودان عام 2008، يتم بموجبها تزويد السودان ببعض الصواريخ والأسلحة الإيرانية (حسن، 2013). بعد ذلك، وسعت إيران من وجودها في البحر الأحمر من خلال اتفاقها مع اليمن عام 2009، الذي يمنح السفن الإيرانية حق الرسو في ميناء عدن بهدف التصدي للقرصنة البحرية قبالة الشواطئ الصومالية. وقد عززت إيران وجودها في البحر الأحمر باتفاق مماثل مع إريتريا يمنح إيران بعض التسهيلات العسكرية عبر وجود غواصاتها في ميناء "عصب" الإريتري مقابل تزويد إريتريا ببعض الخبراء العسكريين، وإقامة مصنع لتصنيع السفن في مدينة "عصب" (حسن، 2013). وبالنظر إلى هذه الاتفاقات، يمكن القول إن إيران تحاول الاستفادة من شواطئ كل من السودان وإريتريا الطويلة على الجهة الغربية للبحر الأحمر وحتى باب المندب جنوبًا، مما يمنحها بعض المزايا الجيو-استراتيجية والأمنية في أي مواجهة محتملة مع خصومها الإقليميين (السعودية وإسرائيل) أو الدوليين (الولايات المتحدة).
- تصاعد التهديد الحوثي في اليمن: ففي خضم الأحداث التي تجري في اليمن، استطاعت جماعة الحوثي المدعومة إيرانيًا السيطرة على أجزاء واسعة من الإقليم اليمني، وبدأت بشن هجمات ضد أهداف سعودية. ولم تكتف الجماعة بالحرب البرية، بل أخذت بممارسة بعض النشاطات البحرية في البحر الأحمر بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية في حربها ضد السعودية وحلفائها في الحرب اليمنية (عفيفي، 2018). ففي تشرين الأول من عام 2016، وجهت جماعة الحوثي ضربات صاروخية بشكل متكرر باتجاه البوارج الأمريكية في البحر الأحمر وأهمها البارجة الأمريكية "يو إس ماسون" في ميناء المخا اليمني. ثم تكرر الأمر عام 2017 من خلال هجوم بعض الزوارق الحوثية المفخخة ضد فرقاطة سعودية في ميناء الحديدة اليمني. وجاء تهديد جماعة الحوثي بقطع الملاحة البحرية في البحر الأحمر في كانون الثاني من عام 2018. وقد استطاع الحوثيون استهداف ناقلة نفط سعودية غربي ميناء الحديدة في نيسان من عام 2018، ثم تكرر الأمر من خلال استهداف ناقلتي نفط سعوديتين في تموز من العام نفسه (عسكر، 2018).
- تنامي الوجود التركي في البحر الأحمر: ففي ظل التنافس الإقليمي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل التوجهات التركية للرئيس أردوغان باتجاه استعادة دور تركيا في المنطقة، بدأت الدبلوماسية التركية تبحث لنفسها عن حلفاء جدد في المنطقة لتعزيز نفوذها وحضورها الإقليمي، خاصة بعد حالة التباعد السياسي التي شابت العلاقات التركية-السعودية بسبب أزمة قطر وقضية الصحفي جمال خاشقجي من جهة، والعلاقات التركية-المصرية بسبب موقف تركيا من حركة الإخوان المسلمين في مصر والتقارب المصري- القبرصي من جهة أخرى. وقد وجدت تركيا ضالتها في بعض الدول المشاطئة للبحر الأحمر (السودان، والصومال)، اللتيْن منحتا تركيا حق إقامة بعض القواعد العسكرية على أراضيهما. ففي عام 2017، افتتحت تركيا أول قاعدة عسكرية لها في مقديشو الصومالية، وجاء افتتاحها ترجمة لاتفاق مسبق تم إعداده عام 2012 (محمد عرب، 2017). كما قامت في العام نفسه بتوثيق علاقاتها مع السودان من خلال إعادة تأهيل جزيرة سواكن السودانية التي ينظر إليها على أنها قاعدة عسكرية مستقبلية لتركيا على الأراضي السودانية (البحيري، 2017).
- انتقال نشاط بعض المنظمات الإرهابية إلى اليمن ومنطقة القرن الإفريقي: ففي ظل الخسائر التي لحقت بالمنظمات الإرهابية (القاعدة وتنظيم "الدولة الإسلامية") على الساحة العراقية والسورية والليبية جراء ضربات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية والعربية، أخذت بعض التنظيمات الإرهابية بالبحث عن حاضنة خصبة لنشاطاتها الإرهابية، وقد وجدتها في الإقليم اليمني ومنطقة القرن الإفريقي؛ إذ تعيش المنطقة حالة من

الانفلات الأمني بسبب عدم قدرة النظامين اليمني والصومالي على بسط سيطرتهما على هذين الإقليمين، مما وفر لبعض التنظيمات الإرهابية أرضية خصبة في إعادة لملمة صفوفها، وبالتالي انتقال محور نشاطاتها من العراق وسوريا وليبيا إلى الساحتين اليمنية والصومالية بهدف إعادة إنتاج نفسها، ومن ثم معاودة مزاولة نشاطاتها الإرهابية ضد العديد من دول المنطقة كالسعودية ومصر، خاصة وأن العلاقة التفاعلية بين هذه التنظيمات وهذه الدول تتسم بإرث تاريخي زاخر بالمواجهة والعداء.

- تزايد نشاطات القرصنة البحرية في منطقة القرن الإفريقي وخليج عدن: وتشمل ما يقوم به بعض الأفراد أو الجماعات من أعمال عنف غير مشروعة ضد أشخاص أو أموال بهدف تحقيق منفعة خاصة للقائمين على هذه الأفعال. فالمنطقة المحاذية للسواحل الصومالية وصولاً إلى مضيق باب المندب قبالة السواحل اليمنية باتت تشكل تهديدًا مباشرًا لحركة الملاحة العالمية بسبب أعمال القرصنة التي تقوم بها بعض الجماعات الحوثية والصومالية ضد بعض السفن العابرة للبحر الأحمر، مما كان له كبير الأثر على أمن هذه السفن وعلى أسعار رسوم التأمين في البحر الأحمر وقناة السويس، وقد انعكس كل ذلك على مصالح الدول المطلة على البحر الأحمر (رستم، 2013).
- استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي: فعلى الرغم من الوتيرة الهادئة للعلاقات العربية-الإسرائيلية وغياب الصدام العسكري المسلح بين الطرفين كما هو الحال خلال الحرب الباردة، فإن الحضور الإسرائيلي المتنامي في البحر الأحمر لا يزال يشكل تهديدا محتملا للأمن العربي بشكل عام، وللأمن السعودي بشكل خاص. ويظهر هذا التهديد من خلال سياسة إسرائيل البحرية التي تقوم على الركائز الآتية (سعيد، 2016):

1. وجود قوة بحرية إسرائيلية قادرة على تنفيذ مهام دفاعية وهجومية ضد العديد من الأهداف في حوض البحر الأحمر.
2. الحفاظ على علاقات التعاون البحري مع الأساطيل الأمريكية والأوروبية الموجودة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي.
3. استثمار النجاح السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي مع بعض الدول (إثيوبيا) في القارة الإفريقية في عقد تحالفات سياسية واقتصادية مع هذه الدول ضد الدول العربية.

المبحث الثالث: مجالات التعاون ومصالح الدول الأعضاء

يمكن القول إن البيان الختامي للاجتماع الأول للدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر في الحادي عشر من كانون الأول عام 2017 كان قد حدد أهداف التعاون بين الدول الأعضاء ومجالاته بصورة واضحة، التي أكدها البيان الختامي الثاني في السعودية في الثاني عشر من كانون الأول عام 2018 بصورة ضمنية. ويمكن تقسيم أبعاد التعاون إلى الأبعاد الآتية (وزارة الخارجية المصرية، 2017):

- البعد السياسي: ويتضمن تحركًا جماعيًا للدول الأعضاء إزاء أية تحديات سياسية أو أمنية أو اقتصادية في منطقة حوض البحر الأحمر، والدعوة إلى اعتماد الطرق السلمية والحوار لحل الخلافات بين الدول أعضاء التكتل، أو مع بعض الدول المجاورة، إلى جانب التعاون مع الدول الصديقة من خارج دول الكيان تحت مظلة الحوار والتفاهم والمواثيق الدولية.
- البعد الأمني: ويتضمن التعاون في عدة مجالات أمنية مثل: التبادل المعلوماتي لمكافحة التهديدات البحرية (إرهاب منظم، تلغيم، تهريب أسلحة ومخدرات، هجرة غير شرعية، قرصنة بحرية)، وتبادل خبرات وتدريبات في مجال الأمن البحري، ومكافحة التلوث البحري، والتعاون في مجال البحث والإنقاذ البحري للدول الأعضاء.
- البعد الاقتصادي: ويتضمن التعاون في استغلال الفرص الاقتصادية التي يقدمها البحر الأحمر للدول الأعضاء في خدمة التجارة البينية للدول الأعضاء، والعمل على تنشيط المشروعات الاقتصادية المشتركة والاستثمارات التعاونية في مجالات المناطق الاقتصادية والسياحية والنقل البري والبحري والجوي، وتعظيم الاستفادة الاقتصادية في خدمة الحركة الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

ويبدو جليًا -بحسب الدراسة- أن البعد الأمني احتل أولوية التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، خاصة بعد أن قامت كل من السعودية، ومصر، والأردن، واليمن، والسودان، وجيبوتي، والصومال بتنفيذ مناورات عسكرية مشتركة في البحر الأحمر في نهاية كانون الأول 2018، حملت اسم "الموج الأحمر1" بهدف رفع القدرة القتالية للدول المشاركة من خلال تدريبات بحرية لسفن وزوارق وقوات خاصة وغواصين، مدعومة بطائرات قتالية، ضد أهداف بحرية وجوية محتملة (جريدة الغد الأردنية، 2018/12/30).

ويرى الباحث أن الهدف الرئيسي لقيام هذا التكتل يكمن في تحقيق العديد من المصالح التي تنشدها الدول الأعضاء، وبشكل خاص السعودية ومصر، باعتبارهما رائدتي فكرة التكتل، والدولتين الأهم والأقوى لهذا الكيان. فمن خلال هذا الكيان، يمكن تحقيق المصالح السعودية الآتية:

- زيادة القوة السعودية من خلال توسيع مجالها الجيو-استراتيجي في المنطقة من خلال استغلال العمق الاستراتيجي الذي يوفره الموقع الجغرافي للبحر الأحمر، مما يسهم في تعزيز قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بقوة جغرافية. فكما هو معروف، فإن الدول العربية الموجودة في الجناح الآسيوي والمحيطة بالمملكة العربية السعودية صغيرة المساحة (جاد الرب، 2005)، وبالتالي فإن تعزيز العلاقات السعودية بدول البحر الأحمر الغربية (مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي والصومال) سيوفر للسعودية إمكانية توسعة عمقها الاستراتيجي الغربي.
- تعزيز الهيمنة على الدول الأعضاء والعمل على تقييدها: فاستنادًا إلى عوامل القوة السعودية المختلفة، وبخاصة قوتها الاقتصادية والسياسية مقارنة ببقية أعضاء التكتل المقترح، فإن السعودية يمكن أن تفرض هيمنتها على أعضاء هذا التكتل، وبالتالي توجه دفة التكتل فيما يخدم السياسة السعودية إقليميًا ودوليًا، خاصة في المسائل التي قد تمس أمنها الوطني. وهنا يمكن القول إن السياسة السعودية تسعى لتعزيز علاقاتها مع بعض حلفائها التقليديين كمصر والأردن، وفي الوقت ذاته تسعى إلى إبعاد بعض دول البحر الأحمر كالسودان وجيبوتي والصومال وإريتريا عن خصومها في المنطقة، خاصة وأن هذه الدول بدأت ببناء علاقات جيدة مع إيران.
- مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصة بعد تزايد الاهتمام الإيراني في حوض البحر الأحمر من خلال تنامي علاقاتها مع كل من إريتريا والسودان والحوثيين في اليمن، على اعتبار أن الوجود الإيراني في حوض البحر الأحمر قد يعمل على عرقلة أية توجهات عسكرية مستقبلية من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل حال تصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني. كما يمكن لهذه العلاقات أن تمهد لخلق تحالفات إيرانية مع هذه الدول يمكن توظيفها في تنافس إيران مع بعض الدول الإقليمية، وبشكل خاص مع المملكة العربية السعودية. ولعل استهداف الحوثيين المدعومين إيرانيا لناقلة نفط سعودية في تموز 2017، ورصد مواقع رادار للحوثيين في كل من المخا والحديدة، ونجاح إيران في إقامة قواعد عسكرية في جزيرة عصب وجزيرة دهلك الإريترية، قد عمل على توسيع دائرة النفوذ الإيراني على مضيق باب المندب، وعلى ضفتي البحر الأحمر شرقًا في اليمن وغربًا في إريتريا (Toumi, 2018).
- لجم الطموحات التركية في المنطقة، خاصة بعد زيارة وزير الدفاع التركي لكل من السودان والصومال في تشرين الثاني عام 2018، التي بحثت مسألة إقامة قاعدة عسكرية في جزيرة سواكن السودانية، في محاولة لتوسيع دائرة القواعد العسكرية التركية المطلة على البحر الأحمر، خاصة وأن تركيا تمتلك قاعدة عسكرية في الصومال وتسعى لإقامة قاعدة أخرى في جيبوتي (Al- Tamimi, 2018).
- زيادة هامش المناورة السعودي مع القوى الدولية والإقليمية، خاصة في ظل الأهمية الاقتصادية والعسكرية للبحر الأحمر؛ فبسط النفوذ السعودي على شواطئ البحر الأحمر (1850كم مقارنة بـ 650 كم على الخليج) من خلالها أو من خلال حلفائها على شواطئ دول الكيان الغربية قد يعطي السعودية إمكانية زيادة أوراقها التفاوضية مع القوى الدولية والإقليمية التي تعتمد بشكل كبير على البحر الأحمر في مرور حركة تجارتها النفطية أو العسكرية بين المثلث القاري في آسيا وأوروبا وإفريقيا.

أما بالنسبة للمصالح المصرية، فتكمن في الآتي كما تراها الدراسة:

- استعادة مصر لدورها العربي والإقليمي الذي بدأت تفقده بسبب أحداث الربيع العربي منذ عام 2010 (السيد، 2017)، خاصة وأن مصر شهدت انكفاءً نحو الداخل المصري بسبب الثورة المصرية في كانون الثاني عام 2011، التي أطاحت بنظام الرئيس السابق حسني مبارك، مما أدخلها في حالة من عدم الاستقرار السياسي استمرت رغم تولي المجلس العسكري ومن بعده الإخوان المسلمين الحكم في مصر حتى تموز 2013، ثم ما لبثت أن تجددت بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي من جانب وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي، الذي أحكم سيطرته على السلطة منذ ذلك الحين. من هنا، يبدو أن النظام المصري يحاول من خلال هذا الكيان تدعيم شرعيته الداخلية من خلال الدخول في تفاعلات إقليمية من شأنها استعادة الدور التاريخي والمهم لمصر في المنطقة، بوصفها من الفواعل الإقليمية Regional Actor بعد فترة من الغياب عن الساحة الإقليمية.
- توثيق التعاون المصري مع السعودية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وذلك بعد التقارب السعودي-المصري الواضح منذ تولي الرئيس السيسي الحكم في مصر (Nugali, 2018)، الذي تمثل في الموقف المشترك من بعض القضايا الإقليمية (الأزمة السورية، وحركة الإخوان المسلمين، والحوثيين، وإيران)، ووضع جزيرتي صنافير وتيران تحت السيادة السعودية، ومشاركة مصر في التحالفات التي تقودها السعودية (تحالف دعم الشرعية في اليمن، والتحالف الإسلامي).
- مواجهة التمدد التركي في البحر الأحمر، خاصة بعد نجاح تركيا في التقارب مع السودان في جزيرة سواكن، مما يثير القلق المصري تجاه تقارب عسكري محتمل بين خصوم مصر في المنطقة: الخصم التركي تحت قيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الداعم الرئيسي لحكم الإخوان المسلمين ضد حكم الرئيس السيسي، والخصم السوداني الذي تجمعه مع مصر خصومة تاريخية حول الحدود المصرية-السودانية حول منطقة حلايب. لذلك فإن المصلحة المصرية في الانضمام لكيان البحر الأحمر تنطوي على تحقيق هدفين: الحيلولة دون تحالف تركي-سوداني مقلق ضد مصر، ومحاولة التقارب مع السودان بهدف إيجاد تسوية مقبولة لأزمة حلايب، على اعتبار أن تحالف الدولتين تحت مظلة كيان البحر الأحمر قد يعمل على تهيئة أجواء التسوية.
- حفظ الأمن المصري فيما يخص قناة السويس التي تمنح مصر العديد من المزايا السياسية والاقتصادية والأمنية. ولا ننسى بهذا الشأن أن مصر تسعى كذلك إلى حفظ شواطئها على البحر الأحمر من بعض التهديدات المحتملة المتعلقة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة والمخدرات، التي تستدعي تظافر جهود الدول المشاطئة للبحر الأحمر كافة (عسكر، 2018).

وأخيرًا فإن بقية دول الكيان (الأردن واليمن والسودان وجيبوتي والصومال) تشترك في مصالح هامشية لا تخرج عن الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية (مناطق تجارية حرة، استثمارات، تنشيط حركة السياحة)، خاصة من الجانب السعودي صاحب الاقتصاد الأقوى في هذا الكيان باعتباره الممول الأكبر لهذه المشاريع. أضف إلى ذلك أن تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية لهذه الدول مع قطبين عسكريين عربيين، السعودية ومصر، سينعكس إيجابًا على أمن هذه الدول في مواجهة بعض التهديدات الأمنية التي قد تمس أمنها، مثل الإرهاب وتهريب المخدرات.

ولعل معظم الدول العربية من غير أعضاء هذا الكيان تنظر لهذا الكيان على أنه محاولة أولية لتنسيق العمل العربي المشترك، بهدف تحقيق مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي العربي، انطلاقًا من التصور العربي لأهمية البحر الأحمر كعامل أساسي للأمن القومي العربي، خاصة وأنه كان منطقة للصراع العربي- الإسرائيلي في حرب عام 1967، إلى جانب أهميته كإحدى البؤر الحساسة في المحيط الهندي والخليج العربي (عسكر، 2018). من هنا، يمكن رصد مواقف الدول العربية تجاه هذا الكيان من خلال الآتي: الدول المؤيدة، وتضم الدول العربية التي حضرت الاجتماعات الخاصة بتأسيس هذا الكيان (السعودية ومصر والأردن واليمن والسودان والصومال)، والدول العربية الداعمة لفكرة الكيان، مثل الدول الخليجية باستثناء قطر (بسبب أزمتها مع السعودية منذ عام 2017)، والدول العربية التي أبدت حيادا تجاه نشأة هذا الكيان، مثل دول المغرب العربي والعراق وسوريا.

المبحث الرابع: الموقف الإسرائيلي من الكيان

على الرغم من أن السيادة الإسرائيلية على شواطئ البحر الأحمر لا تتعدى نسبتها 0.2% (11.2 كم) من مجموع شاطئه، فإن صانع القرار الإسرائيلي أكد دائمًا على الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر في تطبيق نظرية الأمن الإسرائيلي، خاصة وأن إسرائيل تدرك تمامًا أن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر كانت في محاولات دائمة (خاصة خلال الحروب العربية-الإسرائيلية في الأعوام 1948 و1967 و1973) لإحكام عزل إسرائيل جغرافيًا، وتضييق مجالها الحيوي والاستراتيجي من جهة الجنوب. لذلك سعت الدبلوماسية الإسرائيلية في وقت مبكر إلى تأمين مجالها الجنوبي من جهة البحر الأحمر. وقد تنوعت الطرق الإسرائيلية في تأمين هذا المجال؛ فهي تؤكد أن البحر الأحمر هو ممر مائي دولي مفتوح لجميع الدول بما فيها إسرائيل، وأنه ليس للدول العربية حق السيطرة عليه. ولم تكتفِ إسرائيل بالاستناد إلى المبرر القانوني الدولي في هذا الإطار، بل قامت باحتلال مرفأ أم الرشراش المصري (مرفأ إيلات حاليًا) عام 1949 بعد توقيع اتفاقية رودس مع الجانب العربي؛ في محاولة لكسر عزلتها الإقليمية من جهة الجنوب. إلى جانب ذلك، نشطت إسرائيل في تعاونها مع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، في شؤون مكافحة التوسع في نشاطات الإرهاب والقرصنة البحرية التي بدأت تتنامى في القرن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة. ولا ننسى أن إسرائيل نجحت في اختراق القارة الإفريقية بعد أن قامت بتحسين علاقاتها مع العديد من الدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر أو القريبة منه كإريتريا وجيبوتي وإثيوبيا(رستم، 2013).

من هنا، ندرك أن السياسة الإسرائيلية في البحر الأحمر تسعى لتدارك أي خطر محتمل قد يمس منظومة أمنها أو مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في البحر الأحمر. ويظهر هذا التوجه في تحذيرات سفير إسرائيل للأمم المتحدة (1997-1999) والمستشار السابق لرئيسي الوزراء الإسرائيليين شارون ونتنياهو للشؤون الخارجية، التي دعت إسرائيل لأخذ الحيطة والحذر جراء النفوذ المتنامي لكل من إيران وتركيا في البحر الأحمر (Gold, 2018). وبالتالي فإن التكتل المقترح من جانب السعودية سوف ينظر إليه إسرائيليًا على أنه مصدر تهديد مباشر لأمنها ولوجودها. ويعتقد الباحث أن إسرائيل لن تتوانى عن الدخول في سياسات وعلاقات تحالفية مع بعض الدول الإفريقية بهدف إفشال هذا الكيان.

استنتاجات الدراسة وتوصياتها

من خلال التحليلات السابقة، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- بينت الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية بين الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر وبين تشكيل "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن". وقد ظهر ذلك من خلال وجود العديد من المصالح التي يمكن تحقيقها للدول الأعضاء من خلال تفعيل هذا الكيان. وبذلك تكون الدراسة قد قامت بإثبات فرضيتها.
- كشفت الدراسة عن تحول جوهري في تقييم مصادر التهديد لأمن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر؛ فبينما كانت الدول العربية متفقة لعقود مضت على أن مصدر التهديد الرئيسي لأمنها من جهة البحر الأحمر من الجانب الإسرائيلي، باتت هذه الدول ترى في إيران المصدر الرئيسي لهذا التهديد.
- لعبت السعودية دورًا مهمًا في تشكيل المنظور الأمني لحوض البحر الأحمر؛ فالسعودية التي تتصارع على النفوذ مع إيران في المنطقة هي من طرحت مبادرة تشكيل هذا الكيان في ظل استراتيجيتها الإقليمية لمحاصرة النفوذ الإيراني في اليمن، وهي أكثر دولة مستفيدة من قيام هذا الكيان. وبالتالي لا يعبر هذا الكيان عن إرادة سياسية واقتصادية لجميع الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر، بل كان استجابة لرغبة سعودية في لجم التحركات الإيرانية في حوض البحر الأحمر وفي اليمن.
- يبدو أن الاعتبارات الأمنية في قيام هذا الكيان تتفوق على الاعتبارات السياسية والاقتصادية، خاصة وأن عوامل تشكيل هذا الكيان كانت أمنية في معظمها (تنامي نفوذ إيران، والحضور التركي، والإسرائيلي، وتصاعد خطر الحوثيين، والقرصنة البحرية، والإرهاب). وقد ترجمت لاحقًا إلى حيز التنفيذ من خلال مناورات بحرية وجوية مشتركة بين الدول الأعضاء.

- بينت الدراسة وجود تأييد عام لقيام هذا الكيان من جانب الدول العربية، التي رأت فيه محاولة جديدة لتحقيق مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي العربي، انطلاقاً من التصور العربي لأهمية البحر الأحمر كعامل أساسي للأمن القومي العربي، خاصة تجاه الخصمين التقليديين للعرب: إسرائيل وإيران.
- توصلت الدراسة إلى أن إقصاء إسرائيل من عضوية هذا الكيان سوف ينظر له بعين الشك والريبة من وجهة نظر صانع القرار الإسرائيلي، وبالتالي سوف ينظر له على أنه تحالف عربي جديد يمكن أن يهدد أمن إسرائيل ووجودها في المستقبل.

وفي نهاية هذه الدراسة، يوصي الباحث بالاهتمام بموضوع هذه الدراسة من خلال إجراء المزيد من هذه الدراسات حول الموضوع، خاصة وأن هذا الموضوع على صلة وثيقة بأمن الدول العربية في ظل سعي القوى الإقليمية الأخرى (إيران وتركيا وإسرائيل) لإيجاد موطئ قدم لها في حوض البحر الأحمر. كما يوصي الباحث بأن يلتفت صانعو القرار في الدول العربية إلى ضرورة وضع فكرة "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن" موضع التنفيذ، والعمل على استثمار الأهمية الجيو-استراتيجية للبحر الأحمر خدمة للقضايا العربية.

خاتمة الدراسة

عملت هذه الدراسة على توضيح البعد الجيو-اسراتيجي للبحر الأحمر في توجهات السياسة الخارجية السعودية الجديدة المتعلقة بمحاولة تأسيس "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن"، وقد بينت الدراسة أوجه أهمية البحر الأحمر من المنظور الجيو-استراتيجي. بعد ذلك، عملت الدراسة على تحليل عوامل تأسيس هذا الكيان، موضحة أهم المصالح التي تنشدها الدول الأعضاء من خلال إنشاء هذا الكيان. ثم وضحت أهم مجالات التعاون المطروحة على أجندة هذا الكيان في مجالاته السياسية والاقتصادية والأمنية. وفي النهاية، كان لا بد من توضيح طبيعة الموقف الإسرائيلي من إنشاء هذا الكيان، خاصة وأن إسرائيل تمتلك شواطئ على البحر الأحمر.

وفي نهاية هذه الدراسة، استطاعت الدراسة إثبات فرضيتها القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين البعد الجيو-استراتيجي للبحر الأحمر وبين تأسيس "كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن"، مما يؤشر على توجد سعودي-مصري جديد لمواجهة تنامي تأثير القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة (إيران وتركيا وإسرائيل).

The Geostrategic Dimension in the Establishment of "The Entity for Red Sea and Gulf of Adan" Countries

Khair Salem Diabat

Political Science department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abstract

This study examines one of the new regional initiatives proposed by Saudi Arabia at the end of 2018 to form a new regional "Entity for the Red Sea and Gulf of Adan" countries, with the aim of achieving regional cooperation in the political, economic and security fields. The study aims to explore the geostrategic status of the Red Sea and its relationship with the motives and interests of the countries that are enthusiastic to establish this entity. The study sets out from the premise that there is a correlation between the geostrategic and economic importance of the Red Sea region and the Saudi efforts to build a regional bloc that it employs in its regional security strategy. To examine this hypothesis, the study responds to a set of research questions. The study is based on the use of both the systems approach the historical approach and the descriptive analytical approach to reach explanatory results for this new regional phenomenon. Finally, the study concludes that the geostrategic and economic importance of the Red Sea played a fundamental role in the formation of this entity, beside that security considerations - particularly from Saudi Arabia's side - have outweighed political and economic considerations in justifying the establishment of this entity, which represented a fundamental shift in the assessment of sources of threat to the security of the Red Sea, which has become Iranian in the last two decades after having been Israeli for long decades.

Keywords: "The Entity for Red Sea and Gulf of Adan", Foreign policy, Regional Coalition.

المراجع

البحيري، أحمد. (2017). أبعاد اتفاقية "جزيرة سواكن" بين تركيا والسودان. **مجلة السياسة الدولية**. منشور على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/15462.aspx

جاد الرب، حسام، (2005). **جغرافية العالم العربي**. جامعة أسيوط، مصر.

جريدة الغد الأردنية. (2018). الأردن يشارك بفعاليات تمرين (الموج الأحمر 1)، 12/30/. منشور على الرابط: https://alghad.com/

حسن، يوسف فضل. (2013). بعض ملامح الروابط التاريخية بين الجزيرة العربية والقرن الإفريقي منذ فجر التاريخ حتى مطلع القرن التاسع عشر، في: **العرب والقرن الإفريقي**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت.

رستم، جمال. (2013). أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة. **دراسات إفريقية**. مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ع 50، س 29، ص 49-78.

سعيد، سند وليد. (2016). سياسة التغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي. **المجلة السياسية والدولية**. الجامعة المستنصرية، ع 30، ص 261-284.

السيد، دلال محمود. (2017). التغيرات في توازن القوى الإقليمية. **آفاق عربية**. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ع 2، ص103-123.

عبد الرحمن، صهيب. (2018). ما خلفيات اقتراح السعودية إنشاء "كيان البحر الأحمر". **حفريات**. منشور على الرابط: https://www.hafryat.com/ar/blog/

عسكر، أحمد. (2018). نحو منظومة إقليمية للبحر الأحمر. **آفاق عربية**. العدد 4، أكتوبر 2018، ص 104-128.

عفيفي، جميل. (2018). باب المندب والحوثيون.والأمن القومي الخليجي. **السياسة الدولية**. منشور على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/15716.aspx

الغامدي، مسفر. (2017). النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر: أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي. **مجلة الدراسات الإيرانية**. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 5، ص 127-146.

محمد عرب، كمال الدين شيخو. (2017). أبعاد القاعدة العسكرية التركية في الصومال. **مركز الجزيرة للدراسات**. منشورعلى الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/10/9/7370824513eb441b97f5eebc4986baf4_100.pdf

وزارة الخارجية السعودية. (2018). البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن (آرسقا). منشور على الرابط: https://www.mofa.gov.sa/

وزارة الخارجية المصرية. (2017). البيان الختامي لاجتماع "السلام والأمن والرخاء في منطقة البحر الأحمر: نحو إطار إقليمي عربي وإفريقي للتعاون". منشور على الرابط: file:///C:/Users/VAIO/Downloads

وكالة الأنباء السعودية. (2018). البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن. منشور على الرابط: https://www.spa.gov.sa/1852678

Al Tamini, Jumana. (2018). Saudi Red Sea Initiative Is Protective. *Gulf News*. Retrieved from: https://gulfnews.com/world/gulf/red-sea-bloc-to-thwart-iran-expansionism-1.60920631.

De Waal, Alex. (2019). Pax Africana or Middle East Security Alliance in the Horn of Africa and the Red Sea. *Occasional Paper*. No. 17. World Peace Foundation. Retrieved from: https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/files/2019/01/Pax-Africana-or-Middle-East-Security-Alliance-finaL-2.pdf

Gold, Dore. (2018). The Brewing Conflict along the Red Sea. *Jerusalem Center for Public Affairs*. Retrieved from: http://jcpa.org/video/brewing-conflict-along-red-sea/

Nugali, Osama Ahmad. (2018). Saudi-Egyptian ties: A longstanding relationship of mutual respect**.** *Arab News*. Retrieved from: http://www.arabnews.com/node/1410791

Toumi, Habib. (2018). Red Sea Bloc to Thwart Iran Expansionism. *Gulf News*. Retrieved from: https://gulfnews.com/world/gulf/red-sea-bloc-to-thwart-iran-expansionism-1.60920631

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمُخيَّمات الفلسطينية في الأردن؛ مُخيَّمي إربد والحصن "عزمي المفتي" 1948-1970

مي طبيشات *

تاريخ الاستلام 2019/4/3 تاريخ القبول 2019/5/8

الملخص

يتناول هذا البحث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها المُخيَّمات الفلسطينية في الأردن؛ إذ تعتبر المُخيَّمات الفلسطينية مناطق محدودة المساحة، أنشئت دون تخطيط لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاّجئين بعد الحربين العربيتين- الإسرائيليتين عام 1948وعام 1967، الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات اجتماعية واقتصادية عانت منها المُخيَّمات الفلسطينية، وتحديدًا مُخيَّما إربد والحصن "عزمي المفتي" للاجئين والنَّازحين الفلسطينيين. ويمكن القول إن هذه الصعوبات تتمثل بالدرجة الأولى في الأوضاع الاجتماعية؛ إذ تتسم حياة اللاّجئين في المُخيَّمات بالعُزلة الاجتماعية، المتمثلة في الفقر والبطالة ومشاعر القهر الاجتماعي، وهذا انعكس على حياتهم الاجتماعية وعلاقاتهم بالآخرين من المحيط المجاور. أما من حيث الأوضاع الاقتصادية؛ فتعمل الغالبية العظمى في المُخيَّمات عمالاً ومهنيين في مجال البناء والصناعة والخدمات، والأقلية في الزراعة، والكثير منهم عاطلون عن العمل؛ مما زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية للاّجئين في المُخيَّمات. وتزداد حالات الفقر الشَّديد بين أوساط اللاّجئين المسجَّلين في المُخيَّمات؛ بسبب تردِّي الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير. وبالتالي، أثرت هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية في جذب اللاّجئ للبقاء في المُخيَّم. وقد أدى الحراك الاجتماعي إلى وضع جديد تمثل في تحويل المُخيَّمات إلى مراكز وتجمعات للاّجئين الفلسطينيين الأكثر فقرًا. ومن هنا، كان وسيظل الوجه الآخر لمشكلة اللاّجئين الفلسطينيين هو تحسين أوضاعهم الحياتية والاقتصادية والاجتماعية نظرًا لتدهور حالتهم بشكل خاص في المُخيَّمات.

الكلمات المفتاحية: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، المخيمات الفلسطينية في الاردن، مخيم اربد، مخيم الحصن (عزمي المفتي).

المقدمة

تُمثِّل مخيمات اللاّجئين الفلسطينيين المنتشرة في كل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان نتاجاً للحربين العربيتين- الإسرائيليتين عام 1948 وعام 1967، دليلا بارزًا على الجريمة التاريخية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة عموماً، والتي تقوم على طرد السكان الأصليين وإحلال مهاجرين يهود من مختلف دول العالم محلهم.

لقد نشأت المخيَّمات الفلسطينية -بعكس ما تحاول الصهيونية أن تثبته- من أن الشَّتات الفلسطيني في الخارج نتاج رغبة ذاتية لدى الفلسطينيين في ترك قراهم ومدنهم استجابة لدعوات الدُّول العربية المجاورة؛ إذ كان عليهم أن يختاروا بين البقاء في أراضيهم وقراهم ليسقطوا قتلى وجرحى على أيدي العصابات الصهيونية؛ أو أن يتجهوا إلى مناطق قريبة تمكنهم من الإقامة فيها مؤقتًا بحثًا عن الأمن والأمان لهم ولأسرهم لحين إيجاد حل عادلٍ لقضيتهم.

تُعدّ دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المُخيَّمات عاملا هامًا في فهم الجوهر الحقيقي للقضية الفلسطينية. كما تساعد دراسة هذه الأوضاع صُنَّاع القرار في فهم الظروف التي يعيشها سكان المُخيَّمات، ومساعدة هؤلاء اللاّجئين على العيش بكرامة وفي ظروف أكثر إنسانية. وتُساهم الدراسة أيضا في طرح القضية الفلسطينية بقوة على أجندة صناع القرار الدّولي، وتحميل الكيان الصهيوني مسؤولية الجريمة التاريخية التي أوقعها بالشعب الفلسطيني.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

* قسم التاريخ، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن .

يهدف البحث إلى الوقوف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها اللاَّجئون والنَّازحون الفلسطينيون، والتعرف إلى سياسات وكالة الغوث والدَّولة المُضيفة تجاه اللاَّجئين الفلسطينيين في مُخيَّمي إربد والحصن "الشَّهيد عزمي المفتي"، ومقارنة أوضاعهم- اللاَّجئين والنَّازحين- في مناطق الدراسة، ومدى اقترابها أو ابتعادها عن أوضاع التجمعات السكنية في الأردن.

وقد تم اختيار مُخيَّم إربد للدراسة على اعتبار أنه من المُخيَّمات التي أنشئت في أعقاب الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1948، ومُخيَّم الحصن"عزمي المفتي" الذي تأسس نتيجة الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967. وبدأت الدراسة من عام 1948 وتوقفت عند عام 1970؛ إذ إن عام 1948 وعام 1967هما أكثر الأعوام التي شهدت تدفق اللاَّجئين الفلسطينيين إلى الأردن ونشوء مشكلة اللاَّجئين والنَّازحين.

مشكلة الدراسة

تُشكِّل المُخيَّمات الفلسطينية جوهر المأساة والمعاناة للفلسطينيين، وذلك لأنها تُجسِّد مشهدًا إنسانيًا يجعل من القضية الفلسطينية قضية عادلة وفق معايير القانون الدَّولي، ناهيك عن المعايير الأخلاقية والدِّينية السَّائدة. فقد قامت السياسة الصُّهيونية بصورة مُنهجة على محاولة إنكار المُخيَّم الفلسطيني وتجاهل وجوده، وقدمت السِّياسة الصُّهيونية وأذرعها الإعلامية القضيَّة الفلسطينية باعتبارها إرهابًا وسلاحًا وتطرفًا، وقدَّمت الفلسطينيين باعتبارهم إرهابيِّين ومسلَّحين ومتطرِّفين، وغاب "المُخيَّم" عن الرِّواية الصُّهيونية، بل تمَّ تغييبه.

وفي حين قامت السياسة الصُّهيونية بتقديم القضية الفلسطينية باعتبارها سلاحاً وتطرفاً وإرهاباً، فإنها قدمت اليهود باعتبارهم ضحايا تاريخيين للهولوكوست. بل إن الدعاية الصهيونية تقوم على تكريس احتكار اليهود و"الشعب اليهودي" لصفة الضَّحية الوحيدة عبر التاريخ. فالسياسة الصُّهيونية وأذرعها الإعلامية والأكاديمية تستند على خطة عمل مزدوجة؛ فهي تُقدمِّ الفلسطيني باعتباره إرهابيًا ومجرمًا وليس ساكناً لمُخيَّم وبائسًا يعيش ظروفًا مأساوية، في حين تقدم اليهودي باعتباره الضحية الوحيدة التي وقع عليها الظُّلم التاريخي. إن نزع صفة "الضَّحية" عن الفلسطيني وتجريمه تجعل من الواجب على السياسة الصهيونية إنكار وجود" المُخيَّم" وإنكار الشَّتات الفلسطيني، وهو ما تتطلبه في النهاية استراتيجية احتكار "الشعب اليهودي" لصفة الضَّحية التاريخية للهولوكوست.

لقد حظيت القضيَّة الفلسطينيَّة باهتمام الكثير من الدِّراسات والأبحاث العلمية التي تنتمي إلى علوم التاريخ والجغرافيا والقانون والسياسة. إلا أن الباحث العلمي يمكن أن يرصد نوعًا من التَّهميش أو التَّجاهل النَّسبي لظاهرة المُخيَّمات الفلسطينية التي لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل. صحيح أن هناك بعض الدِّراسات حول المُخيَّمات الفلسطينية، ولكنها في كثير منها دراسات إحصائيَّة وكميَّة تكتفي بتحويل المُخيَّمات وسكانها إلى مجرد أرقام وإحصائيَّات. وهو ما يخفي الواقع الإنساني والاجتماعي الحقيقي الذي يعيشه الشَّتات الفلسطيني في المُخيَّمات.

يتخذ هذا البحث من المُخيَّمات الفلسطينية موضوعًا للدِّراسة التَّاريخية التَّحليلية؛ إذ يقدم المُخيَّم من خلال مجموع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السَّائدة فيه التي تجعل منه ظاهرة انسانية تستحق الاهتمام من الدَّارسين ومن صناع القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. كما تهدف الدراسة إلى إلقاء الضَّوء على أهم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية السَّائدة في المُخيَّمات من خلال استخدام المنهج التَّاريخي التَّحليلي. وتركز الدراسة على نموذجين إمبريقيِّين معاشين هما مُخيَّم إربد ومُخيَّم عزمي المفتي في شمال المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى الفترة التَّاريخية المُمتدة منذ عام 1948، وهو تاريخ بدء تشكُّل الشَّتات الفلسطيني حتى عام 1970، وهو التَّاريخ الذي يمثِّل عمليًا ذروة الشَّتات وحركة التهجير الفلسطيني المرتبطة بحرب الأيام السِّتة في عام 1967.

تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، وأهمها:

- ما هي الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهها مجتمع المُخيَّم؟
- هل يعيش الفلسطينيون في مُخيَّمي عزمي المفتي وإربد ظروفًا اقتصادية واجتماعية طبيعية؟
- إلى أي مدى ساهمت عملية التَّهميش والعُزلة التي تعرَّضت لها المُخيَّمات الفلسطينية على مدى عشرات السنين في عدم تحقيق الدَّمج الاقتصادي والاجتماعي وفي بقاء المُخيَّمات على وضعها المأساوي وحرمان ساكنيها من التَّفاعل مع البيئة المجاورة؟
- هل توجد فروق في الأحوال المعيشية الاقتصادية والاجتماعية بين المُخيَّمين، وما أسباب تلك الفروق إن وجدت؟
- ما هي آثار المُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستويات البطالة وأعباء الإعالة في المُخيَّمين؟

مخيم إربد: سُمِّي مخيم إربد نسبة إلى مدينة إربد. ويقع المُخيَّم إلى الجهة الشمالية من مدينة إربد، على بُعد خمسة وتسعين كيلومترا من مدينة عمان. ويشكل في الوقت الرَّاهن جزءاً من كتلتها السكانية. وقد أنشئ هذا المُخيَّم عام 1951؛ لإيواء اللاَّجئين الفلسطينيين الذين قدموا من أنحاء مختلفة من فلسطين بعد حرب عام 1948[1].

أقيم المُخيَّم على قطعة أرض مساحتها مئتان وأربعة وأربعون دونماً تتبع إداريًا لمحافظة إربد، وقُدِّر عدد سكانه عند التأسيس بحوالي أربعة آلاف نسمة، ووصل إلى ما يقارب الأربعة عشر ألف نسمة عام 1970. وكان عدد العائلات فيه نحو ستمئة وثلاثين عائلة عام 1952، ارتفع إلى ألفين ومئتين وإحدى وثلاثين عائلة عام 1970، ويتكون المُخيَّم من ألف وستمئة وستين وحدة سكنية تحتوي على ألفين ومئة وسبعين منزلاً سكنيًا (UNRWA، 1952-1970)[2].

يُؤكِّد سكان المُخيَّمات ملكيَّة وحدة سكنية على الرغم من عدم حيازتهم صكوك ملكيَّة للأرض التي أقيم عليها هذا السكن، ولا يمكنهم من الناحية القانونية امتلاكها. فمع أن سكان المُخيَّمات يمتلكون فعليًّا مساكنهم نفسها، فهم في الواقع لا يملكون سوى حق استخدام قطعة الأرض التي أقيم عليها المسكن الذي تقدمه الحكومة الأردنية مجانًا، بعد الحصول على ترخيص خطي من الوكالة. وهي إما مملوكة للدولة أو مستأجرة بعقود إيجار طويلة الأجل أبرمتها مع مالك الأرض (بوكو،2010، ص159)[3]. فوكالة الغوث لا تملك أراضي، ومن ثمَّ فقد تم استئجار الأرض لإقامة مُخيَّم إربد من عائلة التّل (الدراوشة، 2017)[4].

يسكن هذه المُخيَّمات الفلسطينيون من مختلف مناطق فلسطين؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فإن مُخيَّم إربد يشكل توزيع سكانه حسب الإحصائيات الرَّسمية خمسة وعشرين بالمئة من شمال فلسطين، وخمسة وعشرين بالمئة من جنوب فلسطين، وخمسة وأربعين بالمئة من وسط فلسطين، وخمسة بالمئة من الضفة الغربية. وتنحدر غالبية أهالي المُخيَّم من مدن وبلدات عكا، وبيسان، وبئر السبع، وغزة، وحيفا، والخليل، ويافا، وجنين، والقدس، ونابلس، والناصرة، والرملة، وصفد، و طبريا (UNRWA, 1952)[5]. وهم يتوزعون على عشائر الدراوشة وكلش وحوامدة وشتات والملاح والسبايبة والحسن والطيطي وأبو الهيجاء وعباهرة وأبو لبدة ودرباس وأبو حسان والجمرة وأبو مسامح. كما تضم عشائر المخيم عشائر أبو سردانة ورمضان والهيصماوي والمناصرة والحايك وصوالحة وحبوش والصبيح والدلكي، إضافة إلى عشائر القواسمة وكتكت وأبو فارس وعقيلان وأبو باسل (صقر، 2012، ص، 89-90)[6].

مُخيَّم الحصن "عزمي المفتي": سُمِّي مُخيَّم الحصن المعروف بمخيم الشَّهيد عزمي المفتي في محافظة إربد نسبة للدبلوماسي الأردني عزمي المفتي، وهو ابن سعيد المفتي رئيس وزراء الأردن سابقًا (الموسى، 1996، ص526)[7]. وهو واحد من المُخيَّمات السِّتة للطوارئ التي تم إنشاؤها عام 1968 لإيواء اللاَّجئين والنَّازحين الفلسطينيين الذين غادروا الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة نتيجة الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967[8].

يقع مخيم الشهيد عزمي المفتي في محافظة إربد شمال الأردن، وهو يتبع إداريًا لمتصرفية لواء بني عبيد التي تتبع بدورها لمُحافظة إربد، وهو مقام على أراضي بلدة الحصن على بعد كيلو مترين جنوب مدينة الحصن وثمانين كيلومتراً شمال مدينة عمان في منطقة ريفية على يسار الطريق من إربد إلى عمان وخمسة عشر كيلو مترا جنوب إربد (UNRWA. Org)[9].

أُقيم المُخيَّم على سبعمئة وأربعة وستين دونمًا. و قُدِّر عدد سكان المُخيَّم عند تأسيسه باثني عشر ألفًا وخمسمئة نسمة، وارتفع إلى نحو خمسة عشر ألف نسمة عام 1970، وما يقارب خمسمئة وست وسبعين عائلة عام 1968، ووصل عددها عام 1970 إلى ألف وخمسمئة وأربع وثمانين عائلة. ويتألف المُخيَّم من ألفين وخمسمئة وحدة سكنية، وثلاثة آلاف وسبعة منازل (UNRWA، 1968)[10]. واستؤجرت أرض مُخيَّم الحصن لمدة محدودة من أصحابها الأصليين؛ فالأرض التي يقوم عليها ملك لعائلات من الحتاملة والشرع (الصقور، 2016)[11].

يتشكّل سُكّان مُخيَّم الشَّهيد عزمي المفتي من تسعة عشر بالمئة من منطقة بيسان، وستة عشر بالمئة من طوباس، و ثلاثة عشر بالمئة من بئر السبع، وأربعين بالمئة من الخليل وجنين وطولكرم وطبريا ويافا، وخمسة عشر بالمئة من حيفا. وتنحدر غالبية أهالي المخيم من مدن ومناطق بيسان وطوباس وتياسير وجنين ومرج ابن عامر وبئر السبع وحيفا. فيما تتوزع غالبية القاطنين على عشائر الصقور وأهالي طوباس والتركمان، أما العائلات التي جاءوا منها فهي: البشتاوي والسبعاوي وأبو زيد وأبو شندي وأبو ملوح والضميري وأبو الرب والمصري والمسحاوي والدلاهمة وغيرهم (الطوباسي،2002، ص118)[12].

الأوضاع الاجتماعية في المخيمين: تتشابه الأوضاع الاجتماعية في المخيمات بصفة عامة، سواء تلك التي أقيمت بعد عام 1948 أو بعد عام 1967. حيث تأثرت بشكل عام بالمناخ السياسي السائد في البلد الذي لجأوا إليه، ومواقف النِّظام فيه من القضية الفلسطينية، مما أدى إلى أن يكون التأثر كبيرًا إلى حد ما بسبب كبر حجم اللاّجئين الفلسطينيين في الأردن قياسًا إلى السكان الأردنيين، وسهولة التعامل ضمن وحدة الضِّفَّتين، ومنح الجنسية (جرار وآخرون،2002، ص216)[13]. وإذ يعتبر الأردن أكثر الدول استيعابًا للاّجئين والنّازحين الفلسطينيين، فقد تم الاعتماد على فرضية أن الفلسطينيين يُمثِّلون نصف عدد السكان في الأردن، وبالتالي جاءت أوضاعهم الاجتماعية والصحية والتعليمية ومن حث العمالة والظروف السكنية متجانسة مع أوضاع المجتمع الأردني المحلي (UNRWA، 1952)[14].

كذلك ساعدت عوامل أخرى جغرافية و ديموغرافية في تعزيز هذا التأثر، منها القرب الجغرافي بين فلسطين والأردن، ووجود أنماط متشابهة بين شمال كل من الأردن وفلسطين ووسطهما وجنوبهما، ووجود علاقات أسرية تربط الكثير من العائلات الأردنية والفلسطينية مما جعل يتمتع اللاّجئ بأوضاع اجتماعية مشابهة تقريبًا لتلك التي يتمتع بها مواطنو شرق الأردن (عزايزة: 2017)[15].

وساعد على تحقيق هذه الدرجة من التفاعل عدم وجود قوانين أو تشريعات أو معيقات اجتماعية تحد من الحركة والتَّنقل والعمل للاَّجئين في المجتمع الأردني، بالإضافة إلى المهارات الفنية والزراعية التي يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، ممّا ميزهم عن بقية اللاّجئين في الدُّول المُضيفة الأخرى، ومكنهم من إعادة تثبيت أنفسهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا في المدن والقرى الأردنية، إضافة للسياسة التي انتهجتها السُّلطات الأردنية التي تستند أساسًا على التركيز على البعد الإنساني بضرورة توفير متطلبات الحياة الكريمة لهم، سواء كانوا داخل المُخيَّمات أو خارجها، مع أن الخدمات التي يقدمها الأردن للاَّجئين الفلسطينيين ليست بأي حال من الأحوال بديلاً عن خدمات الوكالة (خزاعلة،2001، ص252)[16].

لقد أصبح الأردن مضافًا إليه الضِّفَّة الغربية بداية عهد جديد بتركيبة ديموغرافية حديثة. وكان تأثير هؤلاء ملموساً في واقع الحياة لعدم وجود فوارق في العادات والقيم والمرجعيّات وفي الأنماط الاستهلاكية نظرًا للشَّبه الكبير بين المجتمعين الشقيقين، حيث تضم المُخيَّمات مجموعات سكنية من نفس القرى والمدن الفلسطينية وتعيش نمط حياتها السابقة؛ فمن الطبيعي أن تكون القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع هي قيم تلك القرى والمدن نفسها (UNRWA، 1952)[17].

وقد اتّسمت المرحلة الأولى للحياة في المُخيَّمات في أعقاب النَّكبة بالصَّدمة والاستسلام حين وجد الفلسطينيون أنفسهم فجأة خارج أرضهم ووطنهم وقد اقتلعوا من نمط حياتهم العادي مجردين من كل ما يملكون فقد مزق نسيجهم الاجتماعي وتجمعوا كلاجئين في البلاد المجاورة، وتركزت قضايا حياتهم اليومية على تأمين العمل والغذاء والمأوى، وتركزت تطلعات الفلسطينيين للمستقبل على هدف وحيد هو العودة. وقد عبَّر الأدب الفلسطيني في تلك المرحلة عن مشاعر الألوف من الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة يعيشون تحت وطأة ظروف بالغة القسوة وأحسوا باغترابهم وتولَّد لديهم شعور عميق "بالفردوس المفقود". فالصُورة الباهتة وغير الواضحة عن مستقبل حياتهم أضعفت إمكانية الانتقال السريع إلى فترة ما بعد الصَّدمة الأولى واستيعاب ما حدث (جرار وآخرون،2002، ص216، قاسمية، 1978، ص471)[18].

ولا يزال عدد كبير من اللاَّجئين يرفضون الخروج من المُخيَّم. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها أن اللاَّجئين يعتبرون المُخيَّم جزءاً من البلد الأصلي أو القرية التي هجروا منها، وأنهم يخضعون لنفس الضُغوطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويعتمدون على بعضهم في تفاصيل حياتهم اليومية. ومنهم من يرفض السكن خارج المُخيَّم، وخاصة كبار السِّن، على الرغم من أن بعضهم قادرين على ذلك ماليًا، لكنهم غير قادرين على الحياة خارج نسيجهم الاجتماعي، كما أن المخيم يمثل لهم رمزًا للطبيعة المؤقتة للمنفى، ورمزًا لحقّ العودة بالإضافة لصعوبة الظروف المادية التي لاتسمح لهم بالتوسع والخروج من المخيم (سرحان، 1974، ص66)[19].

وتجدر الإشارة إلى أن خروج بعض اللاَّجئين من المُخيَّمات والعيش في المدن والقرى المجاورة إنما كان نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية منها ضيق ومحدودية مساحة المُخيَّمات، وعدم قدرتها على الاستيعاب، مما دفع بالعديد من اللاّجئين إلى الهجرة خارج حدود المُخيَّم. وقد تمكّنت نسبة من اللاّجئين والنّازحين، وعلى وجه الخصوص الأغنياء منهم، من الخروج من المُخيَّمات خلال السنوات الأولى من النَّكبة والنَّكسة، ونجحوا في إيجاد مساكن بديلة لهم خارج نطاق المُخيَّمات، حيث امتلك غالبيتهم البيوت أو الشقق السكنية، بجانب المُخيّم أو في القرى والأحياء المختلفة المجاورة لعمان ومناطقها المختلفة وفي إربد والزرقاء وجرش وغيرها. وأصبح جزء منهم يعمل في التجارة وآخرون يعملون في المؤسسات الحكومية. إلا أن معظم اللاَّجئين داخل المُخيّمات وخارجها ليست لديهم القدرة المالية لاستئجار أو امتلاك المنازل، أو حتى شراء الأراضي خارج نطاق المُخيَّم في الدُول المُستضيفة المختلفة، مما أدى إلى تفاقم حدّة الازدحام السكاني في المُخيَّمات نظرًا للتوسع الداخلي ضمن مساحة المُخيَّم المحدودة (سرحان، 1987، ص94)[20].

لقد عبَّر أحد اللاّجئين من مُخيَّم عزمي المفتي عن رغبته في الهجرة خارج المُخيَّم بقوله:"إن الذين يستطيعون ترك المُخيَّم والذين لديهم النقود يتركون المُخيَّم، وأي فرد يستطيع ترك المُخيَّم لن يتردّد في تركه. إن تاركي المُخيَّم حاليًا هم القادرون ماليًا، والذين يستطيعون شراء أو استئجار بيوت خارج المُخيَّم لتحسين ظروف حياتهم". وأضاف: "لو تفتح أبواب الهجرة إلى الخليج أو الدول الغربية، فإن أغلب السكان في المُخيَّمات سيهاجرون" (خواجا، وتلتنز، 2005، ص59)[21].

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة اللاَّجئين المسجّلين في المُخيّمات ظلّت قريبة من نسبتها في السنوات الأولى من النّكبة، بل قلّت، مع أن عدد اللاّجئين تضاعف عدة مرات. وهذا يدل على خروج متواصل للاّجئين من المُخيَّمات بالهجرة إلى الخارج أو بالانتقال للسكن في المدن والقرى المحيطة بالمُخيَّم بعد أن تحسنت أحوالهم الاقتصادية (UNRWA,1952) [22].

وبالرغم من التَّدابير التي اتخذت من جانب الدُول العربية التي فتحت أبوابها لهؤلاء اللاَّجئين وبذلت في سبيل ايوائهم وإعاشتهم الكثير من إمكانياتها، وبالرغم من مساعدة هيئة الأمم المتحدة والمنظَّمات المتفرِّعة منها، فإن نسبة القاطنين منهم في المُخيَّمات لم تتجاوز الثماني عشرة بالمئة، وعليه، فإنّ الكتلة الرئيسية من اللاَّجئين تتوزع ضمن مناطق السكن العشوائي في الأردن، كما نجح قسم منهم في اختراق التجمعات المدنية في المملكة كما جاء في تقرير مدير وكالة الإغاثة (لاجئون فلسطينيون، د.ت، ص30)[23].

وقد يسَّر هذا الانتقال السكني إلى خارج المُخيَّم إقامة علاقات اجتماعية، واكتساب طريقة حياة المُجتمعات المُضيفة وثقافتها. كما يسَّر ذلك الزواج الخارجي، أي الزواج والمصاهرة بين الفلسطينيين في الشتَّات ومع فئات المجتمعات المُضيفة وجماعاتها. فهناك دراسات ميدانية تؤكد انتشار النمط الفلسطيني في فئات المجتمعات المُضيفة. فمع مرور الزمن واختلاط العائلات التي تقيم في المُخيَّمات أو في القرى والبلدات الأردنية مع المجتمع المحلي، سواء بالعمل أو بعلاقات النسب عبر عشرات السنين، تداخلت أنماط الحياة والعادات والتقاليد في العديد من الجوانب، كما أعطى التزاوج والمصاهرة نتائج إيجابية. ولذلك لا يمكن وصف المُخيَّم بالمجتمع المغلق؛ إذ إن حرية التنقل والانتقال مسموحة، والكثير بعد تحسن حالتهم المادية يتركون المُخيَّم إلى المدن بينما بقيت المُخيَّمات مكانًا للفلاحين والقرويين والعائلات الفلسطينية الفقيرة (خمش،2002، ص216-217)[24]. وقد أسهمت هذه الحالة إلى عدم تطور المُخيَّمات وبقائها على حالها.

ويتسم مجتمع المُخيَّم بعدة صفات أهمها ما يلي:

سمة المجتمع السَّلطوي: يؤكِّد باسم سرحان في دراسته حول أوضاع المُخيَّمات الفلسطينية أن" المُخيَّم بني على أساس عشائري. وقد تشكَّلت اللِّجان في المُخيَّمات من مخاتير القرى والوجهاء -رؤوس المجتمع العشائري- وكان هدفهم تمثيل مصالح اللاَّجئين أمام السُّلطات الأردنية والأمم المتحدة ووكالات الغوث والصليب الأحمر في قضايا المساعدات وغيرها (سرحان، 1975، ص66)[25].

إلى جانب ذلك، تتَّسم ثقافة المُخيَّم في الأردن بأنها مجتمعات محافظة في علاقاتها الأسرية التي تعد امتدادًا لثقافة البلدات والقرى الفلسطينية، وما زال مجتمع المُخيّم يُشدِّد على مساعدة الآخرين، وتبادل التضحيات من أجل الجماعة. ويقوم مجتمع المُخيَّم بالسيطرة على الخلافات العائلية أو الفردية، أو يحتويها بسرعة قبل أن تتفاقم. وأي انحراف يعاقب عليه اجتماعيًا أو على الأقل يُستنكر من الجميع. وفيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع، فهو ما يزال هامشيًا إلى حد كبير، لكن هذا لا يلغي وجود بعض التَّحولات في بعض الجوانب التي أملتها حاجات التطوُّر المُجتمعي، مثل التحاق المرأة بالمدارس، وخروجها إلى سوق العمل (سرحان، 1975، ص66)[26].

سمة الاتِّكاليَّة واليأس: يؤكد باسم سرحان أن الرُّوح الاتِّكاليَّة والشُّعور باليأس سائدان عند سكان المخيَّمات الفلسطينية. وكانت خدمات وكالة الغوث عاملا هامًّا من عوامل خلق النفسية أو الرُّوح الاتِّكالية عند جماهير المُخيَّمات. وقد نتج عن هذه النفسية شعور عام تمثل في اعتقاد أهالي المُخيَّم بالعجز عن تحقيق أي عمل أو إنجاز أي أمر مهم وبعدم جدوى الجهود الجماعيَّة أو الفرديَّة في محاولة تغيير واقعهم، لأنهم يدركون أن مصيرهم الشخصي والسياسي بيد غيرهم. وقد وصف أحد سكان المُخيَّم هذه الحالة بقوله: كنت عندما تلفظ كلمة مخيم أو لاجئ تتبادر إلى ذهني كلمة إعاشة وكلمة أناس عاجزين مساكين (بركات، ضود، 1968، ص58-59)[27].

حالة العُزلة الاجتماعية: يمكننا أن نلخص العوامل التي ساهمت في عُزلة اللاَّجئين الفلسطينيين وعدم اندماجهم في البيئة المجاورة، خاصة في السنوات الأولى من النَّكبة، في: إحساسهم بالخسارة والعار، والصَّدمة النفسيَّة الناجمة عن فقدان الأرض وفصلهم عن بيوتهم وممتلكاتهم، بالإضافة إلى النَّظرة السَّلبية والدُّونيَّة تجاه ابن المُخيَّم من سكان البيئة المجاورة، ووجود إشكالية كبيرة لأنه لاجئ وابن مُخيَّم، وعدم الاستعداد للتعاطي والتكيف أو التخوف من إقامة علاقات اجتماعية معه. فمع إقامة المُخيَّمات، تجسَّد الشعور باختلاف الفلسطينيين عن غيرهم بطريقة مُذلَّة للغاية ودفعهم للانطواء على أنفسهم، مما أدى إلى تدعيم العُزلة والتَّهميش (فرسون، 2004، ص265، كامبرلنغ، يوئيل،1999، ص294، Daniel , Knudsen، 1984، ص168)[28].

وبينما أدَّت النَّكبة والنَّكسة إلى "اقتلاع" قسم كبير من الشعب الفلسطيني في العامين 1948 و1967من أرضهم، وتفكيك طبقات المجتمع الفلسطيني، أصبح مالك الأرض والفلاح الذي يعمل في أرضه ومختار القرية وشيخ العشيرة يقيمون في المكان ذاته، ويعيشون في ظروف معيشية متشابهة. وبالرغم من حالة العُزلة الاجتماعية والفقر والبطالة في مرحلة ما بعد النَّكبة مباشرة التي استمرت لسنوات؛ فإن ذلك لم يؤد إلى زوال القيم الاجتماعية التي كانت تُميِّز المجتمع قبل النَّكبة عام

1948، بل شكلت المُخيَّمات الفلسطينية في دول اللُّجوء طوال السنوات التالية للنَّكبة حركيَّة اجتماعية للفلسطينيين، وطُوِّر الحراك الاجتماعي القيم الاجتماعية القديمة والعادات والتقاليد وأنماط المعيشة السابقة للنَّكبة بقيم وعادات وأنماط معيشية جديدة، حلّ بعضها محلّ القديم، وعمَّق بعضها الآخر أو هذَّب جانبًا منها، وأعاد صياغتها، وتعايشت جملة الأنماط هذه معًا في حالة حركة متواصلة، وفي سياق هدم وبناء مستمرين تبعًا لما يصير عليه الحراك الاجتماعي للفلسطينيين خارج فلسطين، بالإضافة للدُّور الذي لعبته ظروف المجتمعات المُضيفة، وأنظمتها السياسية، وقوانينها ونظرتها للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في كل مرحلة مفسحة المجال لمرحلة هي مرحلة التفاعل مع المجتمع المُضيف" الأردن".

التَّنازع والتَّضامن الاجتماعي: يحمل هذا الوضع في طيَّاته جانبين في آن واحد: الأول: التَّنازع الاجتماعي، والآخر التَّضامن الاجتماعي. ويتمثل التَّنازع الاجتماعي على مستوى المجتمع بعدة عوامل؛ أهمها الخلافات القديمة بين القرى والعائلات، التي نقلها السكان معهم من فلسطين (الكيالي، 1990، ص244-245؛ الموسوعة السياسية، د.ت.، ص225-226)[29]،والخلافات "الثَّورية" مثل التَّنازع حول المياه أو حول الأرض المُخصَّصة للبناء. أما التَّنازع على المستوى العائلي؛ فسببه صعوبة الوضع المالي للعائلة، حيث يقوم فرد واحد -غالبًا ما يكون الأب- بالعمل من أجل إعالة عائلته بما فيها أولاده الذين لا يعملون. وبالتالي يشعر الأب أن دوره الرئيس هذا يعطيه الحق في تسيير عائلته كيفما يشاء. إلى جانب الظروف الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة والظروف المعيشية والسكنية السيئة بسبب ضيق مساحة المُخيَّم، وعدم تناسبها مع التزايد والضغط السكاني المستمر، إضافة إلى الظروف البيئية والصحية غير الملائمة. كل هذه العوامل زادت الضغوطات النفسية والاجتماعية وأدت لحدوث نزاعات عائلية ضمن العائلة الواحدة، وعدم القدرة على التكيف والشعور بالأمان الاجتماعي الأمر الذي أوجد فجوة كبيرة، وتصدعًا في العلاقات والبنية المجتمعية جاوز أفراد الأسرة الواحدة إلى الأسر الأخرى الموجودة في المُخيَّم الواحد.

لقد انهمك اللاَّجئون في حِراك اجتماعي ومادي على نطاق واسع في داخل البلد المُضيف. وكانت بعض التَّحركات طوعيَّة وفردية بحثًا عن العمل وبعضها الآخر قسريًّا وجماعيًّا أربك حياة الأفراد وبنيتهم الاجتماعية. إلا أن موضوع العُزلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أصبح كبيرًا ومتزايدًا، وموضوع التَّفاعل والحِراك الاجتماعي والجغرافي أصبح مطلبًا مُلحًّا، وتشكلت هناك فجوة كبيرة وواضحة بين سكان المُخيَّم والبيئة المجاورة. ولا نستطيع أن ننسى العُزلة الحقيقية داخل المُخيَّم نفسه، ونقصد بذلك، أهل المُخيَّمات أنفسهم. ونتج عن ذلك نوع من الاغتراب، يمكننا أن نصنفه إلى نوعين: اغتراب داخلي في علاقات الأفراد أنفسهم داخل المُخيَّم أنفسهم، واغتراب خارجي في علاقات الأفراد داخل المخيم مع سكان البيئة المجاورة.

أما التضامن الاجتماعي، فهو في المُخيَّمات -على مستوى المجتمع وعلى مستوى العائلة- أقوى من التنازع الاجتماعي، والسبب هو أن:

1- معظم سكان المُخيَّمات أتوا من نفس المنطقة في فلسطين، وقد كانت هناك روابط شخصية وجماعيَّة بين القرى.
2- المجتمع كلُّه يشعر بأنه مجتمع مُقتلع ومضطهد ولاجئ.
3- المجتمع ككلّ يواجه المشاكل العامة واليومية ذاتها.
4- المجتمع كله يعيش على أمل واحد هو العودة إلى الوطن (سرحان، 1974، ص58)[30].

لقد أصبح المُخيَّم الفلسطيني الوحدة الاجتماعية الجديدة المُغلقة التي تشكلت بعد عام 1948، وكانت العلاقات بين السكان والجيران مترابطة، وهذه الحقيقة في الواقع تفرض نفسها على الناس بسبب التَّقارب الحسِّي والمادي الشديد للبيوت. وبالتالي فمن أراد أن يصغي إلى حديث جيرانه أو لم يرد، هو غالباً ما يسمعهم يتباحثون في مشاكلهم الخاصة وخصوصاً في ساعات اللَّيل، ومما يزيد من حدة هذا الوضع أن معظم السكان في حيّ أو منطقة من المُخيَّم يمتون إلى بعضهم بصلة القرابة أو المصاهرة أو الصداقة أو الجيرة القديمة في فلسطين (غزال، 1996، ص75)[31].

وأصبحت العائلة الكبيرة (الحمولة) والقرية تمثلان المؤسستين الاجتماعيتين البارزتين في المُخيَّمات، وهو ما يؤكده باسم سرحان في دراسته لمُخيَّمات الفلسطينيين (نظرة سوسيولوجية)؛ إذ يرى أن "المُخيَّمات منظمة في الواقع على أساس وحدتين هما: القرية الفلسطينية، والعائلة الكبيرة (الحمولة)، وأن التركيب الاجتماعي للمُخيَّمات أثَّر تأثيرًا كبيرًا في جوانب أخرى من الحياة الفلسطينية، ومنها الحياة الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي، والعادات والتقاليد".

ويُضيف باسم سرحان أن الطريقة التي تمَّ بها تركيب المُخيَّمات اجتماعيًّا لعبت دورًا كبيرًا في المحافظة على الشخصية الفلسطينية من الناحيتين العاطفية والنفسية. وقد نشأت المُخيَّمات بشكل طبيعي عندما هُجّر سكان منطقة ما فاضطروا للتوجُّه إلى مكان واحد والنزول في خيم متجاورة تجمعهم الحاجة الماسة لذلك، وقد تحولت هذه الكيفية فيما بعد إلى وحدة اجتماعية؛ فالمُخيَّمات الفلسطينية ليست تجمعًا عشوائيًّا عفويًّا للأفراد والعائلات، بل هي أقرب إلى القرى في تركيبها الاجتماعي. وقد تمَّت إعادة تجميع القرى سكانيًا في مُخيَّمات الشَّتات الفلسطينية. ويمكن تشبيه هذه القرى بالمناطق التي خرجوا منها في موطنهم الأصلي، وعند تحرير فلسطين سيكون من الممكن إعادة تركيبها الاجتماعي على أرض فلسطين في فترة قصيرة جدًّا (سرحان، 1974، ص65)[32].

كما أن الرِّوايات الشَّخصيَّة للاَّجئين ليست خزانًا للتَّاريخ الشَّفوي فحسب، بل هي وسيلة أيضًا لتعقُّب التغيير الاجتماعي وتحليل تصوُّرات اللاَّجئين. ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن الشَّتات، تحكمنا فورًا منظومة فكريَّة تنتمي إلى سوسيولوجيا الاستمرار الاجتماعي والذَّاكرة؛ إذ ينقل اللاَّجئ المُهاجر عاداته وتقاليده، وحتى طبقته الاجتماعية، إلى بلاد اللُّجوء وتتحول معها المُخيَّمات الفلسطينية إلى قرى فلسطينية خارج حدود الوطن. وتعمل الذَّاكرة عملها في هذه الاستمرارية عبر الزمن، ولكن الإنسان أيضًا يتأثر في حياته اليومية بمجمل العلاقات الاجتماعية والمهنية والصداقة الجديدة التي ينسجها في بلد اللُّجوء (حنفي،2000، ص37)[33].

وكان للحكومة الأردنية دورٌ كبيرٌ في الحفاظ على أنماط العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل عام 1948 ولم يكن ذلك بفضل جهود وكالة الغوث، ولو كان لها الخيار لقامت حتمًا بتفكيك التركيب الاجتماعي الحالي للمُخيَّمات وأعادت تركيبها بشكل هدَّام بالنسبة للوحدة الاجتماعية. ولكن بالمقابل، خدمت وكالة الغوث اللاَّجئين من البداية فشعر اللاَّجئ أو النَّازح أنه يحصل بسهولة على مسكن أو على ملجأ داخل المُخيَّم وعلى كامل خدمات الوكالة، كما عزَّزت الوكالة بدورها بروز القيادات المحلية التقليدية وجمع شمل الأقرباء، حيث انتقل اللاَّجئ إلى مكان تجمُّع أبناء حمولته وقريته، وأوكل تصريف أمورها إلى القيادات العائلية والعشائرية (فرسون، 2004، ص225) [34]. ومن هنا نلاحظ أنَّ تركيب المُخيَّم قام على أساس الوحدة والتماسك والمحافظة على الشخصية الفلسطينية الممثلة في شخصية البلدة التي قدم منها والتي تمثل جزءاً من فلسطين.

أما التضامن على مستوى العائلة: فهو متحقق إلى حد كبير؛ إذ يساعد أفراد الأسرة بعضهم بعضا، ويهتمون بأحوال بعضهم، ويبقون معا برضاهم التام، فالولاء للأسرة يحتل المرتبة الأولى في سلم ولاءات الفرد. ويشعر الفرد بأن حياته جزء من حياة أسرته، وبأنه فرد ضائع ومحروم عاطفيًّا خارج إطار أسرته، وما زال مدخول أفراد الأسرة يمكن أن يساهم فيه أكثر من شخص، وغالبًا يجري استيعاب الأسر الجديدة (رجل وزوجته وطفله أو أطفاله) في منزل الأسرة الأم أو في منزل مجاور لمنزلها.

ويُلاحظ أنه في الكثير من الأسر اللاَّجئة، يعيش الأبناء والأحفاد في الأماكن التي يسكن فيها أجدادهم (في المُخيَّمات)، مما يؤدي إلى التماسك الاجتماعي للأسرة داخل المُخيَّم. ومثل هذه الأسرة تعتبر امتدادًا لما يعرف بنمط الأسر الممتدَّة. كما أن ثمَّة روابط بين لاجئي المُخيَّمات ومحيطهم المباشر، نظرًا إلى إمكانية تخطِّي حدود المُخيَّم للاحتكاك بمحيطه (زهران، 2002، ص64)[35].

ومن النَّاحية التَّاريخية: لا يتطابق موقع المُخيَّمات أو طبوغرافيتها الحالية بالضرورة مع ما كان سابقًا. ففي الواقع. فقد هُجِّر الكثير من المُخيَّمات التي كانت قد أقيمت بشكل غير رسمي بعد عام 1948، وأنشئ عدد آخر. ونتيجة لحرب 1967، هُجِّرت مُخيَّمات وشُيِّدت مُخيَّمات طوارئ (بوكو، 2010، ص158-159)[36].

ومن الناحية السوسيولوجية: يعيش معظم أفراد المُخيَّم بمختلف فئاتهم وأصولهم التي قدموا بها من مواقع هجرتهم في تجمعات محددة. وعليه، ظهرت لدينا التجمعات في حارة واحدة معروفة باسمها نسبة إلى قريتهم المُهجَّرة، وعادة ما يكون سكانها من البلدة نفسها التي هاجروا منها، وذلك من أجل الحفاظ على الامتداد للحالة السابقة التي أرادوا المحافظة عليها كشكل موحد للتضامن والتكافل والحماية والأمن، وامتدادًا للتواصل في علاقات النسب والجوار (خوري، 2000، ص140؛ غزال، 1996، ص75)[37].

وبالرغم من الأحداث المأساوية والحروب التي واجهها الأردن خلال السنوات 1948-1970، فقد سارت الحياة الاجتماعية في الأردن باعتدال وثبات، واستطاع أهل الأردن أن يستوعبوا مع التطورات ويتأقلموا معها، وأن يتجاوزوا الأحداث والمحن. وتبين من معطيات هذه المرحلة أنه مع مرور الزمن واختلاط العائلات التي تقيم في المُخيَّمات أو في القرى والبلدات الأردنية عبر عشرات السنين، تداخلت أنماط الحياة والعادات والتقاليد والقيم والمرجعيَّة والسلوك الاستهلاكي، ونمط الأسرة الممتدَّة في العديد من الجوانب، كما أخذ التزاوج والمصاهرة يعطي نتائج إيجابية، وهذا كان الحال بالنسبة لمُخيَّم إربد (الموسى، 2003، ص349)[38].

إن مُخيَّم إربد قريب من أحياء مدينة إربد المتلاصقة، مما جعله امتدادًا لها، أدى هذا القرب إلى سهولة التعامل والتبادل التجاري نظرًا لعدم الحاجة للمواصلات، كما كان لأصول سكان المُخيَّمين؛ سكان مُخيَّم إربد أصولهم قرويَّة من منطقتي حيفا ويافا، وسكان مُخيَّم الحصن أصولهم بدوية من بيسان وبئر السبع، أثر كبير في نمط حياة اللاَّجئين.

الأوضاع الاقتصادية للاَّجئين الفلسطينيين: تعتمد دراسة الأوضاع الاقتصادية للسكان على مُعدَّلات تغيُّر النموّ السكاني وخصائصهم الاجتماعية. وهذه العوامل تُمكِّن الدولة من رسم سياساتها الاقتصادية المستقبليَّة، ووضع الخطط التنمويَّة التي تتناسب مع الخصائص الاقتصادية للسكان فيها. ويعدّ اللاَّجئون جزءًا أساسيًّا من السكان الأردنيين، وبالتالي فهم يشكلون عنصرًا حاسمًا في النظام الاقتصادي للبلاد.

أظهرت دراسة أجراها معهد فافو (Fafo)[39] النَّرويجي للدراسات أن نسب الفقر ترتفع في المُخيَّمات بين اللاَّجئين الفلسطينيين في الأردن، بل إن أغلب سكان المُخيَّمات تحت مستوى الفقر، وكذلك بالنسبة إلى مُجمل اللاَّجئين والنَّازحين؛ إذ إن تكلفة الحدّ الأدنى من الحاجات الغذائية وغيرها من تكاليف الكساء والنقل دون المستوى (مندس، 1976، ص189-199)[40]. وبذلك أصبح الفقر هو السمة المميزة لمُخيَّمات اللاَّجئين بوجه عام، ولقاطني هذه الأماكن في الدُّول المُضيفة بشكل خاص.

وأكَّدت الكثير من الدراسات سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهورها داخل مُخيَّمات اللاَّجئين الفلسطينيين. ففي دراسة أجراها ناجح جرار، وجد أن الوضع الاقتصادي في المُخيَّمات سيئ سواء تمت مقارنتهم بالسكان الذين يحيطون بهم، أو بالنسبة لملكيَّتهم أو لدخلهم (جرار: 1994، ص84)[41]. ومما لا شك فيه أن مشكلة اللاَّجئين الفلسطينيين أثَّرت بشكل كبير في شتى مستويات الحياة، وهذا لا بد أن يكون له أثر في عدم الاستقرار، سواء لدى اللاَّجئين أو في المنطقة بشكل عام.

ويُقرِّر (لوري براند) أن طريقة تعامل الحكومة المُضيفة تتوقف على اعتبارات منها حجم "الجالية الفلسطينية" النِّسبي ودرجة اندماجها الاقتصادي أو هامشيتها في اقتصاد الدولة المُضيفة، وهي ذاتها تتوقف على اقتصاد القطر المضيف ودرجة تنظيمها للسياسات، علمًا بأن الأوضاع الاقتصادية في البلدان الثلاثة -الأردن وسوريا ولبنان- ليست جيدة، وتعاني كل منها أزمة اقتصادية، ومن ثم فإن قدرة الدُّول العربيَّة المعنيَّة بتقديم دعم كافٍ للارتقاء بمستويات المعيشة في المخيمات الفلسطينية تعدّ قدرة محدودة. ويعوض ذلك في العادة من خلال معونات الوكالة والمساعدات الحكومية المباشرة وتبرُّعات بعض الجهات المعنية (براند، 1991، ص22)[42].

أمَّا بالنسبة إلى المجتمع الأردني والحكومة الأردنية، فإنَّ هجرة الفلسطينيين جاءت بصورة مفاجئة، وبلا تخطيط، وخلال فترة بسيطةن وترافق ذلك مع محدوديَّة الموارد الاقتصادية، وضعف البنية الصناعية إن لم يكن انعدامها، والطابع الزراعي السائد آنذاك الذي يتميز بمرونته القليلة، وعدم الثَّبات وتذبذب الإنتاج الزراعي -لاعتماده على مياه الأمطار القليلة والنادرة-، مع اعتماد أساليب الزراعة البدائيَّة، وقد شكل ذلك كله عبئا ثقيلا على الحكومة والسكان وعلى الموارد المتاحة، وخصوصًا القطاع الزراعي الذي يشكل المصدر الرئيسي لإطعام هذا العدد الكبير، كما أن الإنفاق الحكومي على المجموعات الكبيرة المُهجَّرة وصل إلى حد كبير جدًا. هذا مع العلم بأنه لم يكن متبلورًا حينها مصير الفلسطينيين واتحادهم ضمن المملكة الأردنية (الزغل، 2001،ص419؛ القاضي،1998، ص252)[43].

وتعكس الصُورة التي قدمتها حياة ياغي في نهاية الستينيات معاناة اللاَّجئين في الأردن من الفقر والعوز والهامشية، والاعتماد الكبير على بطاقة التموين للحصول على الحد الأدنى من الحاجات المعيشية. وقد حالت الإعانات التي تقدمها الوكالة دون حدوث مجاعة للفلسطينيين، ولكنها خلقت في الوقت نفسه تصورًا خاطئًا مفاده أن الفلسطينيين يعتمدون بصورة كُليَّة على الصَّدقات الدولية (ملحس، 1973، ص118-119)[44].

وكان أبرز أثر للنَّكبة إحداث قطع بَنيوي في علاقة اللاَّجئين بالأرض وتطور قواهم الإنتاجية، وذلك بسبب تجريدهم من مواردهم الاقتصادية، ومن نمط حياتهم الاقتصادي. فقد أصبح اللاَّجئون الفلسطينيون في المُخيَّم -خاصة في البداية- كأنهم طبقة واحدة بلا عمل وموارد وبلا أملاك، يكادون لا يتمايزون عن بعضهم، فتساوى صاحب العمل والعامل، وصاحب الأرض والفلاح، والمتعلِّم والأمي، والغني والفقير. وصارت الخيام بيت جميع اللاَّجئين، وهذا أنهى تناقضًا مهما كان فاعلا في المجتمع الجديد القائم على اللجوء (UNRWA, 1953)[45].

وتُفيد التَّقارير الصّحفيَّة والحقوقيَّة الواردة بشأن المُخيَّمات عمل بعض اللاَّجئين في مجال الزراعة في بادئ الأمر حتى يستطيعوا تأمين لقمة العيش، وذلك يرجع إلى أن غالبية سكان المُخيَّمات من الفلاحين الفلسطينيين، فعملوا على استئجار المساحات الزراعية من الأراضي القريبة من مناطق المُخيَّمات لزراعتها في مُخيَّمي إربد والحصن. وفي هذا المجال، وقفت المرأة إلى جانب الرجل تساعده في فلاحة الأرض وزراعتها، وبشكل أكثر تحديدًا في مُخيَّم الشهيد عزمي المفتي بسبب توافر المساحات الزراعية حولها. (غزال، 1996، ص72؛ المنسي، 1991، ص91)[46].

وتكشف الإقامة في المُخيَّمات الحدود الطبقيَّة القائمة بين اللاَّجئين الفلسطينيين وسكان المجتمع المُضيف. فقد تبدَّلت الطبقات الاجتماعية، وأثَّرت النَّكبة تأثيرًا كبيرًا على الحراك الطبقي من جهتين؛ إذ خلقت المُخيَّمات طبقة دنيا جديدة في الأردن، ووجدت القلة من سكان المُخيَّمات رزقها في الزِّراعة كعُمال، وأصبح الوضع السائد بين سكان المُخيَّمات يتميز بنمط معين مؤداه تحوُّل الفلاحين إلى عُمال من الطبقة البروليتاريَّة تمارس أعمالا تحتاج مهارة، ومهنا ثانوية، وأعمالا مؤقتة لساعات فقط، مما حول المخيم إلى مصدر لقوة عاملة غير ماهرة ولكن رخيصة، وكان هذا شأن معظم سكان المُخيَّمات (كامبرلنغ، ومجدال، 2001، ص292؛ فرسون، 2000، ص222-223)[47].

وتحوَّل الفلسطينيون في الشَّتات أعقاب حربي 1948 و1967من مجرد كونهم متلقي معونات في الغالب بارتباط ضئيل بسوق العمل المحلي، ومن كونهم شعبًا يتكون إلى حد كبير من الفلاحين إلى طبقة من العاملين. ولكن مُعدَّل الزيادة استمر بالارتفاع بين الفلسطينيين في معظم مُخيَّمات اللاَّجئين وخصوصا من الطبقات العُماليَّة؛ مما يعني أنه كان يُلغي الطبقة البرجوازيَّة. فم يعد البرجوازي بالضرورة قادرًا على الحفاظ على وضعه الاجتماعي؛ إذ ضيَّعت النَّكبة ماله وأرضه، مما أعاد تشكيلهم إلى ما يمكن وصفه بطبقة واحدة معدمة من حيث وسائل الإنتاج والموارد، وطبقة متوسطة. أما الطبقة الوسطى الصغيرة قبل النَّكبة، فإنها ازدهرت في الشَّتات وطوَّرت لنفسها هياكل مهنيَّة واجتماعية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (فرسون،2000، ص222؛ صايغ، 1980، ص228-229)[48].

وأصبح هناك نوعان من اللاَّجئين منذ أيام النَّكبة؛ أبناء الطبقتين الوسطى والعليا من الفلسطينيين الذين اتخذوا ملجأ لهم في المدن العربية القريبة، مثل عمَّان وبيروت ودمشق بعد أن باعوا أملاكهم من يافا والقدس وحيفا، وكانوا قد غادروا

مناطق الصراع المُسلَّح قبل عام 1947، فاستأجروا شققًا لسكناهم في تلك المدن لمدة قصيرة على أمل عودتهم بعد انتهاء الأعمال العدائية إلى المراكز السَّكنية باتجاه الشَّرق الأكثر أمنًا، أما المجموعة الثانية الأكبر عددًا فتتألف من الفقراء والفلاَّحين المُعدمين الذين بقوا في المُخيَّمات (شريح، 2005، ص45)[49].

وتوضح دراسة المؤسسَّة النرويجيَّة (فافو) أن سكان المُخيَّمات في الأردن -على الأغلب- يحصلون على مداخيلهم المالية من التحويلات المالية من أبنائهم الذين يعملون في دول الخليج العربي، ومن الاستثمارات في الأراضي. أما الفقراء جدًا من اللاَّجئين فلا يزالون يعتمدون على مساعدات الوكالة (خواجا، وتلتنز، 2005، ص60؛ براند، 1991، ص155)[50]. وليست مُخيَّمات الأردن مجتمعات مُغلقة بالمعنى الدقيق؛ فالحركة إلى المُخيَّم ومن المُخيَّم هي عملية انتقائيَّة بشكل عال، و يميل القسم الفقير من السكان بصورة بسيطة عمليَّة إلى العيش في المُخيَّم، بينما يهاجر القسم الأحسن حالاً إلى خارج المُخيَّم (شريح، 2005، ص45)[51]. وهذه الهجرة الإنتقائيَّة تقود إلى تركيز الفقر والبطالة في المُخيَّمات.

وقد شُبِّه المُخيَّم في بداية إنشائه بالتَّجمع التَّراكمي الذي لا يُشكِّل جسماً اجتماعياً ولا مجتمعًا له مكونات ومقومات المجتمعات الإنسانية. ولم يكن المكان يهدف إلى غاية اجتماعية أو إنسانية؛ فقد فرض هذا المُخيَّم فرضاً على أفراده، دون أن يكون لهم في ذلك حق الاختيار، وهو مكان غير مهيَّأ لنشاط زراعي أو صناعي إلاَّ في أضيق الحدود. ولم يكن المكان في معظم الحالات يهيِّئ حتى فرصة الاتصال بمراكز الحياة التي تقع بالقرب منه، ويكاد يخلق إحساسًا لدى من يسكنه بأنه مُهمل لا يجذب إليه أحدًا، ولا يمكن أيضًا أن ينجذب إليه أحد بالرغم من الجهود التي بذلت ليكون مكانًا مقبولاً. ونظرًا لأنه لا تتاح لهم أية فرصة للتَّطور والسير إلى هدف مستقبلي، فإنهم يجدون أنفسهم يدورون في حلقة مفرغة لا فكاك منها (ملحس، 1973، ص64)[52].

لقد أصبحت للمُخيَّم على مرّ السِّنين حدود مادية واجتماعية واقتصادية، ونشأ داخل كل مُخيَّم اقتصاد محلي لتأمين الحاجات الأساسية لسكانه، وكان الشَّكل الوحيد للتَّبادل بين المُخيَّمات هو الهجرة من المُخيَّم بدوافع اقتصادية أو اجتماعية. كما أن سكان المُخيَّم يمدُّون أقرب المراكز إليهم بالأيدي العاملة ويبيعون إليهم البضائع (UNRWA، 1952)[53].

وتشكلت منذ بدايات اللُّجوء والنُّزوح إلى الأردن، ومع ولادة الجيل الثاني والجيل الثالث من اللاَّجئين والنَّازحين سلوكيات للإنتاج والاستهلاك وصورة جديدة لكيفية استغلال الموارد المتاحة بصورة مُثلى بمفهوم جديد، بل إن هناك ما يكفي من الأدلة الميدانية التي تثبت ذلك حين عمل اللاَّجئون بما توافر لهم من مُدَّخرات بسيطة، ورؤوس أموال، على إنشاء ورش ومحلات ومشاريع صغيرة لخدمة فئات المجتمع المُضيف، وتأمين دخل مالي مستمر لهم ولأسرهم من خلال الحصول على مهن وأعمال خارج المُخيمات، تلا ذلك قيام فئات منهم بشراء أراضٍ وعقارات وبناء مساكن خاصة بهم (عثامنة، 2001، ص252-254)[54].

فلم تكن حياة الفلسطينيين في المُخيَّمات منذ عام 1948 ولا حياتهم بعد الاحتلال عام 1967 حياة آمنة مستقرة. ومع ذلك، فبعد جيلين من تدمير مجتمعهم، وبعد صدمة التَّشرد والتَّشتت عام 1948، أصبح هؤلاء الفلسطينيون شعبًا منتجًا اقتصاديًا.، وهذا كان مُلاحظاً في مُخيَّم إربد. ويشار إلى أنه بالنظر لقرب مُخيَّم إربد من منطقة وسط المدينة التجاري، وبسبب وجود سوق الخضار وانخفاض أسعار السلع والخدمات والمواد الاستهلاكية نسبيًا مقارنة بالمدن المجاورة، ولأنها كانت مُخيَّمات طوارئ مؤقتة لا تدفع ضريبة دخل أو مبيعات -مع أنه لا يوجد في المُخيَّم الكثير من المحلاَّت التجارية- فقد جعلها ذلك تجذب الكثير من المتسوِّقين من المناطق المحيطة بالمُخيَّمات. و أدى إلى تشكل شبه اقتصاد قائم بذاته، يتفاعل مع أقرب مركز اقتصادي إليه في البلد المُضيف -مدينة إربد- (العلاونة، 2000، ص35)[55]. الأمر الذي أدَّى بالتالي إلى التوسُّع الدراماتيكي لمُخيَّم إربد.

وبينما ساعد وجود السوق التِّجاري "سوق الخضار"على انتعاش مُخيَّم إربد من خلال قدوم الناس إلى المُخيَّم لشراء حاجياتهم وللتجارة، فإن وجوده شكل ضغطًا كبيرًا على مختلف أنواع الخدمات، من مياه وتعبيد وكهرباء، وعلى المرافق

المختلفة للمُخيَّم، بسبب تضاعف أعداد المستخدمين بحيث اتسمت الشوارع بالازدحام الشديد طوال النهار، كما تمَّ التَّعدي و"الاستيلاء" على بعض الساحات التي تستعمل كمجالس لأهالي المُخيَّم، مثلما حصل للساحة الرئيسية التي استعملت كسوق للخضار، بالإضافة إلى تمدُّد المتاجر وتشكُّل البسطات التجارية بحيث تحولت الأزقَّة من أماكن لجلوس السكان والتظلُّل إلى ممرات مزدحمة بالمُتسوِّقين (الرجوب، 2012، ص78-81)[56].

وحسب موقع صحيفة الشَّاهد، فإن مُخيَّم الحصن كان كغيره من المُخيَّمات يعاني من نقص الخدمات بجميع أشكالها، وتردِّي الأوضاع الاقتصادية في المُخيَّم، وصعوبة تأمين احتياجات السكان الأساسية، فضلاً عن الثانوية؛ إذ إن منطقة المُخيَّم منطقة جغرافية مُغلقة، بعيدة كيلومترين عن مدينة الحصن، وعن مدينة إربد خمسة عشر كيلومترًا. وبسبب الحاجة للمواصلات فقد أدّى إلى صعوبة العمل وتعطُّل الكثير من التفاعل الاقتصادي، ودفع بسكان مُخيَّم الحصن للتسوق من مدينة إربد أو الحصن. وقد تطرَّق أحد اللاَّجئين من مُخيَّم الشهيد عزمي المفتي إلى الظروف المعيشية التي يعانيها أبناء المُخيَّمات في الأردن، مؤكدًا سوء الأوضاع الاقتصادية لدى أبناء المُخيَّم وما يُصاحب ذلك من بطالة، معوجود غالبية أبناء المُخيَّم تحت خط الفقر (شاهد، 2007) [57].

الغذاء: لم يطرأ أي تغيير على مُخصَّصات الإعاشة الأساسيَّة التي توفِّرها الوكالة، على الرغم من ارتفاع عدد اللاَّجئين المُنتفعين بخدمات الوكالة. ومن المُسلَّم به بوجه عام أن هذه المُخصَّصات الغذائية الشَّهرية غير كافية في تقدير خبراء التَّغذية[58]. فيتلقى اللاَّجئ كيلوغرام طحين، وستمئة غرام من الحبوب كالفول والعدس والفاصوليا، وستمئة غرام سكر، وخمسمئة غرام أرز، وثلاثمئة وخمسة وسبعين غرام زيت وسمنة. وفي الشتاء توزع الوكالة لترا ونصف لتر من الكاز للاَّجئ، سواء كان في المُخيم أو خارجه. وقد أمكن الحصول على رأي اللاَّجئين في مُخيَّم إربد في تلك الفترة فيما يوزع عليهم من مقررات غذائية. فقد أفادت بعض الأسر أن الدقيق الذي توزعه الوكالة لا يكفي لصنع الخبز الذي تستهلكه الأسر، وأن أسرًا تبيع صنفًا من أصناف التموين لكي تتمكن من شراء بعض حاجياتها، مثل الأدوية. يضاف إلى ذلك أن الكثير من المؤن الذي تقدم هي من النوع الرديء (UNRWA، 1953-1954)[59].

الكساء: يقتصر دور الوكالة على دفع ثمن ما تقدِّمه للاَّجئين من الكساء، وذلك مما يصل إليها من تبرُّعات بعض الحكومات أو اللِّجان الخيريَّة. وتصف تقارير الوكالة أنَّ الذين يدرسون في مدارس الوكالة ملابسهم رثَّة ودون المستوى (UNRWA، 1955)[60].

الدَّخل: تُعدّ دراسة الدَّخل من الأمور الهامة عند دراسة النَّواحي الاقتصادية للسكان، ويتأثر الدَّخل بطبيعة النشاط الاقتصادي ونوع المهن التي تمارس في مجتمع ما، إضافة إلى تأثره بالأوضاع السياسية، وتعتبر أجور العمل المصدر الرئيسي للدَّخل لمعظم عائلات اللاَّجئين الفلسطينيين، في حين تشكل المعونات مصدر الدَّخل الثاني(تيلتنيس، تشانغ، 2014، ص6)[61].

ويتصف الدَّخل في مخيمات الفلسطينيين بما يلي:

- عدم توفر العمل الدَّائم والثَّابت سوى لعدد صغير من سكان المُخيَّمات.
- تعتبر "مداخيل" السكان منخفضة بشكل عام.
- ينفق الدَّخل البسيط عادة للشخص الواحد، وفي بعض الحالات لشخصين، مما يشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا في ظل إعالة عائلة كبيرة -سبعة أشخاص أو أكثر-، وهذا العبء الاقتصادي لا يتَّفق مع الدَّخل المتدنِّي مما يجعل سكان المُخيَّمات في ضيق بحيث لا يتمكنون من تدبير أمورهم المعيشية إلا بصعوبة (سرحان،1974، ص60)[62].

يُعدّ معدَّل الدَّخل العام لسكان المُخيَّمات مُتدنِّياً، ويرجع السبب إلى طبيعة اللُّجوء ونقص الموارد والممتلكات المادية داخل المُخيَّم (تيلتنيس، تشانغ، 2014، ص6)[63]. وعلى الرغم من أن الأفراد لا يميلون إلى إعطاء أرقام دقيقة وصحيحة في الغالب، فإن تلك الأرقام تعبر عن صدق فعلي إذا ما نظرنا إلى أن نسبة كبيرة هم عاطلون عن العمل، والنسبة الأكبر تعمل في القطاع الخاص. ويُعتبر متوسط الدَّخل الشهري مُتدنِّيًا بالنسبة للإنفاق الشهري في مُخيَّمي إربد والحصن، وقد

قُدِّر مدخول العائلة الفلسطينية في مُخيَّم إربد بما يتراوح بين مئتين ومئتين وخمسة وعشرين دولارًا شهريًا (UNRWA, 1952)[64]، أما في مُخيَّم الحصن فقدِّر بثلاثمئة دولار شهريًا للأسرة الواحدة (UNRWA,1970)[65]

المهن الرئيسية للاّجئين: يُعرف تصنيف المهن بالتَّصنيف الاجتماعي المهني الذي يهتم بالحرفة؛ أي نوع العمل الذي يمارسه الفرد، ويتأثر التَّركيب المهني بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وقد سبَّبت موجات التَّهجير القسرية عامي 1948 و1967 تحولا من اقتصاديات تعتمد على الزراعة إلى اقتصاديات تعتمد على دخل العمل المأجور. ويعمل غالبية سكان المُخيَّم في أعمال مهنيَّة وحرفيَّة ذات أجور رخيصة نسبيًا، وتتَّسم بصعوبتها، وببُعدها عن المدن والمرافق والخدمات المختلفة (عثامنة، 2004، ص148)[66]، والبعض يعمل في الأعمال الزراعية التي تستند إلى العمل الموسمي ذي الأجر اليومي مما يحرم تلك الأغلبية الدَّخل الثَّابت. ومنهم من يعملون في القطاع الحكومي أو العسكري "الجيش" أو الخاص، ومنهم موظفون في وكالة الغوث. وبالتالي مستوى الحياة المعيشية لسكان المُخيَّمات دون المتوسط (الطوباسي، 2002، ص117)[67].

و يؤكِّد المنسي في دراسته "مُخيَّمات اللاَّجئين الفلسطينيين في الأردن" أن نسبة من النساء اللاَّجئات يعملن ضمن نطاق المُخيَّم؛ فجزء منهن يعملن في المجال الحرفي كالصناعة والخياطة، إلا أن نسبة مشاركتهن في قوة العمل الفلسطينية تبقى متدنِّية في الدول المُضيفة، وهذا ما أكدته إحدى اللاَّجئات في مُخيم إربد. أما في مُخيَّم الحصن فتقبل النساء على العمل في الزراعة (المنسي،1991،ص91)[68]، وهذا يعود إلى طبيعة المنطقة الزراعية المُحيطة بالمُخيَّم، وإلى عمل أرباب الأسر في مهنة الزراعة، وإلى طبيعتهم كفلاّحين في الأصل.

وقد أدَّى هذا الوضع إلى تفسُّخ المنظومة المُجتمعيَّة في المُخيَّمات وهشاشتها أمام اللاجئين من الشباب، ودعاهم إما إلى التوجه في عمر مبكر إلى سوق العمل وترك مقاعد الدراسة، أو الانضمام إلى قائمة العاطلين عن العمل، أو التفكير في الهجرة؛ لأن المُخيَّم لم يوفر العمل إلا للقلَّة القليلة؛ إذ افتتحت بعض الدكاكين الصغيرة وموورست الأعمال الحرفيَّة البسيطة (محافظة، 1983، ص282)[69].

البطالة: يفيد تقرير فافو الصَّادر عن الأمم المتحدة أن نسبة البطالة مرتفعة بين اللاَّجئين الفلسطينيين في مُخيَّمات الأردن. ويعزى ارتفاع البطالة في المُخيَّمين موضوع الدراسة إلى: انخفاض مستوى التعليم للأفراد في سن العمل، وبالتالي محدوديَّة فرص حصولهم على عمل من جهة، والظروف الاقتصادية السَّيئة في الأردن من جهة أخرى. وتصل نسبة البطالة في مُخيَّم إربد للذكور إلى ثلاثة عشر بالمئة، وتسعة عشر بالمئة للإناث. والنسبة أعلى في مُخيَّم الحصن، فيصل معدل البطالة سبعة عشر بالمئة للذكور وخمسة وعشرين بالمئة للإناث، وهي النسبة الأعلى بين المُخيَّمات (تلتنز، وهافنج، 2014، ص41)[70]. والمرأة تعاني البطالة أكثر من سواها، ليس بسبب قلة فرص العمل أو انعدامها فحسب؛ بل بسبب القيود الاجتماعية المفروضة على المرأة واضطرارها لرعاية أولادها وإنجازها الأعمال المنزلية (تيلتنيس، وتشانغ،2014، ص82)[71].

الأوضاع الديموغرافية في المخيمين: لم تولِ وكالة الغوث الإحصاءات الديموغرافية للاَّجئين في المُخيَّمات اهتمامًا كبيرًا. كما لم تميِّز المسوحات الأردنية بين سكان المُخيَّمات وسكان المناطق المجاورة لها، واعتبر سكان المُخيَّمات تابعين لتلك المناطق ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى هذه المُتغيِّرات بصورة عامة؛ إذ إن اللاَّجئين الفلسطينيين داخل المُخيَّمات وخارجها هم جزء من التحوُّل الديموغرافي العام في الأردن.

يعرض هذا القسم الملامح الديموغرافية الرئيسية للاَّجئين الفلسطينيين في مُخيَّمي إربد والحصن، ويصف التركيبة السكانية باستخدام عدد من المؤشرات، منها: حجم الأسرة ونوعها ونسبة الإعالة والحالة الاجتماعية. ويلعب سلوك الناس بالنسبة للإنجاب، دورًا حاسمًا في تقرير الشكل المستقبلي لتركيب السكان في المُخيَّمات.

وقد صدر عن وكالة الغوث أن معدّل الولادات الخام للأجئين الفلسطينيين مرتفع؛ فبينما كان عدد المواليد في مُخيَّم إربد عام 1952 يقارب ألفا ومئة وسبعة وأربعين كان عدد الوفيات مئة واثنتي عشرة (UNRWA، 1952)[72]. وفي مُخيَّم الحصن كان عدد المواليد عام 1968 ألفين ومئتين واثنين وتسعين، وبلغت الوفيات مئة وإحدى وسبعين، وهذا يؤكد ارتفاع عدد المواليد مقارنة بالوفيات. ولكننا نلمس انخفاضًا في معدلات وفيات الأطفال الرضع؛ حيث تقل عن خمسين حالة وفاة لكل ألف مولود (UNRWA، 1968)[73].

التركيب العمري في المُخيَّمين: يعتبر مجتمع المُخيَّم في الأردن مُجتمعًا فتيًا، ووفق ما ورد في التَّقارير الصَّادرة عن الوكالة يظهر الهرم السكاني سكانًا أصغر سنًّا، وتتَّسع قاعدة الهرم السكاني الممثل للأجئين في الأردن بسبب ارتفاع نسبة الأطفال (تيلتنيس، وتشانغ، 2014، ص36)[74]. ويعود السبب في انخفاض نسبة الأطفال دون الخمس سنوات إلى عدم الدقة في تسجيلهم من ضمن اللاَّجئين الفلسطينيين في الأردن لدى الوكالة بسبب عدم تقديم الوكالة أية خدمات أو منافع لهؤلاء الأطفال تشجع اللاَّجئين على تسجيلهم (المنسي، 1991، ص84)[75].

التَّركيب النَّوعي: يطلق مصطلح التركيب النوعي على نسبة الذكور والإناث في المُخيَّمات. ففي مُخيَّمي إربد والحصن ترتفع نسبة الذكور على الإناث، وهذا تؤكده الجداول الإحصائيّة لوكالة الغوث (UNRWA، 1952)[76].

الخصوبة: يرجع السبب في ارتفاع نسبة الأطفال الفلسطينيين إلى ارتفاع معدلات الخصوبة للمرأة الفلسطينية. وعلى أي حال، فإنَّ المُجتمع الفلسطيني لا يعتبر إنجاب الأطفال عبئًا اقتصاديًا. فمنهم من يجد في العائلة الكبيرة دُعامة للمستقبل، وآخرون يرون في الأولاد عمالة ضروريّة في المزرعة والمتجر والورشة. ويتراوح معدل الإنجاب من خمسة إلى سبعة أطفال في المُخيَّمين (خواجا، وتلتنز، 2005، ص37-38)[77].

الحالة الاجتماعية والتَّركيب الأسري: يميل اللاَّجئون الفلسطينيون المقيمون داخل المُخيَّمات إلى الزواج في عمر صغير.وتنطبق هذه الملاحظة على الذكور والإناث في المُخيَّمين (تيلتنيس، وتشانغ، 2014، ص14-15)[78].

حجم الأسرة: يُعتبر متوسط حجم الأسرة في مُخيَّمات اللاَّجئين في الأردن كبيرًا. ويبلغ متوسط حجم الأسرة في المُخيَّمين من خمسة إلى سبعة أفراد داخل المُخيَّم (تيلتنيس، وتشانغ، 2014، ص307) [79].

نسبة الإعالة: تُحتسب نسبة الإعالة بتقسيم مجموع عدد الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن خمسة عشر عاما وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على خمسة وستين عاما على عدد البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وأربعة وستين عاما. ويُشير ارتفاع نسبة الإعالة السكانية إلى عبء اقتصادي في مختلف متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة إعالة الأطفال، وشيوع تقاسم الآباء والأشقاء والأطفال والأجداد والأحفاد مكان العيش في المُخيّمات؛ بمعنى أن الأسر الممتدة أكثر شيوعًا. وقُدِّرت نسبة الإعالة في مُخيَّم إربد بـ 5.3 وفي مُخيَّم الحصن بـ 5.2 (الزغل، 2001، ص401؛ الزغل، عثامنة، 2004، ص49)[80]. ومثل هذا الوضع السيِّء كفيل بخلق العديد من المشاكل سواء كانت صحية أو اجتماعية أو أخلاقية.

الخاتمة

يمكن الخروج بالخلاصات والاستنتاجات العامة التالية فيما يتعلق بسمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مُخيَّمي إربد والحصن، وهما المُخيَّمان اللّذان تم اتخاذهما كحالتين دراسيَّتين لفهم المُخيَّمات الفلسطينية في الأردن:

- يتميَّز المُخيَّم بنظام اجتماعي قوي ساعدت على تكوينه العادات الاجتماعية للسكان والتي كسبوها من قراهم في فلسطين.

- كان من الضَّروري البحث في قضايا العُزلة الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد انعكس تدنِّي المستوى الخدماتي والمعيشي والاقتصادي المتمثل في الفقر والبطالة ومشاعر القهر الاجتماعي على أنماط الحياة والسلوك الفردي والجماعي، وهذا ما أضفى بُعداً نفسياً على الحياة الاجتماعية لسكان المخيمين وعلاقاتهم بالآخرين من المُحيط المجاور.
- تتعمَّد وكالة الغوث عدم إظهار الحقائق وإخفاء المعلومات والإحصائيَّات والأرقام التي تتعلق بالمُخيَّمات وباللاَّجئين حرصًا على مصالحها وحتى تظلّ الوكالة قائمة ومستمرَّة في رعاية شؤون اللاَّجئين الفلسطينيين.
- يتميَّز سكان المُخيَّمات بصورة واضحة بدخل أدنى وأسر أكبر حجمًا والعيش في مساكن دون المستوى، واعتماد أكبر على الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث. وبالرغم من جميع المحاولات، فالأوضاع المعيشية ما زالت سيئة سواء بالمفهوم النسبيّ أو بالمفهوم المطلق.
- تُعاني المُخيَّمات بشكل عام ومُخيَّما إربد والحصن بشكل خاص من الإهمال وعدم الاهتمام من المسؤولين. ومن هنا تنبع أهمية العمل على تحسين الأوضاع الحياتية والاقتصادية والاجتماعية في المُخيَّمات بما يتناسب مع الكثافة السكانية والطلب المتزايد على الخدمات.
- يتميز مُخيَّم إربد بقربه من مدينة إربد وبوجود السوق التجاري فيه الأمر الذي أثر بشكل كبير في جميع نواحي الحياة فيه وساعد على تحسن الوضع الاقتصادي لسكان المُخيَّم وإقامة علاقات اقتصادية اجتماعية داخل المخيم وخارجه. بالمقابل، أثر بُعد مُخيَّم الحصن "عزمي المفتي" عن مدينة إربد والحصن مع ضعف الحياة الاقتصادية فيه على تطور المُخيَّم وعلى تفاعله مع المجتمعات المحيطة.
- يجب الحرص على بقاء وكالة الغوث المسؤولة عن تقديم الخدمات للمُخيَّمات، وعقد شراكة بين وكالة الغوث والسلطات الموجودة في المجتمع المحلِّي، وذلك من أجل التفاهم على المسؤوليات والأهداف المراد تحقيقها، مع التأكيد على ضرورة إشراك اللاَّجئين أنفسهم في بناء المُخيَّم وتطويره وتقدير احتياجاته، مما يُعطينا خيارات واسعة للتطوير والتنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سكانية.
- انعكست الحالة السياسية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المخيمات، فلا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية أو تغيّر في في الأوضاع الاجتماعية بمعزل عن تغيّر الحالة السياسي؛ فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا يزال يترك بصمات واضحة على المُخيَّمات.
- يؤكِّد اللاَّجئون تمسكهم بوكالة الغوث وأهمية دورها في تقديم الخدمات الإنسانية لهم، التي تتمثل فيما يلي:
- العمل على تحسين الواقع الاقتصادي للاَّجئين في المُخيَّمات، ومحاولة تقليل نسب البطالة بينهم، وذلك من خلال:

1. إقامة مشاريع تنمويَّة هادفة.
2. خلق فرص عمل في المُخيَّمات تحت إشراف وكالة الغوث.
3. سنّ القوانين التي من شأنها تنظيم عمل السوق وإلزام الناس بها.
4. عمل توزيع جديد للمُخيَّم من حيث علاقة السوق بالمناطق السكنية وعلاقته بالمرافق العامة مثل المدارس؛ إذ يشكل السوق مصدر ازعاج لها.
5. الاهتمام بالمرأة، وبدورها كرديف اقتصادي للرجل في التَّخفيف من المعاناة الاقتصادية التي تعاني منها الأسر الفلسطينية في المُخيَّمات.
6. إقامة مراكز للشباب، وإطلاق دورات للتّثقيف والتَّوعية المُجتمعيَّة في مجال التربية السكانية، ومخاطر الزواج المبكر، وضرورة تنظيم النَّسل في المُخيَّمات، والتعاون مع الجهات المُختصَّة لمحاربة المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفساد والسَّرقة والاعتداء على الآخرين وغير ذلك.

Socio-economic Conditions in Palastinian Refugee Camps In Jordan: Irbid Camp and Al-Huson (Azmi Al-Mufti) Camp (1948-1970)

Mai Tbaishat

History Department, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Abstract

This research aims at studying the socio-economic conditions Palestinian refugee camps in Jordan which are characterized by small and crowded spaces. The study focuses on two Palestinian camps in the north of Jordan: Irbid refugee Camp and Azmi Al- Mufti refugee camp. These two camps had to cope with large numbers of refugees who had fleed the Arab-Israeli wars of 1948 and 1967.The sudden flow of refugees after the wars of 1948 and 1967 has led to the creation of these two camps without any planning and without taking into consideration the social, economic and humanitarian needs of these huge numbers of refugees. As a result, the Palestinian refugees living in these two camps are living in difficult and miserable humanitarian conditions, economically and socially.

- Social conditions: The life of refugees in the camps is characterized by social, economic and cultural isolation caused by poverty, unemployment and the feelings of social minority, which has negatively affected their social life and their relations with others from the neighboring surroundings.

- Economic conditions: The vast majority of the refugees in the two camps are workers and professionals in construction, industry and services. A minority of them work in agriculture. The percentage of extreme poverty among refugee populations registered in the camps has greatly increased due to the deteriorating economic situation.

In addition, the social restrictions imposed on females have led to a high illiteracy rate. Hence, the other aspect of the Palestinian refugee problem has been and will continue to be to improve their living, economic and social conditions, especially in the camps.

Keywoords: Socio-economic conditionsm Palestinian refugeecamps in jordanm Irbid refugee campsm al-Huson (Azmi Al-Mufti) refugee camps.

الهوامش

1 بدأت وكالة الغوث ترصد تقاريرها الشهرية والسنوية منذ عام 1952 .

2 UNRWA, General Summary of All Refugees in Rational Entitlements 1952-1970.

3 بوكو، ريكاردو، "الأونروا واللاَّجئون الفلسطينيون: تاريخ متداخل"، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، لبنان،ع11، 2010، ص159.

4 مقابلة شخصية مع رئيس لجنة تحسين مخيم إربد قاسم الرواشدة بتاريخ 2017/4/30.

5 UNRWA, Monthly Statistics, General, Dec. 1952.

6 صقر، عوض، **المُخيَّمات في العهد الهاشمي الرابع**، عمان: المكتبة الوطنية،2012، ص89-90.

7 بدأ حياته في وزارة الخارجية، وتسلَّم مختلف المناصب الدبلوماسية، واغتيل بتاريخ 12/4/ 1984 وهو دبلوماسي في بوخارست على يد منظمة أبو نضال. الموسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ج2، عمان: مكتبة المحتسب، 1996، ص526.

8 موقع الأونروا الإلكتروني WWW. UNRWA.Org

9 المصدر نفسه.

10 UNRWA, Registration Statistics Bulletin for the Fourth Quarter 1968, P.9.

11 مقابلة شخصية مع رئيس لجنة تحسين مُخيَّم الحصن السابق فاضل الصقور بتاريخ 6/ 11/ 2016.

12 الطوباسي، إياد، "المُخيَّمات الفلسطينية في الأردن بوابة الكارثة"، مجلة **البيان، لندن**، مج 171، 2002، ص118.

13 جرار، ناجح وآخرون، **مستقبل اللاّجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتّات**، (تحرير) علي محافظة وآخرين، ندوات، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002، ص216.

14 UNRWA, Annual Report A/2171, 30 June 1952, P.72.

15 مقابلة شخصية مع وزير التنمية الاجتماعية السابق وجيه عزايزة بتاريخ 17/ 5/ 2017.

16 خزاعلة، عبد العزيز، **اللاّجئون الفلسطينيون في المجتمع الأردني**، في اللّجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط، (تحرير)علي الزغل، عبد الباسط عثامنة، إربد: جامعة اليرموك، 2001، ص252.

17 UNRWA, Annual Report A/2171, 30 June 1952, P.72.

18جرار، ناجح وآخرون، **مستقبل اللاّجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتّات**، ص216؛ قاسمية، خيرية وآخرون، **الفلسطينيون في الوطن العربي**، د.م: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص471.

19 سرحان، باسم، "مُخيَّمات الفلسطينيين: نظرة سوسيولوجية"، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين،ع 36، 1974، ص66 .

20 المصدر نفسه، ص94 .

21 خواجا،مروان، وتلتنز، أجا، **الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المُخيَّمات الفلسطينية في الأردن**، ترجمة علي الزغل، تقرير فافو، إربد: جامعة اليرموك، 2005، ص59.

22 UNRWA, General Summary of all Refugees and Entitlements on 30th Sep1952

23 **اللاّجئون الفلسطينيون بيانات وإحصاءات**، د.م: د.ن، د.ت، ص30.

24 خمش، مجد الدين، **فلسطينيو الشتّات في الأردن، في مستقبل اللاّجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتّات**، (تحرير) علي محافظة وآخرين، ندوات، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002، ص216-217.

25 سرحان، باسم، "المُخيَّم الفلسطيني في ظلّ الثَّورة"، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين، ع41، 1975، ص66.

26 المصدر نفسه والصفحة نفسها.

27 بركات، حليم، وضود، بيتر، **النّازحون: اقتلاع ونفي – دراسة اجتماعية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968، ص58-59.

28 فرسون، سميح، **فلسطين والفلسطينيون**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص265؛ كامبرلنغ، باروخ، ومجدال، يوئيل، **الفلسطينيون: صيرورة شعب**، ترجمة محمد غنايم ، بيروت: د.ن، 1999، ص294؛ Daniel ,E. Valentine and Knudsen, John (1984), **Mistrusting Refugees**, Los Angeles University of California Press,1984, P. 168.

29 انقسم الشعب الفلسطيني على أسس عائلية بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي في التنافس على قيادة الشعب الفلسطيني في الثلاثينيات من القرن العشرين، ثم انتقل الخلاف بين حركتي فتح وحماس على السلطة وتمثيل الشعب. وفتح وحماس حركتان فلسطينيتان تتفقان على هدف واحد هو التحرر من الكيان الإسرائيلي ولكن الخلاف كان في الرؤى والتوجهات وتقييم الوقائع وطرق التعامل معه. وقع الانقسام الأول بين الحسيني والنشاشيبي عندما كان الشعب الفلسطيني مقيمًا على أرضه، في حين وقع الانقسام بين فتح وحماس في وقت كان فيه أغلب الشعب الفلسطيني في الشتات. وحركة فتح اختصار معكوس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني التي دعت إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل عن الأنظمة العربية ورفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني. أما حماس فهي حركة المقاومة الإسلامية وتكتب اختصارًا حماس وجذورها إسلامية، وتسعى لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي للمشروع الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. الكيالي، عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص244-245؛ الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ص225-226.

30 سرحان، باسم، "مُخيَّمات الفلسطينيين: نظرة سوسيولوجية"، ص58.

31 غزال، ميرفت، "الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاّجئين الفلسطينيين"، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمان، ع10، 1996، ص75.

32 سرحان، باسم، "مُخيَّمات الفلسطينيين: نظرة سوسيولوجية"، ص65.

33 حنفي، ساري، **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتّات الفلسطيني والمركز**، رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2000، ص37.

34 فرسون، سميح، **فلسطين والفلسطينيون**، ص225.

35 زهران، سحر، **الأسر الفلسطينية في مُخيَّمات اللاّجئين في الأردن**، دراسة اجتماعية ميدانية - مُخيَّم إربد (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002، ص64.

36 بوكو، ريكاردو، "الأونروا واللاّجئون الفلسطينيون"، ص158-159.

37 خوري، إلياس، "الوطن المُخيَّم - الوطن المنفى"، **مجلة الدراسات العربية الفلسطينية**، بيروت، مج11،ع41، 2000، ص140؛ غزال، ميرفت، "الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاّجئين الفلسطينيين"، ص75.

38 الموسى، سليمان، **التحوّلات الاجتماعية في الأردن 1945-1970**، في: دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، أنتون، ريتشارد وآخرون، عمان: دار السندباد للنشر، 2003، ص349.

39 Forskningsstiftelsen Fafo, Norwegian Research Foundation (مؤسسة فافو النرويجية للدراسات).

40 مندس، هاني وآخرون، العمل والعمال في المُخيَّم الفلسطيني، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين، ع35، 1976، ص189-199.

41 جرار، ناجح، **اللاّجئون الفلسطينيون: مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل**، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994، ص84.

42 براند، لوري، **الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص22.

43 الزغل، علي، "التغيُّر في الخصائص الاقتصادية للأسرة الأردنية، دراسة ميدانية"، **مجلة أبحاث اليرموك**، إربد، ع2، 2001، ص419؛ القاضي، محمد بدوي، "أثر الهجرة واللجوء القسري للشعب الفلسطيني في الاقتصاد الأردني"، **المجلة العلمية**، مصر، مج 17، ع25، 1998، ص252.

44 ملحس، حياة ياغي، **مشكلات اللاّجئين في مُخيَّمات الأردن كما يراها أبناؤهم في معهد تدريب عمان التابع لوكالة الغوث**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1973، ص118-119.

45 قائمة بمهن اللاّجئين في فلسطين قبل قدومهم إلى الأردن.UNRWA, Monthly Statistics, General, Dec. 1953

46 غزال، ميرفت، "الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاّجئين الفلسطينيين"، ص72؛ المنسي، كامل، "مخيمات اللاّجئين الفلسطينيين في الأردن"، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمان، ع83، 1991، ص91.

47 كامبرلنغ، باروخ، ومجدال، يوئيل، **الفلسطينيون: صيرورة شعب**، ص292؛ فرسون، سميح، **فلسطين والفلسطينيون**، ص 222-223.

48 فرسون، سميح، **فلسطين والفلسطينيون**، ص222؛ صايغ، روز ماري، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، ترجمة خالد عايد، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص228-229.

49 شريح، أسمهان، "الثالوث المقدس، المنظمة – المخيم - الهوية"، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمان، ع141، 2005، ص45.

50 خواجا، مروان، وتلتنز، أجا، **الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن**، ص60؛ براند، لوري، **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص155.

51 شريح، أسمهان، "الثالوث المقدس، المنظمة – المخيم - الهوية"، ص45.

52 ملحس، حياة ياغي، **مشكلات اللاّجئين في مخيمات الأردن**، ص64.

53 UNRWA, Annual Report, A/2171, 30 June 1952.

54 عثامنة، عبد الباسط، **في اللّجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط**، (تحرير)علي الزغل، عبد الباسط عثامنة، إربد: جامعة اليرموك، 2001، ص252-254 .

55 العلاونة، علاء، **أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على توجهات اللاّجئين الفلسطينيين في الأردن نحو الحلّ النهائي: دراسة ميدانية لمخيم إربد**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2000، ص35.

56 الرجوب، سمير، **الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية - حالة دراسية لمخيم الوحدات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2012، ص78-81.

57 موقع شاهد، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمجتمع اللاّجئين الفلسطينيين في المخيمات، www.Pahrw.org 2007-2-10

58 UNRWA, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Work Agency for Palestinian Refugees in the Near East Covering the Period from 1 July 1953 to 30 June 1954, A/2717, 30 June 1954.

Ibid.59

UNRWA , Annual Report, A/2978, 30 June1955.60

61. تيلتنيس، إيج إيه، وتشانغ، هوانينج، **التقدُم والتحديات والتنوع: نظرة متعمقة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأجئين الفلسطينيين في الأردن**، تقرير فافو، د.م: د.ن، 2014، ص6.

62. سرحان، باسم، المُخيَّمات الفلسطينية، نظرة سوسيولوجية، ص60.

63 تيلتنيس، إيج ايه، وتشانغ، هوانينج، **التقدم والتحديات والتنوع: نظرة متعمقة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأردن**، ص6.

UNRWA, General Summary of All Refugees,Sep1952. 64

UNRWA, Registration Statistical Bulletin Fourth Quarter 1970 65

66 عثامنة، عبد الباسط، **الآثار المختلفة للجوء والهجرات القسرية مع التركيز على الحالة الأردنية، في تطور اللُجوء والنّزوح - التشريع والحماية والممارسة**،(تحرير)علي الزغل، عبد الباسط عثامنة، إربد، منشورات مركز دراسات اللاّجئين والنّازحين والهجرة القسرية، 2004، ص148.

67 الطوباسي، إياد، "المُخيَّمات الفلسطينية في الأردن"، ص117.

68 المنسي، كامل، "مُخيَّمات اللاّجئين الفلسطينيين في الأردن"، ص91.

69 محافظة، محمد، **العلاقات الأردنية - الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1939-1951**، عمان: دار الفرقان؛ دار عمار، 1983، ص282.

70 تلتينز، أجا، وهافنج، نانج، **الأوضاع المعيشية للاّجئين الفلسطينيين في الأردن**، ترجمة أكرم عطا الله وآخرين، تقرير فافو، د.م، د.ن ، 2014، ص41.

71 تيلتنيس، إيج إيه، وتشانغ، هوافينج، **التقدم والتحديات والتنوع: نظرة متعمقة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأجئين الفلسطينيين في الأردن**، ص82.

UNRWA, General Summary of All Refugees,30 Sep. 1952. 72

UNRWA, Registration Statistical Bulletin for the Forth Quarter 1968,PP. 14-15. 73

74 تيلتنيس إيج إيه، وتشانغ، هوافينج، **التقدم والتحديات والتنوع: نظرة متعمقة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاّجئين الفلسطينيين في الأردن**، ص36.

75 المنسي، كامل، "مخيمات اللاّجئين الفلسطينيين في الأردن"، ص84.

UNRWA, General Summary of All Refugees and Ration al Entitlements 30th Sep. 1952. 76

77 خواجا، مروان، وتلتنز، أجا، **الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن**، ص37-38.

78.تيلتنيس، ايج إيه، وتشانغ، هوافينغ، **التقدم والتحديات والتنوع: نظرة متعمقة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاّجئين الفلسطينيين في الأردن**، ص14-15.

79 المصدر نفسه، ص307.

80 الزغل، علي،"التغير في الخصائص الاقتصادية للأسرة الأردنية، دراسة ميدانية"، **مجلة أبحاث اليرموك**، إربد،ع2، 2001، ص401؛ الزغل، علي، وعثامنة، عبد الباسط، **الواقع الاجتماعي والاقتصادي للقوى العاملة في مخيمي إربد والشهيد عزمي المفتي**، إربد: منشورات جامعة اليرموك، 2004، ص49.

قائمة المصادر والمراجع:

الموسوعات العربية:

الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.

المقابلات الشخصية:

مقابلة شخصية مع رئيس لجنة تحسين مخيم إربد قاسم الدراوشة بتاريخ 2017/4/30.

مقابلة شخصية مع رئيس لجنة تحسين مخيم الحصن فاضل الصقور بتايخ 6/ 11/ 2016.

مقابلة شخصية مع رئيس لجنة تحسين مخيم الحصن محمد شامخ الخضور بتاريخ 24/ 10/ 2018.

الرسائل الجامعية:

زهران، سحر، **الأسر الفلسطينية في مُخيَّمات اللاَّجئين في الأردن**، دراسة اجتماعية ميدانية- مخيم إربد (دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002.

العلاونة، علاء، **أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على توجُّهات اللاَّجئين الفلسطينيين في الأردن نحو الحلّ النهائي: دراسة ميدانية لمُخيَّم إربد**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2000.

ملحس، حياة ياغي، **مشكلات اللاَجئين في مخيمات الأردن كما يراها أبناؤهم في معهد تدريب عمان التابع لوكالة الغوث**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1973.

المصادر والمراجع العربية:

اللاّجئون الفلسطينيون، **بيانات وإحصاءات**، د.م: د.ن، د.ت.

براند، لوري، **الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.

بركات، حليم، وضود، بيتر، **النّازحون: اقتلاع ونفي، دراسة اجتماعية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.

تلتينز، أجا، وزهانج، هافنج، **الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في الأردن**، ترجمة أكرم عطا الله وآخرين، تقرير فافو، د.م، د.ن، 2014 .

تيلتنيس إيج إيه، وتشانغ، هوافينج، **التقدم والتحديات والتنوع: نظرة متعمقة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاّجئين الفلسطينيين في الأردن**، تقرير فافو، د.م، د.ن، 2014.

جرار، ناجح، **اللاّجئون الفلسطينيون: مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل**، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1994.

جرار، ناجح وآخرون، **مستقبل اللاّجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات**، تحرير علي محافظة وآخرين، ندوات، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002.

حنفي، ساري،**هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز**، رام الله، مؤسسة الدراسات المقدسيّة، 2000.

خزاعلة، عبد العزيز، **اللاّجئون الفلسطينيون في المجتمع الأردني**، في: اللّجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط، تحرير علي الزغل، عبد الباسط عثامنة، إربد، جامعة اليرموك، 2001 .

خمش، مجد الدين، **فلسطينيو الشتات في الأردن**، في مستقبل اللاّجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، تحرير علي محافظة وآخرين، ندوات، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط. 2002.

خواجا، مروان، وأجا، تلتنز، **الهجرة والأوضاع المعيشيّة للاجئي المُخيّمات الفلسطينية في الأردن**، ترجمة علي الزغل، تقرير فافو، إربد، جامعة اليرموك، 2005.

الزغل، علي، عبد الباسط عثامنة، **الواقع الاجتماعي والاقتصادي للقوى العاملة في مُخيّمي إربد والشهيد عزمي المفتي**، د.م، منشورات جامعة اليرموك، 2004.

صايغ، روز ماري، **الفلاّحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، ترجمة خالد عايد، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980 .

صقر، عوض، **المُخيّمات في العهد الهاشمي الرابع**، عمان، المكتبة الوطنية، 2012.

عثامنة، عبد الباسط، **الآثارالمختلفة للجوء والهجرات القسرية مع التركيز على الحالة الأردنية**، في تطور اللّجوء والنّزوح: التشريع والحماية والممارسة، تحرير علي الزغل، عبد الباسط عثامنة، إربد، منشورات مركز دراسات اللاّجئين والنّازحين والهجرة القسرية،2004.

عثامنة، عبد الباسط، **في اللُجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط**، تحرير علي الزغل، عبد الباسط عثامنة، إربد، جامعة اليرموك، 2001.

كامبرلنغ، باروخ، يوئيل مجدال، **الفلسطينيون: صيرورة شعب**، ترجمة محمد غنايم ، بيروت، د.ن، 1999.

الكيالي،عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**،بيروت،المؤسسةالعربية للدراسات والنشر،1990.

محافظة، محمد، **العلاقات الأردنية – الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، 1939-1951، عمان، دار الفرقان؛ دار عمار، 1983.

الموسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ج2، عمان، مكتبة المحتسب، د.ت.

الموسى، سليمان، **التحولات الاجتماعية في الأردن 1945-1970**، في كتاب: دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، ريتشارد أنتوني، عمان، د.ن، 2003.

الدوريات العربية:

بوكو ريكاردو، "الأونروا واللاَّجئون الفلسطينيون: تاريخ متداخل"، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، لبنان،ع 11، 2010 .

خوري، إلياس، "الوطن المخيم- الوطن المنفى"، **مجلة الدراسات العربية الفلسطينية**، بيروت، مج11، ع41، 2000 .

الزغل، علي، "التغير في الخصائص الاقتصادية للأسرة الأردنية: دراسة ميدانية"، **مجلة أبحاث اليرموك**، إربد،ع2، 2001.

سرحان، باسم، "مُخيَّمات الفلسطينيين: نظرة سوسيولوجية"، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين،ع 36، 1974.

سرحان، باسم،"المُخيَّم الفلسطيني في ظل الثورة"، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين،ع41، 1975

شريح، أسمهان،"الثالوث المقدس، المنظمة – المُخيَّم - الهوية"، **مجلة صامد الاقتصادي**،عمان، ع141، 2005.

الطوباسي، إياد، "المُخيَّمات الفلسطينية في الأردن بوابة الكارثة"، مجلة **البيان، لندن**، مج 171، 2002.

غزال، ميرفت، "الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاَّجئين لفلسطينيين"، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمان، ع10، 1996.

القاضي، محمد بدوي، "أثر الهجرة واللجوء القسري للشعب الفلسطيني في الاقتصاد الأردني"، **المجلة العلمية**، مصر، مج 17، ع25، 1998.

منسي، كامل، "مُخيَّمات اللاَّجئين الفلسطينيين في الأردن"، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمان، ع83، 1991.

الكتب باللغة الإنجليزية:

Daniel ,E. Valentine and Knudsen, John, *Mistrusting Refugees*, Los Angeles University of California Press, 1984 .

تقارير وكالة الغوث:

UNRWA, Annual Report (1952-1970).

UNRWA, Registration Statistical Bulletin (1952-1970).

UNRWA, General Summary of All Refugees in Rational Entitlements (1952- 1970).

المواقع الإلكترونية:

موقع الأونروا الإلكتروني WWW. UNRWA. Org

موقع شاهد، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

لمجتمع اللاَّجئين الفلسطينيين في المُخيَّمات، 10-2-2007 www.Pahrw.org

الكشف عن مدى التغير في الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (1985- 2014) والتنبؤ المستقبلي لاستعمالات الأرض والغطاء الأرضي♣

ريم الخاروف*، عدنان نويران**، دلال زريقات***

تاريخ الاستلام 2019/5/6 تاريخ القبول 2019/9/15

الملخص

تناولت هذه الدراسة الكشف عن التغير في الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا عن طريق نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems) والاستشعار عن بعد (Remote Sensing). فقد تمت دراسة ثلاثة تصنيفات فقط هي: الأراضي الحضرية، والأراضي الزراعية، والأراضي الجرداء. وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التغير في هذه التصنيفات من خلال اعتمادها على مرئيات فضائية من نوع (Landsat) لمنطقة الدراسة للأعوام 1985، 1995، 2002، 2010، وإجراء التصنيف الموجه لها. كما تم التنبؤ بمدى التغير في هذه التصنيفات حتى عام 2030، وذلك من خلال استخدام سلاسل ماركوف الزمنية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تغيراً ملحوظاً في مساحة استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في منطقة الدراسة؛ إذا زادت مساحة الأراضي الزراعية في الفترة (1985-2014) بنسبة بلغت 5.96%. وشهدت مساحة الأراضي الحضرية زيادة بنسبة 9.68%. أما مساحة الأراضي الجرداء فقد شهدت تناقصاً بنسبة 15.64%. وأوصت هذه الدراسة بأهمية التخطيط المناسب لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي بما يتناسب مع خصائص المنطقة. والاهتمام بالغطاء النباتي والحد من توسع الأراضي الحضرية على حساب الأراضي الزراعية.

الكلمات المفتاحية: الغطاء الأراضي، الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية، نموذج ماركوف، استعمالات الأراضي.

المقدمة

زاد اهتمام الإنسان بتخطيط استعمالات الأرض والغطاء الأرضي من أجل الحفاظ على الأرض وتحقيق رفاهية الإنسان وتلبية حاجاته المستقبلية. فقد أدى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية إلى ظهور العديد من المشاكل التنظيمية الناتجة عن سوء الاستخدام المناسب للأرض (أبو حجير،2001). كما حظيت دراسة استعمالات الأراضي باهتمام الكثير من دارسي المدن باختلاف تخصصاتهم؛ جغرافيين كانوا أو مخططين، لأن هذا الموضوع يعد مظهرًا توزيعياً من جهة، وهو أحد أشكال الاختلاف المكاني للأنشطة داخل المدينة من جهة أخرى. وتعتبر الأنماط المكانية لاستعمالات الأرض نتاج تفاعل مجموعة كبيرة من القوى الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة وانعكاسًا منطقيًا لأهمية الوظائف التي تمارسها (الزاملي، 1997).

بالإضافة لما سلف ذكره، فقد اثبت الجغرافيون قدرتهم على إجراء الدراسات الميدانية المتعلقة بمسوح استعمالات الأراضي وتحليلها وإعداد الخرائط التفصيلية اللازمة لها، إلى جانب المساهمة في التخطيط المستقبلي لاستعمالات الأراضي في المدن والريف على حد سواء. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في المدن والريف معًا تعتبر من أهم العوامل التي دفعت بعلم الجغرافيا ليصبح في مقدمة العلوم التطبيقية؛ ذلك أن الخرائط الناجمة عن دراسة

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2019.

♣ البحث مستل من رسالة ماجستير للطالب عدنان نويران.

* قسم الجغرافيا، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

** وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.

*** قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

استعمالات الأراضي أصبحت ضرورية لا غنى عنها في عمليات التخطيط للنمو الحضري (الديب، 1982). وتعد دراسة الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي من أهم الدراسات التي يمكن من خلالها إدارة الموارد الطبيعية المختلفة، خاصة في ظل الزيادة الكبيرة التي يشهدها العالم في أعداد السكان وما نتج عن هذه الزيادة من مشاكل عديدة مثل التلوث، لذلك تسعى دول العالم إلى تنظيم وإدارة مواردها من خلال العديد من الوسائل ومنها الدراسات المتعلقة بالغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي (زريقات، 2003). وأدى الاهتمام بعلم الاستشعار عن بعد إلى التطور في دراسة استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي، وذلك لإسهامه في تزويد الباحثين بمعلومات مهمة عن حجم المدينة، وطرقها، ووظائفها المتعددة استنادًا إلى تفسير الصور الجوية والفضائية بالإضافة إلى المخططات التفصيلية وخرائط المسح الميداني، كما يوفر الاستشعار عن بعد ميزة التتبع في تغير استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي بصورة منظمة (العنقري، 1986).

قام الباحثون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية عن طريق برنامج (ArcGis) لإنتاج خرائط رقمية للغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا لفترات زمنية متباينة. وهي من الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة في إنتاج الخرائط الرقمية التي تم من خلالها حساب التغيرات التي وقعت على الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا.

مشكلة الدراسة

شهد لواء الرمثا زيادة سكانيّة كبيرة في الآونة الأخيرة ناتجة عن زيادة معدلات المواليد والهجرة القسرية التي شهدها لواء الرمثا من سوريا؛ فقد بلغت أعداد المهاجرين السوريين في لواء الرمثا عام 2015 (306،68مهاجرين)، وهذه الأعداد ربما أن تزداد وتؤثر على أنماط الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي مستقبلاً من خلال التوسع العمراني، كما بلغ عدد سكان اللواء في عام 2004 (000،163) نسمة. أما في عام 2015 فقد بلغ عدد سكان لواء الرمثا دون المهاجرين السوريين (196،170) نسمة، ليصل عدد سكان لواء الرمثا مع المهاجرين السوريين إلى (502،238). قد نتج عن تلك التغيرات في استعمالات الأراضي والغطاء الأرضيّ إلى جانب بروز العديد من المشكلات مثل الاعتداء على الأراضي وتناقص مساحتها.

أهـداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لإنتاج قاعدة معلومات وخرائط رقميّة لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضيّ في لواء الرمثا، ومعرفة انواع الغطاء الأرضي واستعمالات الارض، ومعرفة مدى التغير فيها خلال الفترة (1985 – 2014)، وذلك من أجل الاستفادة منها في أغراض التخطيط والتنمية المستدامة وتحقيق الإدارة المثالية للموارد الأرضية. كما تهدف الدراسة للتنبؤ المستقبلي فيما يتعلق باستعمالات الأراضي والغطاء الأرضيّ في لواء الرمثا من خلال استخدام نموذج ماركوف.

ويمكن صياغة الاسئلة التي ستجيب عنها هذه الدراسة على النحو الآتي:

1- ما أنواع الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا؟
2- ما مدى التغيّر المساحي في الغطاء الأرضيّ واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا في الفترة (1985-2014)؟ وما نسبة التغيّر؟
3- ما مستقبل الغطاء الأرضي واستعمالات الاراضي في لواء الرمثا في الفترة من عام 2016 إلى عام 2030؟

مبررات الدراسة

تعاني منطقة الدراسة من ندرة الدراسات السابقة في مجال استمالات الاراضي والغطاء الأرضي. وهذه الدراسة تعمل على تتبع التغير في استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي، نظرًا لأن منطقة الدراسة تشكل نقطة حدودية مع الجمهورية العربية السورية، وقد شهدت نموًا متسارعًا في الزيادة السكانية والتوسع العمراني، و نجم عن ذلك العديد من المشكلات التي تنعكس على البيئة لا سيما التوسع العمراني على حساب الأإراضي الزراعية. وسوف تساعد هذه الدراسة صانعي القرار في عملية التخطيط الأمثل لاستعمالات الأراضي.

منهجية الدراسة

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج التاريخيّ في تتبع التطور المساحي لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في لواء الرمثا خلال فترة الدراسة (1985-2014)، ووصف أنواع استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي باستخدام المنهج الوصفي، وتحليل التغيرات الحاصلة فيها باستخدام المنهج التحليلي، والتوسع المستقبلي باستخدام البيانات المتوافرة من المرئيات الفضائية بعد إجراء عملية التصنيف الموجّه. كما تم استخدام الأسلوب الكمي من أجل معرفة النسب المئوية للتغير في استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي، واستخدام الطريقة الكارتوغرافية من خلال برنامج (ArcGIS) من أجل تمثيل استعمالات الأراضي وأنواع الغطاء الأرضي على خرائط مشتقة من قاعدة بيانات رقمية. وتم استخدام تقنية الاستشعار عن بعد (Remote Sensing) في تنزيل المرئيات الفضائية الخاصة بمنطقة الدراسة من خلال موقع وكالة المسح الجيولوجي الأمريكي USGS (www.usgs.gov)، وقد كانت هذه المرئيات بدقة تمييزية بلغت 30م، وهي كافية، لأن هذه الدراسة تتناول المستوى الأول فقط لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي (زراعي، حضري، جرداء). واستخدمت برمجية نظم المعلومات الجغرافية (Arc GIS 10.2) في استخراج الخرائط وإعداد رسوم بيانية تبين نسب التغير في الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي بين عامي 1985،2014، كما تم عمل التصنيف الموجه وتقييم دقة التصنيف والتعرف على مقدار الخطأ. أنظر الجدول (1).

الجدول (1): أنواع القمر Landsat للمرئيات المستخدمة في هذه الدراسة.

المرئيات	دقتها	زمن الحصول عليها	نوع المستشعر	الصف/العمود
1	30*30م	1985/3/16	Landsat 5	37/174
2	30*30م	1990/3/19	Landsat 4	37/174
3	30*30م	1995/3/7	Landsat 5	37/174
4	30*30م	2002/3/19	Landsat 7	37/174
5	30*30م	2010/3/6	Landsat 7	37/174
6	30*30م	2014/3/20	Landsat 8	37/174

المصدر: عمل الباحثين.

للتأكد من نتائج التحليل الموجه وتفسير المرئيات الفضائية، تم القيام بالعمل الميداني، وذلك بأخذ نقاط تدريب عددها 90 بواقع 30 نقطة لكل استعمال من مناطق مختلفة تمثل أصناف الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في منطقة الدراسة باستخدام جهاز نظام التوقيع العالمي GPS (Global Positioning System)، بدقة تمييزية بلغت 5 أمتار وهو من نوع Etrex (Garmin). وتعرف هذه العينات بما بمناطق التدريب (Training Areas)، وتميزت هذه المناطق بالوضوح؛ إذ يوجد فيها غطاء أرضي أو استعمال أرضي واحد من أجل تلافي التشويه وضمان دقة النتائج، ومن أجل الخروج بدقة تصنيف عالية. بلغ العدد الكلي للعينات العشوائية لمناطق التدريب سواء تم تحديدها على المرئية أو قام الباحثون بزيارتها ميدانيًا 150 نقطة. انظر الشكل (1).

كما تم استخراج نتائج التغير في أنماط الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا للأعوام 1985، 1990، 1995، 2002، 2010، 2014 واختبار دقة التصنيف وفقًا للمعايير العالمية المستخدمة من خلال استخراج دقة المنتج ودقة المستخدم بحيث أن لا تقل الدقة عن 85%. هذا بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات رقمية لمنطقة الدراسة وخلال فترة الدراسة احتوت على كل نمط من أنماط الغطاء الأرضي والاستعمال الأرضي ومساحته ونسبته المئوية موضحة في جداول خاصة لكل عام. كما تم اشتقاق خرائط موضوعية خاصة بأنماط الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي للأعوام 1985، 1990، 1995، 2002، 2010، 2014 تبين الانتشار المساحي لكل تصنيف من التصنيفات الثلاثة وتغيرها عبر فترة الدراسة.

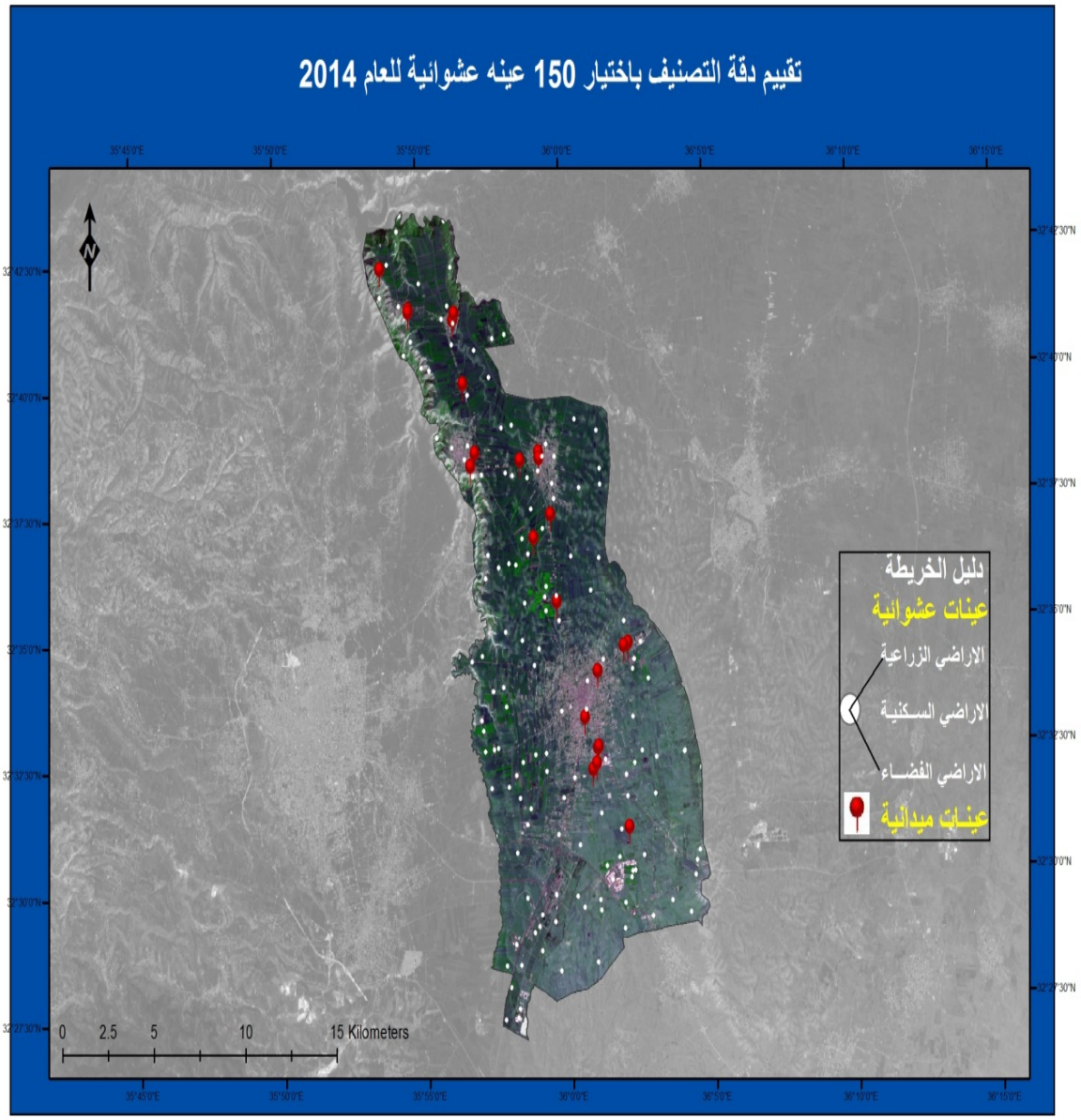

الشكل (1) توزيع مناطق التدريب الكلية في لواء الرمثا. المصدر: عمل الباحثون

وأخيراً تم التنبؤ المستقبلي لأنماط الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي حتى عام 2030، وذلك من خلال استخدام السلاسل الزمنية (نموذج ماركوف)، وهو عبارة عن سلسلة من العمليات العشوائية تصف تغير ظاهرة معينة مع الزمن. وتم استخدامه في هذه الدراسة من أجل تحليل الحركة الحالية لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في لواء الرمثا والتنبؤ بسلوكها واتجاهاتها في المستقبل. وتحسب كما يلي: (مصفوفة النسب الابتدائية * مصفوفة الانتقال).

أدى تطبيق نموذج ماركوف إلى التنبؤ بنسب استعمال الأراضي والغطاء الارضي في المستقبل لفترات زمنية مختلفة. باستخدام برمجية (Program Package) - ويتغير توزيع استعمال الأراضي والغطاء الأرضي بشكل متصل مع الزمن. والسنة التي تبدأ فيها الفترة التي نريد حساب التغير في استعمال الأراضي لها تسمى سنة الأساس، وتتغير غالبًا بتغير الفترة. فعلى سبيل المثال، ومن أجل حساب التغيرات في فترة خمس سنوات، استخدم تحليل الصور الفضائية لعام 1985 كسنة أساس للفترة من 1985 إلى 1990، واستخدم تحليل الصور الفضائية لعام 1990 كسنة أساس للفترة من 1990 إلى 1995،...وهكذا.

قام الباحثون في أثناء دراستهم باستخدام النظام الذي وضعته مصلحة المساحة الجيولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية United States Geological Surveys (USGS)، ويتميز هذا النظام بقابليته للتعديل وشموليته في إنتاج الخرائط. وقد تم تعديله إلى ثلاثة أصناف هي:

1- الأراضي الحضرية (Urban Lands): ويحتوي هذا النمط على جميع المناطق الحضرية المبنية، مثل المساكن والمدارس والتجمعات الصناعية والتجارية.

2- الأراضي الزراعية (Agricultural Lands): وتضم الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الزراعية، سواء كانت محاصيل مروية أو محاصيل بعلية.

3- الأراضي الجرداء (Barren Lands): وتشمل مناطق الانكشاف الصخري والتي تكون مغطاة بالحصى.

الدراسات السابقة

- دراسة الشخانبة (2015) بعنوان:" استعمالات الأراضي في لواء ذيبان خلال الفترة (1989-2014) باستخدام المرئيات الفضائية". هدفت الدراسة إلى معرفة استعمالات الأراضي ومساحتها في لواء ذيبان ورصد التغير فيها عن طريق استخدام المرئيات الفضائية والاعتماد على تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية وحساب نسبة التغير في كل استعمال. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تغيرًا ملحوظًا في استعمالات الأرض ومساحتها خلال فترة الدراسة، وبينت أن مساحة الأراضي الجرداء أظهرت تزايدًا بنسبة بلغت (17.2%)، وكان هناك تناقص في مساحة المراعي الطبيعية خلال فترة الدراسة بنسبته (10.5%). وأشارت الدراسة إلى ضرورة التخطيط السليم لاستعمالات الأرض بما يتناسب مع خصائص المنطقة المناخية والطبوغرافية وخصائص التربة.

- دراسة (محمد اسماعيل (2015) بعنوان: "التحليل المكاني لاستخدامات الأراضي وتغير الغطاء الأرضي في مدينة ويدل في نيجيريا" هدفت هذه الدراسة إلى فهم أنماط التغير في استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي عن طريق الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وبأستخدام صور لاندسات للمدينة لعامي 2000 و2014. وأظهرت نتائج الدراسة أن المساحة المبنية توسعت من 15% في عام 2000 إلى حوالي 21% في عام 2014، كما انخفضت المساحات المزروعة بنسبة تزيد على 20% والغطاء النباتي بنسبة 2% خلال فترة الدراسة.

- دراسة الزريقات وآخروين (2014) بعنوان: "تغير الغطاء الغابي في حوض وادي كفرنجة للفترة 1978-2010 باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافيّة". هدفت الدراسة إلى كشف التّغير وملاحظته وتحليله في الغطاء الغابي في حوض وادي كفرنجة في محافظة عجلون. وتم استخدام غطاءٍ من الصور الجويّة لعام 1978، كما استخدمت مرئيات فضائيّة من الشبكة العنكبوتيّة لعام 2010 من خلال رابط Google Earth. وتوصلت الدراسة إلى تغير مساحة الغطاء الغابي، فقد كانت مساحة الغابات نحو 16.9 كم^2 عام 1978، واتّسعت لتصل إلى 23.4 كم^2 عام 2010، وبلغ نسبة التغير 6.5 كم^2، أي ما يعادل 5.15%

- دراسة البكري وآخرين (2013) بعنوان: " Application of Remote Sensing and GIS for Modeling and Assessment of Land Use/Cover Change in Amman/Jordan". هدفت الدراسة إلى تقييم الغطاء الأرضي من أجل استعمالات الأرض المناسبة، واستخدمت بيانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتعيين التغيرات الواقعة على الغطاء الأرضي في عمان. كما استخدمت الدراسة صور الأقمار الصناعية لاندسات ETM،TM التي تم وتجهيزها وتفسيرها بصريًا لاستخلاص النتائج التي طرأت على تغير الغطاء الأرضي في عمان للأعوام 1983 و1989 و1994 و1998 و2003 و2013. وأظهرت النتائج أن المناطق الحضرية سوف تتوسع على حساب الأراضي الزراعية وستشكل 33% من منطقة الدراسة (50 كم * 60 كم) بحلول عام 2043. كما بين أن أثر هذه التغيرات من الممكن أن يزيد نسبة الطلب على المياه ويتطلب تكرير كميات اكبر من المياه العادمة.

- دراسة Wondie (2001،) بعنوان: " Spatial and Temporal Land Cover Changes in the Simen Mountains National Park،"a World Heritage Site in Northwestern Ethiopia . هدفت الدراسة إلى إنتاج المعلومات الكمية زمانيًا ومكانيًا المتعلقة بديناميكية الغطاء الأرضي، وتوفير معلومات أساسية لصانعي القرار من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي. تم الحصول على صورتين لمنطقة الدراسة من القمر الصناعي (لاندسات TM لعام 1984 ولاندسات ETM لسنة 2003)، وتم إجراء عملية التصنيف لهذه المرئيات والحصول على نقاط التحكم الأرضي لربطها بإحداثيات جغرافية وتقييم دقة التصنيف للمرئيات. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك زيادة في مناطق الغابات النقية وانخفاضًا في مساحة الأراضي الزراعية على مدى 20 عامًا. وكانت الدقة الكلية لعملية التصنيف 88%.

- دراسة الشولي، منار (2008) بعنوان:" دراسة غطاءات الأراضي في منطقة نابلس باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد". هدفت الدراسة إلى تحليل أنماط التباين في الغطاء النباتي لمحافظة نابلس وجوارها باستخدام تقنيتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. واعتمدت الدراسة على صورة فضائية رقمية للقمر الصناعي سبوت (SPOT) متعددة الأطياف بميز مكاني يصل إلى 20 م وبثلاث حزم ضوئية هي الأخضرG والأحمرR وتحت الأحمر القريب NIR. وتم تصنيف الصورة الفضائية لمنطقة الدراسة باستخدام الاستشعار عن بعد. وتوصلت الدراسة إلى بيان قدرة الاستشعار عن بعد في إنتاج خرائط دقيقة لغطاءات الأراضي، إضافة إلى إظهار الدور الحيوي لهذه التقنية في بيئات ذات تنوع طبوغرافي معقد كالمناطق الجبلية التي يصعب إجراء العمل الميداني فيها لصعوبة الوصول إليها.

- دراسة الخاروف، ريم (2003) بعنوان: "أنماط استعمالات الأراضي وأثرها على الموارد الطبيعية في حوض وادي القسطل". هدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات المتسارعة في الغطاء الطبيعي والبشري لحوض وادي القسطل خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن العشرين، وتحديد التغيرات التي طرأت على الغطاء الطبيعي، ودراسة تغيرات استخدامات الأرض المختلفة. وكان أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو تميز منطقة حوض وادي القسطل بتنوع استخدامات الأراضي التي يقدمها لتلبية احتياجات سكانه. كما تم التوصل إلى نسبة كل نوع من هذه الاستخدامات، وكشفت الدراسة عن تعرض منطقة حوض وادي القسطل لعدة مشاكل بيئية مثل التصحر.

- دراسة سيد يونس وأحمد عمار(2017) المعنونة: " Quantification of Impact of Changes in Landuse / Landcover on Hydrology in Upper Indus Basin، Pakistan" . و أوضحت الدراسة أن تمتلك النماذج الهيدرولوجية المقطوعة تجريبيًا تمتلك سجلاً حافلاً من الاستخدامات لمستجمعات المياه المختلفة، وقد تبنتها الإدارات والدراسات المتعلقة بالفيضانات. ركزت هذه الدراسة على تأثيرات تغير غطاء استخدام الأراضي لمدة 10 سنوات (2000-2010) على تصريف الدفق في مستجمعات المياه الفرعية لنهر Indus باستخدام نموذج مقطوع HEC-HMS. تم حساب متغيرات الإدخال لبناء النموذج في HEC-HMS على أساس بيانات DEM وLULC والتربة وهطول الأمطار التي تم جمعها ومعالجتها مسبقًا في HEC-GeoHMS. تحت معاينة النموذج لعام 2000 و التحقق من صحته لعام 2010. وقد أوضحت الإحصاءات أن تمعامل العلاقة = 0.96، والتحيز النسبي = 9٪، ومعامل ناش - ساتكليف للكفاءة 0.87 = (NSCE). للتحقق من صحته النموذج، فقد استخدمت الدراسة معامل الارتباط = 0.95، والتحيز = 14 ٪ و0.91 = NSCE. وأظهرت نتائج تحليل LULC تغير استخدام صور لاندسات في 10 سنوات للتنبؤ الكلي، وكان التغير في التفريغ ضئيلاً في منطقة الدراسة، وذلك بسبب انخفاض في مساحة الغابات زاد من تعرية التربة ومن المساحة المبنية. وتم تأييد هذا الاستنتاج من خلال تحليل LULC الذي أجرى على منطقة العاصمة المحلية مانسيرا (16 كم^2). وأدت التربة والمساحة المبنية إلى ارتفاع مستجمعات المياه الفرعية من 69 ٪، 8.2 ٪ في عام 2000 إلى 78 ٪، 13.76 ٪ في عام 2010، على التوالي، في حين زاد تصريف النهر المتراكم بنسبة 33.61 ٪ بين عامي 2000-2010.

لقد استفاد الباحثون من الدراسات المذكورة من حيث المنهجية المستخدمة وكيفية معالجتها لموضوع استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي، وتشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقه من حيث استخدامها لتقنية نظم المعلومات الجغرافية

والاستشعار عن بعد. واهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقه أنها تناولت التنبؤ المستقبلي لاستخدامات الأراضي والغطاء الأرضي في لواء الرمثا من خلال السلاسل الزمنية (نموذج ماركوف) حتى عام 2030.

منطقة الدراسة

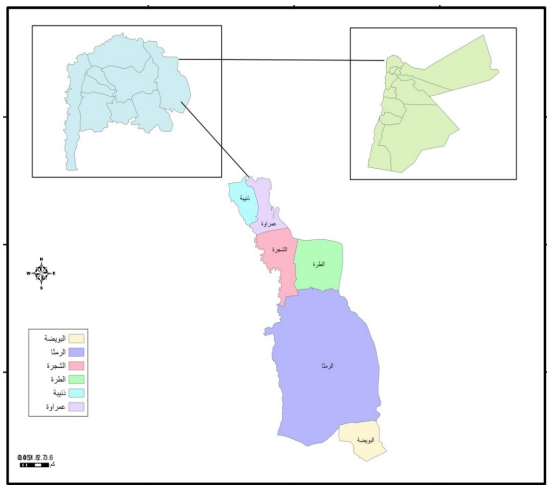

الشكل (2): منطقة الدراسة. المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على خرائط رقمية لمنطقة الدراسة.

يقع لواء الرمثا في الزاوية الشمالية الشرقية من محافظة إربد في سهل حوران الخصب، ويتبع إداريًا لمحافظة إربد، يحد لواء الرمثا من الشمال وادي أبو قنطرة أحد روافد نهر اليرموك. ويقع لواء الرمثا بين دائرتي العرض (ً37 َ39 ˚32 وً26 َ23 ˚32) شمال خط الاستواء، وبين خطي الطول (ً31 َ56 ˚35 وً29 َ4 ˚36) شرق خط جرينتش. وتبلغ مساحة اللواء حوالي (249.6 كم^2)، وعدد سكان اللواء 238502. كما تقسم منطقة الدراسة إلى ست مناطق إدارية كما يظهر في الشكل (2). وتعد مدينة الرمثا مركز لواء الرمثا، ويضم اللواء التجمعات السكانية التالية: الطرة والشجرة وعمراوة والذنيبة والبويضة.

تم تحليل المرئيات الفضائية لمنطقة الدراسة للأعوام 1985، 1990، 1995، 2002، 2010، 2014. و أظهرت نتائج التصنيف التي قام بها الباحثون للمرئيات الفضائية التوزع المكاني لأنماط الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا، بالإضافة إلى الانتشار المساحي لهذه الأنماط الثلاثة وهي (الأراضي الحضرية والأراضي الزراعية والأراضي الجرداء). ويظهر التوزع المكاني لهذه الأنماط في الشكل (3)، كما تم استخراج مساحات ونسب هذه الأنماط وهي موضحة في الجدول (2)، بالإضافة إلى إيجاد معدل التغير بين كل فترة زمنية وأخرى.

الجدول (2): مساحة ونسبة أنماط استعمالات الاراضي والغطاء الأرضي

	المساحة /كم^2						النسبة المئوية %					
النوع/السنة	1985	1990	1995	2002	2010	2014	1985	1990	1995	2002	2010	2014
زراعي	17.1	20.6	28.16	39.5	38.52	31.93	6.83	8.24	11.28	15.82	15.43	12.79
حضري	13.5	16.3	17.85	19.8	26.4	37.65	5.4	6.54	7.15	7.92	10.58	15.08
جرداء	219	213	203.6	190	184.7	180	87.76	85.22	18.57	76.25	73.99	72.12
المجموع	250	250	249.6	250	249.6	249.6	100	100	100	100	100	100

المصدر: عمل الباحثين

الغطاء الارضي واستعمالات الأراضي في لواء الرمثا (1985-2014)

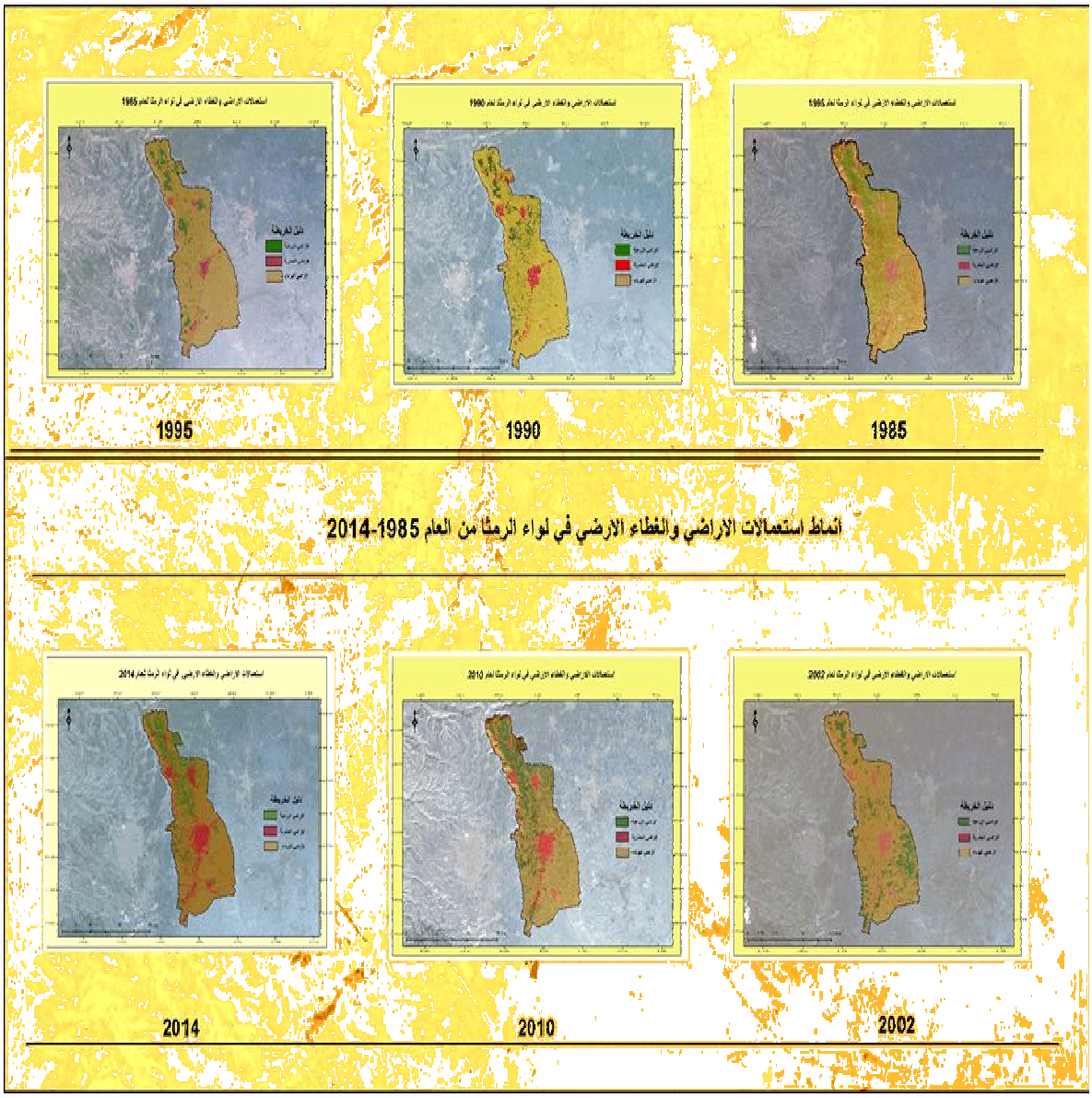

الشكل (3): أنماط استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في لواء الرمثا من عام 1985-2014. المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على المرئيات الفضائية.

يظهر الشكل 3 والجدول 2 امتداد الأراضي الحضرية عام 1985بمساحة صغيره نسبيًا ومتركزة في مناطق معينة، خاصة في وسط لواء الرمثا، وذلك بسبب انخفاض أعداد السكان في تلك الفترة، بالإضافة إلى انخفاض الأنشطة البشرية. وكانت الأراضي الحضرية تمثل أقل نسبة؛ فقد بلغت 13.48 كم2 أي ما نسبته 5.40% من مساحة لواء الرمثا. ثم تليها الأراضي الزراعية بمساحة بلغت 17.06 كم2 أي ما نسبته 6.83% من مساحة لواء الرمثا. وأخيراً احتلّت الأراضي الجرداء أعلى نسبة؛ إذ بلغت مساحتها 219.07 كم2 أي ما نسبته 87.76% من مساحة لواء الرمثا ويعود ذلك إلى ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي في هذه الفترة. وبعد مرور خمس سنوات حتى عام 1990 حدث تغير في مساحة الأنماط الثلاثة؛ فقد زادت مساحة الأراضي الزراعية من 17.06 كم2 إلى20.56كم2، وزادت مساحة الأراضي الحضرية من 13.48كم2 إلى 16.33 كم2، وانخفضت مساحة الأراضي الجرداء إلى 212.73 كم2.

أما بالنسبة الى عام 1995، فقد سجلت الأراضي الزراعية زيادة بنسبة مئوية مقدارها 3.04% عن عام 1990 وبنسبة مئوية بلغت 11.28% من مساحة لواء الرمثا. وقد بلغ تعداد سكان لواء الرمثا عام 1994 (79304)، وانعكست هذه الزيادة السكانية على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي في هذه الفترة. كما سجلت الأراضي الحضرية زيادة بنسبة 0.61% أي ما نسبته 7.15% من مساحة لواء الرمثا، وانخفضت مساحة الأراضي الجرداء مقارنة مع عام 1990 بنسبة 3.65% أي ما نسبته 81.57 % من أراضي اللواء، وذلك بسبب التوسع الكبير في الأراضي الحضرية والزراعية على حساب الأراضي الجرداء.

في عام 2002، سجلت الأراضي الزراعية زيادة بنسبة 4.54% مقارنة بعام 1995 أي ما نسبته 15.82% من مساحة لواء الرمثا، وسجلت الأراضي الحضرية زيادة بنسبة0.77% أي ما نسبته 7.92% من مساحة لواء الرمثا، وذلك بسبب زيادة أعداد السكان. كما انخفضت مساحة الأراضي الجرداء بنسبة5.32% أي ما نسبته 76.25% من مساحة لواء الرمثا.

أما في عام 2010، فقد سجلت الأراضي الزراعية تناقصاً طفيفاً بنسبة 0.39% مقارنة بعام 2002 أي ما نسبته 15.43% من مساحة لواء الرمثا، وكان التوسع الأكبر من نصيب الأراضي الحضرية التي سجلت زيادة بنسبة 2.66% أي ما نسبته 10.58% من مساحة لواء الرمثا، وهذا من أسباب تناقص مساحة الأراضي الزراعية؛ إذ عملت الزيادة السكانية على توسع الأراضي الحضرية على حساب الأراضي الزراعية في هذه الفترة، وبالتالي انخفضت مساحة الأراضي الجرداء بنسبة 2.26% وأصبحت تشكل ما نسبته 73.99% من مساحة لواء الرمثا.

أما بخصوص التصنيف المتعلق بسنة 2014، فقد سجلت الأراضي الزراعية تناقصاً بنسبة 2.64% مقارنة بعام 2010 أي ما نسبته 12.79% من مساحة لواء الرمثا، وذلك بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي انعكست على توسع الأراضي الحضرية على حساب الأراضي الزراعية والأراضي الجرداء في تلك الفترة. وقد بلغ تعداد سكان اللواء عام 2015 (238502)، وسجلت الأراضي الحضرية زيادة بنسبة 4.5% أي ما نسبته 15.08% من مساحة لواء الرمثا، وكان ذلك بسبب التوسع في الأنشطة البشرية. كما أدى ذلك إلى انخفاض مساحة الأراضي الجرداء بنسبة 1.87% لتشكل ما نسبته 72.12% من مساحة لواء الرمثا.

ونستطيع إيجاد معدل التغير في استعمالات الاراضي والغطاء الارضي بين كل فتره زمنية وأخرى عن طريق استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل التغيّر} = \frac{\text{المساحة اللاحقة} - \text{المساحة السابقة}}{\text{المساحة السابقة}} * 100\%$$

الجدول (3): معدل التغير المئوي في استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي

النوع/السنوات	1985-1990	1990-1995	1995-2002	2002-2010	2010-2014
زراعي	%20.5	%36.9	%40.2	%2.4 -	%17.1 -
حضري	%21.1	%9.3	%10.8	%33.4	%42.6
جرداء	%2.8-	%4.2	%6.5 -	%2.9 -	%2.5 -

المصدر: عمل الباحثين

وفي هذه الدراسة تم تطبيق عدة طرق من اجل تقييم دقة تصنيف المرئيات الفضائية، وهي:

- دقة المنتج من أجل التأكد من دقة تصنيف المرئيات،وتم حسابها من خلال معرفة نسبة العينات التي صنفت بشكل صحيح لكل استعمال أرضي من مجموع العينات في ذلك الاستعمال (الأعمدة). وتم ذلك عن طريق قسمة عدد العينات التي صنفت بشكل صحيح للاستعمال على مجموع العينات في عامود ذلك الاستعمال.
- دقة المستخدم، وتم حسابها من خلال معرفة نسبة العينات (نقاط التحقق المرجعية) التي صنفت بشكل صحيح لكل استعمال أرضي من مجموع العينات في ذلك الاستعمال (الصفوف). وتم ذلك بقسمة عدد العينات التي صنفت بشكل صحيح للاستعمال على مجموع العينات في صف ذلك الاستعمال.

ومن أجل استخراج دقة التصنيف لخرائط استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في لواء الرمثا لمرئيات لاندسات لعام 2014، فقد اختيرت 150 عينة عشوائية تمثل الأغطية الأرضية واستعمالات الأراضي وتم تحديدها على المرئية الفضائية التي غطت منطقة الدراسة عام 2014، بالإضافة إلى الفحص الميداني باستخدام نظام التوقيع العالمي (GPS). ويعرض **الجدول (4): نتائج تقييم دقة المنتج ودقة المستخدم للبيانات المستخدمة في هذه الدراسة.**

الجدول (4): دقة المنتج ودقة المستخدم لمرئية لاندسات 2014

دقة المنتج Producer Accuracy

تصنيف الغطاء النباتي	رقم الخلية القطرية	العدد الكلي للعمود الواحد	دقة المنتج
الاراضي الزراعية	41	50	0.82
الاراضي الحضرية	45	50	0.90
الاراضي الجرداء	48	50	0.96
			89.33

دقة المستخدم User Accuracy

تصنيف الغطاء النباتي	رقم الخلية القطرية	العدد الكلي للصف الواحد	دقة المستخدم
الاراضي الزراعية	41	42	0.98
الاراضي الحضرية	45	47	0.96
الاراضي الجرداء	48	61	0.79
			90.68

وبعد إجراء اختبار الدقة، أظهرت نتائج الجداول السابقة أن دقة المنتج لجميع أصناف الغطاء النباتي لعام 2014 بلغت 89.33%، بينما بلغت دقة المستخدم 90.68%، وهي نسب مقبولة بحيث يجب أن لا تقل عن 85%، مما يدل على أن منهجية استخدام المرئيات الفضائية كانت فعالة في كشف التغير في استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي.

كما تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 150 نقطة ميدانياً ومن المرئية الفضائية لعام 2014 لتمثل استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي للتأكد من مصفوفة الخطأ. وقد بلغ عدد العينات العشوائية التي صنفت بشكل صحيح للأراضي الزراعية 50/41، وعدد العينات العشوائية التي صنفت بشكل صحيح للأراضي الحضرية 50/45، وعدد العينات العشوائية التي صنفت بشكل صحيح للأراضي الجرداء 50/48 كما في الجدول.

الجدول (5): مصفوفة الخطأ وتقييم الدقة للتصنيف الموجه لمرئية لاندسات 2014.

تصنيف الغطاء النباتي	الأراضي الزراعية	الأراضي الحضرية	الأراضي الجرداء	مجموع الصفوف
الأراضي الزراعية	41	0	1	42
الأراضي الحضرية	1	45	1	47
الأراضي الجرداء	8	5	48	61
مجموع الأعمدة	50	50	50	150

من الجدول (5)، يظهر لنا أن:

الدقة في الأراضي الزراعية = 50/41 = 0.82؛

الدقة في الأراضي الحضرية = 50/45 = 0.9؛

الدقة في الأراضي الجرداء = 50/48 = 0.96؛

ومن أجل استخراج الدقة الكلية نقوم بجمع نتائج الدقة السابقة لكل تصنيف وقسمتها على 3 كما هو مبين في الخطوة التالية: (0.82 + 0.9 +0.96) /3 = 0.89.

التنبؤ المستقبلي لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في لواء الرمثا باستخدام نموذج ماركوف

نستطيع معرفة توزيع استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي من تحليل الصور الفضائية لمنطقة الدراسة لسنة معينة وملاحظة التغير في نسب استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في فترة من الزمن، مثلاً في عام 1985، كانت نسبة الأراضي الزراعية 6.83%، والأراضي الحضرية 5.40%، والأراضي الجرداء 87.76%، وفي عام 1990، كانت نسبة الأراضي الزراعية 8.24%، والأراضي الحضرية 6.54%، والأراضي الجرداء 85.22%. نلاحظ أن نسبة الأراضي الزراعية والأراضي الحضرية قد زادت في الفترة من عام 1985 إلى عام 1990 بينما قلت نسبة الأراضي الجرداء. ظاهرياً، قد نقول إن نسبة الأراضي الزراعية زادت بمقدار 1.41% على حساب الأراضي الجرداء ونسبة الأراضي الحضرية زادت بمقدار 1.14% على حساب الأراضي الجرداء أيضاً. لكن هذا ليس صحيحاً دائماً، لذلك فإن جدولة التقاطعات للصور الفضائية لعام 1985 وعام 1990 تبين مقدار التغير في كل اتجاه ممكن لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي.

إن أهم نتائج جدولة تقاطع الصور الفضائية هو إيجاد مصفوفة الانتقال، وهي مصفوفة تشرح التغيرات في استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لمنطقة الدراسة خلال فترة زمنية معينة، ومن أجل بناء مصفوفة الانتقال، تم إتباع الخطوات التالية:

1. استخدام برمجية نظم المعلومات الجغرافية لحساب المساحة الإجمالية لكل استعمال من استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة الأساس وجدولة التقاطعات بين كل استعمال في نهاية الفترة. في هذه الدراسة، تم إنشاء لست جداول لستة فترات من الزمن على النحو التالي:

- استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في سنة 1985 تمت جدولة التقاطعات بينها وبين كل استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة 1990.
- استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في سنة 1990 تمت جدولة التقاطعات بينها وبين كل استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة 1995.

- استعمالات الأراضي والغطاء الارضي في سنة 1990 تمت جدولة التقاطعات بينها وبين كل استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة 2002.
- استعمالات الأراضي والغطاء الارضي في سنة 1995 تمت جدولة التقاطعات بينها وبين كل استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة 2002.
- استعمالات الأراضي والغطاء الارضي في سنة 2002 تمت جدولة التقاطعات بينها وبين كل استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة 2010.
- استعمالات الأراضي والغطاء الارضي في سنة 2010 تمت جدولة التقاطعات بينها وبين كل استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة 2014.

قمنا بترتيب نسب استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لسنة معينة في مصفوفة من عمود وثلاثة صفوف تسمى مصفوفة النسب، ويرمز لها بالرمز V_t ،إذ إن t تمثل السنة. على سبيل المثال، تم ترتيب مصفوفة النسب لعام 1990 (t = 1990) على النحو التالي:

$$v_{1990} = \begin{bmatrix} \text{زراعي } 1995 \\ \text{سكني } 1995 \\ \text{جرداء } 1995 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.0824 \\ 0.0654 \\ 0.8522 \end{bmatrix}$$

2. حساب مصفوفة الانتقال خلال فترة طولها h من السنوات بين استعمالات الأراضي المختلفة من خلال قسمة كل قيمة من كل عمود نتجت من الخطوة الأولى على مجموع العامود الذي يحتوي القيمة. تم إنتاج ست مصفوفات انتقال من ثلاثة صفوف وثلاثة أعمدة أنتجت في هذه الخطوة، وأخذت الرمز $P = [P_{ij}]_{3\times3}$، وهي تحتوي على احتمال الانتقال من الفئة $i\ (i = 1,2,3)$ في سنة الأساس إلى الفئة $j\ (j = 1,2,3)$ في نهاية الفترة إذ إن 1 يمثل الأراضي الزراعية و2 تمثل الأراضي الحضرية و3 تمثل الأراضي الجرداء. أنظر الجدول (6).

الجدول (6): التقاطعات بين استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي للفترة 1985-1999.

العام	1985				
	أصناف الغطاء الأرضي	الأراضي الزراعية	الأراضي الحضرية	الأراضي الجرداء	المجموع
1990	الأراضي الزراعية	14.96	0.00	5.60	20.56
	الأراضي الحضرية	2.10	13.48	0.75	16.33
	الأراضي الجرداء	0.00	0.00	212.72	212.72
	المجموع	17.06	13.48	219.07	249.6

إن الجدول(6) يمثل جدولة التقاطعات لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي لمنطقة الدراسة في فترة 5 سنوات من عام 1985 إلى عام 1990، فمثلاً: نسبة الأراضي الزراعية التي تحولت إلى أراضٍ جرداء هي 0، ونسبة الأراضي الجرداء التي تحولت إلى أراضٍ حضرية هي 0.75. نقوم أولاً بقسمة كل قيمة من كل عمود على مجموع العمود الذي يحتويها كما في الجدول (7).

الجدول (7): كيفية استخراج مصفوفة الانتقال.

العام	1985			
	أصناف الغطاء الأرضي	الأراضي الزراعية	الأراضي الحضرية	الأراضي الجرداء
1990	الأراضي الزراعية	$\frac{14.96}{17.06}$	$\frac{0.00}{13.48}$	$\frac{5.60}{249.6}$
	الأراضي الحضرية	$\frac{2.10}{17.06}$	$\frac{13.40}{13.48}$	$\frac{0.75}{249.6}$
	الأراضي الجرداء	$\frac{0.00}{17.06}$	$\frac{0.00}{13.40}$	$\frac{212.72}{249.6}$
	المجموع	1	1	1

وبالتالي نكون قد حصلنا على مصفوفة الانتقال لفترة خمس سنوات من عام 1985 إلى عام 1990.أنظر الجدول (8).

الجدول (8): مصفوفة الانتقال من عام 1985 إلى عام 1990.

العام	1985			
	أصناف الغطاء الأرضي	الأراضي الجرداء	الأراضي الحضرية	الأراضي الزراعية
1990	الأراضي الزراعية	0.026	0	0.877
	الأراضي الحضرية	0.003	1	0.123
	الأراضي الجرداء	0.971	0	0
	المجموع	1	1	1

تنفيذ نموذج التنبؤ بالتغيرات في الغطاء الأرضي واستعمال الأراضي

استخدم نموذج ماركوف لتوقع التغيرات في استعمال الأراضي والغطاء الأرضي؛ إذ إن نماذج ماركوف تتنبأ بالمستقبل بالاعتماد على الحاضر فقط. ولعل من أهم أسباب استخدام نموذج ماركوف في التنبؤ بالتغير في استعمال الأراضي والغطاء الأرضي هو أن التغير في استعمال الأراضي والغطاء الأرضي ليس أحادي الاتجاه؛ بمعنى أنه من الناحية النظرية، يمكن أن يتغير استعمال أي قطعة من أراضي منطقة الدراسة خلال فترة من الزمن من استعمال معين إلى أي استخدام آخر. يتم تنفيذ نموذج ماركوف على استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي من خلال ضرب مصفوفة النسب لاستعمالات الأراضي والغطاء الارضي V_t عند السنة t التي تسمى هنا مصفوفة النسب الإبتدائية في مصفوفة الانتقال $P = [P_{ij}]_{axa}$ خلال فترة زمنية طولها hللحصول على مصفوفة النسب لكل الفئات V_{t+h} عند السنة $t+h$ كالتالي:

$$V_t \times [P_{ij}] = V_{t+h}$$

$$V_{t+h} \times [P_{ij}] = V_{t+(2\times h)}$$

مثال على ذلك: في الفترة من 1985 إلى 1990، باعتبار $t = 1985$؛ أي إن مصفوفة النسب الابتدائية هي V_{1985}، وباستخدام مصفوفة الانتقال لفترة خمس سنوات ($h = 5$) التي أوجدناها سابقاً، نستطيع تنفيذ نموذج ماركوف للتنبؤ بنسب استعمال الأراضي والغطاء الأرضي لعام 1990 ($t + h = 1990$) كالتالي:

$$V_{1985} \times [P_{ij}] = V_{1990}$$

في هذه الدراسة، تم توقع هذه التغيرات للفترات (5، 12، 7، 8 و4) سنوات بالاعتماد على مصفوفات الانتقال التي تم اشتقاقها من جدولة التقاطعات لاستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي للفترات 1985-1990، 1990-1995، 1990-2002، 1995-2002، 2002-2010 و2010-2014، على التوالي.

إن التغير في استعمال الأراضي والغطاء الأرضي مع الزمن ليس تغيراً (أحادي الاتجاه)؛ بمعنى أن إي غطاء أو استعمال أرضي قد يتغير مع الزمن ليأخذ شكلاً آخر، وذلك استناداً إلى الظروف الطبيعية والبشرية. وفي ما يلي مصفوفة الانتقال التي توضح احتمال تغير استعمال الأراضي والغطاء الأرضي في لواء الرمثا من فئة إلى أي فئة أخرى للفترة الزمنية 1985-1990.

الجدول(9): مصفوفة الانتقال بين مختلف الفئات للفترة من 1985 إلى 1990(فترة *5*سنوات).

		1985		
	أصناف الغطاء الأرضي	أراضٍ زراعية	أراضٍ حضرية	أراضٍ جرداء
1990	أراضٍ زراعية	0.877	0	0.026
	أراضٍ حضرية	0.123	1	0.003
	أراضٍ جرداء	0	0	0.971

المصدر: عمل الباحثين.

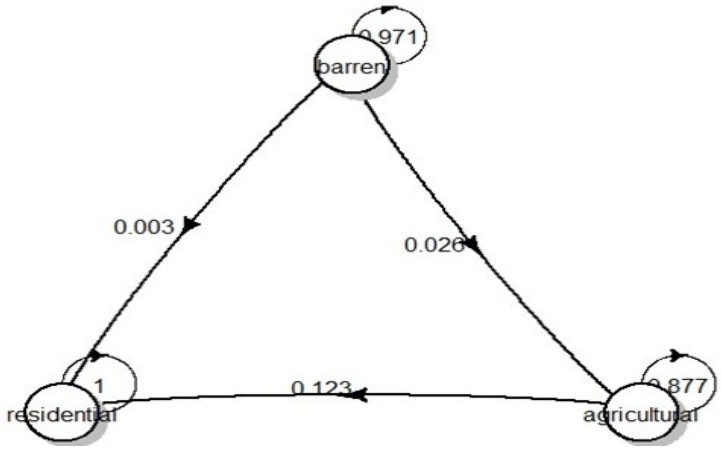

الشكل (4): مصفوفة الانتقال من عام 1985 إلى 1990.

الشكل (4) يشرح مصفوفة الانتقال بين عام 1985 وعام 1990. إن احتمال حدوث تغير على الأراضي الزراعية (*Agricultural*) إلى أراضٍ حضرية يساوي *0.123* واحتمال تغيرها إلى أراضٍ جرداء يساوي صفراً، أما احتمال بقائها كأراضٍ زراعية فيساوي *0.877*. أما الأراضي الحضرية (*Urban Lands*) فاحتمال بقائها كأراضٍ حضرية يساوي واحداً، مما يعني أنها يحتمل أن تتغير إلى استعمال آخر. والأراضي الجرداء (*Barren*) تبقى جرداء باحتمال يساوي *0.971* ويتغير استخدامها إلى أراضٍ زراعية باحتمال يساوي *0.026* وتتغير إلى أراضٍ حضرية باحتمال *0.003*. يوضح الجدول (10) نسب استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي من عام 1990إلى عام 2014 والنسب المتوقعة من عامي 2018و2030 التي تم التنبؤ بها من خلال نموذج ماركوف. ويظهر من الجدول أن نسبة الأراضي الزراعية تتناقص بعد عام 2010 حتى تصل إلى نسبة 65.17% في عام 2030، وذلك بسبب التوسع العمراني الناتج عن الزيادة السكانية، وأن الأراضي الحضرية تبقى في إطار متزايد مع الزمن بحيث يرتفع معدل التزايد في نسب الأراضي الحضرية إلى 28.68% عام 2030. أما الأراضي الجرداء فتبقى تتناقص مع الزمن حتى تصل إلى 65.17% عام 2030.

الجدول (10): النسب المتوقعة **لاستعمالات** الأراضي والغطاء الأرضي من عام 2018 إلى عام 2030.

	نتائج تحليل الصور الفضائية					نتائج نموذج ماركوف للتوقع			
السنة / الفئة	1990	1995	2002	2010	2014	2018	2022	2026	2030
أراضٍ زراعية	0.0824	0.1128	0.1582	0.1543	0.1279	0.1062	0.0884	0.0736	0.0614
أراضٍ حضرية	0.0654	0.0715	0.0792	0.1058	0.1508	0.1905	0.2226	0.2579	0.2868
أراضٍ جرداء	0.8522	0.8157	0.7625	0.7399	0.7212	0.7032	0.6856	0.6685	0.6517

إن سبب تناقص الأراضي الزراعية بعد عام 2010 هو أن الأراضي الزراعية قبل عام 2010 كانت تزداد على حساب الأراضي الجرداء. أما بعد عام 2010 وحتى عام 2030، فإن الأراضي الحضرية تزداد على حساب الأراضي الزراعية، وذلك بسبب الزيادة السكانية الكبيرة.

النتائج

1- توصلت الدراسة إلى أن مساحة الأراضي الزراعية قد شهدت تغيراً ملموساً خلال الفترة (1985-2014)؛ إذ أظهرت تزايداً ملحوظاً بنسبة بلغت 5.96% وبزيادة بلغت 14.87كم^2.

2- شهدت مساحة الأراضي الجرداء تغيراً ملحوظاً حيث أظهرت تناقصاً خلال الفترة (1985-2014) بلغت نسبته 15.64%.

3- أوضحت نتائج الدراسة أن التوسع العمراني تزايد خلال الفترة (1985-2014) بنسبة 9.68% أي بمساحة 24.17كم^2.

4- أظهرت نتائج تحليل ماركوف أن الأراضي الزراعية ستتناقص ابتداءً من عام 2018 عما كانت عليه في عام 2014، إذ ستصل نسبة الأراضي الزراعية في عام إلى 2018 (0.1062) وفي عام 2022 إلى (0.0884) وفي عام 2026 إلى (0.0736) وفي عام 2030 إلى (0.0614).

5- أظهرت نتائج تحليل ماركوف أن الأراضي الحضرية ستزداد ابتداءً من عام 2018 عما كانت عليه في عام 2014؛ إذ ستصل نسبة الأراضي الحضرية في عام 2018 إلى (0.1905) وفي عام 2022 إلى (0.2226) وفي عام إلى2026 (0.2579) وفي عام 2030 إلى (0.2868).

6- أظهرت نتائج تحليل ماركوف أن الأراضي الجرداء ستتناقص ابتداءً من عام 2018 عما كانت عليه في عام 2014؛ إذ ستصل نسبة الأراضي الجرداء في عام 2018 إلى (0.7032) وفي عام 2022 إلى (0.6856) وفي عام 2026 إلى (0.6685) وفي عام 2030 إلى (0.6517).

التوصيات

1- الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتشجيع التوسع العمراني باتجاه الأراضي الجرداء في ضوء التوقعات المستقبلية التي بينت ان مساحة الأراضي الزراعية سوف تتناقص لتصل إلى (0.0614) في عام 2030.

2- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة باستعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في منطقة الدراسة لمستويات أبعد من المستوى الأول.

3- سن القوانين والتشريعات والمراقبة المستمرة من جانب المؤسسات الحكومية على استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي من أجل المحافظة على التوازن البيئي.

Revealing the Extent of Change in the Land Cover and Land Uses in Al-Ramtha District, North Jordan Using Remote Sensing and Geographic Information Systems ،for the Period (1985-2014) and Future Prediction of Land Uses and Land Cover

Reem Al-Kharouf
Geography Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Adnan AL-Nouran
Ministry of Education, Amman, Jordan.

Dlal Zoraiqat
Geography Department, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Abstract

This study deals with discovering the alteration in land cover and land uses in Al-Ramtha district، north Jordan using Geographic Information Systems and Remote Sensing، where only three categories are tested as follows: urban lands، agricultural lands and barren lands. This study aims at revealing the extent of change among these categories through relying on Landsat Satellite images within that particular area through the years 1985، 1995، 2002 and 2010 with conducting a classification for the studied land categories. The extent of change in these ratings has been predicted until 2030 through the use of time series (Markov) analysis. The results show that there is a remarkable change within the space for uses of land and land cover in into the study area، where agricultural lands increased in the period (1985-2014) by 5.96% and urban lands increased by 9.68%، while barren lands decreased by 15.64%. Moreover، this study suggests using appropriate planning for land uses and land cover taking into consideration the characteristics of the region. In addition، it recommends taking care of vegetation and reducing the expansion of urban land at the expense of agricultural land.

Keywords: Land cover، Remote sensing، Geographic Information Systems، Markov model، Land Use.

المراجع العربية

بلدية الرمثا الجديدة. (2014). بيانات غير منشورة.

الخاروف، ريم. (2003). **أنماط استعمالات الأرض وأثرها على الموارد الطبيعية في حوض وادي القسطل 1970-2000م**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة. (2015). بيانات غير منشورة.

دائرة الأراضي والمساحة.(2014). بيانات غير منشورة.

الديب، محمد محمود إبراهيم. (1982). **الجغرافيا الاقتصادية-الجغرافيا الزراعية**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

الزاملي، أحمد السيد. (1997). استخدامات الأرض في مدينة الهفوف- السعودية. **المجلة الجغرافية العربية**، 9.

أبو حجير، كوثر. (2001). **تطور انماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

الزريقات وآخرون. (2014). تغير الغطاء الغابي في حوض وادي كفرنجة للفترة (1978-2010) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 29 (3)، 125-162.

الزريقات، دلال. (2003). **الغطاء الأرضي وخصائصه في حوض وادي جرش**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الشخانبة، ماهر. (2015). **استعمالات الأراضي في لواء ذيبان خلال الفترة (1989-2014) باستخدام المرئيات الفضائية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الشولي، منار. (2008). **دراسة غطاءات الأراضي في منطقة نابلس باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

العنقري، خالد. (1986). **الاستشعار عن بعد وتطبيقاته في الدراسات المكانية**. دار المريخ للنشر، الرياض.

غرفة تجارة الرمثا. (2014). بيانات غير منشورة

مديرية الزراعة في لواء الرمثا. (2014). بيانات غير منشورة.

المشروع الوطني لخرائط التربة واستخدامات الأراضي (1993).

المراجع الأجنبية

AL-Bakri, J.T., Taylor, J.C. and Brewer, T.R. (2013). Application of Remote Sensing and GIS for Modeling and Assessment of Land Use/Cover Change in Amman / Jordan. *Journal of Geographic Information Systems*, 13 (5), 509-519.

Muhammad Isma'el. (2015). *Geospatial Analysis of Land Use/Land Cover Change in Wudil Town of Kano,Nigeria*.

Wondie, Menale. (2011). *Spatial and Temporal Land Cover Changes in the Simen Mountains National Park, a World Heritage Site in Northwestern Ethiopia*. University of Botswana.

Sayed Younes, Ahmad Ammar. (2018). Quantification of Impact of Changes in Landuse- Landcover on Hydrology in Upper Indus Basin, Pakistan. *Egyptian journal of Remote Sensing and Space Science*, 21, 255-263.

المواقع الإلكترونية:

www.usgs.gov

Appendix (B)

A Students' Questionnaire on the TBI program

Item	Yes	No
1- I prefer to improve my English speaking skill with this TBI program.		
2- I think this TBI program can be a useful teaching tool.		
3- I think the speaking tasks of this TBI program helped me improve my speaking skill.		
4- I became more fluent and accurate speaker than before I used this TBI program.		
5- I felt that English speaking skill becomes easier with doing speaking tasks.		
6- The speaking tasks introduced in this TBI program brings learning closer to real life.		
7- The instructions given before, while and after task were clear and easy to follow.		
8- This TBI program makes me feel more confident.		
9- This TBI program helps me interact with my teacher and friends more fluently and smoothly.		
10- The teacher of this TBI program encouraged me to speak and do many preparatory rehearsals.		
11- The teacher of this TBI program monitors, facilitates, models and never stops encouraging me.		
12- I think this TBI program motivated me to speak and improve my oral proficiency and accuracy.		
13- I would like to continue using more TBI programs to improve my speaking skill.		
14- The time of this program was enough for me- not too long , not too short.		

Appendices

Appendix (A)

Student : **male** □ **female** □
Educational Level : **1st year** □ **2nd year** □ **3rd year**□ **4th year** □
How often do you speak English? : **rarely** □ **sometimes** □ **usually** □

Aspects of my English speaking skill	**Components of the aspect**	never	sometimes	always
Vocabulary	I can use some advanced words			
	I can use a variety of words			
	I can use some idioms, phrasal verbs			
Grammar	I can use short responses, not just yes- no answers			
	I can form simple sentences in the correct word order			
	I can use a variety of verb tenses where appropriate			
	I can use a variety of sentence structures			
	I can connect ideas with coordinate conjunctions			
	I can connect ideas using adverb clauses			
	I can connect ideas using relative pronouns			
	I can use transition words so others can follow ideas			
content	I can exchange personal information			
	I can give directions			
	I can talk about the future			
	I can give advice and make suggestions			
	I can describe people, houses, and pictures			
	I can make requests and ask for permission			
Interactive communication	I can start a conversation			
	I can introduce new ideas into the conversation			
	I can keep a conversation going by asking questions			
	I can make sure the other speaker has understood me			
	I can listen and respond to the speaker appropriately			
Fluency	I can use pauses effectively			
	I say "um" and "ah"			
	I can speak loud enough; the other speaker can hear me			
	I can speak at good rate of speed			

Ihmeideh, F., Al-Omari, A. and Al-Dababneh, K. (2010). Attitudes toward communication skills among students-teachers in Jordanian public universities. *Australian Journal of Teacher Educatio (Online)*35 (4), retrieved on 27/9/2018 from: http://search.informit.com.au/documentSummary; dn=851909262065108; res= IELAPA.

Mihye, K. (2014). Korean EFL learners' perspectives on speaking tasks: Discussion, summary and information-exchange tasks. *English Language Teaching,* 7 (11)1-14, ERIC No. EJ1075880.

Mahfouz, S. and Ihmeideh, F. (2009). Attitudes of Jordanian university students towards using online chat discourse with native speakers of English for improving their language proficiency. *Computer Assisted Language Learning,* 22 (3), 207-227.

Murad, T. M. (2009). *The effect of task-based language teaching on developing speaking skills among the Palestinian secondary EFL students in Israel and their attitudes towards English*. A PhD Dissertation, Yarmouk University, Jordan.

Nunan, D. (2004). *Task-based language teaching*. Cambridge: Cambridge University Press.

Nunan, D. (2005). Important tasks of English education: Asia-wide and beyond. *The Asian EFL Journal Quarterly,* 7 (3), 5-8.

Pham, N. and Nguyen, H. (2018). Teachers' perceptions about task-based language teaching and its implementation. *European Journal of Foreign Language Teaching, 3* (2), 68-86.

Prabhu, N. S. (1987). *Second language pedagogy*. Oxford: Oxford University Press.

Putri, D. (2018). *Implementing task-based instruction to enhance the students' speaking skill: A classroom action research at the first grade students of SMK N2 Surakarta of class X-BKP in the academic year 2017/2018* A thesis for Universitas Sebelas Maret, retrieved from: http://eprints.uns.ac.id/41262/ on 19/9/2018.

Safitri, I., Nurkamto, J. and Nurkamto, S. (2016). The students' perception of the teacher's tasks and their accomplishment in the speaking class. *The 61st TEFLIN International Conference*, UNS Solo, retrieved from: http://eprints.uns.ac.id/26611 on 21/9/2018.

Sanchez, A. (2004). The task-based approach in language teaching. *International Journal of English Studies (IJES),* 4 *(*1), 39-71.

Torky, S. A. (2006). *The effectiveness of a task-based instruction program in developing the English language speaking skills of secondary stage students*. A Ph.D. Dessertation, Ain Shams University, Egypt.

Wilches, A. (2014). Learners' perceptions of the benefits of voice tool-based tasks on their spoken performance. *GIST Education and Learning Research Journal,* 1*(*8), 48-65.

تحليل الاحتياجات لطلبة جامعة آل البيت فيما يتعلق بأدائهم لمهارات المحادثة بعد خضوعهم لبرنامج تعليمي قائم على المهاَم

سمير محمد الهرش
مركز اللغات، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

عبد الله أحمد بني عبد الرحمن
قسم مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن.

الملخص

تتناول هذه الدراسة اهتمامات طلبة جامعة آل البيت واحتياجاتهم حول مهارة المحادثة باللغة الإنجليزية لديهم. وللتعرف الى هذه الاهتمامات والاحتياجات، تم استخدام قائمة قدرات للمحادثة باللغة الإنجليزية لدى عينة مكونة من 40 من الطلبة. كما تم تدريس عينة أخرى مكونة من 20 طالباً لمدة 6 أسابيع باستخدام برنامج تعليمي مقترح قائم على المهام. ومن أجل الوقوف على آراء الطلبة واتجاهاتهم نحو البرنامج التعليمي المقترح، تم توزيع استبانة لاستطلاع آراء الطلبة واتجاهاتهم. أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية الطلبة يدركون حاجتهم لتحسين مهارات المحادثة باللغة الإنجليزية لديهم. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاهات إيجابية عند الطلبة نحو البرنامج التعليمي المقترح لتحسين أدائهم الشفوي باللغة الإنجليزية.

الكلمات المفتاحية: تحليل الاحتياجات، مهارات المحادثة باللغة الإنجليزية، التعليم القائم على المهام، اتجاهات الطلبة، ميول الطلبة واحتياجاتهم.

References

Al-Hamlan, S. and Baniabdelrahman ، A. A. (2015). A needs analysis approach to EFL syllabus development for second grade students in secondary education in Saudi Arabia: A descriptive analytical approach to students' needs. *American International Journal of Contemporary Research,* 5 (1), 118-145.

Al- Jamal, D. and Al-Jamal، G (2014). An investigation of the difficulties faced by EFL undergraduates in speaking skills. *English Language Teaching,* 7 (2), 19-27.

Bataineh, R. F. and Bani Hani, N. A. (2011). The effect of a CALL program on Jordanian sixth grade students' achievement. *Teaching English with Technology,* 11 *(*3), 3-24.

Bao, R. and Du, X. (2015). Implementation of task-based language teaching in Chinese as a foreign language: Benefits and challenges. *Language, Culture and Curriculum,* 28 (3), 291-310.

Douglas, S. and Kim, M. (2014). Task-based language teaching and English for academic purposes: An investigation into instructor perceptions and practice in the Canadian context. *TESL Canada Journal,* 31 (special issue 8), 1-22.

Fukuta, J. (2017). Psychological attributes of unwillingness to communicate and task-based instruction. *TESL-EJ,* 21 *(*2), 1-12.

Hadley A. Omaggio (2001). *Teaching language in context*. Boston: MA, Heinle & Heinle Publishers.

Std. Deviation	Mean	N	
.308	.90	20	9-This TBI program helps me interact with my teacher and friends more fluently and smoothly.
.308	.90	20	10-The teacher of this TBI program encouraged me to speak and do many preparatory rehearsals.
.224	.95	20	11-The teacher of this TBI program monitors, facilitates, models and never stops encouraging me.
.308	.90	20	12-I think that this TBI program motivated me to speak and improve my oral proficiency and accuracy.
.444	.75	20	13-I would like to continue using more TBI programs to improve my speaking skill.
.513	.50	20	14-The time of this program was enough for me; not too long, not too short.
1.881	**11.80**	20	**all**
		20	Valid N (listwise)

The most important figure in table 14 is the mean of all the items which is 11.80. This means that 11.8 of the 14 items (84.28%) of the questionnaire show that TBI as an approach in general and the suggested TBI program in particular improve students' English language speaking skills with reference to both fluency and accuracy.

5. Conclusions

Many students at Al al-Bayt University rarely use English for spoken communication (57.5% of the sample). They are mainly in their sophomore year and are aware that they suffer a lot when they use English orally. They fill in a need-analysis checklist about their speaking skill capabilities. Their attitudes toward the present status of their English speaking skills show that they have a problem with the ability to use idioms and phrasal verbs. They struggle with sentence structures and word order. They have a problem with connecting ideas in their speech in a way that deprives others from following them. Although they can exchange some personal information, they can neither start a conversation, nor keep it going on. They suffer from hesitation in speech with lots of 'um' and 'ah' or even avoidance of speaking on some topics. This means they pay lots of effort while speaking in English. They feel that they need to improve their speaking skills and strengthen their English speaking skill capabilities.

The students who participated in the TBI program think that it can be useful for them to improve their English speaking skills. Their attitudes towards TBI and the program they attended were very positive. The only concern they have is that they need to be given more time to practice spoken tasks in English. They believe that TBI helps them improve their English speaking skills, facilitates becoming more fluent and accurate, brings learning closer to real life, makes them feel more confident and helps them interact with both their teachers and colleagues very smoothly and easily.

Table 5: The frequencies of the students' attitudes towards using a TBI program for learning English speaking skills

1		0		
%	Count	%	Count	items
100.0	**20**	.0	0	1- I prefer to improve my English speaking skill with this TBI program.
100.0	**20**	.0	0	2-I think that this TBI program can be a useful teaching tool.
85.0	17	15.0	3	3-I think that the speaking tasks of this TBI program helped me improve my speaking skill.
70.0	14	30.0	6	4-I became a more fluent and accurate speaker than before I used this TBI program.
80.0	16	20.0	4	5-I felt that English speaking skill becomes easier with doing speaking tasks.
90.0	18	10.0	2	6-The speaking tasks introduced in this TBI program bring learning closer to real life.
85.0	17	15.0	3	7-The instructions given before, while and after task were clear and easy to follow.
80.0	16	20.0	4	8-This TBI program makes me feel more confident.
90.0	18	10.0	2	9-This TBI program helps me interact with my teacher and friends more fluently and smoothly.
90.0	18	10.0	2	10-The teacher of this TBI program encouraged me to speak and do many preparatory rehearsals.
95.0	19	5.0	1	11-The teacher of this TBI program monitors, facilitates, models and never stops encouraging me.
90.0	18	10.0	2	12-I think that this TBI program motivated me to speak and improve my oral proficiency and accuracy.
75.0	15	25.0	5	13-I would like to continue using more TBI programs to improve my speaking skill.
50.0	**10**	50.0	10	14-The time of this program was enough for me; not too long, not too short.

The most frequent items were the first two which were about students' preference to improve their English speaking skills and about considering TBI as a useful instructional tool, representing 100% of the whole sample. This means that all 20 students prefer to improve their English speaking skill with this TBI program. It also means that all 20 students think that this TBI program can be a useful teaching tool. The least frequent item was 14. It was about the time of the TBI program; it represents 50% of the whole sample. This means that for 10 students the time of the TBI program was enough and for the other 10 students the time of the TBI program could be too short or too long. Table 6 presents the means and standard deviations of the students" attitudes towards using the TBI program for learning English speaking skills.

Table 6: The means and standard deviations of the students' attitudes towards using the TBI program for learning English speaking skills

Std. Deviation	**Mean**	**N**	
.000	1.00	20	1- I prefer to improve my English speaking skill with this TBI program.
.000	1.00	20	2-I think that this TBI program can be a useful teaching tool.
.366	.85	20	3-I think that the speaking tasks of this TBI program helped me improve my speaking skill.
.470	.70	20	4-I became a more fluent and accurate speaker than before I used this TBI program.
.410	.80	20	5-I felt that English speaking skill becomes easier with doing speaking tasks.
.308	.90	20	6-The speaking tasks introduced in this TBI program bring learning closer to real life.
.366	.85	20	7-The instructions given before, while and after task were clear and easy to follow.
.410	.80	20	8-This TBI program makes me feel more confident.

Students claimed that they are more fluent (a mean of 2.02 out of 3) than they are accurate (a mean of 1.70 out of 3 for vocabulary and a mean of 1.83 out of 3 for grammar). However, these means show that students suffer in their English speaking skills of both accuracy and fluency. The frequencies of students' responses to their English speaking skills' present status are presented in Table 4.

Table 4: The frequencies of students' responses to their English speaking skills' present status

Items	Never		Sometimes		Always	
	Count	%	Count	%	Count	%
1- I can use some advanced words.	24	60.0	14	35.0	2	5.0
2- I can use a variety of words.	7	17.5	28	70.0	5	12.5
3- I can use some idioms, phrasal verbs.	16	40.0	20	50.0	4	10.0
4- I can use short responses, not just yes- no answers .	5	12.5	25	62.5	10	25.0
5- I can form simple sentences in the correct word order.	4	10.0	20	50.0	16	40.0
6- I can use a variety of verb tenses where appropriate.	9	22.5	20	50.0	11	27.5
7- I can use a variety of sentence structures.	14	35.0	20	50.0	6	15.0
8- I can connect ideas with coordinate conjunctions.	17	42.5	16	40.0	7	17.5
9- I can connect ideas using adverb clauses.	22	55.0	17	42.5	1	**2.5**
10-I can connect ideas using relative pronouns.	16	40.0	17	42.5	7	17.5
11- I can use transition words so others can follow ideas.	25	62.5	14	35.0	1	**2.5**
12- I can exchange personal information.	2	5.0	30	75.0	8	20.0
13- I can give directions.	5	12.5	28	70.0	7	17.5
14- I can talk about the future.	8	20.0	22	55.0	10	25.0
15- I can give advice and make suggestions.	17	42.5	17	42.5	6	15.0
16- I can describe people, houses, and pictures.	2	5.0	31	**77.5**	7	17.5
17- I can make requests and ask for permission.	12	30.0	16	40.0	12	30.0
18- I can start a conversation.	26	**65.0**	11	27.5	3	7.5
19- I can introduce new ideas into the conversation.	26	**65.0**	12	30.0	2	5.0
20- I can keep a conversation going by asking questions.	26	**65.0**	12	30.0	2	5.0
21- I can make sure the other speaker has understood me.	17	42.5	15	37.5	8	20.0
22- I can listen and respond to the speaker appropriately.	16	40.0	20	50.0	4	10.0
23--I can use pauses effectively.	12	30.0	24	60.0	4	10.0
24- I say "um" and "ah".	1	**2.5**	9	**22.5**	30	**75.0**
25-I can speak loud enough; the other speaker can hear me.	9	22.5	19	47.5	12	30.0
26-I can speak at good rate of speed.	22	55.0	17	42.5	1	**2.5**

The most frequent 'never' takes 65 % with items18,19 and 20. These three items are related to the interactive communication aspect. The least frequent 'never' takes 2.5% with item 24. This item is related to fluency; it has to do with being hesitant or not. The most frequent 'sometimes' takes 77.5% with item 16. This item is related to the content aspect which is about describing something. The least frequent 'sometimes' takes 22.5% with item 24. This item is related to fluency; it has to do with being hesitant or not. The most frequent 'always' takes 75% with item 24. This item is related to fluency; it has to do with being hesitant or not. The least frequent 'always' takes 2.5 % with items 9,11, and 26. The first two items 9 and 11 are related to grammar; item 26 is related to fluency.

Second, the researcher adapted a questionnaire from Bataineh and Bani Hani (2011), in order to answer the third question of the study: What are the attitudes of the students who were instructed using the suggested TBI program towards this method of instruction? For this purpose, the 20 students of the experimental group were asked to fill in the adapted questionnaire. Table 5 presents the frequencies of the students' responses to the 14 items of the questionnaire.

Table2: The frequencies of the students' gender, academic year and the use of their English speaking skills

Gender	frequency	percent
Male	13	32.5
Female	27	67.5
Total	40	100.0
Academic Year	frequency	percent
Ist	2	5.0
2nd	28	70.0
3rd	6	15.0
4th	4	10.0
Total	40	100.0
Use (How often?)	frequency	percent
Rarely	23	57.5
Sometimes	17	42.5
Always	0	0.0
Total	40	100.0

Table 3: The means and standard deviations of the students' responses on their English speaking skills' present status

items	N	Mean	Std. Deviation
1 - I can use some advanced words.	40	1.45	.597
2- I can use a variety of words.	40	1.95	.552
3- I can use some idioms and phrasal verbs.	40	1.70	.648
4- I can use short responses, not just yes- no answers.	40	2.12	.607
5- I can form simple sentences in the correct word order.	40	2.30	.648
6- I can use a variety of verb tenses where appropriate.	40	2.05	.714
7- I can use a variety of sentence structures.	40	1.80	.687
8- I can connect ideas with coordinate conjunctions.	40	1.75	.742
9- I can connect ideas using adverb clauses.	40	1.48	.554
10-I can connect ideas using relative pronouns.	40	1.78	.733
11- I can use transition words so others can follow ideas.	40	1.40	.545
12- I can exchange personal information.	40	2.15	.483
13- I can give directions.	40	2.05	.552
14- I can talk about the future .	40	2.05	.677
15- I can give advice and make suggestions.	40	1.73	.716
16- I can describe people, houses, and pictures.	40	2.13	.463
17- I can make requests and ask for permission.	40	2.00	.784
18- I can start a conversation.	40	1.43	.636
19- I can introduce new ideas into the conversation.	40	1.40	.591
20- I can keep a conversation going by asking questions.	40	1.40	.591
21- I can make sure that the other speaker has understood me.	40	1.78	.768
22- I can listen and respond to the speaker appropriately.	40	1.70	.648
23--I can use pauses effectively.	40	1.80	.608
24- I say "um" and "ah".	40	2.72	.506
25-I can speak loud enough so that the other speaker can hear me.	40	2.08	.730
26-I can speak at good rate of speed.	40	1.47	.554
Vocabulary (items 1-3)	**40**	**1.70**	**.445**
Grammar (items 4-11)	**40**	**1.83**	**.441**
Content (items 12-17)	**40**	**2.02**	**.445**
Interactive communication (items 18-22)	**40**	**1.54**	**.531**
Fluency (23-26)	**40**	**2.02**	**.332**
Total	**40**	**1.83**	**.369**
Valid N (listwise)	**40**		

3.2 Instruments of the Study

3.2.1 A Speaking Skill Checklist

This instrument was designed to identify speaking skill status for students under study. It is student-oriented, based on needs analysis and focused on five main aspects: vocabulary, grammar, content, interactive communication and fluency. This checklist was made by the researchers neither adopted nor adapted. It was distributed among the students of both the control and experimental groups. There were 26 items in the checklist to let students inform about their speaking skills (See Appendix A).

3.2.2 A Students' Questionnaire on the TBI Program

This instrument was designed to survey the experimental group students under study. It is student-oriented, adapted from a research paper by Bataineh and Bani Hani (2011). There were 14 items in the questionnaire to investigate students' attitudes toward the TBI program (See Appendix B). The main objectives of this TBI program are to improve students' speaking skills with reference to accuracy and fluency. First, there are two levels of the targeted speaking accuracy skills which are addressed in this study; vocabulary and grammar. Vocabulary varies from using idioms and advanced words, using simple words to even failing to use a suitable word. Grammar includes using correct word order and pronunciation. There is only one level of the speaking fluency skill which is how effortless and natural the flow of speech is.

The instructional program was administrated to the target participants over a two-month period distributed on 12 sessions (2 sessions per week), where each session lasted 30 minutes. One revision week followed the sixth session (week four) and another revision week followed the twelfth session (week eight).

3.3 Validity and Reliability of the Instruments

To judge the content validity and linguistic suitability of the instruments, they were given to a jury consisting of nine TEFL and linguistics university professors, to look into their contents and provide their feedback. The jury was asked to read the test and check the ambiguity, time and relevance of the test. Their comments and suggestions, such as deleting ambiguous questions replacing them with clear questions, and checking all questions for clarity and simplicity, were taken into consideration in designing the instruments. To establish reliability, the researchers carried out an intra-rater revision of the checklist and the questionnaire items three times a month before distributing them among students.

4. Findings and Discussion

First, the researchers designed a speaking checklist in order to facilitate answering the third question of the study that surveys the attitudes of the students who were instructed using the suggested TBI program towards this method of instruction. The checklist serves as a need analysis of students' interests and their present status of English speaking skills from their own point of view. Table 2 presents the frequencies of the need-analysis group’s 40 students taking into account their gender, academic year and the frequency of their use of the English speaking skills.

The majority of students were females, representing 67.5% of the whole sample. Most of the students (70% of the whole sample) were in their second academic year. The majority of the students (57.5% of the whole sample) claimed that they rarely speak in English. None of the students (0% of the whole sample) always speak in English. The checklist consisted of 26 items showing students' speaking abilities within five aspects of vocabulary, grammar, content, interactive communication and fluency. Table 3 presents the means and standard deviations of the students' responses on their speaking skills' present status. The vocabulary aspect takes items 1,2 and 3. The grammar aspect takes items 4,5,6,7,8,9,10 and 11. The content aspect takes items 12,13,14,15,16 and 17. The interactive communication aspect takes items18,19,20,21 and 22. The fluency aspect takes items 23,24,25 and 26.

purposes and to exchange information. Students agreed that voice tool-based speaking tasks can be educational, personally meaningful, enjoyable and reinforcing for their oral skills. The study concluded that voice tool-based speaking tasks offered anxiety-free nature both at collaborative and individual levels.

Fukuta (2017) explored longitudinal changes of Japanese EFL learners' psychological attributes of unwillingness to speak English in a task-based classroom. the participants of the study were 33 unversity students. They engaged in a task-based communicative lesson once a week for two semesters. One of the results of the study showed that overall task-based communicative lessons were effective in reducing unwillingness-related psychological attributes. A second result showed that learners became aware of the gap between their perceived and actual skills, which reduced their confidence. A third result showed that learner's personality, introversion and lack of sociability affected unwillingness-related attributes. The study concluded that positive effects of task-based lessons reduced Japanese EFL learners' unwillingness to speak English.

Pham and Nguyen (2018) examined teachers' attitudes about Task-based Language Teaching (TBLT) and its implementations in EFL classrooms. A questionnaire and interviews were used to investigate the attitudes of 68 university teachers in the Mekong Delta, Vietnam. The findings of the study revealed positive attitudes and understanding of teachers towards task-based language teaching. The study concluded that teachers believe that their roles in TBLT were a selector and a sequencer of tasks, a preparer of tasks, a pre-task consciousness raiser, a guide and a feedback counselor.

To sum up, some studies investigated learners' attitudes about different communicative teaching methods related to their speaking skills and found that learners had positive attitudes towards them; Mahfouz and Ihmeideh (2009), Ihmeideh, Al-Omari and Al-Dababneh, (2010) and Fukuta (2017). More studies found that EFL learners had very positive attitudes towards using TBI in speaking classes; Douglas and Kim (2014), Mihye (2014), Wilches (2014) and Safitri, Nurkamto and Nurkamto (2016). Also, teachers' attitudes about TBI in speaking classes and their roles were very positive; Pham and Nguyen (2018).

3. Method

3.1 Participants of the Study

The participants of the study were 60 students randomly selected from four English 101 course classes of the researchers' teaching schedule at the Language Center of Al al-Bayt University, Jordan. That was in the first semester of the academic year 2018/2019. The 60-student sample was from two intact classes of the researchers' four classes. The sample was equally and randomly assigned and divided into a need-analysis group of 40 students and an experimental group of other 20 students. This sample was convenient for the researchers on that semester. The participants were informed about their participation in this study and signed a consent form for that purpose. Table (1) shows the distribution of the sample of the study according to the two independent groups: the need-analysis group and the experimental group.

Table 1: Distribution of the participants of the study according to their groups

Group	Students given IDs	Number
Need- analysis	1-40	40
Experimental	41-60	20
Total		60

TBI approach towards speaking instruction needs to be evaluated from different aspects and by a variety of tools. Teachers' and learners' appraisal sheets and attitudes may cover an important evaluation aspect. Some research studies referred to positive attitudes towards TBI. Since EFL learners participate in decision-making on what to learn in a language and how to learn it, their attitudes need to be appreciated based on a learner-centered instructional perspective.

Mahfouz and Ihmeideh (2009) investigated Jordanian university students' attitudes towards using video and text chat with native speakers to improve their English proficiency. The participants of the study were 320 students enrolled in two Jordanian universities. The results of the study revealed that students' attitudes towards using video and text chat with native speakers of English were the highest concerning their speaking skill. The results also indicated that students' gender, the faculty they join, the chat messenger mode they use and their seniority of study at the university were all reasons for the significant differences among students' attitudes.

2.2 Empirical Studies

Torky (2006) aimed at identifying the speaking skills necessary for first-year secondary school students, designing a task-based program in light of the cognitive approach, constructing a proposed program to develop first-year secondary school students' speaking skills and measuring the effectiveness of the proposed program. The sample of the study consisted of 76 female students (38 students as a control group and 38 students as an experimental group) from a Cairo governmental school. The findings of the study showed that the proposed task-based program had the proof to be effective in developing first-year secondary students' overall speaking performance.

Murad (2009) investigated the effect of a task-based language teaching program on developing the speaking skills of Palestinian secondary students and their attitudes towards English. The participants were 91 eleventh grade students (37 boys and 54 girls) from Bueina-Nujidat and Tamra high schools. The findings of the study showed that the proposed task-based language teaching program enhanced significantly the speaking skill of the experimental group students.

Putri (2018) tried to find out whether (TBI) Task-based Instruction can enhance students' speaking skill. The method used in this study was classroom action research. There were two cycles; each one was conducted in three meetings. The participants of the study were 29 students. The results of the research showed that TBI can enhance students' speaking skill. The results of the study also showed that TBI provided a positive classroom environment.

Mihye (2014) investigated Korean university English learners' task preferences. The comparison in such EFL setting was between three different speaking tasks. The participants of the study were 88 survey respondents and 50 interviewed students. A pre-post questionnaire was used before and after the semester in which the study took place. The results of the study showed that discussion task was the most preferred task type compared to the other two types of information-exchange task and summary task. The learners reported that information-exchange task was the most difficult and had the lowest topic preference. Moderate levels of positive correlations were shown between topic preference and speaking performance. The findings of the study suggested that TBLT should be widely utilized in university-level EFL classrooms.

Wilches (2014) investigated learners' attitudes toward the benefits of voice tool-based tasks on their spoken performance. The study also sought to determine what aspects of task design affected students' attitudes. Beginner learners aged from 18-36 years with little or no experience in using technological tools for speaking practice were selected for participating in the study. Classroom observation and two surveys were used to collect data. The findings of the study showed that tasks using voice tools were beneficial for students' oral performance. This was due to that such tools raise self-awareness and self-correction of speech patterns and provide extra practice of different language features: pronunciation, fluency, intonation and accuracy. The aspects of task design that affected students' attitudes were the opportunity to work on self-awareness, to interact for comprehension

1.4 Significance of the Study

Up to the researchers' knowledge, this study is the first to utilize a public Jordanian university students to survey their attitudes on their speaking sub-skills of accuracy and fluency. The study may contribute to modifying some teaching methods relevant to speaking. Identifying students' needs and interests could be fostering learners' overall speaking proficiency. This study could encourage teachers to help learners plan for speaking improvement, monitor their performance and present their ideas and views in the form of personal attitudes.

1.5 Limitations of the Study

As it is difficult for an empirical study to cover a very large population, this study will be restricted to the students of the Language Center at Al al-Bayt University, Jordan. The results and findings of this study may be limited only within this population of students. A limited duration for implementing the proposed program may be another restriction. The period of the study is limited to eight weeks in the first semester of the academic year 2018/2019.

2. Review of Related Literature

2.1 Theoretical Framework

Nunan (2004) defined task-based language teaching and clarified the concept of a task. Focus was on experiential learning and the role of the learner. In the second chapter, a framework for task-based instruction was proposed. Seven principles for task-based language teaching were suggested. In the third chapter, tasks components and types were presented. In the fourth chapter, an empirical evidence was drawn in favor of task-based language teaching. In the fifth chapter, focused and unfocused tasks were discussed. The importance of conscious-raising tasks was highlighted. In the last three chapters, grading, sequencing and integrating tasks were explained. Teachers' roles and the criteria for assessing task-based language teaching and self-assessment were all theoretically discussed.

Sanchez (2004) attempted to describe (TBA) Task-based Approach critically. Positive aspects of this approach were presented along with the inadequacy of some of its assumptions. It was argued that tasks could help in motivating students and in focusing the attention of teachers and learners on meaning and communicative language use. However; the debate on TBA reached the conclusion that it shouldn't be considered the method that language teachers and learners had been waiting for.

While talking about important tasks of English education in Asia, Nunan (2005:6) suggested the following six attractive features of TBI:

1- TBI is a replacement to or a supportive infusion of more student-centered learning.

2- TBI utilizes more authentic experience and materials as well as principles of constructivism compared to top down teaching.

3- TBI creates more of a sense of personal and active accomplishment, including developing a greater sense of language ownership.

4- TBI increases students participation when task-based teaching is well planned and implemented to be sensitive to learners' learning styles.

5- TBI makes specific lesson goals more evident through movement towards success of task completion.

6- TBI is an important, ongoing assessment and "wash-back" to both teacher and learner.

Bao and Du (2015) focused on the effects of Task-based Language Teaching (TBLT) on beginner learners of a foreign language. The participants of this study were 18 students. Having analyzed the data qualitatively, the researchers reached the conclusion that TBLT benefits learners in terms of increasing participation, creating more opportunities for speaking, easing learner's anxiety and enhancing enjoyment. This study provides an evidence that TBLT is not a one-size-fits-all method.

India) introduced what has been referred to as task-based teaching. In this teaching methodology, language is not predetermined. Task completion is essential; it is the learners' responsibility under teacher's monitoring to complete that task. This is done to support their confidence in using the language. Such methodology takes individualized instruction as a priority. What could be encouraging for the learners is not whether that they 'failed' or 'passed'; rather where were they before instruction and where are they now after instruction? Any slight improvement would be a great success.

Research on students' attitudes towards TBI has shown that task-based communicative lessons have been effective in reducing their unwillingness to speak in English (Fukuta, 2017). It is through TBI that students became aware of their oral skill levels. Such awareness may support their self-confidence. Students can easily accomplish their oral tasks if they are given the chance to complete them on their own. This could be evaluated under the teacher's supervision later on. Jordanian senior students believe that they have high positive attitudes towards communicative skills or tasks (Ihmeideh, Al-Omari and Al-Dababneh, 2010). Students' attitudes towards TBI could be part of students' appraisal and course-evaluation. This could be a step towards enabling students to be teachers' partners in the process of teaching and learning. It could be very helpful to survey students' present status (before) being taught and then let them reflect on their own experience (after) being taught.

Discussion tasks, information-exchange tasks and description tasks were reported 'beneficial' for some students in doing their speaking tasks (Mihye, 2014). Other students reflect that using oral tasks help them communicate effectively in English. According to some students using oral communicative tasks in learning English can raise self-awareness and self-correction of their speech. Consequently; as TBI needs more practice time, it would provide students with enough time to practice using the language. Pronunciation, fluency, intonation and accuracy would be improved due to that students believe that TBI is meaningful, enjoyable and reinforcing for their oral skills.

A main concern for both teachers and learners has to do with the issue of fluency and accuracy. Speakers may gain more confidence with little or even no corrections; thus, fluency can be developed even if speakers' language remains inaccurate. Consequently, a balance between fluency and accuracy has to be maintained. Fluency and accuracy are two speaking sub-skills that need more investigation. The researchers propose using a program based on the use of tasks as the unit of planning and instruction to improve the English speaking sub-skills of the target group of learners. Based on TBI methodology, the proposed program puts tasks at the center of focus. A set of communicative tasks in light of the instructional goals are oriented towards achieving both accuracy and fluency

1.1 Statement of the Problem

Poor speaking performance makes up the problem of this study. Some previous research results share this problem; Murad (2009), Al-Jamal and Al-Jamal (2014) and Al-Hamlan and Baniabdelrahman (2015). The current study attempts to survey EFL students' attitudes on their speaking performance with reference to accuracy and fluency. Here, TBI is evaluated by the students themselves to overcome speaking problems by training them to become more confident while speaking in English.

1.2 Purpose of the Study

First, this study is carried out to check EFL students' attitudes about the status of their present speaking skills. Second, it puts students' attitudes towards TBI under investigation.

1.3 Questions of the Study

This study addresses the following two questions:

(a)- How do EFL students perceive their present speaking skill status?

(b)- What are the attitudes of the students who were instructed using the suggested TBI program towards this method of instruction?

A Need-Analysis of Al Al-Bayt Univerity Students on their English Speaking Skills Performance after Using a Task-Based Instructional Program

Sameer M. Ali Al-Hirsh* and **Abdallah A. Baniabdelrahman****

تاريخ الاستلام 2019/01/31 تاريخ القبول 2019/05/08

Abstract

This study examines the interests and needs of Al al-Bayt University students on their English speaking skills. To identify the English speaking needs and interests for 40 students under study, an English speaking checklist was utilized. A sample of 20 students (set as an experimental group) was taught for six weeks using a suggested Task-based Instructional (TBI) speaking program. To survey the students' attitudes after attending the suggested TBI program, a questionnaire was distributed among them. The findings of the study reveal that the majority of students are aware iof their need to improve their English speaking skills. In addition, the findings show that the students have positive attitudes towards the suggested TBI program in improving their English oral performance.

Keywords: Need-analysis, Speaking skills, Task-based instruction, Students' attitudes, Needs and Interests.

1.Intrduction

Teaching English as a Foreign Language (TEFL) focuses on four main language skills: reading, listening, writing and speaking. Speaking in a TEFL context helps learners communicate with each other to achieve certain goals. They express their attitudes, plans, wishes and views. Furthermore, they may exchange their expressions with native speakers of the target language. In this sense, communicating in the target language may be a sign of language proficiency. Hadley (2001) referred to this as helping students become proficient language users beyond the limits of the classroom.

If proficiency-oriented instruction guides teachers in their planning and organizing of oral tasks for learners, there will be a focus on the second and third hypotheses or principles presented in Hadley (2001). Hypothesis two would inspire teachers to allow learners to practice lots of functions or tasks while interacting with others in the target language. Hypothesis three urges teachers to develop learners' accuracy along with encouraging them to produce language with constructive and positive feedback. This would facilitate practicing language more easily and smoothly. It must be the teachers' responsibility for giving such opportunities to learners.

Improving the learners' speaking skills of the foreign language urges them to communicate in an extra language other than their first language. In a classroom setting, interpersonal and presentational communications are main areas that need a lot of care and interest. These forms of communication may help learners become confident in speaking that foreign language as they need to interact with others orally. Two aspects of communication need to be developed and improved for learners:

(a)- their abilities to respond and keep a conversation going on (interpersonal communication).

(b)- their confidence and abilities to face audience and talk in front of others (presentational communication).

Task-based Instruction (TBI) approach emerged as a development process to the Present, Practice, Produce (PPP) approach. It was back in 1987 when Prabhu's five-year project (Bangalore,

© 2019 by Yarmouk University.

* Language Center, Al-Bayt Univerity, Mafraq, Jordan.
* Department of Curriculum and Instruction, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Abhath Al-Yarmouk
Humanities and Social Sciences Series

Volume 28, No. 2, 2019

Contents

Articles in Arabic

265 **Ottoman Institutions in Jerusalem As They Appear in Ottoman Archive Documents in the Eighteenth and Nineteenth Centuries**
Waleed Al-Areeth

287 **The Official Mandatory Sources of Commercial Disputes in the Saudi Legal System**
Jamal Talal Al-Nuaimi and Adnan Saleh Al-Omar

307 **The Effect of Using Command and Reciprocal Teaching Strategies on Acquiring Football Absorption Skill in Physical Education Students**
Ahmad abdlhadi al-batainah

321 **The Degree of Applying Management by Objectives Method in Schools of the Education Directorate in Wastiyyah and Taybeh in Irbid Governorate for the Secondary Stage from the Point of View of Male and Female Teachers**
Wael Saleem Hayajneh

339 **Coverage of News Channel Websites of Khashoggi's Killing Issue: A Comparative Analytical Study of Arab and Oriented Foreign News Sites**
Hatem S. Alawneh and Areen O. Al-Zou'bi

367 **The Role of the Islamic Bloc Leadership in Promoting the Value System among Its Members at Al-Aqsa University**
Issa Al-Muhtaseb and Mohammad Sadeq

391 **The Singular (kāf) in Arabic: Traditional and Modern Perspectives**
Ziad Abu Sammour

411 **The Legal Justifications Preventing the Liability of the Bank for Banking Account Disclosure (A Study under Jordanian Law)**
Jaber Shatnawi and Rami Abdulsalam

431 **Zakat Fund of Jordan: A Financial Evaluation**
Ebaa M. Abo Daboos and Adnan Al Rababah

463 **The Geostrategic Dimension in the Establishment of "The Entity for Red Sea and Gulf of Adan" Countries**
Khair Salem Diabat

477 **Socio-economic Conditions in Palastinian Refugee Camps In Jordan: Irbid Camp and Al-Huson (Azmi Al-Mufti) Camp (1948-1970)**
Mai Tbaishat

499 **Revealing the Extent of Change in the Land Cover and Land Uses in Al-Ramtha District, North Jordan Using Remote Sensing and Geographic Information Systems, for the Period (1985-2014) and Future Prediction of Land Uses and Land Cover**
Reem Al-Kharouf, Adnan AL-Nouran and Dlal Zoraiqat

Articles in English

517 **A Need-Analysis of Al Al-Bayt Univerity Students on their English Speaking Skills Performance after Using a Task-Based Instructional Program**
Sameer M. Al-Hirsh and Abdallah A. Baniabdelrahman

Abhath Al-Yarmouk
HUMANITIES
and Social Sciences Series

Volume 28, No. 2, 2019

Abhath Al-Yarmouk "Humanities and Social Sciences Series" (ISSN 1023-0165),
(abbreviated: A. al-Yarmouk: Hum. & Soc. Sci.) is a quarterly refereed research journal

Manuscripts should be submitted to:

The Editor-In-Chief

Abhath Al-Yarmouk, Humanities and Social Sciences Series

Deanship of Research and Graduate Studies

Yarmouk University, Irbid, Jordan

Tel. 00 962 2 7211111 **Ext**. 2074

E-mail: *ayhss@yu.edu.jo*

Yarmouk University

Website: *http://journals.yu.edu.jo/ayhss*

Abhath Al-Yarmouk

HUMANITIES

and Social Sciences Series

Volume 28, No. 2, 2019

Abhath Al-Yarmouk
HUMANITIES
and Social Sciences Series

Volume 28, No. 2, 2019

EDITOR-IN-CHIEF: **Prof. Walid Salim Abdulhay.**
Department of Political Sciences, Yarmouk University.

EDITORIAL BOARD:

Prof. Aqel Y. Makableh
Faculty of Law, Yarmouk University.

Prof. Samer Erjoub
Faculty of Economics and Administrative Sciences, The Hashemite University.

Prof. Mohammad Ali Alomari
Faculty of Al-Sharee'a and Islamic Studies, Yarmouk University.

Prof. Nabeel M. Sahmrokh
Faculty of Physical Education, Yarmouk University

Prof. Abdel Hakim Khalid Al-Husban
Faculty of Archaeology and Anthropology, Yarmouk University.

Prof. Hatem S. Al Alawneh
Faculty of Mass Communication, Yarmouk University.

LANGUAGES EDITOR: Haider Al-Momani

EDITORIAL SECRETARY: Manar Al-Sheiab and Majdi Al-Shannaq.

Typing and Layout: Manar Al-Sheiab.